فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعة الوطنية أو جدل الوحدة والديمقراطية(*)

د. برهان غليون

استاذ الاجتماع السياسي ومستشار باليونسكو، باريس ـ فرنسا.

الموضوع كما يبدو لي هو موضوع تكوين الجماعة الوطنية، وأقصد بالجماعة الوطنية الجماعة السياسية أو الكيان السياسي الذي يحدد طبيعة العلاقة التي تربط شعباً من الشعوب ذا لغة وثقافة مشتركة واحدة بالشعوب الأخرى التي تحيط به، هذا من جهة، كما يحدد طبيعة العلاقات التي تربط أعضاءه، واحدهم بالآخر، من الجهة الأخرى. ويمكن القول ان العنصر الأول في هذا التحديد يتعلق بالبنية الاقليمية ـ الجغرافية للدولة، بينما يتعلق العنصر الثاني بالبنية الاجتماعية لهذه الدولة أي ببنية السلطة وممارستها، بما فيها علاقات الدولة الاقليمية بالمجتمع. وعندما نتحدث عن بنية اقليمية فإنما نتحدث عن الوحدة الجغرافية والمادية فنقول مثلاً إن دولة العرب ينبغي أن تكون ممتدة من الخليج الى المحيط. وعندما نتحدث عن بنية اجتماعية ـ سياسية، فنحن نقصد الأسس التي تقوم عليها أو تشتق منها أرضية التضامن والمصالح المشتركة، أو باختصار المواطنية التي تبين بنية الانتماء والمشاركة في هذه الدولة. فقد تبنى المواطنية على الولاء الروحي فحسب أو على الولاء الشخصي أو القانوني، أو على المشاركة الفعّالة في النشاط السياسي والاقتصادي. وقد تبنى على التمييز بين سادة وعبيد أو على المساواة القانونية والأخلاقية بين جميع الناس. فهل هناك علاقة بين البنية الاقليمية لكل دولة وبين بنية سلطتها السياسية؟ وبشكل أبسط، هل هناك علاقة بين التجزئة العربية في المغرب أو في المشرق وبين بنية السلطة الحصرية والمتكلسة القائمة في بلادهما؟

جوابنا على ذلك هو بالايجاب، بل نحن نعتقد أن البنية الاقليمية للدولة، سواء كانت قومية أم امبراطورية تعكس مباشرة بنية السلطة الاجتماعية القائمة فيها. فالدولة الامبراطورية السلطانية القائمة عموماً فوق الجماعات المدنية والمتوّجة لها كالعمامة، والجامعة بين أنواع مختلفة

(*) ورقة قدمت إلى: ندوة وحدة المغرب العربي، التي نظمها مركز الدراسات العربية المتوسطية، اميان ـ فرنسا، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ـ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

ومتباينة منها، لا تحتاج إلى سلطة سياسية مندمجة وإلى مجتمع سياسي يشارك فيها بنشاط، إنها بالعكس تستبعد السياسة تماماً كنشاط عمومي وتقلص دورها إلى مستويات الادارة المدنية والعسكرية. بالمقابل لا يمكن نشوء دولة قومية بالمعنى الحديث للكلمة إلا بقدر ما تتطور داخل الشعب والجماعة علاقات جديدة تتيح مساواة كل فرد بالآخر، ومشاركة الجميع في الحياة السياسية وفي الشؤون العامة، وهذا مصدر التضامن والعصبية القومية النامية بين صفوفهم. إن الدولة القومية تتناقض إذن مع وجود سلطة ذات طابع عبودي أو تمييزي بين الأفراد مهما كانت أشكال هذه العبودية أو التمييز أو الاستعباد.

من هذه المقدمة أردت أن انطلق إلى امرين اساسيين في تكوين الجماعة الوطنية. الأول هو التساؤل حول الأسس النظرية التي نريد أن نبني عليها مفهوم الوحدة المغربية أو/والعربية، ومن ثم تحديد أو مراجهة مفهوم الوحدة هذا. والثاني هو التساؤل حول الأسس النظرية لبناء مفهوم السلطة الوطنية أو القومية أو الديمقراطية، ذلك أننا هنا بصدد إعادة بناء مفاهيم أكثر مما نحن بصدد إطلاق ممارسات.

١ ـ على ماذا نبني مفهوم الوحدة؟

من المعروف أن الفكر العربي القومي ركز جهده في العقود القليلة الماضية بالدرجة الأولى على الجانب الأول من مسألة تكوين الجماعة الوطنية، ونقصد به جانب التوحيد الإقليمي، وتجاهل إلى حد كبير، كي لا نقول تماماً، مناقشة طبيعة السلطة القائمة أو التي يمكن أن تقوم كأساس دافع أو جاذب لهذه الوحدة، اللهم باستثناء ترداد شعارات الدولة التقدمية والسلطة الاشتراكية... الخ. وهي شعارات كان فحواها الحقيقي التغطية على مشكلة بنية السلطة الاجتماعية والسياسية وتحريم طرحها.

ولأن الفكر السياسي القومي هذا لم يستطع أن يدرك هذه العلاقة العميقة بين بنية السلطة وطبيعة الدولة القومية التي كان يطالب بها، فقد ركز جهده في إطار بناء مفهوم الوحدة العربية، على مفهوم جوهري هو الهوية العربية بمعنى تماثل العرب في أي قطر كانوا، في ثقافتهم ولغتهم ونمط حياتهم ومصالحهم ومصيرهم ومن ثم تماثل مطالبهم. وأرى اليوم في هذا اللقاء محاولة مماثلة لبناء مفهوم الوحدة المغربية على إبراز مفهوم الهوية والخصوصية في بلاد المغرب، كما لو أن هذه الخصوصية، وهي لا شك قائمة، مثلما هي قائمة ضمن الجماعة المغربية خصوصيات لا حصر لها بين الأقطار وداخل كل قطر قد تتجاوز ما هو قائم بين المشرق والمغرب عموماً، كافية بحد ذاتها إلى دفع بلاد المغرب نحو الوحدة. أو كما لو أن الوحدة تنبع شرعياً وعملياً من هذه الهوية والخصوصية.

لا أعتقد أننا بهذا نبني مفهوم الوحدة على أسس واقعية وسليمة، وأقصد بالأسس الواقعية والسليمة الرؤية التي تظهر القوانين الفعلية لتشكُّل الدول الواحدة أو الموحدة. ولا داعي للقول ان الهوية، إذا كانت شرطاً ضرورياً لوجود جماعة أو دولة قومية، لأنها مماثلة لخصوصية شعب، فهي ليست شرطاً كافياً أبداً. إنها إحدى المعطيات التاريخية والموضوعية، وما يجعلها تستخدم في اتجاه أو آخر هو إرادة الشعوب ووعيها لقوانين التاريخ والصراعات الدولية وإدراكها كذلك لإمكاناتها ودورها وأهدافها ومصالحها.

ثم هل يندرج الحديث عن خصوصية أو هوية مغربية في إطار تأكيد وجود أمة مغربية، وضرورة تحقيق الاطار السياسي المناسب لممارستها لسيادتها وإرادتها القومية كما ينبغي أن نفهم من النظرية القومية الكلاسيكية؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي هذه الخصوصية بالمقارنة مع العرب الآخرين؟ هل يكفي أن نستند فيها إلى فكرة التقارب الجغرافي أو تقارب اللهجة المحلية أو تجانس الأصول السكانية أو تماثل التأثيرات الاستعمارية؟

هذه أسئلة مطروحة علينا منذ اللحظة التي نتحدث فيها عن وحدة منطقة إقليمية. والاجابة عنها هي في الواقع وضع لأسس النظر والممارسة التي ستحكم مستقبل المغرب والوطن العربي عموماً للأعوام العشرين القادمة. فإذا لم نستطع أن نحدد المفاهيم الأساسية التي تؤطر نشاطنا الفكري والعملي في موضوع الوحدة، سيصبح من الصعب علينا أيضاً أن نحدد العوامل والظروف والوسائل والخطط التي ينبغي علينا اتباعها. ولن يكون حديثنا عن الوحدة عندئذ إلّا من قبيل الترداد الطقوسي لأفكار قديمة أو لأسطورة مترسخة نعجز عن التخلص من سيطرتها.

من الواضح أنني لم أرد من هذه التساؤلات التشكيك بمشروعية الحديث والعمل من أجل وحدة المغرب العربي، بل بالعكس، إن ما أردته هو انقاذ هذه الفكرة. وأعتقد أن هذا الانقاذ لا يمكن أن يحصل إلا بتخليص الفكر السياسي العربي من طريقة النظر الخاطئة اليها، أي من النظرية القومية الكلاسيكية والشائعة التي عندما صوّرت الوحدة أمراً متحققاً في الهوية بالقوة، وحقيقة قائمة خارج الزمان والمكان، جعلت أيضاً من المستحيل إدراك القوانين التاريخية الحقيقية للتشكل القومي، وبالتالي للتباعد وللنزاع العربي، وساهمت بذلك في منع التقدم فعلياً على طريق التقارب والوحدة.

على ماذا تشيد النظرية القومية مفهومها للوحدة، ومن ثم استراتيجيتها لتحقيقها؟

إن جوهر هذا المفهوم في النظرية القومية العربية الكلاسيكية هو أن الوحدة موجودة ضمناً في الأمة. وهكذا يكفي أن نبرهن على وجود الأمة ونثبته، حتى تتحقق الوحدة من تلقاء ذاتها أو نصبح في ظروف تحقيقها. فالوعي القومي حامل طبيعي للوعي الوحدوي، أما إثبات وجود الأمة فهو أمر سهل: إنه يعني الكشف داخل الجماعة العربية عن العوامل التي اعتبرتها النظرية القومية الكلاسيكية أساساً لوجود الأمة، أو لوحدتها الفعلية. وهي عوامل اللغة والثقافة أو الدين أو وحدة الاقليم أو الاندماج الاقتصادي أو الأقوامي.

ومن أجل ذلك أصبحت مسألة الأمة هي المسألة المركزية في الفكر السياسي العربي، وتركز الجهد فيها على استخراج عوامل وحدتها، كما لو أن تحقيق الوحدة أو الدولة الواحدة ينبع مباشرة من توافر هذه العوامل.

والواقع أن هذه النظرية ليست إلا دوراً منطقياً تُشتق فيها حتمية الوحدة من وجود عواملها الثابتة. ولكن هذا الدور قائم هو نفسه على خلط أوليّ بين مفهوم الأمة كجماعة سياسية وبين مفهوم الهوية الذي يقوم خارج السياسة، ويستمر حتى في ظروف الاحتلال. وهذا الخلط هو الذي أدى بالقوميين العرب الى أن يتجاهلوا موضوع بنية السلطة في الدولة القومية، أي علاقة المجتمع بالدولة، وأن يحوّلوا موضوع التكوين القومي إلى مسألة ضمٍّ أو دمجِ بلدانٍ وأقطار عربية متعددة في بوتقة دولة قومية واحدة تزيد من قوة الجميع، كما أدى الى التضحية تدريجياً بمفهوم

الديمقراطية. ولعل السبب في ذلك أن مسألة تكوين الجماعة الوطنية الواحدة، لم يرتبط بتطور العلاقة بين المجتمع والدولة، أي بتطور طبيعة وبنية السلطة الاجتماعية والسياسية، بقدر ما ارتبط بمسألة المواجهة العربية للسيطرة الخارجية. وهكذا تحولت النظرية القومية الى مجرد ايديولوجية لتشجيع التضامن بين البلدان العربية أمام العدوان، ولم تستطع أن تكون أداة لإعادة النظر داخل القطر أو الأقطار العربية بالسلطة أو بالعلاقة السياسية التي ينبغي أن تربط أبناء هذه الأمة بعضهم بالبعض الآخر وتوحدهم.

لكن المنابع التقليدية المادية والروحية لهذا التضان لم تلبث أن جفت مع تغير البنيات المحلية في الأقطار العربية وتطور اقتصاداتها التابعة المتوجهة نحو السوق العالمية كلٍ على حدة، ومع تكوّن الدول والجماعات والمصالح القطرية المتميزة المرتبطة بها. ولأن النظرية القومية لم تستطع أن تخلق مصادر ومنابع جديدة للتضامن، أي مصالح مشتركة حقيقية بين الشعوب والنخب الصاعدة، وعاشت على استغلال المنابع التقليدية وتراث التضامن الماضي، فقد عجزت عن أن تواجه بالفعل حركة التباعد والبلقنة المستمرة؛ وعبرت عن إخفاقها في هذا التناقض المتزايد بين دعوة القوميين إلى الوحدة والاتحاد؛ في المغرب والمشرق على السواء، وبين الاتجاه المتزايد نحو ترسيخ الحدود القطرية في الواقع، وتفاقم النزاعات، وأحياناً المواجهات العسكرية بين هذه الأقطار.

وإذا كان التاريخ قد كذب هذه النظرية ونقضها، فلأنها لم تكن هي نفسها نظرية علمية بقدر ما كانت ثمرة لتاريخ خاص، تاريخ تكون الدول القومية الاوروبية في القرن التاسع عشر، وهي لا تصلح إذن لفهم عملية التكوين القومية في ظروف السيطرة العالمية الراهنة، عند شعوب العالم الثالث. ولو دققنا النظر في هذه النظرية، لرأينا أنها لم تكن إلا الايديولوجية التي استخدمتها بعض الشعوب، في ذلك القرن، لتأكيد شرعية وجودها وحقها في تكوين دولة مستقلة، وذلك في مواجهة الدول الكبرى الصاعدة التي كانت تتنازع على تقسيم مناطق النفوذ في القارة الاوروبية. ولو نظرنا إلى حركة تكوين الأمم في تلك الحقبة، لرأينا أنها قامت على التوسع العسكري أو الاقتصادي أو عليهما معاً، وأنها لم تعمل إلا على تكريس ميزان القوى بين الدول الكبرى الثلاث الفرنسية والألمانية والايطالية. أما الدول الأخرى الصغيرة فلم تنشأ إلا على أساس التسويات التي قامت فيما بينها، ولذلك جاء تكوينها يخالف النظرية السائدة، وضم جماعات تتحدث لغات مختلفةً ولها ثقافات متميزة كما هو الحال في سويسرة أو بلجيكا.

وما أردناه من ذلك هو القول: إن انتزاع الشرعية القانونية في تكوين دولة مستقلة أو موحدة لا يعني القدرة على تحقيق هذه الدولة بالضرورة وفي كل الأوقات. وأن جدل الوحدة والأمة لا يشتق مباشرة من الوعي القومي وإنما يخضع لعوامل موضوعية وعالمية أيضاً تختلف باختلاف الظرف التاريخي والعالمي. فقد تتوافر للجماعة ذات الهوية الواحدة عوامل الوحدة اللغوية والثقافية دون أن تنجح في تكوين دولة قومية موحدة، أو أن تتحول إلى جماعة سياسية واحدة. وقد لا تتوافر هذه العوامل وتنشأ مع ذلك، بفضل ظروف عالمية خاصة، دول قومية متعددة اللغات والثقافات.

فالنظرية القومية الكلاسيكية، إذ ربطت تحقيق الوحدة بتأكيد وجود عواملها الذاتية، لم تخفق بسبب غياب هذه العوامل، وإنما أخفقت لأنها بالتركيز الأحادي الجانب على مسألة الشرعية قد طمست حقيقة العوامل التاريخية والعالمية الأوسع التي تؤثر في تكوين الدول والأمم وتنظم

العلاقات فيما بينها وتدفعها نحو التحالف أو الاندماج أو الانفصال. ونقصد بهذه العوامل، التنازع الدولي السياسي والاقتصادي والثقافي، ومستويات السيطرة الخارجية التي قد تقضي على ثقافة شعب بل على وحدته ودولته المستقلة، والاستراتيجيات المتعارضة في مستواها الدولي والاقليمي. فالاستتباع الذي تمارسه الدول الكبرى على الدول الأصغر، وتدويل العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاستراتيجية، يحد جداً من ممارسة مفهوم السيادة أو الارادة القومية، ويحرم الشعوب الصغيرة من قدرتها على التحكم بالجزء الأكبر من عوامل وحدتها أو نموها أو بيئتها ومحيطها.

ولا شك أن نخر هذه السيادة المحلية وتجويفها يشكلان التحدي الاستراتيجي الأكبر أمام كل مشروع وحدوي. ذلك أنهما لا ينبعان من فقدان عوامل الوحدة الذاتية أو الهوية المتميزة للشعوب، وإنما هما الثمرة المباشرة لتفكيك البنى المحلية الوطنية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحت وطأة قانون التوسع الرأسمالي والتطور المتفاوت.

وليس النزاع المتفاقم بين بلدان العالم الثالث بما فيها البلدان العربية إلا الترجمة المباشرة لهذه الأزمة العميقة التي تدفع إليها السيطرة الأجنبية، وتفرض على كل دولة صغيرة أن توسع من مجالها الحيوي على حساب جاراتها وذلك بقدر ما تضيق عليها فرص النمو والحياة. ونستطيع أن نقول بشكل عام إنه بقدر ما تزداد قوة هذه السيطرة، يزداد الميل في البلاد الصغيرة إلى تكوين نظم أقلية ضئيلة تتنازع البقاء، ويزداد عجزها عن حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، ويزداد بالمقابل ميلها إلى التنافس والنزاع الاقليمي، وتضعف قدرتها على التوصل الى شكل أو آخر من أشكال التعاون أو الاندماج. وهو ما نشهد مثالاً عليه في الوضع العربي الراهن.

ولعل تجاهل هذه العوامل الاستراتيجية والجيوسياسية والسياسية التي تقاوم مفعول العوامل القومية وتحد من تأثيرها، قد ساهم أيضاً في إفقار مفاهيم الوحدة والأمة والسلطة نفسها في الفكر السياسي العربي الحديث، وهكذا أصبحت الوحدة القومية مجرد استعادة وإحياء لوحدة قديمة أو لجوهر وحدوي تمنع بعض العوارض الثانوية الداخلية والخارجية من ظهوره. وبذلك حرمت النظرية القومية نفسها من رؤية العملية القومية كعملية تاريخية معقدة محلية وعالمية، وعجزت عن إدراك الصراعات العميقة الداخلية والخارجية التي تحكمها، وعن بلورة الخطط والاستراتيجيات الضرورية لإدارتها وتطوير العمل الوحدوي. وتحوّلت من ثم مسيرة الوحدة الى صراع بين عقليتين ونمطين من أنماط الوعي. وبإفقار العمل الوحدوي من جدليته التاريخية والاجتماعية، أصبح من المستحيل أيضاً رؤية المستويات والاختيارات المختلفة والمتعددة المطروحة أمام الممارسة التوحيدية. فتقلصت هذه الممارسة الى اختيار مبسط وبسيط بين وحدة اندماجية كاملة وشاملة، أو انفصال اقليمي وعداوة دائمة ونزاع شوفيني. وهكذا غابت النظرة الواقعية، وامتنع اكتشاف الاحتمالات والأشكال المتعددة الجزئية أو الشاملة للتعاون أو التحالف أو الاتحاد. ولعل أعظم برهان على ذلك هو أن العداوة أصبحت على أشدها بين الدول التي تتبنى هذه الإيديولوجية القومية، بينما قامت جميع تجارب التعاون الإقليمي الناجح بين الدول التي ظلت بمعزل عن هذه الايديولوجية.

وكما بسّطت الى درجة الافقار مفهوم الوحدة، مسخت هذه الايديولوجية أيضاً مفهوم الأمة حتى جعلته مفهوماً مطابقاً لمفهوم التجانس والتماثل بين الأفراد والأجناس والجماعات والأقاليم.

فأصبح بذلك رديفاً لمفهوم الماهية الثابتة التي لا تقبل التعدد أو التبديل أو التطور. وكان الرد على ذلك بالطريقة نفسها، أي تحويل التمايزات الاقليمية الى ماهية قومية في الأقطار الخائفة من الوحدة ومن السيطرة المغايرة التي تحملها. وكانت النتيجة في كل ذلك الانتقال من تأكيد القومية إلى أزمة هوية متفجرة وإلى نزاع مستمر في كل قطر على تحديدها دون طائل.

باختصار، لقد أخفقت النظرية القومية الكلاسيكية في تقريب احتمالات الوحدة في المغرب والمشرق على السواء لأنها لم تستطع أن تعطي للأمة مفهوماً سياسياً متميزاً عن المفهوم الثقافي الذاتي، وبذلك حرمت نفسها من إمكانية فهم الجدلية التاريخية والاجتماعية للوحدة، وبالتالي من إمكانية فهم النزاعات والمصالح والرغبات المختلفة والمتفاوتة التي ينطوي عليها كل مجتمع وكل تجمع سياسي، كما حرمت نفسها من إدراك طبيعة الصراعات الدولية الناجمة عن تغيير الخريطة الجيوسياسية وأبعادها. وعجزت عن استغلال الفرص الذاتية، كما عجزت عن توظيف الوسائل الكبرى التي يقدمها العصر من أجل التحكم بسياسة الوحدة وتعميق مسيرتها.

٢ ـ في مفهوم الديمقراطية في البناء السياسي

لعل من أهم الامكانيات والفرص التي لم يعرف الوطن العربي كيف يستغلها لتدعيم تقدمه هي فرصة الديمقراطية بما تنطوي عليه من إمكانات حقيقية لتثوير العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين أفراد المجتمع، ولإخصاب الحقل السياسي الذي هو المرتكز الأول للأمة. وبعكس ما يخطر للذهن من الوهلة الأولى ليست الديمقراطية من الاكتشافات الجديدة للفكر العربي. فهي من مقوماته الأولى منذ نهاية القرن التاسع عشر على الأقل. بل لقد ولد هذا الفكر في حجر النهضة من نقد الاستبداد القديم والتأكيد على ضرورة تحديد سلطة الحاكم. وقدم في هذا المجال أدبيات حيّة ورائعة على يد رجال كالكواكبي أو عبد الله النديم وغيرهما تمجد الحرية وتشجب الحكم المطلق. وكانت الديمقراطية أو الشورى المفهوم السياسي الرئيسي الذي تمحورت حوله المفاهيم السياسية الأخرى سواء في حضن الحركة السلفية أو العلمانية، وعليها بنى الفكر السياسي العربي الحديث استقلاله تجاه الفكر الاسلامي التقليدي. وظلت مسألة الدستور محور النضال السياسي لأجيال كاملة واكبت حركة التجديد والاستقلال في الاقطار العربية جميعا دون استثناء. وما زالت الديمقراطية كشعار، من أدوات الزينة التي يستخدمها الحكم العربي ليضفي على نفسه بعضا من الشرعية في الأنظمة الملكية والجمهورية على السواء. ويزداد اللجوء الى هذا الشعار كلما ازداد سيف القمع والقهر تسلطاً، وتكتسب الديمقراطية بذلك نعوتا جديدة لإفراغها من مضمونها فتصبح ديمقراطية حقة أو رشيدة أو اسلامية أو برلمانية او شعبية أو مباشرة... الخ.

أين المشكلة إذن في الديمقراطية العربية؟ مثلما كان خطاب الدولة القومية يغطي الحاجة إلى تأكيد شرعية الدولة المستقلة تجاه الخارج، كانت الديمقراطية خطاباً يغطي الحاجة الى تأكيد شرعية الحكم في الداخل. وهكذا ظلت الديمقراطية مرتبطة في فكرنا السياسي الحديث بالليبرالية وبمنظورها التمثيلي المحض. ومضمونها الحقيقي هو أن التمثيلية، أو انتخاب الممثلين يشكل قاعدة السلطة الشرعية لأنه يقدم إطار المشاركة الجماعية في الحكم، وعليه تبنى الحريات العامة الفردية. وقد أثبتت التجربة التاريخية أن التمثيلية يمكن أن تكون وسيلة لاخفاء احتكار السلطة وركودها ومنع تداولها الحر. وهي إذا انفصلت عن مفهومها الاجتماعي يمكن أن تتحول إلى وسيلة للتلاعب

بالضمائر والأصوات والجماعات وتفقد بالتالي وظيفتها الأساسية فتصبح قناعاً حقيقياً للاستبداد الذي تعتقد أنها تريد مواجهته.

وبقدر ما ارتبطت بهذا المفهوم التمثيلي الشرعي أو القانوني، بقيت الفكرة الديمقراطية العربية عاجزة عن استيعاب جدل الصراع الحقيقي من أجل الحريات الأساسية المدنية والسياسية في المجتمع العربي، بل غالباً ما نظرت الى هذه الحريات كمصدر للخطر يهدد وجودها. واعتقدت انها تستطيع أن تعوض بالديمقراطية الشكلية، وبهياكلها التمثيلية عن فقدان الحرية الفعلية وانتهاكها. ولذلك أيضاً لم يكن بمقدورها العمل ولا حتى التفكير بضرورة إدماج الجمهور بشكل متزايد في الحياة الوطنية والاجتماعية، ولا بتعميق مفاهيم الكرامة الشخصية والسيادة على الذات والحرمة الانسانية، ولا بالمشاركة الايجابية في الشؤون العامة والمسؤوليات، ولا بالمساواة بين الناس وتوسيع دائرة المواطنية، ولا بالحراك السياسي وكسر الشرانق الطائفية والفئوية والطبقية، ولهذا لم يرتبط مفهومها بفكرة الفردية الفاعلة والايجابية، وإنما تمحور حول خلق واجهة شكلية تعكس تعددية الأسر والعصب المحلية والطوائف والمناطق الجهوية. وما زالت النظم الراهنة، بصرف النظر عن طبيعة السلطة فيها، تسعى الى تعميق هذا المفهوم التمثيلي أو الاستعراضي للشرعية، وتوزع فيه السلطة الاسمية حسب الجماعات المحلية أو المهنية وحسب المدن والولايات.

لكن هذه التمثيلية الاستعراضية لم تستطع أن تغطي على حقيقة السلطة الأقلية والعصبية الحاكمة، كما لم تستطع أن تخلق مجالاً خصباً لنمو السيادة الشخصية والمواطنية. وإنما دفعت بالعكس الى جعل ميزان القوة، وأحياناً القوة العسكرية المجردة هو الذي يتحكم عملياً بتوزيع السلطة الفعلية أو بالأحرى بعدم توزيعها. وأصبحت السلطة في الكثير من وجوهها نوعاً من الاحتلال بالقوة للمجال الاجتماعي والجغرافي، وانعدم كل نشاط سياسي، وكل إمكانية لمشاركة المواطن قولاً أو عملاً بصنع القرار الجماعي الذي يتعلق بمستقبله ومصيره. وليس من قبيل الصدفة أن الأنظمة الأكثر اعتماداً في وجودها على القوة المجردة، هي التي تحتاج الى اصطناع نخبة تمثيلية منتقاة، وترفع أكثر من غيرها شعارات التمثيل الشعبي والديمقراطي، وتجهد الى أن تزين هذه الواجهة التمثيلية بعناصر معزولة ترجع في أصولها الى مختلف المكونات الاجتماعية أو الطائفية أو الجهوية للبلاد. بل لقد أصبحت الديمقراطية كمجال للتمثيل أو كفرصة للتصويت على الممثلين بمثابة رشوة وورقة ابتزاز للمجتمع، تعرض عليه المشاركة الشكلية في سلطة يتم اقتسامها خارجه ورغماً عنه، لقاء الخضوع الكامل للحكم. ولهذا أصبحت تظهر في أعين الجمهور الواسع كخدعة رسمية، ووسيلة من وسائل فرط إمكانية التحالف الشعبي وفك العناصر الطموحة من الطبقات الوسطى عن المجتمع وربطها به. فهي إذن أداة للمناورة في يد الحكم وليست نظاماً سياسياً يعبر عن حرية الأفراد ومشاركتهم الفعلية في القرار الاجتماعي، أو يتيح للمصالح المتعارضة داخل المجتمع أن تعكس نفسها على صعيد الدولة حتى تجد فرصة تجاوز تناقضاتها وتوحيد كلمتها.

ومن هنا فإن مفهوم الديمقراطية كما تجسد في الفكر والممارسة الماضيين قد ارتبط باستبعاد المجتمع من دائرة السلطة والقرار السياسي، وتحوّل إلى أداة لحماية الحكم وضمان استمراره وعدم تبدّله.

والسبب في ذلك أن المجتمع لا يظهر في ذهن الحكم إلا كحشد مخيف وهائل من العصب والقبائل والطوائف والأسر والمناطق المتنابذة المفتقرة الى الوعي السياسي. وهو يشكل في ذاته نقيضاً للدولة في وحدتها واستقرارها وتجانسها، ويعتبر بالنسبة إليها احتياطياً استراتيجياً للفوضى أو للقوة التمردية التي يخشى من تفجرها في كل لحظة. والدولة هي وسيلة ضبط هذا الحشد وتوجيهه وإدخال بذور الوعي والنظام والعقلانية إليه. فهي بالضرورة دولة النخبة. ولا يمكن للديمقراطية أن تتجاوز في هذه الحالة مفهوم مشاركة النخب الطليعية الواعية في الحكم وتنافسها عليه. ومن أفق هذه المنافسة وحدها يمكن لهذه النخب أن تستفيد من النقمة الشعبية لتدعم مواقع بعضها تجاه البعض الآخر. وباختصار، إنها لا تنظر اليه الا كغرض تستخدمه في حسم نزاعاتها الداخلية. فهي الطليعة، والذات الفاعلة، وهي الروح ومصدر الحق والقانون والسياسة، والمجتمع هو الموضوع المتنازع عليه وهو المادة وأداة الحكم، وهو المجال الذي تظهر فيه الطليعة عبقريتها وقوتها وبأسها وجبروتها في الوقت نفسه.

ولهذا لم يكن من الممكن للديمقراطية بهذا المفهوم أن تساهم في بناء الوعي أو الوجدان العربي الديمقراطي الذي يظهر فيه الأفراد مواطنين متساوين ومشاركين ايجابيين بالدرجة والأهلية والحقوق نفسها. ولا أن تؤسس مفهوماً اجتماعياً وعقلانياً وواقعياً للسياسة. ولم يكن بإمكانها أن تبذل الجهد اللازم لتعميق مفاهيم السلطة والدولة، والمواطنية والشرعية، والسيادة والمسؤولية. كما لم يكن بإمكانها أن تعمل فيه بجد على بلورة مفاهيم السياسة الوطنية والمشاركة الشعبية وحقوق الانسان وسيادة القانون ومنبعه وهدفه، وعلى تطوير مفهوم الأمة لا بمعنى الهوية المتجانسة وإنما بمعنى الجماعة السياسية المكونة من أطراف ومصالح وتوازنات مختلفةٍ ومتعددة اقتصادية وثقافية واجتماعية تتوحد في الدولة وتبني نفسها فيها.

ومن هنا لم يتحقق في الواقع أي تشريك وتواصل فعلي بين الدولة والمجتمع، ولم تنشأ سلطة وطنية قومية بالمعنى العميق والسياسي للكلمة، أي جماعية وشعبية، ولم يتح للأفراد فعلياً ممارسة الحرية الفردية أو الجماعية، ولم تنشأ مفاهيم راسخة للحزبية، فظل الحزب مختلطاً في مفهومه بالعصبة المتضامنة ضد العصائب الأخرى، وبقيت الايديولوجية السياسية دعوة اسطورية تتوحد من حولها القبيلة وذريعة لتآلف الوجهاء والزعماء والسياسيين، لا تناقش ولا قيمة لها في ذاتها، ولم تتحول الى منهج للرؤية يساعد على إنارة الواقع وفهم المشكلات والتحديات المطروحة على الجماعة لمعالجتها وايجاد الحلول لها.

ولم تتأسس في المجتمع شبكات اتصال ومواصلة بين الفئات والطبقات والجماعات المختلفة تسمح بتكوين مواطنية مستقلة عن الانتماء الجزئي وتشكل مرجعاً للانتماء السياسي. ولم تتكون الحريات الأساسية ولم تتطور بنية السلطة أو وظيفة الدولة الرئيسية، وإنما نمت أكثر فأكثر بيروقراطية أوليغارشية عسكرية أو مدنية مستقلة عن الاوليغارشية القديمة أو مرتبطة بها، متّحدة مع الدولة ومتجانسة معها. ولهذا لم تنشأ السياسة بالمعنى الحرفي للكلمة خارج إطار النزاع على السلطة ـ الغنيمة. وبقيت سياسة عصبوية هدفها تغذية الحرب الدائرة من أجل المصالح الجزئية، دون مراعاة المصالح العامة أو المصلحة الوطنية. ولم يتحقق تنظيم المجتمع وهيكلته في منظمات وأحزاب وجمعيات ووظائف تتجاوز به تناقضاته ما قبل السياسية أو ما تحت السياسية، فظلت الهياكل الحديثة طفرات على جلده وأدوات بيد زعامات شخصية تستخدمها لتحقيق مآربها الخاصة، ولا تتوانى في ذلك عن تفكيك المجتمع وتسعير نزاعاته الداخلية.

ومن هنا نستطيع أن نفهم أيضاً لماذا بقيت السياسة من اختصاصات الدولة وحدها والمجموعات المرتبطة بها بالقوة أو بالقرابة أو بالتحالف، ولماذا بقيت الدولة في موقف التناقض وأحياناً العداء الضمني أو المكشوف للمجتمع ولكل حركة أو نأمة سياسية تصدر عنه. وأصبحت في أغلب الأحيان بديلة له.

وهكذا ظل الفكر السياسي العربي في مسألة السلطة فكراً تقليدياً ومحافظاً بالمعنى العميق للكلمة، وظل محوره وموضوعه الدولة. وقد اعتقد أنه إذا نجح في خلق دولة تنعكس فيها شكلياً وتتمثل كل الجماعات ـ وهو لم ير المجتمع إلا كجماعات مضافة بعضها الى البعض الآخر ـ فقد نجح في إقامة الوحدة القومية. ولأنه لم يدرك ويتعمق حقيقة المجتمع والامكانات الثورية الكامنة في مفهومه وجدلية تناقضاته وتنوعه، فَقَدْ فَقَدَ قدرته على فهم العملية السياسية والسيطرة عليها. واضطر لذلك شيئاً فشيئاً الى أن يقبل بمفاهيم الدكتاتورية ويتعايش معها، وبالتنظير لها كوسيلة أخيرة وضرورية لحماية الدولة والجماعة الوطنية من الفوضى، وتحصينها ضد نوازع التمزق والتفكك والانحلال.

من كل ذلك نخلص إلى القول بأن علينا عندما نتحدث عن الديمقراطية أن نحدد ما نعنيه بهذا المفهوم. هل نعني توسيع نطاق التمثيل النيابي وإعطاء حصة أكبر من السلطة ـ الغنيمة للنخب الجديدة الصاعدة أو لبعض مجموعاتها التي بقيت هامشية فيها؟ أم نقصد بها تغيير بنية السلطة الاجتماعية والسياسية عموماً من أجل وضع أسس جديدة وثابتة لسلطة جماعية بالمعنى العميق للكلمة، أي لسلطة ديمقراطية حيّة ومعبرة حقيقة عن مصالح الناس وطموحاتهم وآمالهم؟ وعندئذ يتوجب علينا أن نعمل على المدى الطويل من أجل تغيير موازين القوى الاجتماعية وتغيير رؤية الناس ومفاهيمهم للسلطة وممارستها في الوقت ذاته. أم هل نقصد التعاون من أجل دفع التيار الديمقراطي الوليد إلى الأمام؟ وفي جميع الحالات، كيف نستطيع الوصول إلى ذلك؟ وما هي القوى التي نمثلها أو نراهن عليها لتحقيق هذه الأهداف، سواء كانت قوى اجتماعية أم سياسية أم ايديولوجية ومعنوية؟ وهل نعتمد في ذلك على الشعور العميق النامي لدى النخب الاجتماعية ولدى فئات واسعة من المجتمع بالمأزق الذي وصل اليه النظام الراهن، أم على النقمة المتصاعدة ضد سياسات القمع والتمزق والنزاع المحلي واحتكار السلطة وخنق المبادرات القاعدية، وعلى الرغبة في التغيير؟ وما هي قاعدة التيار الديمقراطي الراهن؟ هل هي نمو ظروف موضوعية اجتماعية واقتصادية وسياسية تمكن من تجاوز الوضع القائم، أم هي تطلع فئة أو فئات المثقفين بالمعنى الواسع للكلمة، من الذين فقدوا الثقة جزئياً أو كلياً بالأحزاب التقليدية المحافظة أو التقدمية وبالايديولوجيات التي كانت تحملها، الى إيجاد فرص أفضل أو هامش أكبر من الحرية وبالتالي للمشاركة في السلطة الاجتماعية وفي الشؤون العامة؟ هذه نماذج أخرى من الأسئلة التي ينبغي أن لا تغيب أيضاً عن أذهاننا ونحن نطرح مسألة الديمقراطية في المغرب العربي.

من الملاحظات التي ذكرتها حول قضية الوحدة المغربية أو العربية، والملاحظات الأخرى التي ذكرتها حول قضية الديمقراطية، أودّ ان اخلص الى بعض الأطروحات التي تصوغ العلاقة بينهما، وهي في نظري ليست أكثر من فرضيات تستدعي الاستقصاء والدراسة والتحقيق.

الأطروحة الأولى هي: اننا اذا وضعنا مسألة الوحدة في نصابها التاريخي والعلمي، ودرسنا احتمالات الواقع والقوى الاجتماعية المؤهلة لتحقيقها، ونظرنا إليها بمنظار الأزمة العالمية التي فتحها التوسع الرأسمالي العالمي وما خلقه من تمايز بنيوي بين الشمال والجنوب، ونظرنا اليها

كذلك بمنظار نشوء **الدول** المحلية المستقلة وما ارتبطت بـه من مصالـح اجتماعيـة ثابتـة وتوازنـات داخلية وخارجية، ولم ننظر اليها بمنظار النظـرية الكـلاسيكية التي تقـول بحتمية حصـول الوحـدة لوجود عوامل التشابه والاتفـاق، لا بد لنـا أن نعترف بـأن التيار التـاريخي العام يسـير في اتجاه تعميق القطيعة بين بلدان المغرب العربي وبين جميع بلدان العالم الثالث عمـوماً. فتـوجه كـل دولة تابعة نحو المركز أهم بكثير من توجهها نحو الدولة التابعة القريبة منها، سـواء كان ذلـك من أجل الاستفادة من عوامل التقدم التقنية أم الرأسمالية، أم من أجل الحماية السياسيـة. وهذا تـرجمة لقانون التوسع الرأسمالي والتطور غير المتكافىء الذي يؤدي اليه، ومن ثم تكسير الوحدات القـومية التقليدية وتفكيكها لتسهيل احتوائها وابتلاعها.

الأطروحة الثانية تتعلق بالديمقـراطية ومضمـونها هـو: أنه كلمـا ضعفت قدرة الـدولة عـلى تلبية الحاجات الأسـاسية للسكـان، أو بالأحـرى على إعـادة الانتاج المـادي والروحي للمجتمـع بشكل مستقر وثابت ومنتظم، وبما يحفظ إذن بقاءه وتميزه، زادت فرص تكـوين سلطات مطلقـة ومركـزة بيد اقلية اجتماعية مغلقـة على نفسها، أي ضاقت دائرة المشاركين فيها، وتضـاءلت فرص تكـوين نظام سياسي ديمقراطي تعكس بنية السلطة فيه القوى الحقيقية الفاعلة والمنتجة في المجتمع وتعبر عنها. ومعنى ذلك أن الميل يزداد ايضاً الى أن توحـد الفئة الحـاكمة نفسهـا مع الـدولة وتتمـاهى معها، وتجعل من الدولة أداة من أدوات توسيع مصالحها الجزئية وخدمتها، ممـا يضعف الطابـع الوطني أو القومي للدولة.

وهذا يعني أيضاً، وتكملة لذلك، أن فرص الديمقراطية تزداد بازدياد قـدرة المجتمعات عـلى التحكم بعملية اعادة انتاجها وبالتالي بنفسها وبيئتها ومصادر ثروتها.

والأطروحة الثـالثة هي: أن امكـانيات التعـاون والوحـدة بين الأقطـار العربيـة المغربيـة أو المشرقية على السواء تزداد بازدياد قدرة النظم القائمـة فيها عـلى تكوين سلطـة سياسيـة منفتحة وذات قابلية ذاتية على التعبير عن حقيقة القوى الفاعلة في الواقع الاجتماعي وتـرجمتها في النظـام السياسي، وتمثلها، أي ايضاً بازدياد قدرتها على تـوسيع مشـاركة مختلف الفئـات الاجتماعيـة في القرار الاجتماعي. فالنظام الـذي لا يستطيع أن يستـوعب الجزء لا يستطيـع أن يستوعب الكـل. ومستقبل الوحدة ومصيرها لا يرتبط بوجود عوامل الـوحدة الثقـافية أو اللغـوية، بقـدر ما يـرتبط بنشوء نظام فعال لتنمية العمل الجماعي وتحقيق الشروط الملائمة لازدهار الجميع في الوقت نفسه. وهـذا يعني أن شرط قيام دولـة واحدة، هـو وجود سلطـة تسمح بـالاختـلاف، وتجعـل من هـذا الاختلاف عامل إثراء وتقدم اجتماعي للجميع.

٣ ـ نظام السلطة وأثره على النظام الاقليمي

لا شك إذن أن هناك علاقة قوية في المغرب العربي بـين وضع التجـزئة القـائم وبين انظمـة الحكم الموجودة فيه. وهذه العلاقة هي التي سمحت بأن يتغلب الانقسام والنـزاع في النهايـة على نوايا الوحدة والتعاون القوية التي نشأت قبل الاستقلال. ففي كلا الأمرين المتعلقين ببناء الجماعة الوطنية، ونقصد بهما بناء الدولة الواحدة، وبناء المجتمع السياسي الوطني، تأخـذ مسألـة السلطة وبنيتها أهمية خاصة. وتفسـر بنيـة السلطـة إذن الكثير من مظـاهر التبـاعد الـراهن بيـن أقطـار المغرب. فنظم المغرب العربي السياسية تشترك، رغم تباين نخبها في رؤيتهـا العامـة وفي سياقـات

تكوينها التاريخية، بخصائص واحدة تحول بينها وبين التطلع الى الاتحاد، كما تحرمها من التطور في اتجاه بناء حياة سياسية ووطنية نشيطة ونامية.

أولى هذه الخصائص، هي أن السلطة ليست نابعة من عملية مشاركة شعبية فعلية في اختيار المسكين بمراكز المسؤولية الكبرى، أو في اتخاذ القرارات العامة. وبمعنى آخر ما زالت السلطة مفروضة فيها من فوق وليست مستمدة من الانتماء أو الاختيار الطوعي للمحكومين. ولا يعني ذلك بالضرورة أن هذه السلطة بدون قاعدة اجتماعية، أو انها لا تتمتع بدرجة أو أخرى من الإذعان العام، أو أنها، أخيراً، ذات سياسات اجتماعية محددة ومتباينة تخضع في صياغتها لمتطلبات التحالفات التي تستند اليها. وهذا لا يمنع ايضاً من أن تغطي السلطة المفروضة نفسها بواجهة انتخابية.

والخاصة الثانية للسلطة في المغرب العربي، هي أنها تشكل دائرة مقفلة تؤخذ فيها القرارات على مستوى الأجهزة العليا، ولا تمر إلا عرضاً وبصورة شكلية عبر المؤسسات التمثيلية أو الرأي العام. وبمعنى آخر تبقى السلطة حكراً على فئة محددة ومناصب محددة مرتبطة بها، ولا تستطيع أن تسري عبر طبقات وفئات الشعب حتى تتغذى بمعطيات جديدة وتتطور مع تطور ميزان القوى الاجتماعي وتتجدد مفاهيمها وطرق ممارستها. ومن هنا فهي تجنح الى الاستنقاع كما يجنح الماء المحبوس إلى التلوث والفساد.

والخاصة الثالثة هي انها سلطة مركَّزة في أيدٍ قليلة، مما يمنع من تطور الشعور بالمسؤولية والمحاسبة القومية. وهي تفرض بالضرورة خلق الوصي الأول عليها، سواء تجسدت وصايته في شخصيّة الملك المطلق، أو الرئيس الملهم أو الأب الروحي للمجتمع والدولة. ولعل ذلك ناجم من أن أي توزيع للسلطات لا بد أن يؤدي الى تعدد مراكز الحكم وتهديد وحدة السلطة وتفاقم المنازعات داخل صفوف القائمين عليها.

والخاصة الرابعة هي أنها سلطة مختلطة تمتزج فيها السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. وهذا الدمج هو شرط تركيزها وتجانسها ووحدتها. وهو شرط قوتها أيضاً وإبراز شوكتها، وضمان انفصالها عن المجتمع ووقوفها فوقه.

ويترتب على هذه الخصائص نتائج أساسية أولاها: انه في كل بلاد المغرب الرئيسية يبقى النفوذ إلى الدولة والسلطة السياسية المرتبطة مباشرة بها، هو شرط النفوذ الى الثروة، أي الى المراتب الاجتماعية العليا وما تحمله من مكتسبات مادية ومعنوية. ومما يدعم ذلك، أن الدولة ما زالت فيها هي المستثمر الاول والموزع الرئيسي لفرص العمل والخدمات.

والنتيجة الثانية أن الحفاظ على دور الدولة كما هو، بل تقوية هذا الدور هو هدف مشترك لغالبية أجنحة النخبة الاجتماعية. والصراع السياسي الأساسي لا يتعدى في هذا الاطار النزاع على تقسيم الحصص في هذه الدولة. وتبقى مسألة تغيير النظام الاجتماعي والممارسة السياسية، ونمط الانتاج والتنمية مسائل ثانوية فيه.

والنتيجة الثالثة هي أن أي تبديل أو تغيير في توزيع القوى الاجتماعية لا يستطيع أن يعكس نفسه داخل الدولة إلا بتفجير النظام أي بخلق أزمة سلطة عميقة. وما تشهده بلاد المغرب اليوم من توترات اجتماعية يعكس في الواقع عجز القنوات الراهنة للسلطة عن ترجمة التغيرات

الحاصلة على صعيد ميزان القوى الاجتماعي وعن تمثلها واستيعابها. وقد تكون هذه التوترات مقدمة لأزمة عامة مفتوحة تشبه ما تعيشه بعض بلدان المشرق العربي منذ سنوات.

والنتيجة الرابعة هي أن أياً من هذه الدارات المقفلة للسلطة لا تستطيع أن تتواصل فيما بينها أو تتعاون مع بعضها البعض دون أن تهدد توازناتها الداخلية الهشة. ومن هنا فإن العلاقات بين بلدان المغرب العربي تجنح أكثر فأكثر إلى أن تتخذ طابع المناورات والمحاور الاقليمية التي تعكس الأزمة الداخلية لكل منها. وحتى داخل هذا المحور أو ذاك يصعب التعامل الجدي بين الأطراف ويقتصر الأمر على التأييد السياسي أو التضامن الأمني، ولا يقود أبداً الى بناء مشاريع مشتركة طويلة المدى. بل إن سياسة المحاور تعكس القطيعة بين هذه البلدان، وتكرس التمايزات والفروق السياسية والادارية، وتستدعي اكثر فأكثر التركيز المستمر على النزعة القومية المحلية. فمن النزاعات، وما يرتبط بها من تشديد على المصلحة والهوية القطرية تسعى السلطات الراهنة الى أن تستمد شرعية وجودٍ يحرمها منها في الداخل طابعها العام كسلطة مفروضة ومقفلة على المجتمع. ومن هنا لا بد أن يزداد الميل الى النزاع مع تفاقم أزمة كل منها.

ما هي إذن الآفاق الحقيقية للعمل الوحدوي والديمقراطي في المغرب العربي؟

في اعتقادي أن الحديث عن وحدة المغرب العربي ينبغي أن يخرج من إطار التأكيد النظري على هوية مغربية متميزة، وأن يبنى على رؤية الآفاق الموضوعية المفتوحة من زاوية القراءة العقلانية الاقتصادية والسياسية لواقع ومعطيات المغرب واحتمالات تطوره وفرص نموه. فالوحدة المغربية ليست ولن تكون ثمرة لتماثل الهوية بقدر ما هي، أو ما يجب أن تكون، جزء من استراتيجية استكمال التحرير الاقتصادي والاجتماعي لشعوب المغرب. وبمعنى آخر، إن هذه الوحدة لا يمكن أن تبنى على وحدة التراث ولا على استعادته، وإنما ينبغي تأسيسها على وقائع الحاضر. وهي لن تجد تبريرها إلا فيما يمكن أن تقدمه من حلول أفضل للمشاكل المعقدة التي يطرحها هذا الحاضر. ولا يعني ذلك إنكار عوامل التماثل والتشابه الثقافي والسكاني، ولكنه يشير الى ان الوحدة ينبغي أن تجد ديناميكيتها فيما تقدمه من إمكانيات لتعظيم احتمالات التقدم والتطور لكل البلدان المغربية. باختصار إن الوحدة تبنى في مشاريع المستقبل لا في خرائب الماضي.

وفي هذه الحالة ينبغي أن نحدد ما نعنيه بكلمة الوحدة، هل هي نمط من التحالف أو التعاون الرسمي أو الشعبي، أم هي اندماج سياسي وقانوني مباشر أو تدريجي؟ ولا يمكن أن تكون الاجابة عن هذه الأسئلة نظرية فقط. اذ لا بد من رؤية القوى الاجتماعية الفاعلة ومشاريعها ومصالحها. وعلى الأغلب ستتجه القوى السائدة اليوم أكثر فأكثر نحو علاقات نزاعية ترسّخ الحدود الاقليمية. وفي هذه الحالة ستكون المراهنة الأساسية من أجل الدفع في اتجاه الوحدة على مشاعر التضامن العميقة بين شعوب المغرب العربي، وعلى العمل في اتجاه توسيع إطار المصالح المشتركة، وخلق الأطر الشعبية والجمعيات والمنظمات الفعالة التي تتيح نمو هذه المصالح المشتركة وتزيد التفاعل والانفتاح المتبادل. وعندئذ لا بد أن يعطى لمطلب الوحدة المغربية طابع شعبي واضح. فهو لا يمكن أن يثير حماس الشعوب وتأييدها ومبادرتها إلا إذا كان يعني في الوقت نفسه تحريراً لها من الأسر والتهميش الاجتماعيين والسياسيين، أي إلا اذا ارتبطت بالعدل الاجتماعي والديمقراطية. وهذا يقتضي ان لا تبقى مسألة الوحدة مسألة شعار سياسي، وإنما لا بد ان تملأ بالمضامين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. حينئذ يمكن للحركة الوطنية المغربية أن

تشكل ضغطاً دائماً على الحكومات في اتجاه تعميق اسس التعاون والاندماج التدريجي. وبمعنى آخر إن روابط الوحدة ليست قائمة ولا ينبغي أن نعتقد أنها قائمة بالفطرة، وإنما علينا خلقها بالعمل الدائب. وهذا العمل هو جزء من النضال من أجل استكمال استقلال المغرب ونموه. وشرعيته لا تنبع من تكريسه لهوية واحدة وإنما تستند الى منطق العقل الداعي الى بناء المجال الأكثر ملاءمة لاستخدام المصادر المادية والبشرية الهائلة التي ينطوي عليها المغرب، ولإطلاق طاقات ابنائه الفكرية والمادية. وهو المبدأ نفسه الذي يجعل من النضال لتوحيد المغرب العربي، جزءاً لا يتجزأ في نظري من النضال لتحقيق وحدة الوطن العربي، ومرحلة من مراحل تحقيق هذه الوحدة. إن الوحدة تصبح بذلك، العنصر الرئيسي في استراتيجية التنمية والبناء الاجتماعي العربي، وهي استراتيجية المواجهة الأكثر عقلانية لمشاريع الاستتباع والسيطرة الأجنبية والسلطة المفروضة وما تحمله من خطر على اللحمة الوطنية ومن هدر للطاقات المحلية.

ومن هنا فإن المراهنة في الوحدة المغربية ينبغي أن تكون على نمو التيار الديمقراطي والشعبي الواسع وعلى ارتباط النخبة المغربية بهذا التيار، وبقدرتها على بلورة مفهوم جديد وخطط جديدة للتقارب الإرادي والمختار والعقلاني الذي يأخذ بالاعتبار المصالح العليا للجماعة الاقليمية. فمن هذا التقارب الواعي، ومن التخطيط العملي والواقعي له، ومن احترام التمايزات واستيعابها والسعي الى تخطيها في مؤسسات تتيح بناء قاسم مشترك بينها بدل أن تلغيها، وليس من المراهنة على اليد الخفية للثقافة أو للتاريخ، ينبثق ويتعمق الوعي بحتمية الوحدة وفائدتها.

وبمعنى آخر، لا بد أن ندرك وأن نعترف بأنه ليس هناك في الظروف الراهنة طبقة اجتماعية مغربية حاملة في صلب مشروعها الاجتماعي لمشروع الوحدة، أي ان تحقيقها لذاتها يستدعي تحقيقها لوحدة المغرب. إن الوحدة ما زالت مطلباً شعبياً عاماً وغامضاً في شعور الشعب يستمد قوته من المخيلة التاريخية الجماعية، ويفتقر الى أسس فعلية وثابتة في أرض الواقع الاجتماعي والقوى الفاعلة فيه. وتقع على المثقفين مسؤولية ترجمة هذا الشعور الوحدوي الى برنامج عملي وواقعي، والى تيار سياسي يتجاوز هذه القوى جميعاً ويربط فيما بينها في الوقت نفسه. وإذا اخفقوا في ذلك بسبب ضيق أفقهم الفكري أو عجزهم عن التواصل الشعوري مع شعوبهم، فليس هناك ما يمنع من تكريس الأوضاع الاقليمية الراهنة، وتلاشي الوحدة الثقافية والدينية والشعورية الموروثة. فكما أن من الممكن لشعوب متعددة أن تتحد وتشكل دولة واحدة، يمكن أيضاً لمجموعة قومية واحدة أن تتمزق وتتحول الى دول متعددة.

وما يقال عن الوحدة ينطبق أيضاً على الديمقراطية. واسمحوا لي أن أقول إنني لا أرى من بين القوى الاجتماعية المتبلورة اليوم في المغرب أو في المشرق، أية قوة حاملة في صلب مشروعها الاجتماعي لامكانات تثوير علاقات السلطة وتبديلها جذرياً. فالليبرالية العربية التي تطل اليوم من جديد على الوطن العربي، وبقدر ما تنطوي على مشروع رأسمالية طفيلية ومتوحشة لا تخضع الى قانون، ولا تعيش إلا من المضاربات التي يتيحها تفاوت السوق الخارجي والداخلي، لا يمكن أن تقوم الا بتسعير التناقضات والتوترات الاجتماعية، وتعميق التفاوت بين الطبقات والأفراد، وتدمير الأسس الأولية لنشوء نظام اجتماعي مستقر وقادر على الاستمرار. وهي لا يمكن إلا أن تقود في الأجل القصير إلى نقيضها، وتفتح الباب أمام ديكتاتورية جديدة، تتخذ من الشعارات اليسارية وسيلة لتصفية الحركة الشعبية وإجهاضها. وبقدر ما تؤدي هذه الديكتاتورية نصف ـ الشعبية نصف ـ الفاشية الى تدمير الآلية العقلانية للدولة وللمؤسسات، وتضعف احترام القانون، وتجعل

من السلطة وحشاً كاسراً يبتلع المجتمع والدولة ويقضي على سيادة الجماعة وحرمة أفرادها، فهو لا بد أن يقضي على الشعور العميق بالانتماء والمواطنية والأهلية، ويؤدي في الأجل القريب الى تفكك المجتمع السياسي وتمزقه. والنتيجة هي إما خراب الدولة وزوالها أو الردة من جديد نحو ليبرالية شكلية مفقرة وعاجزة.

ومن هنا فإننا لا نعتقد أن قضية الديمقراطية مكسوبة سلفاً. إنها تشكل أيضاً جزءاً من المعركة التي ينبغي أن يخوضها المثقفون، داخل صفوف المجتمع، وتجاه الأنظمة السياسية معاً، في سبيل تعزيز الوعي المدني، وتثبيت القيم والأفكار والمؤسسات الاجتماعية والقانونية. وذلك في نطاق إعادة هيكلة الفكر السياسي المغربي والحركة الشعبية وبلورتها حول مفاهيم الديمقراطية والعدالة والمساواة. وبقدر ما تنجح هذه الحركة في إحداث تغييرات ايجابية في القاعدة الانتاجية للمجتمع فإنها توسع من فرص تحقيق الديمقراطية واستقرارها. وهنا تلتقي أهداف الديمقراطية والوحدة وتتفاعل القوى المتعددة الدافعة لهما والمؤدية إليهما. لكن مما لا شك فيه أن للمثقفين في الظروف الخاصة والراهنة التي يعيشها الوطن العربي دوراً استثنائياً في توحيد هذه القوى وتدعيمها برؤية سياسية تاريخية وعقلانية وواقعية تربط بين المصالح المباشرة التي تسعى إليها، وبين المستقبل الذي تطمح إليه. وهذا يعني، أن العلاقة بين الوحدة والديمقراطية ليست علاقة بديهية وقائمة حتماً، وأن التقدم على طريق الديمقراطية لا يقود الى الوحدة أو العكس بالضرورة. فإذا لم يعمل الفكر السياسي المغربي منذ الآن على الربط بين هذين الهدفين من ضمن بنائه لمشرعه الاجتماعي والسياسي المقبل والبديل، ليس هناك ما يمنع أن يتعطل أحد الهدفين أو كلاهما. فبناء هذه العلاقة هو في نظرنا الضمانة الوحيدة لتبلور هذا المشروع البديل الذي يمكن أن يثير حماس الأجيال المغربية الجديدة، ويقدم ظروفاً أفضل لمواجهة التحديات الراهنة والمقبلة لكل شعوب المغرب□

نموذج من التفكير السببي عند العرب أثناء الأزمات

(اتجاهات بعض المفكرين العرب في تحليل أسباب هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧)

د. نخلة وهبة

استاذ علم الاجتماع التربوي،
كلية التربية بالجامعة اللبنانية.

مقدمة

كان من الطبيعي أن تهز هزيمة حزيران/يونيو كيان الشعب العربي وان تحدث عنده صدمة نفسية يحسبها بعضهم «أكبر أزمة واجهها في تاريخه من حيث حجمها وأهميتها»[1].

وكان من الطبيعي أيضاً أن يكثر التساؤل عن أسباب هذه الهزيمة. فتباينت الآراء وتضاربت واختلطت الحقائق والوقائع بالتصورات والتخيلات. وغزرت أنماط التحليل والتأويل والتفسير. لذلك جاءت هذه الدراسة تحاول تقصي أشكال التفكير السببي، عند المثقفين ورجال الفكر العرب، في الأوضاع الصعبة أو الأزمات؛ وقد اختارت هزيمة الخامس من حزيران/يونيو كنموذج للأزمة المثالية. فمهمة الدراسة اذن هي رصد التأويل المختلفة، التي تقدمت بها طبقة المثقفين ورجال الفكر العرب من أجل تفسير الهزيمة، وتبويب هذه التفاسير وتصنيفها والتعليق عليها بشكل نقدي في معظم الأحيان.

من أجل الوصول إلى ما هدفت الدراسة الى تحقيقه فقد عمدت إلى استفتاء المفكرين العرب حول هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. الواقع، أن الدراسة لم تقم باستفتاء بالمعنى الشائع للكلمة انما قامت باستنطاق النصوص المكتوبة والمنشورة بغية ايجاد الأجوبة عن الأسئلة المحددة مسبقاً، وكان النص يجيب بوضوح حيث يمكن أن يتلكأ مُوقِعه عن الإجابة الشفهية. أما الأسئلة التي تحاول الدراسة ان تجد لها جواباً في مؤلفات المفكرين العرب فهي:

أولاً: من هو برأيك المسؤول عن هزيمة حزيران ١٩٦٧؟

١ ـ رئيس/ملك أو رؤساء/ملوك الأقطار العربية التي شاركت في الحرب؟ ولماذا؟

---

(١) سليم اللوزي، «النكسة،» **الحوادث** (بيروت)، (١٦ حزيران/يونيو ١٩٦٧)، ص ٦.

٢ ـ رئيس/ملك أو رؤساء/ملوك الأقطار العربية التي لم تشارك في الحرب؟ ولماذا؟
٣ ـ قائد/قادة الجيوش التي شاركت في الحرب؟ لماذا؟
٤ ـ قائد/قادة الجيوش التي لم تشارك في الحرب؟ لماذا؟
٥ ـ قائد/قادة كتيبة/كتائب محددة من الجيش/الجيوش التي شاركت في الحرب؟ لماذا؟
٦ ـ رئيس جهاز الاستخبارات /أجهزة الاستخبارات في الأقطار التي شاركت في الحرب؟ لماذا؟
٧ ـ وزير دفاع/وزراء دفاع الأقطار التي شاركت في الحرب؟ لماذا؟
٨ ـ وزير دفاع/وزراء دفاع الأقطار التي لم تشارك في الحرب؟ لماذا؟
٩ ـ حكومة/حكومات الأقطار التي شاركت في الحرب؟ لماذا؟
١٠ ـ حكومة/حكومات الأقطار التي لم تشارك في الحرب؟ لماذا؟
١١ ـ غرفة عمليات/غرف عمليات الحرب في القطر/الأقطار التي شاركت في الحرب؟ لماذا؟
١٢ ـ أشخاص أو جماعات أخرى... أذكرها واذكر لماذا؟

ثانياً: أي جانب من الجوانب المذكورة أدناه، برأيك هو المسؤول عن هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧؟

١ ـ الجانب العسكري.
٢ ـ الجانب السياسي.
٣ ـ الجانب الاقتصادي.
٤ ـ الجانب الثقافي ـ التاريخي.
٥ ـ البعد عن الله.
٦ ـ الجانب المعرفي.

ثالثاً: إذا كان الجانب العسكري هو المسؤول كلياً، أو بعض الشيء، عن الهزيمة، فما هي برأيك ـ حسب الأولوية ـ أهم نقاط الضعف في البناء العسكري العربي التي تفسر الهزيمة؟

١ ـ الخيانة.
٢ ـ عدم الإيمان بالقضية الفلسطينية.
٣ ـ نقص في التدريب وعدم مهارة في الحرب.
٤ ـ نقص في المعدات الحربية.
٥ ـ نقص في التخطيط الحربي.
٦ ـ عدم كفاءة القيادات العسكرية.
٧ ـ عدم تنفيذ الأوامر بدقة.
٨ ـ تدخل الجيش في السياسة.
٩ ـ نقص في الشجاعة لدى الجيوش العربية.
١٠ ـ نقاط ضعف أخرى... اذكرها.

رابعاً: اذا كان الجانب السياسي هو المسؤول كلياً أو بعض الشيء عن الهزيمة فما هي برايك ـ حسب الأولوية ـ نقاط الضعف في التنظيم والعمل السياسي العربي، التي تفسر الهزيمة؟

١ ـ نزاع البلدان العربية فيما بينها.

٢ ـ علاقة الحذر واللاّ ثقة بين الحكم والشعب.
٣ ـ عدم كفاءة الحكام.
٤ ـ الحكم الاشتراكي السائد في معظم البلدان العربية الملتزمة عملياً بالقضية الفلسطينية.
٥ ـ خيانة الدول الكبرى للعرب.
٦ ـ تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
٧ ـ غياب الديمقراطية وخنق الحريات.
٨ ـ احتكار السلطة لأطول مدة ممكنة في الأنظمة الملكية والجمهورية على السواء.
٩ ـ نقاط ضعف أخرى... اذكرها.

خامساً: إذا كان الجانب الاقتصادي هو المسؤول كلياً أو بعض الشيء عن الهزيمة فما هي برأيك ـ حسب الأولوية ـ أهم نقاط الضعف في السياسة الاقتصادية العربية، التي تفسر الهزيمة؟

١ ـ فقر العرب المادي.
٢ ـ عدم استغلال موارد العرب الاقتصادية.
٣ ـ الطبقية الاقتصادية التي تؤدي إلى طبقية اجتماعية.
٤ ـ عدم تخصيص الموازنات الضرورية للتسلح.
٥ ـ السماح للرساميل الأجنبية باستغلال موارد العرب الطبيعية.
٦ ـ عدم الاهتمام بالقطاع الصناعي والاتكال على قطاع الخدمات.
٧ ـ نقاط ضعف أخرى... اذكرها.

سادساً: إذا كان الجانب الثقافي ـ التاريخي هو المسؤول كلياً أو بعض الشيء عن الهزيمة، فما هي برأيك ـ حسب الأولوية ـ نقاط الضعف في الحضارة والثقافة العربية التي تفسر الهزيمة؟

١ ـ التعلق المفرط بالله.
٢ ـ احتقار المرأة العربية وعدم السماح لها بمشاركة الرجل في أعماله الحربية واليومية.
٣ ـ السلوك غير الجدّي.
٤ ـ السلوك الانفعالي.
٥ ـ الفردية والأنانية.
٦ ـ سلوك التقليد وانتفاء اخذ المبادرة الشخصية.
٧ ـ الغرور.
٨ ـ تفضيل الشيوخ على الشباب للمناصب العليا.
٩ ـ الاكتفاء بالكلام دون التنفيذ.
١٠ ـ نقاط ضعف أخرى... اذكرها.

سابعاً: إذا كان البعد عن الله هو المسؤول كلياً أو بعض الشيء عن الهزيمة، فما هي برأيك ـ حسب الأولوية ـ الأمور التي جعلت الله يتخلّى عن العرب ويؤازر اسرائيل؟

١ ـ البعد تدريجياً عن تعاليم الدين الإسلامي.

٢ ـ البعد تدريجياً عن تعاليم الدين المسيحي.
٣ ـ عدم القيام بالواجبات الدينية كما يجب.
٤ ـ الاتكال المفرط على قوة العقل والعلم وعدم الاتكال على الله.
٥ ـ الانزلاق في مهاوي الخطيئة.
٦ ـ تدهور الأخلاق في المجتمع العربي.
٧ ـ اتجاه الحكم في الوطن العربي إلى العلمانية وبالتالي تقهقر سلطة رجال الدين تدريجياً في الأقطار العربية.
٨ ـ عدم تشييد مساجد وكنائس فخمة لائقة لأن تكون أمكنة صالحة للاتصال بالله.
٩ ـ أمور أخرى... اذكرها.

ثامناً: إذا كان الجانب المعرفي هو المسؤول كلياً أو بعض الشيء عن الهزيمة، فما هي برأيك ـ حسب الأولوية ـ نقاط الضعف في المعرفة العربية التي تفسر الهزيمة؟

١ ـ الجهل بتقنيات الإعلام.
٢ ـ الجهل بحقيقة العدو.
٣ ـ عقم التعليم العام والتقني.
٤ ـ التخلف التكنولوجي.
٥ ـ تدني المستوى المعرفي والثقافي عند الفرد.
٦ ـ تدني مستوى الشهادات العربية.
٧ ـ عدم وجود مراكز أبحاث علمية وحربية.
٨ ـ عقم التعليم الجامعي.
٩ ـ الجهل بتقنيات التجييش والتحميس.
١٠ ـ نقاط ضعف أخرى... اذكرها.

بالطبع لم تستطع الدراسة الاطلاع على جميع ما كتب وما قيل حول النكسة فاضطرت إلى اختيار عينة، من الكتب والصحف والمجلات ومنشورات المؤتمرات والمحاضرات، تكون ممثلة بقدر الامكان لجميع اتجاهات المفكرين[٢] العرب في جميع الأقطار العربية من أجل الوصول إلى درجة امكانية تعميم كبرى نسبياً، انطلاقاً من النتائج التي تصل إليها هذه الدراسة.

والجدير بالذكر أنّ هذه العينة المختارة تتألف من جميع الكتب الموجودة في مكتبة مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت والصادرة ما بين الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ حتى نهاية السنة ١٩٧٠. وهذه الكتب هي لمؤلفين من جميع الأقطار العربية ومن جميع الاتجاهات السياسية.

---

(٢) اعتبرتهم الدراسة مفكرين لأنهم استطاعوا اختراق جميع الحواجز التي تضعها دور النشر والمجلات والصحف الذائعة الصيت والواسعة الانتشار على من يريد أن يكتب او ينشر فيها أو بواسطتها. وهذا يعني أن دار النشر أو الصحيفة عندما تنشر كتاباً أو مثالاً لكاتب ما، فهي تأخذ بعين الاعتبار مكانته الفكرية بحد ذاته وموقعه ووزنه في سوق الفكر، وبناء عليه تحدد توقعاتها المالية انطلاقاً من توقعاتها لطلب القراء لكتابات هذا الكاتب، واستهلاكهم لها.

أما المجلّات التي استعانت بها الدراسة فهي جميعاً منشورات لبنانية، ولكن هذا لم يمنع من أن بعض المقالات التي أخذت منها كانت بأقلام عربية غير لبنانية. أما بالنسبة للصحف فقد رأت الدراسة أن تعتمد على الملحقات الثقافية للصحيفتين الأكثر انتشاراً في لبنان، أي ملحق النهار الثقافي وملحق الأنوار الثقافي بالإضافة إلى بعض الاعداد اليومية لكل منهما. أما مبرر اعتماد الملحقات الثقافية الأسبوعية بدل الصحف اليومية، فهو ان الأولى تنشر مقالات لمفكرين من جميع الأقطار العربية ومن جميع الاتجاهات السياسية بينما الثانية لا تنشر في معظم الأوقات إلا لمحرريها التقليديين. وبالإضافة إلى ما ذكر، استعانت الدراسة ببعض أعداد صحيفة الأهرام المصرية وبعض أعداد صحيفة الدستور الأردنية.

ولا تدّعي الدراسة امكانية التعميم المطلقة من النتائج التي توصلت إليها لأن العينة المختارة تشكو بعض النقص في التمثيل النوعي وان كانت كمياً تشتمل على نسبة مئوية مرتفعة من الكتابات المنشورة للمفكرين العرب. ولكن رغم ذلك تظل هذه العينة صالحة لاعطاء فكرة واضحة عن اتجاهات التفكير العربي في الأزمات المصيرية.

بعد استخراج الاجابات عن الأسئلة المطروحة في الاستفتاء من كتابات المؤلفين العرب، عمدت الدراسة إلى تبويب هذه الاجابات أو التفسيرات المتجمعة في فئات مختلفة ومستقلة معتمدة من أجل ذلك على مقاييس أو تعاريف تتبين بواسطتها حدود كل فئة من فئات التفاسير بقصد فصلها عن غيرها ومعرفة الأسباب الداخلة فيها دون غموض أو لبس. والمعيار الأساسي الذي اعتمدته هذه الدراسة، في التصنيف، هو درجة الواقعية في التفسير. فانقسمت التفسيرات انطلاقاً من هذا المعيار إلى فئتين أساسيتين:

أولاً: فئة التفسيرات غير الواقعية.

ثانياً: فئة التفسيرات الواقعية.

وينبغي، من أجل الدقة والوضوح، شرح المقصود بقولنا التفسيرات غير الواقعية والتفسيرات الواقعية:

التفسيرات غير الواقعية هي تلك التفسيرات غير المرتبطة ارتباطاً منظوراً أو منطقياً بالواقع الذي نحياه. وتعتمد على علاقات وهمية غير مرئية تعلل بواسطتها الأحداث. أما التفسيرات الواقعية، فليست بالضرورة تفسيرات صحيحة وعلمية ولكنها تصلح لأن تكون كذلك لو أنها جاءت نتيجة دراسات وبحوث علمية دقيقة ومراقبة. أما أن تعتمد هذه التفسيرات على الحدس كما هو الحال مع معظم المفكرين العرب، فلا يصح الركون إليها ـ وإن كانت تعطي انطباعاً بأنها تصف الواقع العربي وصفاً حقيقياً ـ باعتبارها صادرة عن مفكرين عرب، وحيث أن العرب هم المهزومون، وحيث أنّ الشخص لا يستطيع أن يحاسب نفسه بموضوعية وتجرد تامّيْن دون توسل المنهجية العلمية، فهذه التفسيرات التي سُميت واقعية تعتمد على ذاتية المفكر أحياناً وتنقصها الدقة والموضوعية العلمية في معظم الأحيان. فالحقيقة ليست دائماً في وصف الواقع الظاهر، وإن كانت تُستخرج منه في معظم الأحيان.

وقسمت كل فئة، من الفئات غير الواقعية والواقعية، إلى أبواب على أساس دنو أو بُعد

التفسيرات الداخلة في كل منها من وعي وإرادة وشعورية الشعب. فكان الانتقال داخل كل فئة، من التفسيرات المنفعلة والسلبية إلى التفسيرات الفاعلة والإيجابية. وهكذا انقسمت التفسيرات غير الواقعية إلى بابين:

أ ـ رفض النكسة أساساً.
ب ـ تفسيرات غيبية.

كما انقسمت التفسيرات الواقعية إلى بابين أيضاً:

أ ـ تفسيرات ثقافية ـ تاريخية.
ب ـ تفسيرات اجتماعية ـ سياسية.

وينقسم كل باب من هذه الأبواب إلى تفصيلات أكثر دقة، سيرد ذكرها لاحقاً، وهي ناتجة عن طبيعة كل باب من هذه الأبواب. وقد بلغ عدد التفسيرات المتجمعة لدى الدراسة تسعين تفسيراً وُزعت على الفئات والأبواب الآنفة الذكر.

بعد عملية التصنيف المذكورة، عمدت الدراسة الى التعليق على هذه الاتجاهات في التفسير، غالباً في ضوء بعض النظريات والأبحاث حول تطور مفهوم السببية. كما لجأت إلى وضع جدول إحصائي يُظهر بالأرقام تكرار كل تفسير من التفسيرات، وتكرار كل اتجاه من الاتجاهات العامة مما يساعد على تحديد الاتجاهات الغالبة في التفسير.

يبقى أن نشير إلى أن المدى الذي حصرت فيه هذه الدراسة نفسها قد يشوّش بعض الشيء على مصداقية النتائج التي توصلت إليها. فعندما حصرت الدراسة نفسها في الكتابات والأقوال التي نُشرت منذ الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ حتى نهاية العام ١٩٧٠، لم تستطع، وذلك لصعوبات مادية بحتة، أن تطّلع على جميع آراء المفكرين العرب المنشورة ضمن هذه المدة.

لقد تجمّع لدى هذه الدراسة، عند تطبيق طريقة البحث المذكورة آنفاً، تسعون رأياً أو تفسيراً للهزيمة، توزعت كما يلي[٢]:

أولاً: التفسيرات غير الواقعية

١ ـ رفض الهزيمة

من بين الآراء المتجمعة لدى الدراسة في تفسير هزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، هناك ثلاثة آراء رفضت فكرة الهزيمة ولم تَرَ بالتالي حاجة للبحث عن أسباب لها. ويختلف أصحاب هذه التفسيرات في درجة رفضهم للهزيمة، فمنهم من لا يرفضها رفضاً مطلقاً، إنما، على ما يبدو، يرفض نسبتها إلى الشعب العربي. وحجتهم في ذلك أن الشعب العربي لم ينهزم، فالذي

(٢) انظر الجدول رقم (١).

هُـزم هو الجيش العـربي. فأصحـاب هذا الـرأي، على مـا يظهـر، يميـزون بـين الشعب العـربي العسكري (الذي شارك فعلاً في المعركة، وهو بالتالي المهزوم الفعلي أو الحقيقي) وبين «الشعب العربي المدني الذي لم ينهزم»[٤]، لأنه لم يحارب «ولم يشارك في المعركة لنسجل عليه عار الانكسار»[٥]. فهـذه الجماعـة من المفكرين ترفض أن يوصم الشعب العربي جملة بالهـزيمة علمـاً بأن فئـة قليلة منـه فقط، هي التي هُزمت. وكيف يجوز أن نحمّل الكل مسؤولية ما قام به الجزء؟

أما القسم الآخر، وهو الأكثر تطرفاً، فيرفض الهزيمـة حتى عن الجيش العربي، وحجتـه في ذلك أنّ الفرص لم تكن متكافئة بين الجيشين، العربي والاسرائيلي، حتى يصحّ الحكم على أحدهما بشكل موضوعي. فالجيش الاسرائيـلي بالاضـافة إلى الغطـاء الجوي الضخم الـذي كان يحميـه، وبالإضافة إلى تعطيله للطيران العربي عن طريق الغدر، كـان يحارب من داخـل الآليات المصفّحـة دون أن يظهـر عـلى أرض المعـركـة، بينمـا كـان معظم الجيش العـربي يحـارب مكشـوفـاً، ولا غطاء يحميه، اللهم الا الخُوَذ النحاسية وبعض بطاريات المدفعية. فالجندي العربي، إبان المعركة لم يجد أمامه أحداً لكي يحاربه أو يطلق عليه الرصـاص. إذن الجندي العـربي لم يحارب فعليـاً، وكيف يُهزم مَنْ لم يحارب؟

وقد نجد، بالإضافة إلى أصحاب التفسيرات الآنفة الذكر، فئة ثالثة[٦] لم تعبـر عن آرائها أو عن رفضها للهزيمة تعبيراً واضحاً، ولم تقل ما تريد قوله بشجاعة وحرية. ومن هذه الفئـة، أولئك الذين استعملوا كلمة «نكسة» مكان كلمة «هزيمة». فهذه التسمية ليست سـوى مظهر من مظـاهر الرفض اللّاشعورية للهزيمة والتقلـيل من حجمهـا، وتحويلهـا في اللاشعـور من هزيمـة عسكريـة واحتلال موسّـع، إلى هزة نفسية طارئة، يشفى منها الجسم العربي بعد قليل من الراحة والهدوء.

لماذا رفض بعض العرب الهزيمة؟ وما قيمة هذا الرفض بالنسبة للعمل العربي التحريري في المستقبل؟

لو نظرنا إلى ظاهرة الرفض هذه نظرة عادية لوجدنا فيها أوجه شبه كثيرة مع سلوك النعامـة التي تخبىء رأسها كي لا ترى الصياد ظناً منها أنها سوف تنجو من سهامه عندما ترفض رؤيته.

ولو حاولنا دراسة هذه الظاهرة من وجهة نظر التحليل النفسي لرأينا فيهـا أوجه شبـه كثيرة مع الرفض الذي تتحدث عنه (آنا فرويد) والذي تعتبره إحـدى ميكانيـزمات الدفـاع التعـويضية الهادفة إلى الحفاظ على سلامة التوازن الداخلي للأنا[٧].

ولو نظرنا إلى الظاهرة نفسها من وجهة النظرالأنثروبولوجية، فقد نجد فيها شيئاً من التفكير

---

(٤) فريد الخطيب، «الدروس الأولى من النكبة الثانية،» **الحـوادث** (١٦ حزيران/يونيـو ١٩٦٧)، ص ١٥.

(٥) سليمان العيسى، «لم أقاتل لأهزم،» **مواقف** (بيروت)، العدد ٢، (١٩٦٩)، ص ١٣٦.

(٦) التفسيرات الواردة في هذه الفئة غير داخلة في الاحصاء. وذلك لأن كلمـة نكسة أصبحت تستعمـل متأثـرة بالعادة ودون أن يقصد بها ما تعني فعلاً.

(٧) Anna Freud, *Le moi et les mécanismes de dêfense*, 5ème ed. (Paris: Presses Universitaires de France, 1969), p.66.

جدول رقم (١)

تصنيف تفسيرات النكسة الواردة في كتاب المفكرين العرب

فئة التفسير	خلفية التفسير	نوع التفسير	عناصر التفسير	التواتر	نسبة مئوية (٪)
غير واقعي	—	الرفض	—	٣	٣
	—	غيبي	—	٧	٨
واقعي	ثقافية ـ تاريخية	نفسي ـ سلوكي	السلوك الانفعالي	٤	٥
			سلوك التقليد	٥	٦
			السلوك غير الجدي	٨	٩
			الاتكالية	١٠	١١
			الكلام دون التنفيذ	٤	٥
		قيمي ـ اخلاقي	احتقار المراة	٤	٥
			تفضيل الشيوخ على الشباب	١	١
			شيوع القبلية والعشائرية	٢	٢
	اجتماعية ـ سياسية	معرفي	فشل الإعلام العربي	٨	٩
			جهل حقيقة العدو	٧	٨
			عدم فعالية انظمة التربية	٦	٧
			تخلف تكنولوجي	٨	٩
			تدني المستوى الثقافي للفرد	٣	٣
		علائقي	الحذر واللاّ ثقة بين الحكم والشعب	٥	٦
			خلافات الأقطار العربية فيما بينها	٥	٦
المجموع				٩٠	١٠٠

السحري. فرفض الهزيمة بالقول، رغم التأثر بنتائجها بالفعل، يترك الباب مفتوحاً أمام افتراض الإيمان بعلاقة سحرية بين الرفض الكلامي والرغبة الداخلية من جهة، وتأثير هذه الرغبة وذلك الرفض على تغيير الواقع من جهة ثانية، مما يذكرنا بالمشاركة (La participation) التي تكلم عنها ليفي ـ برول عند دراسته لتفكير الشعوب البدائية[٨]. فرفض الهزيمة قد يكون رغبة في إزاحتها إزاحة مادّية من خلال التمنّي الضمني بأن تنجح الوسائل الرمزية ولو نجاحاً وهمياً حيث تفشل الوسائل المادية في الواقع الفعلي. ومهما تكن الوجهة التي من خلالها ننظر إلى ظاهرة الرفض هذه، يبقى أن الموقف الرافض لا يصلح أن يكون ـ في هذه الحالة حصراً وبالضبط ـ مقدمة للمواجهة وتجاوزاً للواقع بشكل فعليّ وفعّال.

---

(٨) انظر: Lucien Lévy-Bruhl, *La mentalité primitive* (Paris: 1922)

٢ ـ الغيبية

البعد عن الله

يختلف أصحاب هذه التفسيرات عن أصحاب التفسيرات السابقة، بأنهم يعترفون بحدوث الهزيمة في أعقاب حرب الخامس من حزيران/يونيو، لكنهم يرفضون تحمل مسؤولية هذه الهزيمة بشكل مباشر، فيردّونها إلى تدخل قوى سماوية، لصالح الأعداء، نتيجة لإهمال العرب لواجباتهم الدينية وانزلاقهم في مهاوي الخطيئة والإلحاد، مما دفع الله إلى الانتقام منهم وتسليط أعدائهم اليهود عليهم[٩]. فلولا مؤازرة الله لليهود، لم يستطع هؤلاء تحقيق الانتصار، إذ ليس فيهم من القوة والشجاعة والبأس ما يحقق لهم نصراً عظيماً كما حدث في حرب حزيران/يونيو. وكيف لا ينتظر العرب أن يتخلى الله عنهم، وقد بدأت الحركات الإلحادية والأحزاب اللادينية تنتشر في البلاد العربية وبدأت سلطة العقيدة الدينية تنحسر وتضعف[١٠] في نفوس الكثيرين من الشعب العربي، «فاهتزت القيم، وهزلت الروحانيات، وبدأت تظهر ميول الشباب العربي نحو الفلسفات المادية، ونشأت الحركات العلمانية التي تناهض السلطات الدينية في الأقطار العربية، والتي تدعو إلى تطبيق الزواج المدني وتحديد النَسل والسّماح بحبوب منع الحمل، مما أدّى إلى تدهور الأخلاق وترك الدين والتحول عن الله، وبالتالي تخلي الله عن العرب»[١١].

وماذا يعني تخلي الله عن العرب بالنسبة للعرب؟ ان هذا السؤال يأخذ معناه من الثقافة العربية جملة. «فالثقافة العربية تهتم اهتماماً كبيراً بالدين حتى لتكاد تجعله الاطار المرجعي (Frame of reference) الذي يشكل محتوى ادراكياً يؤثر تأثيراً انتقائياً على الطريقة التي يدرك بها الفرد العربي الأشياء»[١٢]. لذلك نراه يركز على تدخل الله في كل كبيرة وصغيرة من شؤونه وأعماله وسلوكه، وخير دليل على ذلك أنماط التحية والسلام التي يتوسلها في علاقاته الاجتماعية مع أترابه، مثل: «الله معك»، «الله يحفظك»، «الحمد لله»، «نشكر الله»، «ان شاء الله»، «الله يبارك»، «مثل ما الله بيريد»... فمن يكون هذا شأنه، لا يستطيع أن يتصوّر تخلي الله عنه إلا ويتصور في الوقت نفسه ضعفه وخسارته لأكبر سند وعون له في الشدائد والملمات.

وليس بغريب بالتالي أن يعتقد هؤلاء المفكرون العرب، الذين عاشوا في ظل هذه الثقافة العربية، أن الهزيمة كانت نتيجة تحول العرب عن الله، وعدم تفكيرهم بالعودة إلى تعاليم الدين الحنيف ليكون لهم سنداً وعوناً[١٣]، وأن لا أمل لهم بالنصر إلا عن طريق الرجوع إلى الدين والاقتراب من الله، حجتهم في ذلك أن أسلاف العرب بالأمس قد آمنوا بأن النصر من عند الله

---

(٩) انظر: مفتي المملكة الأردنية الهاشمية، في: **الدستور** (عمان)، ٢٢/١٢/١٩٦٧.

(١٠) انظر: مقررات مؤتمر العالم الإسلامي في دورته الاستثنائية الخاصة بفلسطين، عمان، ١٦ ـ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، الفقرة: العقيدة الإسلامية.

(١١) صلاح الدين المنجد، **أعمدة النكبة** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٧)، ص ١٠٧.

(١٢) محمد لبيب النجيحي، **الأسس الاجتماعية للتربية** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٨)، ص ١٤٥.

(١٣) انظر: محمود شيت خطاب، **الأيام الحاسمة قبل معركة المصير وبعدها**، ط ٢ (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص ١٥٠.

فانتصروا.. فكيف نطلب من العرب اليوم أن ينتصروا، وهم لا يؤمنون بما آمن به أسلافهم[١٤]؟

وقد بلغ عدد المفكرين الذين فسّروا النكسة بتدخل الله إلى جانب إسرائيل سبعة مفكرين أي ما يوازي ٨ بالمائة من مجموع التفسيرات.

والقول بتدخل الله في المعركة هو الزعم بوجود قوى غائبة خفية لا يراها الإنسان (سمّاها العرب الله) لكنها تستطيع أن تؤثر عليه وعلى أعماله. وهذا النوع من التفسيرات لا يختلف عن التفسيرات السحرية عند الإنسان البدائي التي عرّفها ليفي ـ برول بأنها: ««العلاقة التي يظن التفكير البدائي انه يراها بين كائنين أو ظاهرتين اما متشابهتين أو متأثرتين بعضهما ببعض رغم عدم وجود أي تماسّ مكاني او أي ارتباط سببي ظاهر بينهما»[١٥]؛ كما يتطابق مع نهاية المرحلة الأولى من مراحل تطور التفكير عند الشعوب كما يراها أوغست كونت، أي مرحلة التفكير اللاهوتي.

فالمفكرون العرب الذين يفسّرون النكسة ببعد العرب عن الله وبالتالي تخلي الله عنهم، يفترضون ضمناً ما يلي:

لو كان العرب قريبين من الله، لكان الله استجاب دعاءهم وصلاتهم وأزرهم في معركتهم، وبالتالي هزمت اسرائيل.

وهذه الفرضية تتضمن فرضية أخرى، وهي اعتبار تحركات الله كردود فعل لسلوك الشعب العربي. وهذا يعني اعتبار الشعب العربي المحور المركزي في هذا الوجود، وكل ما عداه تابع له، يتحرك بواسطة ردود فعل إيجابية أو سلبية، كأجوبة على منبهات صادرة عن العرب.

إذن هناك عدم تفريق، وبالتالي خلط، بين الوطن العربي وما عداه من عوالم أخرى. وهذا الخلط يجعل المفكّرين أصحاب التفسيرات الغيبية يعطون الرغبات العربية قوة سحرية لتغيير العالم الخارجي المحيط بالوطن العربي. وليست الصلوات والابتهالات لربح المعركة سوى رغبات مصاغة على نحو معين، ولولا الايمان بامكانية تحقيق هذه الرغبات لما انتظروا تحقيقها أو برروا عدم تحقيقها.

ثانياً: التفسيرات الواقعية

١ ـ التفسيرات الثقافية ـ التاريخية

هي تلك التفسيرات التي ترد الهزيمة إلى أسباب، فلسفية وسلوكية ونفسية مترسخة في التراث العربي، تراكمت خلال حقبة زمنية طويلة وكونت ما يسمى **(بذاتية الأمة)**[١٦] العربية التي

---

(١٤) انظر: محمد علي الحاج، «حياتنا كلها مستوردة.. قل لي كيف ننتصر؟ » في: **ملحق النهار** (بيروت)، ١٩٦٧/٨/٢٧، ص ٤.

(١٥) انظر: Jean Piaget, *La représentation du monde chez l'enfant* (Paris: Félix Alcan, 1938), p.108.

(١٦) ذاتية الأمة هي وحدة الطريقة التي يجيب بها أبناء الأمة الواحدة على الحوادث الخارجية ووحدة النوع =

تؤثر لا شعورياً بسلوكات الشعب العربي اليومية. فالانفعالية، وعدم الجدية، والرمزية، مثلاً، ليست ردات فعل بسيطة وآلية لمنبهات آنية، إنّما هي نتائج تراكمية لتاريخ شرق كان مهبط الدّيانات السماوية، مما جعل الحس العربي مشدوداً دائماً إلى المطلق البعيد الكامل، بالإضافة إلى رغبة الاكتفاء بالرمز عن الشيء ذاته. فالمصريون القدماء عندما كانوا يريدون الانتقام من عدوّ لهم، كانوا يكتبون اسم هذا العدو على فخارة ثم يقومون بتحطيمها مقتنعين بهذا التحطيم الرمزي للعدوّ[١٧]. وكم مرة تصرّف المصريون المعاصرون وسائر العرب مثل هذا التصرف، وكم مرة حُرق موشى دايان، وزير الدفاع الإسرائيلي، في المظاهرات العربية؟

وتأثر الحسّ العربي بالديانات السماوية وتطلعه إلى المطلق، كل هذا جعل العربيّ يعيش في بعده الرئيسي في عالم الميتافيزيقا، ومن هنا كان العرب أكثر الأمم اعتماداً على قانون الأخلاق وعلى الروابط النفسية بينهم وبين الأمم الأخرى[١٨]، فائتمان الآخرين وافتراض الصِّدق في أقوالهم ومواثيقهم، هذه كانت مَهْوى الخلق العربي[١٩] التي عرّضت العرب لأنواع الغدر المختلفة والكثيرة، والتي كان آخرها هزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧.

وتقسم التفسيرات الثقافية ـ التاريخية، إلى قسمين:

(١) **التفسيرات النفسية ـ السلوكية**، وهي تفسيرات تتعلق بنوعية السلوك الذي سلكه العرب في عملهم للقضية الفلسطينية من جهة والكيفية التي تصرفوا من خلالها أثناء الحرب. وقد بلغ عدد هذه التفسيرات واحداً وثلاثين تفسيراً. أي بنسبة ٣٦ بالمائة من المجموع العام للتفسيرات التي حاولت تحليل الهزيمة.

(أ) **تفسير الهزيمة بسلوك العرب الانفعالي وعدم عقلانيتهم**. وعدد هذه التفسيرات أربعة، أي ٥ بالمائة من المجموع العام. والسلوك الانفعالي هو السلوك الذي تقوده وتسيطر عليه العواطف الذاتية ويكون دور العقل فيه ضئيلاً جداً. فهذا النوع من «السلوك الانفعالي ورد الفعل المباشر وعدم التفكير بعواقب الأمور كانت تسود أغلب تصرفات وأعمال الشعب العربي»[٢٠]. «الغارق في المناقشات والخلافات، حول أفضل العقائد والأنظمة والوسائل لدخول معركة المصير»[٢١]، والذي كان ينساق عاطفياً ودون تفكير وراء الشعارات[٢٢]،«والخطب والمواقف الدون كيشوتية دون تحضير أو نوعية حقيقية ودون معرفة لعمق دوره في المعركة»[٢٣]، بل كان «يكتفي بالأخذ بالمبالغة بدل الموضوعية واعتبار الصوت العالي أقدس من الفكرة البارزة»[٢٤]. وهذا كله، مما ساهم في رأي هذه الفئة من المفكرين، في حدوث الهزيمة.

= الانفعالي الذي تتأثر به نفوسهم، ووحدة النزعة التي يعيشون بها في مجتمعهم. وذاتية الأمة هي مزيج من الطبيعة والتاريخ. انظر: يوسف الحوراني، **الإنسان والحضارة** (بيروت، مكتبة الحياة، [د. ت.])، ص ٥٤ ـ ٥٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٢٠) عبدالرحمن البزار، **نظرات في التربية والاجتماع والقومية مع مقدمة ضافية في النكسة وعبرها** (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٧)، ص ١٧.

(٢١) ياسر هواري، «لتكن تظاهرة عقول لا انفعالات وعواطف،» **الاسبوع العربي** (بيروت)، (أيلول/سبتمبر ١٩٦٧)، ص ١١.

(٢٢) أديب نصور، **النكسة والخطأ** ([بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨])، ص ٢١ ـ ٢٧.

(٢٣) هواري، المصدر نفسه، ص ١١.

(٢٤) فريد الخطيب، «الدروس الأولى من النكبة الثانية،» **الحوادث**، (حزيران/يونيو ١٩٦٧)، ص ١٥.

(ب) تفسير النكسة بسلوك التقليد وعدم أخذ المبادرة عند العرب: أخذ المبادرة يعني حرفياً، أن يكون الشخص أول من يقوم بالعمل. ويعني أيضاً التصرف تلقائياً دون استشارة الغير، أي دون طلب حق التصرف من أحد آخر. والمعنيان يتضمنان الحرية والإبداع. فعدم أخذ المبادرة هو إذن الامتناع عن التصرف التلقائي، والتقيد بالنصوص القانونية المرعية الإجراء تقيداً حرفياً، مما يحد من الحرية في العمل، ومما يقتضي أيضاً انتظار الأوامر أو القرارات التي تسمح بالتحرك في وجهة دون أخرى، وبتنفيذ مهمة وإهمال أخرى. وقد يشير التقليد إلى نوع من التبعية السياسية والاقتصادية.

خمسة من المفكرين العرب وجدوا في هذا الميل للتقليد وعدم أخذ المبادرة عند العرب تفسيراً للهزيمة. وهم يشكلون ٦ بالمائة من المجموع العام. فالإنسان العربي في رأيهم، عبارة عن آلة تسجيل أو استيعاب[٢٥] يسجل وينقل دون أن يتدخل وكأنه عاجز عن العطاء، فكل شيء عنده هو له ولكن ليس منه، فكل ما يملكه يحوزه حيازة مادية فقط، لكن تعوزه السيطرة الفعلية عليه والمرونة في التصرف به «فأفكاره مستوردة، وعلومه مستوردة، وكتبه مستوردة، وبعض نسائه مستوردات، ومربيات اطفاله مستوردات»[٢٦]، وحتى سلوكه اليومي أصبح مستورداً. فهذه السلبية تجعل المواطن العربي أو الجندي العربي عاجزاً عن تدبير أموره بنفسه، وهذا ما أثبتته حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ حين «عجز الضباط الذين كانوا يشرفون على مجرى العمليات الحربية بصورة مباشرة في سيناء، عن تقبل مسؤولية اتخاذ القرارات الفورية السريعة وفقاً لتطور المعركة ساعة إلى ساعة، وبدون الرجوع إلى القيادات العليا باستمرار لتلقّي الأوامر بالتفصيل في كل كبيرة وصغيرة»[٢٧]. إلى درجة أن بطاريات الدفاع عن المطارات وجدت العدو فوقها فعلاً، يقذف قنابله، ولم يكن عندها المرونة والحرية في التصرف التي تسمح لها بالردّ على النار بالمثل ولو لحماية نفسها على الأقل، بل كان عليها انتظار الأمر بالبدء في إطلاق النار على العدوّ[٢٨]. وهذه ليست حالة الجندي في ساحة القتال فحسب، بل هي حالة «كل فرد عربيّ كان يقف متفرجاً لا يتفاعل مع الأحداث ـ وكأن الأمر لا يعنيه ـ وينتظر من الحكومات ذاتها أن تفرض عليه نوع العمل»[٢٩].

(ج) تفسير الهزيمة بالسلوك غير الجِدّي عند العرب: والمقصود بعدم الجدية، عدم أخذ الأمور على محمل الجِدّ، أي إهمالها والاستهتار بها، لقناعة في الداخل بعدم جدواها أو عدم أهميتها. وعدد هذه التفسيرات ثمانية، أي ما يوازي ٩ بالمائة من المجموع العام للتفسيرات المتجمعة. وحجة المفكرين الذين يفسرون الهزيمة بالسلوك غير الجدّي عند العرب، أن «هؤلاء لم يكونوا يوماً جادين بكل ما يقولونه بشأن تحرير فلسطين»[٣٠]، لأن أخذ الأمور بجدّية يفرض عليهم إيجاد منهاج واحد للعمل وتهيئة نفسية وعسكرية مدروسة، وعندئذ «لما كان لاسرائيل أن تحقق مثل هذا النصر الحاسم السريع»[٣١]. فالجدية في العمل لا تقتصر على «دخول الحرب بخطب فارغة»[٣٢]، والادعاء «بأن قضية

---

(٢٥) أنظر: ادونيس، «بيان ٥ حزيران ١٩٦٧،» **الآداب** (بيروت)، العددان ٧ و٨ (١٩٦٧)، ص ٨.

(٢٦) الحاج، «حياتنا كلها مستوردة.. قل لي كيف ننتصر؟» ص ٤.

(٢٧) صادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٨٩.

(٢٨) محمد حسنين هيكل، **الأهرام** (القاهرة)، ١٩٦٨/٦/٢٨.

(٢٩) فيصل حسون، **خسرنا معركة فلنربحها حرباً** (بغداد: وزارة الثقافة والارشاد؛ مديرية الثقافة العامة؛ دار الجمهورية، ١٩٦٧)، ص ٥٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٣١) سعد جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨)، ص ١٦٤.

(٣٢) نزار قباني، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٢٤.

فلسطين هي قضية العرب الأولى»[٣٣]، «وابرام المعاهدات الدولية الدفاعية والهجومية الشكلية التي لا يوجد وراءها سوى المجاملة والمسايرة»[٣٤]. وتبييض الوجوه. فالحرب بين العرب وإسرائيل لم تكن حرباً عسكرية، بل «كانت حرب كلام غير مسؤول»[٣٥] من الجانب العربي. وكيف لا تكون كذلك طالما أن «الأمة العربية لم تكن أمة والدول العربية لم تكن دولاً ولا الجيش العربي كان جيشاً بالمعنى الصحيح، ولا المواطن العربي كان مواطناً عربياً»[٣٦]، ومن أين له أن يكون كذلك، وهو لا يدرك بعد أن الحرب والدفاع عن الوطن ـ وخلاف اسرائيل والعرب خاصة ـ هو فوق كل شيء[٣٧]؟

(د) اتكالية العرب المفرطة على الله: ويرد أصحاب هذا التفسير فشل العرب، في الخامس من حزيران/يونيو، إلى الاتكال الشديد على قوى الغيب من دين وسحر ومعجزة، ويعتبرون أنه لولا اتكال العرب المتطرف على الله في جميع تصرفاتهم وأعمالهم، لاضطروا الى الاتّكال على أنفسهم، وبالتالي تجنبوا فشل الخامس من حزيران/يونيو. ففي رأي هذه الجماعة، التي تضمّ عشرة مفكرين أي ١١ بالمائة من المجموع العام، أن الصلوات والابتهالات والأدعية لا تحقق النصر في الحروب[٣٨]. «ولا تسقط الطائرات وتحتل المدن»[٣٩]. والفكرة القائلة بأنه لم يكن بالإمكان أفضل مما كان لأن الله أراد ذلك فكانت مشيئته، هي فكرة خاطئة أساساً في رأي هؤلاء المفكرين، إذ من المفروض على الأمة العربية أن تعمل بجد واندفاع ونشاط بدل أن تتخاذل وتتهم «القوى السماوية التي تألبت عليها ظلماً وبهتاناً»[٤٠]. «وخير لقادة الفكر الديني في الدول العربية أن يجندوا أنفسهم وينزلوا إلى ساحة القتال من أن يطمئنوا مواطنيهم على مصير المعركة، زاعمين أن الملائكة لن تترك العرب وهي بالتأكيد ستنزل لمؤازرتهم اليوم كما نزلت وحاربت بالأمس إلى جانب النبي محمد في غزوة الخندق»[٤١].

لقد ولّى عهد اجتراح المعجزات وبزوغ الحوادث غير المنتظرة، فالمعرفة الدقيقة لقوانين الطبيعية جعلت العلم يرفض جهل أي أمر من الأمور حتى تلك العوامل الطبيعية التي ستحدث بعد آلاف السنين. فالإيمان بأن الحدث هو نتيجة لمجموعة عوامل جاءت قبله وفرضت وجوده، دفع كل علماء الدّنيا إلى الاهتمام بجمع الحقائق عن الواقع بقصد تأويله ومعرفة المستقبل، معرفة تقريبية، انطلاقاً منه. ورغم ذلك «ما زال العرب يرفضون النظر إلى حقائق الواقع، ويرفضون بالتالي تغييرها بأنفسهم بل ينتظرون المعجزة للقضاء على اسرائيل بين ليلة وضحاها وبقدرة قادر مجهول»[٤٢]. فكأن الحروب هي «فصل من فصول ألف ليلة وليلة تتغير نتائج معاركها لصالح فريق دون آخر بلمسة عصا سحرية»[٤٣]. أو بمعونة

---

(٣٣) قسطنطين زريق، **معنى النكبة مجدداً** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧)، ص ٦٣.

(٣٤) العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، ص ٨٣.

(٣٥) سامي الجندي، «الاعلام العربي خيبة كبرى،» **القضايا المعاصرة** (بيروت)، (تموز/يوليو ١٩٦٩)، ج ١، ص ٦٧.

(٣٦) نصور، **النكسة والخطأ**، ص ١٦٥.

(٣٧) انظر: ميشال أبو جودة، **النهار** (بيروت)، ١٥/٧/١٩٦٧.

(٣٨) انظر: نزار قباني، «الوصية،» **مواقف**، العدد ٨ (١٩٧٠)، ص ٩ ـ ١١.

(٣٩) عبدالله عبدالدايم، «اليقظة الشعبية الشاملة بعد الخامس من حزيران، أي لبنان؟» **محاضرات الندوة اللبنانية** (بيروت: ١٩٦٨)، النشرة ١ ـ ٦، ص ٧٤.

(٤٠) ماجد فخري، «التحدي الكبير،» **القضايا المعاصرة** (تموز/يوليو ١٩٦٩)، ص ١٤ ـ ٢٣.

(٤١) أحد رجال الدين في لبنان، نقلاً عن: العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، ص ١٣٣.

(٤٢) عبدالدايم، «اليقظة الشعبية الشاملة بعد الخامس من حزيران، أي لبنان؟» ص ٧٢.

(٤٣) المصدر نفسه.

المارد «لبيك» المضغوط في القمقم العجيب[٤٤]. «فأسرار النكسات العربية، تكمن في التوكل المفرط على الله والغيب»[٤٥] وعدم الاعتماد اطلاقاً على الذات.

(هـ) تفسير الهزيمة بظاهرة الكلام دون التنفيذ عند العرب: هذه الظاهرة تعود، كما سبقت الاشارة إلى ذلك، إلى ذاتية الأمة العربية التي تتميز بالرمزية وتستعيض بالرموز عن الشيء المادي بحد ذاته.

ويبدو أن العرب يجدون بعض السهولة في استخدام الإشباع الرمزي فيستعيضون به عن الإشباع المادي. من هنا كان اكتفاؤهم بالكلام دون التنفيذ. وقد لاحظ هذه الظاهرة أربعة مفكرين، أي ما يقارب ٥ بالمائة من المجموع العام. ورأوا فيها تفسيراً لهزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧. «فمن يحلل بياناً موجهاً للشعب العربي يدرك خطر العقلية التي تخدعه وتباعد بينه وبين الحقيقة، حتى ان الحرب نفسها كانت حرب كلام غير مسؤول من الجانب العربي»[٤٦] وقد مهد لها بواسطة «قيادة عربية (رمزية) لم تكن سوى مجموعة مكاتب ضخمة في مبنى ضخم كبير في القاهرة... وسوى تقارير سطرت على الورق ولم تتحول إلى ميادين القتال»[٤٧]، وهكذا «خاض العرب حربين بسلاح واحد. خاضوا الحرب الكلامية فكانت النتائج مشجعة، ولا عجب في ذلك، فالشعب العربي متفوق على عدوه وعلى شعوب العالم كله في المقدرة الكلامية، واللسان الجارح، الذي اكتسبه من خبرته في المعارك الكلامية مع اخوانه العرب ومما تلقاه من تدريب على الجعجعة من الاذاعات العربية المختلفة»[٤٨]. أما الحرب العسكرية فكانت نتائجها لصالح العدو، ولا عجب أيضاً، لأن العرب دخلوا هذه الحرب، كما دخلوا الحرب السابقة، بمفردات العهر والهجاء والشتيمة، وبكل ما يملك الشرقي من مواهب الخطابة[٤٩].

٢ ـ التفسيرات القيمية ـ الأخلاقية

وهي تفسيرات تتعلق بنوعية القيم السائدة في المجتمع العربي، والتي تؤثر شعورياً أو لا شعورياً في سلوك الشعب العربي. ويبلغ عدد هذا النوع من التفسيرات سبعة تفسيرات أي نسبة ٨ بالمائة من المجموع العام.

أ ـ تفسير الهزيمة بتفضيل العرب للشيوخ على الشباب. وهو تفسير واحد فقط. وهذا التفسير يربط الهزيمة بالعادة العربية المترسخة التي تكرس هيبة الشيخ وتدعو إلى الاعتراف بحكمته، والسجود أمام خبرته، والتبرك بشيمه ووقاره. «وعليه نرى ان المجتمع العربي يفضل كبير السن على حديثه، والشيخ على الشاب، بمعزل عن الكفاءات التي يتمتع بها كل منهما، وكأن مجرد البقاء على قيد الحياة يرفع من شأن الإنسان، أو يكسبه حقوقاً معينة، بغضّ النظر عما أنجزه أو حققه. وقد كشفت حرب حزيران عن عدد كبير من الشخصيات في المراكز الحسّاسة العسكرية والعلمية والتقنية، كان رصيدها الوحيدومبرر بقائها

---

(٤٤) قباني، «الوصية،» ص ٩ ـ ١١.

(٤٥) مارك رياشي، «عاد العرب،» **ملحق النهار**، ١٩٦٧/٧/٩، ص ٤.

(٤٦) الجندي، «الاعلام العربي خيبة كبرى،» ص ٦٧.

(٤٧) حسون، **خسرنا معركة فلنربحها حرباً**، ص ١٩٠.

(٤٨) مارون عفيف، «أما زلنا نتساءل لماذا خسرنا معركة؟» **الأسبوع العربي** (بيروت)، (أيلول/سبتمبر ١٩٦٧)، ص ١٠١.

(٤٩) قباني، نقلاً عن: سعد، **المؤامرة ومعركة المصير**، ص ١٢٤.

مرور الزمن واحترام السنّ والمركز»[٥٠].

إن اتجاه التفسير عن طريق عدم وجود الكفاءات هو اتجاه صحيح ولا يحتاج إلى برهان فمن الطبيعي والمسلّم به، أن من لا يجيد عملاً ما، يفشل في القيام به إذا ما كلف بذلك. إذن هناك ارتباط طبيعي بين الفشل وعدم الكفاءة. لكن يبقى أن نتأكد من وجود ارتباط بين الشيخوخة وعدم الكفاءة. كما يجب التأكد من أن الشيوخ الموجودين في المراكز الحساسة تنقصهم الكفاءات اللّازمة، كما يجب التأكد من أنّ الشبان الموجودين في مراكز مشابهة قد أعطوا إنتاجاً أفضل من الشيوخ في حرب حزيران/يونيو. فالمفروض أن تقوم دراسات حقلية مبنية على استفتاءات مقنّنة لتظهر الحقائق الموضوعية فيما يخص هذه الأمور. وحتى ظهور نتائج هذه الدّراسات يبقى تفسير الهزيمة بتفضيل الشيوخ على الشّباب مغامرة خطرة في التفسير وإن كان هذا الاتجاه يبدو اتجاهاً صحيحاً عند تركيزه على الكفاءات.

ب ـ تفسير الهزيمة باحتقار العرب للمرأة العربية. وعدد هذه التفسيرات أربعة، أي نسبة ٥ بالمائة من المجموع العام. وقد رأى أصحابها أن هناك بعض ارتباط بين قيمة المرأة في المجتمع العربي وبين حدوث الهزيمة. فالنظرة إلى المرأة العربية نظرة احتقار وجنس وشهوة، واعتبارها كائناً كسولاً لا يحسن سوى التبرج وبيع اللّذات. كلّ ذلك كان له أثره في السلوك العربي العام والفلسفة العربية العامة، وبالتالي كان له بعض المساهمة في حدوث الهزيمة. «فالمواطن العربي ينظر إلى المرأة على أنها انسان من الدرجة الثانية وعلى أنها عاجزة وبنصف عقل»[٥١]. ويعتبرها ملكاً له، عليه أن يحميها ويحافظ عليها، كما يحافظ على أية قطعة أثاث في منزله. وهكذا «اقتصر عمل المرأة العربية على الانزواء في البيت والاكتفاء بوظيفة التبرج والاغراء والتمتع بموسيقى خشخشة الأساور الذهبية»[٥٢]. وانتظار العريس، بالإضافة إلى وظيفتها الأساسية، الا وهي كونها ممثلة الشّرف والكرامة والعِرض. هذه الأمور مجتمعة، أدّت إلى عدم مشاركة المرأة للرجل في أعماله اليومية، العادية منها والحربية، بل وأكثر من ذلك أدت إلى إعاقة أو عرقلة عمل الرجل ومنعه من القيام بالمسؤوليات المتوجبة عليه قياماً حسناً. «ففيما كان مفروضاً في المرأة الفلسطينية أن تقاتل مقابل المرأة الاسرائيلية أو تكون على الأقل ظهيراً للرجل، رأينا أن الرجل كان مضطراً إلى الفرار بها»[٥٣]، وكان نتيجة ذلك «أن هدرت نصف الطاقات العربية بالتمام والكمال اذ لا شك أن المرأة العربية تشكل اليوم في مجتمعنا أضخم مستودع للطاقات الانسانية الخام»[٥٤]. وبالإضافة إلى الاهدار الكبير في الطاقات الإنسانية الذي سببته سلبية المرأة، يرى البعض، أن ارتباط مفهوم الشرف بالمرأة جعل الرجال يحافظون بشدة على نسائهم لدرجة أنهم يخاطرون بوطنهم ويتركون أرضهم للأعداء ويفضلون الفرار على الصمود كي لا يسمحوا بسبي حريمهم. وهذا ما يفسر شيوع العبارة المشهورة الجارية على السنة النازحين «العرض قبل الأرض»[٥٥]. وهذا ما يفسر أيضاً «عملية النزوح الضخمة التي واجهتها الدول العربية»[٥٦] إذ أن عدداً كبيراً من النازحين تركوا

---

(٥٠) العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، ص ٨٥.
(٥١) الياس مسوح، «فلسطين،» **ملحق النهار**، ١٩٦٨/٩/٢٩، ص ٥.
(٥٢) العظم، المصدر نفسه، ص ١٥٧.
(٥٣) مسوح، المصدر نفسه، ص ٥.
(٥٤) العظم، المصدر نفسه، ص ١٥١.
(٥٥) مسوح، المصدر نفسه، ص ٥.
(٥٦) حليم بركات، «فلسطين،» **ملحق النهار**، ١٩٦٨/٩/٢٩، ص ٥.

أرضهم خوفاً على بناتهم ونسائهم وليس خوفاً على أنفسهم[٥٧].

ج ـ تفسير الهزيمة بشيوع الروح القبلية والعشائرية في المجتمع العربي. وعدد هذه التفسيرات اثنان أي نسبة ٢ بالمائة من المجموع العام. والمقصود بالروح القبلية والعشائرية، التفاف أهل القبيلة الواحدة أو الوطن الواحد أو المنطقة الواحدة حول قبيلتهم أو وطنهم أو منطقتهم، وتعصبهم له، وتعاطفهم فيما بينهم، واهتمامهم بأنفسهم وبأفراد قبيلتهم فقط، وانكماشهم (كي لا نقول عداءهم) عن أفراد القبائل الأخرى المنتمية لأمتهم «فالمواطن العربي لا يزال يعتبر نفسه مطمئناً هادىء البال نسبياً، ما دام هو وأبناؤه وإخوته وأبناء عمه وخاله، قد شبعوا واكتسوا وظفروا بنصيب معقول من متطلباتهم في هذه الحياة»[٥٨]. فهذه الأنانية العربية تجعل المواطن العربي لا يهتم إلا بنفسه وبنفسه فقط. فيعمل جاهداً لإبراز دوره في البيئة التي يعيش فيها ويهمل أدوار الآخرين متناسياً المصلحة العامة للوطن الواحد والأمة الواحدة والقضية الواحدة. وهذه الفردية في العمل هي التي تجعل «الدعوة العربية فاشلة لأن الدولة لا وجود لها، والتكوين السياسي العربي ما زال بدوياً لا ينتسب للقرن العشرين، غريباً عنه، ضالاً في متاهته، يقلده فيفضح تأخره»[٥٩].

٣ ـ التفسيرات الاجتماعية السياسية

بينما تربط التفسيرات الثقافية ـ التاريخية، الهزيمة بالذاتية العربية المكونة تكويناً تراكمياً عبر التاريخ العربي، نرى التفسيرات الاجتماعية ـ السياسية ترد الهزيمة إلى أسباب وضعية تتصل بقرارات سياسية يتحمل مسؤوليتها الحكام والقادة العرب الذين اشتركوا ويشتركون في تنظيم الشؤون العامة للشعب العربي. فعقم الأنظمة التربوية في البلاد العربية مثلاً، مرتبط بإرادة الحكم المسيطر في هذه البلاد. فالسلطات العربية هي التي أرادت أن تكون تربيتها على ما هي عليه، وهي التي أرادت أن يتشتت شمل الأقطار العربية والا فما معنى التساهل والإبطاء في اصلاح هذه الأمور؟

لقد وعى بعض المفكرين العرب ارتباط السياسة العامة العربية بهزيمة حزيران/يونيو، وعلى أساس هذا الارتباط حاولوا تفسير الهزيمة. وقد انقسمت آراؤهم إلى قسمين:

أ ـ التفسيرات العلائقية: وعدد هذه التفسيرات عشرة تفسيرات أي نسبة ١٢ بالمئة من المجموع العام. والمقصود بالتفسيرات العلائقية هنا تلك التي تتهم النظام الذي يسود العلاقات القائمة بين مختلف البلدان العربية من جهة، والعلاقات القائمة بين الحكم والشعب من جهة ثانية. وتتشعب هذه التفسيرات إلى شعبتين:

(١) **تفسير الهزيمة بصراع الأقطار العربية** الذي حال دون توحيد الصف العربي. ويبلغ عدد هذه التفسيرات خمسة، أي نسبة ٦ بالمائة من المجموع العام. وتعتبر هذه التفسيرات أن في مقدمة الأسباب الداخلية للهزيمة «ما ينتاب الكيان العربي ككل ـ في مواجهته المصيرية مع اسرائيل

---

(٥٧) انظر: العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٥٩) الجندي، «الاعلام العربي خيبة كبرى،» ص ٣٧.

والصهيونية، كعدوّ استعماري عنصري خاص بالمنطقة ـ من ضعف في وحدة الفكر ووحدة العمل»[٦٠]. «ففي الوقت الذي واجهت فيه الأمة العربية أخطر ساعاتها المصيرية، كانت دول تنتسب إلى هذه الأمة في شغل شاغل عن المعركة، إما بمواجهة متاعبها الداخلية، أو بصراعها المكشوف وأحياناً المستتر مع دول شقيقة لها»[٦١]. وهكذا كانت «الدول العربية تتلهى عن الأمور العظيمة والجدية، بالشتائم والمؤامرات والدسائس والتهم»[٦٢] فمن الطبيعي حيال هذا الوضع «أن تنعدم الارادة العربية الموحدة والاتجاه العربي الواحد في مستويات الحكم العليا»[٦٣] مما سبب «تضعضع القوة العربية وتفرقها»[٦٤]. فكان حصاد ذلك كله الهزيمة.

(٢) تفسير الهزيمة بالعلاقة الواهية القائمة على الحذر واللاّ ثقة بين الحكم والشعب في الأقطار العربية. وعدد هذه التفسيرات خمسة، أي ما يقارب ٦ بالمائة من المجموع العام. وفي رأي أصحاب هذه التفسيرات أن هناك ارتباطاً بين حدوث الهزيمة من جهة، وبين نوعية العلاقة القائمة بين الحكم والشعب من جهة ثانية. ويرى هؤلاء، أنه يغلب، اجمالاً، على هذه العلاقة طابع الاستغلال والسيطرة من جهة الحكام، وطابع الخوف واللاّ ثقة والحذر من جهة الشعب. فالفجوة كبيرة[٦٥] بين الاثنين والعداء ناشط بينهما. «فالحريات مكبوتة، والمشاركة ممنوعة والحكم يتجاهل كل ذلك ولا يهتم الا بمصالحه الخاصة وبحماية وتعزيز مناصبه في الداخل قبل الاهتمام بحماية الوطن من الأعداء في الخارج»[٦٦]. وهكذا احتلت الأوطان وبقيت المناصب.

إن اتجاه المفكرين العرب في تحليل النكسة وتفسيرها على النحو الذي ورد في هذا الفصل هو اتجاه سوسيولوجي يحاول أن يفسر الأحداث، أو أن يقيس درجة الفعالية انطلاقاً من العلاقات الداخلية القائمة في الجماعة الواحدة والعلاقات الخارجية بين الجماعات المختلفة سواء كانت هذه الجماعات صغيرة أم كبيرة. ففي رأي أصحاب هذا الاتجاه أن العلاقات القائمة بين أفراد الجماعة الواحدة أو بين الجماعات المختلفة تؤثر في فعالية هذه الجماعات وفي نتائج أعمالها. وتذكرنا هذه التفسيرات بتجربة بافلا[٦٧] (Bavelas) التي تدرس وتقارن فعالية جماعات مختلفة تقوم بين أفراد كلّ منها شبكة علاقات مختلفة، والتي توصلت إلى تقرير ان فعالية أية جماعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية العلاقات القائمة بين أفرادها[٦٨] وبخاصة العلاقات القائمة بين الرئيس ومرؤوسيه.

كما تذكّرنا هذه التفسيرات بالتجارب التي قام بها ليبيت ووايت (Lippit et Whyte) لقياس درجة ارتباط الفعالية أو الإنتاجية بفلسفة الإدارة أو بطريقة الحكم. وكانت نتائج هذه التجارب كما يلي:

---

(٦٠) لطفي الخولي، **٥ يونيو. الحقيقة... والمستقبل** (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨)، ص ١٩٣.

(٦١) حسون، **خسرنا معركة فلنربحها حرباً**، ص ٣٧.

(٦٢) جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير**، ص ١٧٩.

(٦٣) الخولي، **٥ يونيو. الحقيقة... والمستقبل**، ص ١٩٣.

(٦٤) زريق، **معنى النكبة مجدداً**، ص ٦٥.

(٦٥) انظر: الخطيب، «الدروس الأولى من النكبة الثانية،» ص ١٥.

(٦٦) نصور، **النكسة والخطا**، ص ١٦٧.

(٦٧) Henri, Mendras, *Elements de sociologie* (Paris: Collection U. Librairie Armand Colin, 1967), p.59.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

إن فعالية كل جماعة من الجماعات وإنتاجيتها تختلفان باختلاف نوعية الادارة التي تسوس هذه الجماعة، وباختلاف فلسفة هذه الإدارة في الحكم. وإن الإدارة الديمقراطية هي أفضل أنواع الإدارات من حيث نوعية النتائج ومن حيث الاستمرار في العمل، كما أن الإدارة الدكتاتورية هي أفضل الإدارات من حيث الكمية في الإنتاج[٦٩].

ب ـ التفسيرات المعرفية: وعدد هذه التفسيرات اثنان وثلاثون تفسيراً أي ٣٦ بالمائة من المجموع العام. وهي أكثر أنواع التفسيرات تكراراً. ويدخل في هذه التفسيرات كل ما له علاقة بغياب أو بحضور المعرفة وبالأنظمة أو الأدوات التي تحقق هذا الحضور أو ذلك الغياب. وتنقسم هذه التفسيرات إلى خمس شعب:

(١) تفسير الهزيمة بفشل الإعلام العربي: الإعلام يعني «مجموعة الوسائل التي بواسطتها نجعل عقيدة ما، أو بلداً ما، أو حزباً ما، أو قضية ما، أكثر انتشاراً ووضوحاً، بقصد كسب المواقف لها أو ضدها»[٧٠]. والإعلام العربي بشكل عام كان موضع شكوى ثمانية من المفكرين العرب، أي ما يوازي ٩ بالمائة من المجموع العام. وقد جعله بعضهم «السبب الأول والرئيسي للنكسة»[٧١] فالدعاية، أو الإعلام العربي، لم يستطع «أن يشرح للرأي العام العالمي ماذا يعني وجود اسرائيل من انتهاك للقيم والمفاهيم والمبادىء الانسانية والاخلاقية والقانونية»[٧٢] فلم «ينس العرب بعد صوت أحمد سعيد من اذاعة العرب من القاهرة وهو يحدد مواقع القوات العراقية المتجهة إلى الحدود الأردنية الاسرائيلية ظهر الخامس من حزيران ١٩٦٧»[٧٣]، كما «ان الغرب لم ينس بعد ما سمعه من مكبرات الصوت في شوارع باريس من أناشيد عربية ـ ترجمها الصهاينة لكسب العواطف ـ من طراز: اقتل، دمّر، اسحَقْ، اشرب من دمائهم، املأ الصحراء بجماجمهم، إرو رمالها بدمائهم، قطعهم ارباً ارباً...»[٧٤]. «فقد فات الإعلام العربي أن العنف كاد يفقد قيمته اليوم كعنصر من عناصر الدعاية، بعد أن حلت محله عناصر دعائية ايجابية بناءة أخرى أصبحت هي صاحبة الشأن في توجيه الأفراد والشعوب»[٧٥] وقد «ثبت بما لا يقبل الشك أن اذاعات العرب كانت ضد العرب»[٧٦] حينما كانت تبث «الخطب العنترية الدموية التي كان يتنافس على القائها المسؤولون العرب بمناسبة وغير مناسبة»[٧٧] والتي كانت طوال الوقت «تشحن المواطن العربي بالعاطفة أكثر مما تشحنه بمعرفة الحقائق المتصلة بالعدو»[٧٨]، فحسن النيّة هنا لا يغفر الخطيئة الكبرى التي أدت إلى الهزيمة.

(٢) تفسير الهزيمة بجهل العرب لحقيقة اسرائيل: والمقصود «بجهل حقيقة اسرائيل، عدم

---

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٨.

(٧٠) Mansour Chalita, «Pour une information constructive,» *Les conférences du Cénacle* (Beyrouth: 1968), no. 1-6, p.16.

(٧١) مارك رياشي، «المؤتمر البيزنطي،» **ملحق النهار**، ١٩٦٧/٧/٢٣، ص ٤.

(٧٢) حسون، **خسرنا معركة فلنربحها حرباً**، ص ٣٥.

(٧٣) فؤاد كرم، **وضاعت الجولان**، ط ٣ (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٠)، ص ١٠١.

(٧٤) الياس سحاب، «ثغرتان كبيرتان في فلسفة العرب الاعلامية،» **الحوادث**، (٣ حزيران/يونيو ١٩٦٧)، ص ١٦.

(٧٥) منصور شليطا، «لماذا فشلت الدعاية العربية وكيف تنتصر،» **الاسبوع العربي**، (١٧ تموز/يوليو ١٩٦٧)، ص ٢٧.

(٧٦) أنسي الحاج، «سلاح في السلم وسلاح في الحرب،» **ملحق النهار**، ١٩٦٧/٦/١٨، ص ١٩.

(٧٧) جوزف صفير، في: **الأسبوع العربي**، (١٧ تموز/يوليو ١٩٦٧)، ص ٧٤.

(٧٨) منذر عنبتاوي، **ملحق الأنوار** (بيروت)، ١٩٦٧/٧/٣٠، ص ٤.

المعرفة المضبوطة لأحوال العدو العسكرية والثقافية والمالية والاجتماعية والسياسية... مما يؤدي إلى الخطأ في تخمين قدراته وإمكانياته، وبالتالي إلى التضخيم أو التقليل من أهميته، وفي كلتا الحالتين ترتب على ذلك النقص في المعرفة، نتائج خطيرة قد كانت هزيمة نكراء في حرب لم تدم أكثر من ستة أيام.

ويتبنى هذا الرأي في تفسير هزيمة حزيران/يونيو، سبعة مفكرين عرب يمثلون ٨ بالمائة من مجموع الآراء المعتمدة في هذه الدراسة. وحجة هذه الجماعة من المفكرين تتلخص في أن موقف العرب من اسرائيل قبل الخامس من حزيران/يونيو لم يكن واضحاً ودقيقاً بل كان «يتأرجح بين الاستهانة الجاهلة بحقيقة قوتها وطاقاتها الحربية والاقتصادية والسياسية، وبين تضخيم هذه القوة تضخيماً يخرجها عن واقعها ويبث الانهزامية واليأس في نفوس المواطنين العرب»[٧٩]. فيجب الاعتراف اذن أن «قسماً كبيراً من حسابات العرب قبل المعركة لم يكن صحيحاً»[٨٠] وبأن «المعرفة الصحيحة هي التي تجنبهم الافراط والتفريط. فلا هم يجعلون من العدو أسطورة الأساطير ومعجزة المعجزات، ولا هم يهملون شأنه ويستهترون بخطره ويرون فيه مسخاً وقزماً»[٨١]، لأن «من يعرف عدوه ويعرف مصادر قوته وفاعليتها، يسهّل على نفسه كيفية ونوعية الاستعداد للمعركة»[٨٢]، ويجنب نفسه الوقوع في المرض الذي أصاب الجبهة العربية، وهو مرض الافتتان بالذات الذي من عوارضه المغالاة في قدرات المريض مع الانتقاص المستمر وغير الواقعي من قدرات الغير[٨٣]، فهذا الاحتقار لقوة العدوّ «وتصوير اسرائيل من خلال الخطب وافتتاحيات الصحف وكأنها قصر من الكرتون يطير من نفخات أفواه الأطفال»[٨٤]، قد «ولّد عند العرب الارتجالية والغرور والانفعالية التي حصدت النكسة فالهزيمة»[٨٥].

(٣) تفسير الهزيمة بعقم أنظمة التربية والتعليم في الأقطار العربية: وعدد هذه التفسيرات ستة أي بنسبة ٧ بالمائة من المجموع العام. ويدخل في هذه الشعبة من التفسيرات جميع الآراء التي تقول بأن سبب الهزيمة هو سوء التربية والتعليم عند العرب. ومما يشكو منه أصحاب هذه الآراء في الغالب هو نوعية التربية لا كمّها. فالتعليم العربي قد يكون تعليماً ثورياً ومعمّماً لكنه تعليم خاضع للأحزاب الثورية[٨٦]، وبالتالي هو تعليم فقط دون أن يكون تربية. وبينما المطلوب أن نخلق في المدارس الاتجاه إلى التربية الابداعية، «فأكثر الذين تعلموا لم يربوا تربية ابداعية»[٨٧] تنمي فيهم ملكتي العطاء والابتكار. فأساليب العرب في التحصيل هي التي كانت وراء نكستهم، لأنها أساليب متأخرة وبعيدة عن النهج التربوي والعلمي الحديث الذي كان السبب الرئيسي في تفوّق إسرائيل وإحرازها النصر[٨٨]. وبالفعل «كانت النكسة رائزاً تقويمياً مهماً، أظهر تقصيراً

---

(٧٩) زريق، **معنى النكبة مجدداً**، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٨٠) جميل مكاوي، «الوحدة هي ثمن النكبة ودواؤها،» **الحوادث**، (١٦ حزيران/يونيو ١٩٦٧)، ص ٥.

(٨١) عبدالدايم، «اليقظة الشعبية الشاملة بعد الخامس من حزيران، أي لبنان؟» ص ٧٢.

(٨٢) حسون، **خسرنا معركة فلنربحها حرباً**، ص ٥١.

(٨٣) انظر: الخولي، **٥ يونيو. الحقيقة... والمستقبل**. ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٨٤) عبد السلام العجيلي، «دعوة إلى الصدق،» **الاسبوع العربي**، (١٠ تموز/يوليو ١٩٦٧)، ص ١١.

(٨٥) قيس الجردي، «المعركة السياسية ضد الصهيونية: ٤ قواعد عمل،» **ملحق النهار**، ١٩٦٧/٧/٢٣ ص ٥.

(٨٦) انظر: نصور، **النكسة والخطأ**، ص ١٦٥ ـ ١٧٤.

(٨٧) حسن صعب، **تحديث العقل العربي** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩)، ص ١٧١.

(٨٨) انظر: محمد حسنين هيكل، **الاهرام**، ١٩٦٧/١٠/٢٠.

فاضحاً في المجال التربوي والتعليمي في الدول العربية جملة»[٨٩] كما أظهر بعداً كبيراً بين التربية والتعليم من جهة والحياة اليومية التي يعيشها الشعب العربي من جهة ثانية. «فالمدارس العربية لم تعدّ يوماً أناساً للحياة بل كانت تعدّ دوماً حملة شهادات للوظائف الحكومية غير المنتجة، أي أن التعليم في المجتمع العربي كانت له وظيفة، ولكن لم يكن له هدف قومي أو فلسفة اجتماعية، وكانت التربية موجهة نحو المحافظة على الأوضاع القائمة»[٩٠].

(٤) تفسير الهزيمة بالتخلف الحضاري بشكل عام وبالتخلف التكنولوجي بشكل خاص: ويفهم عادة بالحضارة مجموع الصفات الخاصة بالحياة العقلية والفنية والاخلاقية والمادية، لبلد من البلدان أو لمجتمع من المجتمعات. وتشتمل الحضارة على الثقافة والانسانيات والأخلاقيات والتربية والتقاليد والفولكلور ونظام الحياة إجمالاً. ولكن يبدو أن بعض المفكرين يستعمل كلمة حضارة بمعنى تقدم تكنولوجي، لذلك رأت الدراسة أن تضع التفسيرات التي تقول بالتخلف التكنولوجي والتخلف الحضاري في فئة واحدة وأن تجعل هذه الفئة تحت باب التفسيرات المتعلقة بالتربية، نظراً للعلاقة الوثيقة بين التربية والتقدم الصناعي التكنولوجي من جهة، وبينها وبين التطور الحضاري من جهة ثانية. ويبلغ عدد الذين فسّروا الهزيمة عن طريق التخلف الحضاري والتكنولوجي ثمانية مفكرين أي نسبة ٩ بالمائة من المجموع العام. وفي رأي هؤلاء أن «العرب خسروا الحرب لانهم متخلفون حضارياً»[٩١] وخسارتهم كانت أمراً طبيعياً ومنتظراً بالنسبة لتخلفهم الظاهر، ولو حدث العكس والحال هي الحال، لكان ذلك مخالفاً لنواميس الطبيعة ومنطق الأحداث، «فليس من عجب أن ينتصر العلم على الجهل والتخطيط على الفوضى»[٩٢] والتقدم على التأخر، بل لكان من العجيب أن ينتصر العرب، لأن «المعركة الفعلية لم تكن بين الجيوش العربية والجيوش الاسرائيلية بل كانت في الحقيقة بين التطور وعدمه، وبين التقدم في التقنية والتخلف في التنظيم»[٩٣]، فالمعركة اذن كانت «معركة حضارية بين فلاّحي القنيطرة وبدو سيناء من جهة، وشراسة النابالم وعقول الالكترون من جهة ثانية»[٩٤]. فالعرب لا تنقصهم التدريبات، لكن ينقصهم التفكير العلمي والسلوك العلمي، وقد برز هذا النقص في الصيانة الضعيفة للآليات من جهة، وفي نقل الأفكار نقلاً مشوّهاً من جهة ثانية، مما أعاق توسيع القاعدة التكنولوجية لتبادل الرأي الاختصاصي[٩٥].

(٥) تفسير الهزيمة بتدني المستوى الثقافي للفرد العربي: وتتضمن هذه الشعبة، جميع الآراء التي تقول ان سبب الهزيمة كان انخفاض مستوى الفرد العربي علمياً وتقنياً وثقافياً. وقد بلغ عدد هذه الآراء ثلاثة، أي ما يقارب ٣ بالمائة من المجموع العام. وحجة أصحاب هذه الآراء في

---

(٨٩) هشام نشّابة، «لبنان التربية المتكيفة بعد الخامس من حزيران، أي لبنان؟» **محاضرات الندوة اللبنانية**، ص ١٥٣.

(٩٠) محمد علي حافظ، **تطوير السياسة التعليمية في المجتمع العربي** (القاهرة: دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٦٧)، ص ١٩.

(٩١) أنسي الحاج، «هزيمة حضارية لا عسكرية،» **ملحق النهار**، ١٩٦٧/٧/١٦، ص ١٩.

(٩٢) جمعة، **المؤامرة ومعركة المصير**، ص ١٧١.

(٩٣) زريق، **معنى النكبة مجدداً**، ص ٨٤.

(٩٤) العيسى، «لم أقاتل لأهزم،» ص ١٣٦.

(٩٥) انظر: هشام شرابي، «هزيمة حزيران، عِبَرها وذيولها،» **القضايا المعاصرة** (بيروت)، (تموز/يوليو ١٩٦٩)، ج ١، ص ٢٤ ـ ٣٠.

تفسيراتهم، ان الجيوش العربية لم تكن تعوزها الأسلحة والمعدات الحربية بل كانت تمتاز على الجيش الاسرائيلي في كثير من نواحي التسليح والتجهيز، غير أن الذي كان يعوزها هو العنصر البشري القادر والمدرب تدريباً رفيعاً من الناحية الفنية والعسكرية والقيادية. «فاهمال بناء الإنسان العربي كان أحد العوامل الأساسية في تخلف العرب وفي نكساتهم»[٩٦] «فكل قضية، وكل جهاز، وكل عمل، وكل نجاح وكل فشل إنما يبدأ بالإنسان وبالإنسان ينتهي»[٩٧].

بعد الانتهاء من عرض أنواع التفسيرات التي أعطيت لهزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، لا بد لنا أن نسجل لمعظم المفكرين العرب ابتعادهم عن التفسير السطحي للأمور ومحاولتهم الغوص والتعمق في الوقائع متجاوزين اغراء التفسيرات القشرية للأشياء، وطموحهم للوصول إلى الجذور عبر التفتيش عن المحركات الأولى والأصول المستترة للسلوكات، بدليل لجوء معظمهم إلى تفسيرات نفسية وتاريخية وثقافية وتربوية. لكن ذلك لا يمكن أن يمنعنا من ملاحظة أن جميع التفسيرات التي أعطيت لهزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ تشترك في صفة واحدة وأساسية، ألا وهي محاولة التفسير دون التورّط؛ والمدقق في طبيعة هذه التفسيرات يلاحظ غياب الجرأة في قول كل ما كان يجب أن يقال. فتفسير الهزيمة، أية هزيمة كانت، يفترض حتماً تعيين الجهة التي تتحمّل مسؤولية هذه الهزيمة، أي بطريقة غير مباشرة، توجيه الاتهام لتلك الجهة المسؤولة. ففيما يتعلق بالتفسيرات التي بين أيدينا نلاحظ أن الاتهام موجه إلى جهة هيولية لا يمكن تحديدها، وفي الحالات التي يصار إلى تحديدها يكون هذا التحديد انفلاشياً لدرجة تستحيل معها المحاكمة. فلو استعرضنا جملة التفسيرات الواردة، لوجدنا إما أنها تتهم الله (وبوضوح تام) بالتخلّي عن العرب ـ ومن الذي يستطيع محاكمة الله؟ وإما أنها تتهم التقاليد العربية أو القيم العربية أو التخلف العربي، ومن الذي يستطيع أن يحدد المسؤول عن طبيعة هذه التقاليد والقيم أو ذاك التخلف؟ وحتى لو سلمنا جدلاً بإمكانية تحديد المسؤولية هذه، فهي ستكون ممتدة في التاريخ وضبابية إلى درجة يصعب معها اتّهام جهة معينة أو شخص معين يمكن أن يتحمل وزرها. وهي في جميع الأحوال لن تكون مسؤولية الأشخاص القابعين في حينه على كراسي الحكم. وقد لا يكون من باب الصدف أن تكون المفردات المستخدمة لتحديد المتهم من الصنف الذي يشيع هذه الانفلاشية في المسؤولية ويعزز الغموض وعدم التحديد. التفسيرات تتهم العرب والشعب العربي في ٢٢ حالة، كما تتهم الإنسان العربي والمواطن العربي والفرد العربي والمرأة العربية (الفلسطينية) في ٩ حالات وتتهم الخلق العربي والتعليم العربي والمجتمع العربي والشباب العربي والثقافة العربية في ٨ حالات... الخ. أي أنها عملياً لا تتهم أحداً. فلو سلمنا جدلاً أن كل مواطن عربي كان يمكن أن يلعب دوراً من أجل ربح الحرب، فهل هذا يعني أن كل مواطن عربي يتحمل مسؤولية الهزيمة؟

إن جميع التفسيرات تتحاشى ذكر أسماء الحاكم أو الحكام أو القائد أو القادة الذين تسبّبوا مباشرة أو ساهموا في وقوع الهزيمة[٩٨]. فالقارىء للتفسيرات التي وقعت عليها الدراسة الحاضرة

---

(٩٦) عبدالله عبدالدايم، «التربية طريقنا الجديد إلى النصر،» **الآداب** (بيروت)، العددان ٧ و٨ (١٩٦٧)، ص ٨١.

(٩٧) الجندي، «الاعلام العربي خيبة كبرى،» ص ٦٩.

(٩٨) لقد وقعنا فقط على اسم أحمد سعيد المذيع آنئذ في إذاعة صوت العرب من القاهرة. وذلك في معرض انتقاد أو اتهام الإعلام العربي. انظر: كرم، **وضاعت الجولان**، ص ١٠١. وقد يكون السبب في ذكر اسم هذا =

لا يتمكن من معرفة أسماء رؤساء أو ملوك البلدان التي شاركت في الحرب، كما لا يتمكن من معرفة أسماء وزراء الدفاع أو قادة الجيوش للأقطار التي دخلت الحرب.

كذلك فإن جميع التفسيرات تتحاشى الحديث (كي لا نقول اتهام) عن الجيش أو الفرق[٩٩] أو الألوية أو الضباط[١٠٠] الذين ساهموا في حصول الهزيمة. فلم نعثر على أي تحليل للتحركات والخطط العسكرية، أو حتى لخريطة المعركة التي قد يتمكن الكاتب من خلالها شرح أسباب الهزيمة وتفسيرها للقارىء. فيبدو أن الحديث عن الجيش وتحليل خططه وتحركاته يدخل في نطاق المحرّمات، وربما يدخل أيضاً في النطاق نفسه الحديث عن الجاسوسية، فالتفسيرات المختلفة لم تتطرق إلى أهمية عنصر المفاجأة في الهجوم الاسرائيلي، وبالتالي تحاشت التساؤل عن وجود أو عدم وجود أجهزة تجسس تعمل لمصلحة الأقطار العربية مجتمعة، أو لمصلحة بعضها منفردة، وعن مدى فعالية هذه الأجهزة في حال وجودها. كما لم نعثر على أي تساؤل حول فعالية أجهزة الجاسوسية الاسرائيلية وعن الخيانة الممكنة في صفوف العرب. وحيث أننا نتكلّم عن الجاسوسية والخيانة فقد يبدو مفيداً أن نتساءل عما إذا كانت الصدف هي وحدها المسؤولة عن تزامن ثورة الأكراد في العراق وتصاعد حركات الاضراب في لبنان وظهور محاولات انقلاب جديدة في سوريا؟!.

ولا بدّ في نهاية هذا التعليق المتواضع على تفسيرات الهزيمة، أن نسجّل غياب أي اتهام للتعليم الجامعي في الأقطار العربية، وأية إشارة لغياب مراكز الأبحاث العلمية والاستراتيجية عن أرض المعركة □

= الشخص هو تنحيته من منصبه إثر الهزيمة (إذن الاتهام كان حاصلاً على الأرض قبلاً) وعدم فعاليته السياسية أي بطلان نفوذه السياسي.

(٩٩) وقعنا على ذكر لبطاريات الدفاع عن المطارات، مرة واحدة فقط؛ مع محاولة لتبرير سلوكها المتخاذل، وذلك بتحميل مسؤولية عدم قصفها الطائرات العدوة لغياب المرونة والحرية في التصرف، انظر: هيكل، في: **الاهرام**، ١٩٦٨/٦/٢٨.

(١٠٠) وقعنا على ذكر للضباط المشرفين على العمليات الحربية، مرة واحدة فقط، ولكن مع محاولة لتبرير سلوكهم المتخاذل بغياب الأوامر، انظر: العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، ص ٨٩.

الهوية القومية في تجربة السينما العربية في مصر

هاشم النحاس(*)

باحث عربي من مصر.

تحديدات

لسنا في حاجة إلى القول بأن الوطن العربي وجد نفسه في مواجهة مصيرية بنكسة سنة ١٩٦٧ ، مما يفرض عليه إعادة النظر لمراجعة كل اتجاهاته وعلى كل المستويات في السياسة والاقتصاد والفن .. ومن المراجعات المطلوبة في الفن مراجعة واحد من أهم أشكاله واقواها تأثيرا في تشكيل وجدان وذهن الجمهور العربي المعاصر ، وهو فن الفيلم .

ولماذا الهوية القومية في السينما ؟

ربما كانت قضية الهوية أهم قضايانا الثقافية المثارة منذ احتكاكنا بالغرب في العصر الحديث . ولكن مرة أخرى نجد أنّ نكسة سنة ١٩٦٧ كان لها الفضل (!!) في ردّنا مجدّداً وبعنف ، إلى الذات : مَن نكون ؟ وإلى أين المصير ؟. هذا ، وقانون التقدم على حد قول د. فؤاد زكريا « هو ، في كلمة واحدة ، العودة إلى الذات »(١) . وفي نهاية مقاله الذي يعني بالتحديد الدعوة إلى الاعتماد على الذات يحذرنا بقوله : « إنّ العودة إلى الذات ليست على الاطلاق رفضنا للتفاعل مع العالم الخارجي ، وإنما هي في صميمها دعوة إلى تحويل كل ما نتلقاه من الخارج إلى عنصر من عناصر القوة الذاتية ، بحيث نتقبله بعد أن نستوعبه ونهضمه ونحيله إلى جزء من كياننا ونرفض منه ما لا نقبل أن يذوب فينا »(٢)

(*) باحث ومخرج سينمائي . رئيس جمعية نقاد السينما المصريين . اخرج ٢٥ فيلما تسجيلياً . اشترك في اكثر من ٢٠ مهرجانا عالميا . نالت اعماله حوالى ٢٠ جائزة عالمية ومحلية . شارك في تأسيس قسم السينما بأكاديمية الفنون ، جامعة بغداد ، وقام بالتدريس فيه من سنة ١٩٧٥ إلى سنة ١٩٧٩ . كتب العديد من المقالات النقدية والدراسات السينمائية . نشرت له ستة كتب في السينما ، اربعة منها تأليفا هي : يوميات فيلم ١٩٦٧؛ نجيب محفوظ على الشاشة ١٩٧٥ (الهيئة العامة للكتاب بالقاهرة) ؛ دراسات سينمائية ١٩٧٧ ، والروائي التسجيلي ١٩٨٠(وزارة الثقافة والاعلام العراقية). وكتابان ترجمة آخرهما : « التكوين في الصورة السينمائية ١٩٨٣ (القاهرة) » .

(١) **الهلال** (القاهرة) ، (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤) .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧ .

ومن ثم يمكننا صياغة الأسئلة التالية عند مراجعتنا لتجربتنا العربية في الفيلم مما يحدد لنا إطار البحث : إلى أي حدّ استطعنا من خلال تجربتنا الفيلميّة استيعاب هذا الفن الوافد اصلاً ليصبح أداة طيعة في حوزتنا للتعبير عن هويتنا القومية ؟ ما هي مظاهر القصور ؟ ولماذا ؟ وما هي الصورة التي يجب أن يكون عليها الفيلم في معالجة هذه القضية ، وكيف يتم ذلك في حدود فن الفيلم كفن ؟

ونحن نعلم أن العامل الحاسم في تحديد مسار الفيلم ليس هو عامل الفن وحده . لا شك أن الاقتصاد والسياسة (مدى الحرية المتاحة بالذات) والامكانيات البشرية والتقنية المتاحة ، كلّها تتدخل في تحديد مسار الفيلم شكلا ومضمونا . ولكن حتى يمكن توظيفها لوضع الفيلم على مساره الصحيح ـ من وجهة نظرنا ـ لا بد لنا من تحديد الصورة المبدئية لما يجب أن يكون عليه الفيلم أصلا . ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في محاولة تحديده لهذه الصورة المطلوبة ، بناء على دراسة الواقع الفني للتجربة الفيلمية .

ونحن إذ نعتمد على استقراء هذا الواقع فإننا لا نزعم الاحاطة الشاملة به . ونكتفي بأن يكون البحث ـ من هذه الناحية ـ استطلاعيا ، يثير من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات . ويحاول أن يضع هذه الحصيلة ـ الغزيرة نسبيا ـ من الافلام ، داخل إطار قابل للدراسة ، في مجال تحديد العلاقة بينها وبين التعبير عن الهوية القومية . وكل ما نصل إليه في الواقع من أحكام هي أولية ، أرجو اعتبارها مجرد فروض اجتهادية أطرحها لتكون موضعا للحوار والاختبار ودراسات تالية أكثر عمقا .

ويفرض التوقف عند هذا المستوى من طرح الفروض حداثة الدراسة تماما في هذا المجال الذي يكاد يستعصي على البحث بسبب عدم توفر المراجع ، وأساسها المشاهدة المباشرة للأفلام .

وقد أُتيح لي مشاهدة عدد لا بأس به من أهم هذه الافلام ، كما حاولت ـ عند كتابة البحث ـ إعادة مشاهدة بعضها واستكمال مشاهدة البعض الآخر مما فاتني . وكلفني ذلك جهداً مضنيا بسبب عدم وجود سينماتيك للأفلام بمصر . وكان من المحال استكمالها تماما . فلجأت إلى المراجع الأدبية عنها وهي محدودة من ناحية الكمية ، قطعاً، ومن ناحية القيمة أيضا على وجه العموم ، بالنسبة لطبيعة هذا البحث على الأقل .

أولاً : الهوية القومية والسينما العربية : علاقة تبادلية

إن النظرة العامة للانتاج السينمائي تكشف لنا عن العديد من المظاهر التي تشير بوضوح إلى الاهتمام بالتعبير عن الهوية القومية ، ولا يأتي ذلك عن رغبة في التعبير عن الواقع القومي فقط ، بقدر ما يأتي نتيجة لما يفرضه هذا الواقع نفسه ، فالسوق الطبيعية للانتاج السينمائي في مصر منذ بدايته وحتى الآن هو الوطن العربي ، وكذلك الحال بالنسبة لهذا الانتاج في بقية الأقطار العربية من بعد ، ومن ثم لم يكن للمنتج أن يتجاهل الاهتمامات والمتطلبات القومية خاصة أنّ أيّ سوق قطرية لا تكفي لتغطية تكاليف الفيلم الباهظة .

وكان على السينما المصرية أن تقوم بهذا الدور بحكم أسبقيتها في الوجود وانفرادها بالسوق العربية باعتبارها السينما القومية الوحيدة لفترة طويلة من الزمن ، قبل ظهور السينما ونموها في

أقطار عربية اخرى، بغض النظر عن ظهورها المبكر أحيانا، الذي لا يعنى وجودا حقيقيا. وقد تمثل اهتمام هذه السينما من البداية لمتطلبات الهوية العربية من خلال اختيار الموضوع (وهو ما نتبينه فيما بعد) وطريقة معالجته بحيث يتفق والذوق العام للجمهور العربي . ومنها استخدام شخصية عربية ضمن شخصيات الفيلم مثل: شخصية اللبناني التي كان يؤديها بشارة واكيم والياس مؤدّب . كما استعانت للسبب نفسه بممثلين ومغنين من أقطار عربية مختلفة مثل: فريد الأطرش وأسمهان ونور الهدى ووردة . إلى حبيبة في **العصفور**. وإذا كانت السينما المصرية قد استقطبت هذه الشخصيات ، فانهم من ناحية اخرى وجدوا فيها انفسهم .

وفي داخل أحداث بعض الافلام تذكر البلاد العربية ، أو يتم الانتقال اليها ، مما يثير مشاعر الوحدة والانتماء . وأغنية فريد الأطرش الذائعة « بساط الريح » التي قدمها في أحد أفلامه تعتبر مثالا على ذلك .

وقد يؤخذ على التعبير عن الهوية القومية في الكثير من أفلام السينما المصرية أنه جاء شكليا أو سطحيا ينحصر في أسباب تجارية بحتة ، لكنه على كل حال لا يمكن إنكار اهمية وجوده ودلالته ، كما لا يمكن إنكار دور هذه السينما في توجيه مشاعر ولغة العرب في الأقطار المختلفة. وإذا كانت هذه الأفلام قد استطاعت أن تنفذ إلى قلب المشاهد العربي بفضل هذه الاهتمامات وأسباب أخرى فإنها من ناحية أخرى استطاعت (إلى جانب الاذاعة والأغنية) أن تجعل من لهجتها المحلية لهجة مفهومة في كل هذه الأقطار . وساهمت بذلك بدور فعال في خلق رابطة أساسية فيما بينها . وقد ساعد على ذلك بالطبع اقتراب هذه اللهجة من اللغة العربية الأم . وبفضل انتشارها ـ الذي تم من خلال أجيال عديدة ـ استطاع رجل الشارع العربي أن يتابع خطب عبد الناصر السياسية ويستجيب لقفشاته التي كان غالبا ما يستخدم فيها لهجة مصرية . وعندما انتقل العمال والفلاحون المصريون في السبعينات للعمل بالاقطار العربية وجدوا من يفهم لهجتهم في كل مكان حيث سبقتهم السينما إلى هناك . وهكذا نجد أن العلاقة القومية بين السينما المصرية والشعب العربي كانت علاقة تبادلية من التأثير والتأثر . ومع ظهور السينما في أقطار عربية اخرى وعلى الأخص في ربع القرن الأخير ، اتسعت حركة تبادل السينمائيين وعلى الأخص انتقال المخرجين والممثلين المصريين للعمل في سينما الأقطار الأخرى . وقد تبدو هذه الظاهرة بعيدة عن مسألة التعبير عن الهوية القومية . ولكن وجود هذه الهوية هو الذي سمح بظهورها على هذا النحو الذي لا يمكن أن يتم بين أيّ بلد وآخر بهذا القدر من الكثافة دون وجود وحدة الهوية . (في الستينات انتقل حوالى عشرة من المخرجين المصريين إلى بيروت ، وتم انتاج مائة فيلم ، كان ٥٤ فيلما منها باللهجة المصرية)[٣] .

ثانياً : السينما في الأقطار العربية والتعبير عن الهوية القومية

ربما يبدو للبعض أن التعبير عن الهوية القومية في السينما العربية أمر غير واضح ، خاصة وسط ركامات أفلام التسلية الكوزموبوليتانية (المصرية واللبنانية خاصة) التي تحاول أن تبعد عن كل ما يربطها بالواقع أو الاقتراب من مناقشة أي قضية جادة . غير أن النظرة المتأنية تكشف عن محاولات عديدة وغزيرة أيضا داخل هذه السينما ، حتى ليبدو أن الاتهام الموجه اليها عن

(٣) جان الكسان ، **السينما في الوطن العربي** ، سلسلة عالم المعرفة ، ٥١ (الكويت ، ١٩٨٢) ، ص ١٨١ .

قصورها في ارتباطها بنبض الانسان العربي اتهاما فيه الكثير من الظلم . والحق أن الاقتصار على التعبير المباشر عن الهوية العربية في شكلها العام من خلال قضاياها العامة لا يمكن أن يكون مطلبا عادلا من السينما العربية. فالواقع القطري يحول بين السينما وهذه الغاية ؛ وهو واقع لا يمكن تجاهله أو القفز عليه . كما أن اهتمام السينما القطرية بمشاكل مجتمعها المحلي لا يمكن النظر إليه دائما نظرة ريبة واتهام بالدعوة إلى القطرية والتمزق . ذلك أن الفيلم المنتمي لأرضه المحلية ، والذي يعالج مشاكل مجتمعه المحلي ، يمكن بقدر ما يملك من صدق المعالجة أن يكون في الوقت نفسه قوميا ، طالما أن مفهومنا عن القومية لا يعني إلغاء الفروق الخاصة للمحليات . وطالما أن الفيلم لا يجعل من نظرته المحلية نقيضا أو بديلا عن النظرة القومية ، فهو بالفعل يسلك طريقه نحو بناء الشعور القومي والتعبير عن الهوية القومية . وكم نحن في حاجة ماسة لأفلام تتعمق بصدق واقعها المحلي لنتعرف بقدر العمق نفسه على هويتنا القومية في تنوعاتها وفي تماثلها . وبدون هذه الأفلام لا يمكن أن نأمل بدور أكبر للسينما في التعبير عن الهوية القومية ، وفي تدعيم هذه الهوية .

ومن خلال هذه النظرة يمكننا أن نتناول تجربة كل قطر من أقطارنا العربية المنتجة للأفلام ، لنرى إلى أي مدى أسهمت هذه السينما في كل منها في التعبير عن هويتنا القومية سواء على المستوى المحلي أو المستوى القومي العام . والدراسة التالية محاولة لتقويم التجربة السينمائية في مصر من هذه الناحية .

ثالثاً : السينما في مصر وتجربتها المتشعبة في التعبير عن الهوية العربية

تملك التجربة المصرية في السينما أضخم تجربة عربية في هذا المجال (حوالى ٢٠٠٠ فيلم) وتتعدد مظاهر التعبير فيها عن الهوية العربية . وهو ما تكشف عنه نوعيات الأفلام على المستويين ، المستوى العربي العام والمستوى العربي الخاص . ونعني بالأخير الأفلام الخاصة بالانسان العربي في مصر . ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :

١ ـ افلام تتعلق بالتعبير عن الهوية القومية على المستوى العام

ويمكن تصنيف هذه الأفلام إلى :

أ ـ الافلام الاسلامية

إن الثقافة الاسلامية ، أو الاسلام كثقافة، هو ما يمثل البعد الأساسي المطلق في تحديد ملامح الهوية العربية . ومن المسلم به أن بقاء اللغة العربية حية حتى الآن يرجع إلى أنها لغة القرآن . فقد حافظ عليها القرآن ، كما حافظت هي على إحياء تعاليمه وسهولة استيعابها .

وتكاد تنعكس هذه الثقافة الإسلامية في كل الأفلام إلا ما ندر منها . حتى افلام الساقطات والمنحرفين ـ وأكاد أقول على الأخص ـ وذلك من خلال ما تحمله من دعاوى اخلاقية وأقوال مأثورة مما لا يخلو منها أحد الأفلام . نذكر على سبيل المثال أحد الأفلام الحديثة الذي لا زالت أحداثه عالقة بذهن الجمهور ، خاصة وانه حقق انتشارا واسعا وهو فيلم **العار** الذي ازدحم

بمقولات دينية سواء على لسان الشخصية الرئيسية أو من خلال العرض نفسه . بينما الفيلم يدور حول شخصية مهرب حشيش لا تنقصه الشهامة والاخلاص لأسرته والتدين أيضا على طريقته .

غير أن هناك من الأفلام ما يجعل من هذه الثقافة نفسها مادته المباشرة التي يستمد منها موضوعه . وتنقسم هذه الأفلام إلى أربعة أقسام[٤]:

(١) **أفلام دينية مباشرة** : **ظهور الاسلام** / اخراج ابراهيم عز الدين ١٩٥١ ، **انتصار الاسلام** / اخراج احمد الطوخي ١٩٥٢، **بيت الله الحرام** / أحمد الطوخي ١٩٥٧، **هجرة الرسول** / ابراهيم عمارة ١٩٦٤ ، **فجر الاسلام** / صلاح ابو سيف ١٩٧١ .

(٢) **أفلام عن شخصيات إسلامية**: **بلال مؤذن الرسول** / أحمد الطوخي ١٩٥٣.. **السيد البدوي** / بهاء الدين شرف ١٩٥٣ ، **خالد بن الوليد** / حسين صدقي ١٩٥٨ ، **شهيدة الحب الإلهي** / عباس كامل ١٩٦١ ، **رابعة العدوية** / نيازي مصطفى ١٩٦٣ ، **الشيماء اخت الرسول** / حسام الدين مصطفى ١٩٧٢ .

(٣) **أفلام تتناول التاريخ العربي الاسلامي أو شخصيات عربية إسلامية** : **شجرة الدر** / أحمد جلال ١٩٣٥ ، **صلاح الدين الأيوبي** / ابراهيم لاما ١٩٤١ ، **فتح مصر** / فؤاد الجزايرلي ١٩٤٨، **وإسلاماه** / اندرو مارتون ١٩٦١، **الناصر صلاح الدين** / يوسف شاهين ١٩٦٣ ، **فارس بني حمدان** / نيازي مصطفى ١٩٦٦ .

(٤) **أفلام تتناول قيما دينية**: وهو ما لا يمكن حصره، حيث يقتضي الأمر الاطلاع على كل الأفلام ولكن يكفينا أن نشير إلى بعض الأفلام التي تؤكد على تناول هذه القيم كما تعلن عنه عناوينها وحدها مثل : **وخز الضمير** / إخراج إبراهيم لاما ١٩٣١ ، **كفّري عن خطيئتك**/ إخراج عزيزة أمير ١٩٣٣ ، **الزلة الكبرى** / ابراهيم عمارة ١٩٤٥ ، **الدنيا بخير** / حلمي رفلة ١٩٤٦ ، **الخطيئة** / إخراج إبراهيم عمارة ١٩٤٦ ، **ملاك الرحمة** / إخراج يوسف وهبي ١٩٤٦ ، **ضربة القدر** اخراج يوسف وهبي ١٩٤٧ ، **نور من السماء** / حسين حلمي ١٩٤٧ ، **عدل السماء** / أحمد كامل مُرسي ١٩٤٨ ، **قسمة ونصيب** / محمود ذو الفقار ١٩٥٠ ، **الصبر جميل** / نيازي مصطفى ١٩٥١ ، **لك يوم يا ظالم** صلاح أبو سيف ١٩٥١ ، **الايمان** / أحمد بدرخان ١٩٥٢ ، **ليلة القدر** / حسين صدقي ١٩٥٢ ، **غضب الوالدين** / حسن الإمام ١٩٥٢ ، **السماء لا تنام** / إبراهيم عمارة ١٩٥٢ ، **آمنت بالله** / محمود ذو الفقار ١٩٥٢ ، **المقدر والمكتوب** / عباس كامل ١٩٥٣ ، **مكتوب على الجبين** / ابراهيم عمارة ١٩٥٣ ، **بيت الطاعة** يوسف وهبي ١٩٥٣ ، **المال والبنون** / ابراهيم عمارة ١٩٥٤، **خلّيك مع الله** / حلمي رفلة ١٩٥٤، **الشيخ حسن** / حسين صدقي ١٩٥٤، **الله معنا** / احمد بدرخان ١٩٥٥، **موعد مع ابليس** / كامل التلمساني ١٩٥٥، **ضحكات القدر** / إلهامي حسن ١٩٥٥ ، **معجزة السماء** / عاطف سالم ١٩٥٦ ، **دعوة المظلوم** / كامل الحفناوي ١٩٥٦ ، **رحمة من السماء** / عباس كامل ١٩٥٨ ، **توبة** / محمود ذو الفقار ١٩٥٨ ، **الله أكبر** / إبراهيم السيد ١٩٥٩ ، **رسالة إلى الله** / كمال عطية ١٩٦١ ، **طريق**

---

(٤) استعنت في تحديد الأفلام وسنوات انتاجها على : صندوق دعم السينما ، **بانوراما السينما المصرية ، ١٩٢٧ ـ ١٩٨٢** (القاهرة: الصندوق، ١٩٨٣)؛ المركز الكاثوليكي المصري للسينما والتلفزيون، **دليل الأفلام المصرية**، سلسلة كتب (القاهرة: المركز، ١٩٦٣)، والمركز القومي للثقافة السينمائية، **دليل السينما**.

الشيطان / كمال عطية ١٩٦٣ ، **الراهبة** / حسن الإمام ١٩٦٥ ، **قنديل ام هاشم** / كمال عطية ١٩٦٨ ، **يا رب توبة** / علي رضا ١٩٧٥ ، **وبالوالدين إحسانا** / حسن الامام ١٩٧٦ ، **يمهل ولا يهمل** / حسن حافظ ١٩٧٩ ، **الجنة تحت قدميها** / حسن الإمام ١٩٧٩ .

ولا شك أن هذا الاهتمام الواضح للسينما في مصر بمعالجة هذه الموضوعات إنما يأتي استجابة لاتجاهات الجمهور في مصر كما يأتي استجابة للجمهور في باقي الأقطار العربية التي تمدها بمصدر دخل أساسي كان يمثل إلى عهد قريب أكثر من ٥٠ بالمائة من دخل الفيلم .

غير أن هذه الأفلام وإن استغلت اتجاهات الجماهير الدينية وتأصُّلَ الثقافة الاسلامية لديهم إلا أنها لم تستطع في أغلبيتها الساحقة توظيف المفاهيم الايجابية لهذه الثقافة في تدعيم وجودها ، بحل مشاكلها والسيطرة على مقدراتها . حيث أن المفاهيم المسيطرة فيها تتمثل في : الاتكالية والاستسلام والايمان بالحظ والصدفة وتحطيم الاتجاه العقلاني . وكلها من المفاهيم المنحرفة التي تسربت إلى هذه الثقافة في مراحل التخلف والانحدار ، في مقابل مفاهيم العقلانية والايمان بالقدرة على التغيير ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم**﴾ . « والمكتوب » هنا غالبا ما يكون بالمعنى السلبي له ، بينما يمكن أن يؤخذ بمعنى ايجابي على نحو ما تم طرحه في **ابناء الصمت** من خلال شخصية « شلبي » الفلاح المنوفي المؤمن « بالمكتوب » .

وتقتصر هذه الأفلام دائما على الموعظة الاخلاقية التي تأتي حلا للمشكلة ، دون محاولة لتحليل الواقع والكشف عن أسبابها الحقيقية من داخله ، مما يجعل الموعظة حلا خادعا وظيفته مجرد التسكين النفسي ودغدغة المشاعر الدينية والاخلاقية العميقة لدى الجمهور .

والغريب أن كثيرا من هذه الأفلام التي ترفع شعار القيم الدينية لا تتورع عن تضمين بعض مشاهد الانحلال الخلقي والمشاهد الجنسية الصريحة ، مما يتعارض أساسا وما تدعيه من قيم .

اما الأفلام التي استمدت موضوعها من التاريخ العربي أو الشخصيات العربية ، فلم يَسْتَمِلْها في هذا التاريخ غير الملابس الغريبة والديكورات الضخمة والجانب الأسطوري المشاع عنها من خلال حكايات « ألف ليلة » ومفاهيم الغرب ، فامتلأت بمشاهد المغامرات والمؤامرات ودسائس الحريم . وذلك فضلا عن ركاكة المعالجة والتقليد المباشر للأسلوب الامريكي في المطاردات .

يُستثنى من هذه المجموعة وبشكل فريد **الناصر صلاح الدين** / يوسف شاهين ١٩٦٣، الذي يستحق التوقف عنده لإبراز أهميته كتجربة رائدة في التعبير عن قضية القومية العربية في جوهرها . وهو ما يتم تناوله فيما بعد .

وإن كانت الأفلام التي تتعلق بالتاريخ الديني والشخصيات الإسلامية أوفر حظاً من ناحية مراعاة الدقة التاريخية ـ نسبياً ـ خوفاً من الاتهام الديني بالتحريف إلا أنها في أفضل نماذجها لا تتجاوز العرض المدرسي الساذج للأحداث ، الذي قد يعرِّف المشاهد ببعض الحقائق التاريخية لكنه لا يربطها بالواقع المعاصر ، مما يعزلها عن الجمهور ، ويجعلها غريبة عليه ، وتفقد تبرير اختيارها للعرض الآن .

والسؤال الذي طرحه توفيق الحكيم ـ تعليقاً على النشاط الديني الملحوظ أخيراً ـ يصلح أن نذكره هنا : « ما هو المقصود من ذلك ؟ هل هو التعريف بدين الإسلام . وهو موجود منذ ألف واربعمائة سنة ؟ أو هي رؤية جديدة لمعاني الاسلام ومراميه يطلع بها بدر هذا الدين على العالم ، وهو على مشارف عام ٢٠٠٠ ؟.. كيف تكون الدعوة ؟ هل تكون مثل الدعوة التي كان النبي الكريم يدعو بها إلى الله تعالى في عهد « الوثنية » التي كانت تحيط بالدين السماوي ؟.. ولكن العالم اليوم تغير ، واختفت الوثنية من العالم الأوروبي والعربي »[٥] .

ومع ذلك فإن فكرة الوثنية وتحطيم الأوثان فكرة واردة في معالجة معظم هذه الأفلام الدينية . وليس هناك ما يمنع من معالجتها بمفهوم جديد مشحون بإسقاطاته على الواقع المعاصر . وما أكثر مظاهر الوثنية المعاصرة التي يمكن الاسقاط عليها . غير أن هذه الأفلام لا تفعل ذلك ، وهي باقتصارها على العرض التقليدي لهذه الفكرة تبدو متخلفة عن عصرها وغير نافعة . بل وتجعل الدين نفسه شيئا منفصلا عن الحياة .

ما الجديد ؟ لماذا الإسلام الآن ؟ أو لماذا هذا الموضوع الإسلامي على وجه التحديد الآن ؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن يطرحه على نفسه كل من يقدم على عمل فيلم ديني ، إذا أراد أن يكون عمله إضافة حقيقية لتطوير هذا المجتمع وتدعيم هذا البعد الاساسي من أبعاد هوية الإنسان في هذا المجتمع .

ب ـ أفلام ترتبط بالسمات العربية

هي الأفلام التي تتجاوز موضوعاتها اهتمام أبناء القطر العربي الواحد كما انها لا تخص قطراً منها دون آخر ، حيث تمثل سمات عامة تنتسب إلى الثقافة العامة لكل الأقطار أو بعضها على الأقل ، وتتمثل في :

(١) **الأفلام المستمدة من التراث الثقافي العربي مثل : جحا وأبو نواس** / مانويل ديمانس ١٩٣٢ ، **علي بابا والأربعين حرامي** / توجو مزراحي ١٩٤٢ ، **عنتر وعبلة** / نيازي مصطفى ١٩٤٥ ، **شهرزاد** / فؤاد الجزايرلي ١٩٤٦ ، **خاتم سليمان** / حسن رمزي ١٩٤٧ ، **جحا والسبع بنات** / فؤاد الجزايرلي ١٩٤٧ ، **أبو زيد الهلالي** / عز الدين ذو الفقار ١٩٤٧ ، **الزناتي خليفة** / حسين حلمي ١٩٤٨ ، **مغامرات عنتر وعبلة** / صلاح أبو سيف ١٩٤٨ ، **خضرة والسندباد** / السيد زيادة ١٩٥١ ، **مسمار جحا** / إبراهيم حمادة ١٩٥٢ ، **حلاق بغداد** / حسين فوزي ١٩٥٤ ، **قيس وليلى** / أحمد ضياء الدين ١٩٦٠ ، **عنتر بن شداد** / نيازي مصطفى ١٩٦١ ، **ألف ليلة وليلة** / حسن الإمام ١٩٦٤ .

(٢) **أفلام بدوية** : وهي مجموعة من الأفلام تدور أحداثها في جو بدوي . اهتمت السينما المصرية بها مع بداية خطواتها الأولى ، حتى ان الأفلام التسعة التي أنتجتها بين عامي ١٩٢٧ ـ ١٩٣٠ كان ثلاثة منها تدور حول حياة البدو والتقاليد البدوية ، وعندما اكتشف نيازي مصطفى اقبال الجمهور العربي عليها مع أول أعماله بها اخرج عددا منها وقامت زوجته « كوكا » ببطولتها .

وربما ترجع الشعبية العربية لهذه الأفلام إلى الجذور البدوية المتأصلة في الوطن العربي ،

(٥) توفيق الحكيم ، **الأهرام** (القاهرة) ، ٩/٤/١٩٨٥ .

ووجود البدو والبداوة حتى الآن في كل الأقطار العربية ، وإن اختلفت النسب فيها .

ومما هو جدير بالذكر أنَّ اللهجة التي تتكلمها الشخصيات في هذه الأفلام ليست بدوية تماما وإنما هي مصرية بلكنة بدوية ، مع تطعيمها ببعض الألفاظ البدوية ، وذلك مما يجعلها مفهومة للمشاهد العربي في مختلف الأقطار سواء كان بدوياً أو غير بدوي . ومنها : **قبلة في الصحراء وفاجعة فوق الهرم** / ابراهيم لاما ١٩٢٨ ، **غادة الصحراء** / وداد عرفي، **رابحة** / نيازي مصطفى ١٩٤٣ ، **ليلى البدوية** / بهيجة حافظ ١٩٤٤ ، **راوية** / نيازي مصطفى ١٩٤٦ ، **غرام بدوية** / فؤاد الجزايرلي ١٩٤٦ ، **البدوية الحسناء** / إبراهيم لاما ١٩٤٧ ، **ليلى العامرية** / نيازي مصطفى ١٩٤٨ ، **بنت البادية** / إبراهيم عمارة ١٩٥٨ ، **سمراء سيناء** / نيازي مصطفى ١٩٥٩ ، **البدوية العاشقة** / نيازي مصطفى ١٩٦٣ .

(٣) **أفلام أخرى** ، منها ما يستوحي الجو العربي التاريخي مثل : **وداد** / فراتز كرامب ١٩٣٦ ، **دنانير** / أحمد بدرخان ١٩٤٠ ، **سلامة** / توجو مرزاحي ١٩٤٥ وثلاثتها بطولة (أم كلثوم) . ومنها ما يرتبط ببلد عربي آخر غير مصر مثل : **بحبح في بغداد** / حسين فوزي ١٩٤٢ ، **قبلة في لبنان** / أحمد بدرخان ١٩٤٥ ، **لبناني في الجامعة** / حسين فوزي ١٩٤٧ ، **القاهرة بغداد** / احمد بدرخان ١٩٤٧ ، **مصري في لبنان** / محمد عبد الجواد ١٩٥٢ ، **جميلة** / يوسف شاهين ١٩٥٨ ، **ثورة اليمن** / عاطف سالم ١٩٦٦ .

وإذا كان لهذه الأفلام ـ بوجه عام ـ فضل التوجّه إلى الوطن العربي كوحدة إلا أن هذا التوجه ظل شكليا على السطح مجرد حلية أو حيلة لتقديم أفلام التسلية الاستهلاكية ، دون أدنى محاولة للتعريف بهذا الإنسان العربي أو تأصيل ثقافته أو التنوير بالواقع المعاش حيث ظلت حبيسة قصص الحب والميلودراما الاجتماعية أو المغامرت أو الاستعراضات الغنائية الفقيرة نفسها (بغض النظر عن توافر بعض العناصر النادرة مثل صوت أم كلثوم على وجه الخصوص) . ومن ثم ظل تعبيرها عن الهوية العربية محدودا ، فضلا عن عدم قدرتها على تدعيم القيم الايجابية لهذه الهوية .

ولكن مهما يكن من أمر ، فالمسألة ليست إدانة لجهود شاركت فيها أجيال . ولكنها دعوة لتأمل أوجه القصور في هذه الجهود على أمل تدبر المستقبل . ومما يجب أن يذكر من فضل لهذه الأفلام في توجهها العربي ما تثيره في الذهن من اسئلة بالضرورة (أبسطها ما يمكن أن يدور حول وجود البدو والبداوة في حياتنا) .

ولا بد من الإشارة إلى ما تثيره في الذهن من ارتباط بتراثنا الثقافي ، مثل الأفلام التي دارت حول قصص **ألف ليلة** وقصص البطولة العربية كما في مجموعة الأفلام التي تناولت عنترة و« أبو زيد الهلالي » ، ويبرز منها على وجه الخصوص فيلم **مغامرات عنتر وعبلة** إخراج صلاح أبو سيف ١٩٤٨ الذي ارتفع إلى مستوى إثارة فكرة الوحدة العربية باعتبارها السبيل إلى النصر على العدو الخارجي .

ومن الأفلام التي تستحق التنويه أيضا والاستثناء فيلما **جميلة وثورة اليمن** . فالأول رغم ما يؤخذ عليه من البعد عن جوهر قضية الثورة الجزائرية والاقتصار على تكريس البطولة الفردية

ـ ويرى البعض أنه « ركز على السمات البوليسية والعاطفية دون أن يقف طويلا عند البعد السياسي »[٦] ـ إلا أنه نجح في عرض نضال المجاهدة الجزائرية جميلة بوحريد ، وما تعرضت له من تعذيب بشع ومحاكمة غير عادلة قضت عليها بالاعدام مما أثار الرأي العام العالمي ، وجرى الضغط لتخفيف الحكم . واستطاع الفيلم بذلك أن يثير مشاعر العربي بالانتماء ، والفخر بهذه البطولة النموذج . فضلا عن أهمية الفيلم من ناحية إثارة التعاطف العالمي نحو القضية الجزائرية العامة التي لم تكن قد حسمت بعد .

أما الفيلم الثاني **ثورة اليمن** فقد جاء بناء على تكليف رسمي من الدولة ، وأنتجه القطاع العام ، واستطاع أن يحقق الهدف من انتاجه وهو التعريف بوضع اليمن المتردي وما يعانيه من تخلف وتسلط ، مما يكشف عن أسباب الثورة التي أطاحت بالامام .

ج ـ أفلام الحروب الخمسة

ونعني بها الأفلام التي تتعلق بالحروب العربية الاسرائيلية وهي على التوالي : الحرب العربية الفلسطينية ١٩٤٨ وحرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦ وحرب النكسة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف وحرب اكتوبر ١٩٧٣ . وقد كانت هذه الحروب ولا زالت تمثل رصيدا مهما من الموضوعات القومية التي يجب أن تعالجها السينما بما تكشف عنه من خطورة لوجود عدو مشترك يهدد الوجود العربي كله ويمزقه . ولا شك أن الفيلم الذي يتناول هذه الأحداث أو حتى يقترب منها يثير في حد ذاته المشاعر الوطنية والقومية معا . غير أن المعالجة التي تم بها تناول هذه الأحداث الخطيرة على وجودنا وعلى هويتنا القومية لم ترتفع أبداً إلى مستوى هذه الأحداث ، وإن تدنى البعض منها إلى حد تشويه الواقع التاريخي وتشويه صورة الإنسان المصري ، إلا أننا لن نعدم وجود بعض المحاولات الجادة التي تضيء بعض الجوانب الجديرة بالاعتبار في فهم القضية وفي تحديد هويتنا القومية وان ظلت في حدودها الجزئية . كما يتبين لنا فيما يلي :

(١) **افلام الحرب العربية الفلسطينية ١٩٤٨** : من الملاحظ أن الأفلام التي تناولت الحرب الأولى ، قد فرضت عليها هذه الحرب بعدا عربيا ، حيث دارت المعركة في فلسطين التي اعتبرتها هذه الأفلام أرضا عربية دون أن تضع حدودا بينها وبين مصر ، التي هي أرض عربية أيضا . فالجندي المصري يدافع عن فلسطين في هذه الأفلام كما لو كانت جزءاً من مصر . ولكن رغم ما تحمله هذه النظرة من توجه عربي إلا أنها ترفع عن أرض فلسطين المغتصبة خصوصية وضعها وتحرمنا من مناقشة قضيتها وعلاقتها بقضيتنا القومية العامة .

ويمكن حصر هذه الأفلام فيما يلي : **فتاة فلسطين** / محمود ذو الفقار ١٩٤٨ ، و**نادية** / فطين عبد الوهاب ١٩٤٩ ، و**أرض الابطال** / نيازي مصطفى ، و**الله معنا** / احمد بدرخان ١٩٥٥ ، و**داع في الفجر** / حسن الامام ١٩٥٦ ، و**أرض السلام** / كمال الشيخ ١٩٥٧ ، و**من احب ؟** / ماجدة ١٩٦٥ .

وكل هذه المجموعة ، فيما عدا **أرض السلام** تكتفي برصد بعض ردود الأفعال لهذه الحرب

---

(٦) ابراهيم العريس ، **رحلة في السينما العربية** ، السلسلة السينمائية ، ط٢ (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٩) ، ص ٧٧ .

مع اختلاف وجهات النظر ، من خلال قصص حب تدور في القاهرة . وإن كان يحسب للفيلم الأول منها « الربط المبدئي بين فلسطين ومصر والتأكيد على مصيرهما المشترك »[٧] من خلال قصة الحب التي تجمع بين سلمى المهاجرة من فلسطين وابن عمها ضابط الطيران المصري . وذلك بالإضافة إلى ما تضمنه من أناشيد وطنية ومنها النشيد القومي الذي ظل يتردد حتى معاهدة كامب ديفيد ومطلعه « يا مجاهد في سبيل الله .. » .

ويبقى لفيلم **نادية** « دلالته الايحائية الزاهية باستشهاد ابن الاسرة المصرية الفقيرة وثمرة كفاحها من اجل قضية فلسطين »[٨] . ويكشف **الله معنا** عن بعض أوجه العلاقة بين ما حدث في حرب ١٩٤٨ وثورة ١٩٥٢ بالتعرض لقضية الأسلحة الفاسدة ، وإن كان يؤخذ عليه حصر الهزيمة في هذا السبب الداخلي وحده . والحق أن كل أفلامنا المصرية ـ في أحسن مستوياتها ـ مما يتناول هذا الصراع في أي مرحلة من مراحله استغرقتها أسباب الفساد الداخلي وحده في تفسير الهزائم المتتالية دون الربط بين قوى الفساد والقوى الاستعمارية الخارجية ، مما أفقد القضية مناقشة أبعادها العالمية تماما .

ويعتبر فيلم **أرض السلام** أهم هذه المجموعة وأنضجها ، فهو الوحيد بينها الذي يدور على أرض فلسطينية ، ويختار منها بقايا دير ياسين التي تعرضت للمجزرة الشهيرة ، فيعبر عن الحلم الذي لم يتحقق بالانتقام لهذه المجزرة .

ويقدم لنا النموذج من خلال تعاون أهل القرية الفلسطينية مع الفدائي المصري الذي فقد بقية مجموعته وهو في طريقه للقيام بمهمة تدمير مستودعات وقود للعدو .

والفيلم إذ يبرز شراسة العدو وعدوانيته يقدم الانسان الفلسطيني باعتباره صاحب أرض وقضية . والتأثير النهائي للفيلم يتمثل في « تقديم صورة ناصعة للشخصية الفلسطينية المناضلة ، والمرأة الفلسطينية ، والتآخي العربي بين المصري والفلسطيني والتعاون ضد العدو المشترك .. ويؤكد توصيل رسالته ارتفاع مستواه الفني في العرض »[٩] .

(٢) أفلام حرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦ : ويمكن حصرها فيما يلي : **بور سعيد** / عز الدين ذو الفقار ١٩٥٧ ، **سجن أبو زعبل** / نيازي مصطفى ١٩٥٧ ، **سمراء سيناء** / نيازي مصطفى ١٩٥٩ ، **نور الليل** / ريمون منصور ١٩٥٩ ، **حب من نار** / حسن الامام ١٩٥٨ ، **عمالقة البحار** / سيد بدير ١٩٦٠ ، **لا تطفىء الشمس** / صلاح أبو سيف ١٩٦١ .

وكالعادة ، استغل البعض هذا الحدث الكبير لتقديم قصصهم الصغيرة ، بينما حاول البعض الآخر تقديم بعض القيم الايجابية مثل **بور سعيد** الذي يربط بين حربي ١٩٤٨ و١٩٥٦ فيكشف عن أطماع العدو التوسعية من خلال أسرتين تفرض عليهما المشاركة في الحرب الأخيرة كما سبق أن استشهد أبو كل منهما في الحرب السابقة . والفيلم يقدم بطولة جماعية لرجل الشارع في صراعه العنيد ضد المستعمر الشرس ، الذي اقتحم مدينته . ويتضمن الفيلم قصة

---

(٧) كمال رمزي ، « حرب ٤٨ في السينما المصرية ، » **قضايا عربية** ، (كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠)، ص١٦٧

(٨) المصدر نفسه ، ص ١٦٩ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ١٦٥ ـ ١٧٩ .

حب رقيقة بين ابناء إحدى الأسرتين وفتاة من الأسرة الأخرى ، ويتوقف مشروع زواجهما إلى أن تنتهي الحرب .

وإذا كان **فيلم عمالقة البحار** قد تناول واقعة حقيقية لها دلالتها القومية وهي استشهاد البطل السوري جول جمال دفاعا عن المياه المصرية ، فالفيلم لم يستطع استغلال هذه الواقعة كما يجب ، سواء على المستوى الفني أو المستوى السياسي حيث استغرقته استعراضات التدريبات البحرية للأسطول، بشكل تقريري مطول. وإن كان المركز الكاثوليكي في تقويمه للفيلم يلفت نظرنا إلى جانب له دلالته حين يذهب إلى أن أجمل ما في الفيلم « وجه الممثلة نادية لطفي وهي واقفة امام ايقونة السيدة العذراء تتوسل اليها أن تحمي خطيبها وتحلم أنها خارجة من الكنيسة على ذراع زوجها »[١٠] .

وفي **لا تطفيء الشمس** ينقذ الأسرة الكبيرة من التحلل وأفرادها من الانحراف ، شعورهم بالانتماء إلى قضية كبيرة يشاركون فيها مع أحداث تأميم القناة ثم العدوان الثلاثي . والنهاية السعيدة التي ينتهي بها الفيلم لا ترجع إلى انتصار الوطن فقط ولكن أيضاً « لانتصار كل فرد على شعوره بالعجز والحيرة والضياع .. »[١١] .

(٣) **أفلام حرب النكسة ١٩٦٧** : وهي على التوالي حسب عرضها : **ثرثرة فوق النيل** / حسين كمال ١٩٧١ ، **أغنية على الممر** / علي عبد الخالق ١٩٧٣ ، **العصفور** / يوسف شاهين ١٩٧٤ (منع من العرض لمدة سنتين بعد إنتاجه) ، **الخوف** / سعيد مرزوق ١٩٧٣ ، **الظلال في الجانب الآخر** / غالب شعث ١٩٧٥ ، **إحنا بتوع الاتوبيس** / حسين كمال ١٩٧٨ ، **وضاع حبي هناك** / علي عبد الخالق ١٩٨٢ .

وإذا كان من الممكن الإشارة إلى جدية المحاولة في فيلم **الظلال في الجانب الآخر** الذي يقدم دراسة لانعكاس الهزيمة على ثلاثة من الشبان تختلف اتجاهاتهم ، فأهم ما في هذه المجموعة من أفلام يستحق التنويه فيلما **أغنية على الممر والعصفور** .

الفيلم الأول يمثل فكرة الصمود المطلق لمجموعة من الجنود الشبان يحتلون موقعا مهماً ، ويتعرضون لحصار العدو بعد أن انقطع عنهم الاتصال بقيادتهم التي انسحبت . والفيلم ، رغم ضعف تنفيذه في أجزاء كثيرة ، يقدم نموذجا للبطولة في التمسك بالصمود بغض النظر عن وجود أي أمل في النجاة .

كما يقدم دراسة اجتماعية لشخصياته من خلال التعرض لحياة كل منهم الخاصة : الفلاح والفنان والموظف والعامل .

أما **العصفور** فيعود بنا إلى الوراء قليلا ، قبل النكسة . ويتجه إلى الداخل باحثا عن أسباب الهزيمة فيما يراه من فساد في المجتمع واجهزة الدولة .

وينتهي الفيلم بواحد من أقوى المشاهد السينمائية الوطنية تأثيرا ، وهو المشهد الذي يصور صدمة الشعب بمفاجأة الهزيمة من خلال خطاب التنحي لعبد الناصر ، فخرج رافضاً

---

(١٠) المركز الكاثوليكي المصري للسينما والتلفزيون ، **دليل الافلام المصرية** ، الكتاب ٣ ، ص ١٢٩ .

(١١) كمال رمزي ، « حرب السويس في السينما العربية ، » **شؤون عربية** ، العدد ١٩ ـ ٢٠ (أيلول / سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر) ١٩٨٢، ص ٢٧٦.

الاستسلام ويطالب بالحرب . وعبر الفيلم بذلك عن المعنى الصحيح لخروج الناس في الواقع بعد خطبة عبد الناصر . وقد جاء هذا المشهد بالفيلم تحريضيا بكل معنى الكلمة مما جعل السلطة تصادر الفيلم . ولم يعرض إلا بعد تحقيق النصر في حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ .

(٤) **افلام حربي الاستنزاف واكتوبر ١٩٧٣** : وهي على التوالي : **الرصاصة لا تزال في جيبي** / حسام الدين مصطفى ، **الوفاء العظيم** / حلمي رفلة ، **بدور** / نادر جلال ، **أبناء الصمت** / محمد راضي . وكلها عام ١٩٧٤ **والعمر لحظة** / محمد راضي ١٩٧٨ .

ومن بين هذه المجموعة يقف **ابناء الصمت** وحده باعتباره « فيلم يرد الاعتبار إلى حرب تشرين الأول / اكتوبر في السينما المصرية »[١٢] بينما امتهنها غيره .

يقدم الفيلم مجموعة من الجنود يضمها خندق واحد . في مواجهة العدو على القناة . على غرار **أغنية على الممر** ولكن على مستوى أكثر نضجاً في المعالجة والتنفيذ .

والفيلم ينقلنا - أيضاً - بين معاناة الشباب داخل الخندق في مرحلة حرب الاستنزاف ومعاناتهم في حياتهم الخاصة . كاشفا عن مظاهر الفساد الداخلي في مقابل طهارة ووطنية هذه المجموعة ، فضلا عن روحهم المرحة التي استطاع المخرج عرضها بمهارة تحمل روح الفكاهة المصرية دون الانزلاق في المبالغة أو الاسفاف .

والفيلم ينتهي بحرب اكتوبر التي يضعها في اطارها الصحيح « كنتيجة حتمية لصمود الشعب والجيش في مواجهة الهزيمة »[١٣] .

د - الناصر صلاح الدين والفيلم القومي

فيما عدا بعض المحاولات الجزئية في بعض الأفلام مما يشير إلى اهمية الوحدة العربية مثل مغامرات **عنتر وعبلة** / صلاح أبو سيف ١٩٤٨ وبعض ما ذكر من أفلام الحرب العربية الفلسطينية ، نكاد لا نجد غير **الناصر صلاح الدين** / يوسف شاهين ١٩٦٣ وحده ، الفيلم الذي يطرح القضية القومية ، ويجعل منها موضوعه الأساسي بشكل مطلق مستمداً مادته من أخصب مراحل التاريخ العربي ، لمناقشة هذه القضية ، وتتمثل في كفاح سلطان مصر صلاح الدين الأيوبي في توحيد العرب ومحاربة الصليبيين ، حتى تم له طردهم من القدس .

والفيلم لا يعيد التاريخ ولكنه يستمد منه ما يصلح لمناقشة قضايا العصر وهمومه ، وكان لهذه المرحلة التاريخية من أوجه التماثل والتشابه مع أوضاعنا المعاصرة ما يغري باستخدامها لمناقشة قضية القومية العربية وجوهرها الوحدة . وقد استطاع الفيلم ، بحق ، أن يطرح هذه القضية ، وما يتعلق بها من قيم بشكل واضح وقوي مؤثر ، مما يجعل منه مثالا نموذجيا للفيلم التاريخي والقومي معا .

قوة العرب في وحدتهم .. هي الفكرة التي يعلن عنها الفيلم في أول مشاهده عندما يخبرنا الناصر صلاح الدين بتوفيقه في جمع شمل العرب استعدادا لتحرير القدس والأرض العربية من

---

(١٢) سمير فريد ، **حرب اكتوبر في السينما** (القاهرة ، ١٩٧٥) ، ص ٤٢ .
(١٣) المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

الصليبيين . ويمكن قراءة كل أحداث الفيلم التالية بعد ذلك على ضوء هذه المقولة ، لندرك مدى صدقها سواء ما يجري داخل معسكر العرب من وحدة أو داخل معسكر الصليبيين من تنازع الأطماع .

وتأتي خيانة والي عكا داخل المعسكر العربي بمثابة الاستثناء الذي يؤكد الصورة العامة ويضفي عليها صدق الواقع بعيدا عن السقوط في ادعاء المثالية المفرطة . كما أن الأطماع ليست هي محرك كل قادة الصليب ـ كما هو الحال بالنسبة لريتشارد قلب الأسد وزوجته لويزا ـ مما يبرىء الفيلم من النظرة العنصرية ، ويميزه على ما عداه من الأفلام المماثلة في الغرب والشرق التي تبرز العدو في صورة الشرير على وجه الإطلاق ، فيبدو برحابة نظرته الانسانية اكثر عمقاً وأقوى اقناعا .

والفيلم إذ يكشف عن الأطماع المادية للصليبيين في الشرق يبتعد عن التفسير الديني للصراع الذي حاول أن يقدمه الغرب (ولا يزال) لاخفاء حقيقة الدوافع الاستعمارية .

ويرفع صلاح الدين شعار **الدين لله والوطن للجميع** وهو شعار عصري يتفق والمفهوم الذي يطرحه الفيلم عن الحرب باعتبارها حربا قومية طالب فيها العرب بحقهم في أرضهم المغتصبة. كما يكشف الشعار عن جانب مهم من الوحدة الوطنية، ومما يؤكده أيضا أن يأتي على لسان القائد العربي المسيحي عيسى العوّام في حواره مع ريتشارد قلب الأسد. غير أن الاحتفاظ بحرفية الشعار يجعله مقحما على التاريخ ، وكان من الأفضل استخدام عبارة أخرى محايدة تحمل المعنى نفسه فتؤدي الوظيفة نفسها دون إقحام على التاريخ .

والفيلم في عمومه عبارة عن إسقاطات متبادلة بين الحاضر والماضي يربط بينهما بقوة ، فيجعل التاريخ حيا في الحاضر ، والحاضر يمتد بجذوره إلى الماضي ، مما يؤصل مفهوم الهوية القومية العربية ، ويكشف عن قوانين الصراع بينها وبين القوة المعادية . وهو ما تؤكده المفاهيم التي يطرحها الفيلم والشعارات التي يرفعها وتعبر عنه الأحداث كما تعبر عنه مواقف الحوار المركزة . ونضرب مثلا هذا الاقتباس من الحوار الذي يبدأه فيليب ملك فرنسا مع صلاح الدين:

«ـ ان كنت تريد أن توفر على نفسك القتال فإليك شروطنا.

ـ في أي شريعة يحق للمغتصب ان يفرض شروطه على صاحب الدار . انتم جئتم إلى بلادنا معتدين . فإن كنتم حريصين على السلام حقا فاخرجوا من بلادنا .

ـ معنى هذا انك تعلن علينا الحرب .

ـ أنا أكره الحرب : وتعاليم الإسلام والمسيحية تلعن سفك الدماء . ولكن إذا كتب علينا القتال دفاعا عن أرضنا فلا حيلة لنا إلا الحرب .

ـ ... يمكن أن نقبل الصلح على أن ترد الينا أورشليم وكل الإمارات الصليبية .

ـ ولماذا نتنازل عن وطننا العربي ؟!

ـ خوفا على بلادك من الدمار وسوء المصير ، وحرصا على حياتك أنت .

ـ إذن هي الحرب نخوضها دفاعاً عن الحق والعدل » .

ومع ذلك لا بد أن نذكر ما يؤخذ على الفيلم من خضوعه للفكر الفردي الذي ساد المرحلة التاريخية التي تم فيها انتاج الفيلم (ولا يزال) . فالحل يأتي على يد زعيم مخلص قوي ذكي ، أو عبقري أو ملهم . وهو الحل الذي يكشف لنا تاريخنا القريب عن قصوره . وفيما عدا هذه الناحية (التي ربما يكون فيها ايضا بعض الفائدة من خلال تقديم نموذج للقدوة) يحتفظ الفيلم بقيمته الرائدة في التعبير عن الهوية القومية العربية وتنوير المشاهد ببعض قوانين الصراع القائمة ، مما يمد الفيلم بامكانية استمراره في العطاء للأجيال التي جاءت من بعده ولم يتجاوزه فيلم آخر في هذا المجال حتى الآن .

وما يجدر الاشارة إليه أن كل ما حققه الفيلم من قيم ، ما كان له أن يحققه بدون ما يتميز به من لغة سينمائية معبرة ، وبناء درامي مؤثر ، وارتفاع مستوى الأداء والتنفيذ عموما .

٢ ـ أفلام تتعلق بالتعبير عن الهوية القومية على المستوى الخاص بالانسان العربي في مصر

إذا كانت الأفلام المصرية السابقة ترتبط بشكل ما بالاتجاه العربي العام على نحو ما أشرنا اليه في تنوعاتها المختلفة ، فهناك من الأفلام المصرية ما يأخذ اتجاها محليا لكنه بما يثيره من شعور الانتماء يمثل تنوعا خاصا داخل الانتماء العربي العام . ويمكن أن نجمل هذه الأفلام في التنوعات الآتية :

أ ـ أفلام تتعلق بالتراث الشعبي

لقد اكتشف السينمائيون من البداية اهمية استخدام المأثور الشعبي لتقريب هذا الفن المستورد إلى أذهان الجمهور ونزع الغربة عنه ، كما وجدوا فيه مادة جذابة وجاهزة ، سواء من ناحية الشكل أو المضمون . (الحكم الشعبية والحكايات والاغاني والشخصيات وخاصة النمطية منها : الفلاح والصعيدي) .

غير أن استعانة الفيلم بالتراث الشعبي لا يعني بالضرورة إضافة قيمة خاصة بالنسبة للتعبير عن الهوية ، غير القيمة الشكلية ، فالمهم هو طريقة توظيفها . فمن الأفلام ما ينجح في توظيفها لإثارة الوعي بالذات كما فعل فيلم **العزيمة** / كمال سليم ١٩٣٩ ، الذي استطاع ـ إلى جانب الأمانة في عرض الحارة وشخصياتها واستيعاب عناصر غير قليلة من المأثور الشعبي ـ مناقشة الهموم السياسية التي تشغل بال الإنسان المصري وقتها ، وقضاياه المحورية على مستوى الوعي القومي مثل قضايا الاستقلال الاقتصادي ، ودور العمل البناء ، والتعليم الرشيد ، ووضع المرأة وتحريرها[١٤] .

أما فيلم **عزيزة** / حسين فوزي ١٩٥٤ ، فقد اعتمد على الحارة ، والكثير من القيم الشعبية أيضا التي تحدد نوعية الصراع وأنماط شخصياته . وذلك بالاضافة إلى طريقة عرضه التي كانت

---

(١٤) عبد الحميد حواس، « السينما المصرية والثقافة الشعبية ، » ورقة قدمت إلى : حلقة بحث الانسان المصري على الشاشة ، القاهرة ، نيسان / ابريل ١٩٨٤ ، ص ٨ و٩ .

في رأي الباحث عبد الحميد حواس ، أكثر التصاقا بالتراث الشعبي . لكنه لجأ إلى تهجينها بعناصر من النموذج الغربي للمومس الفاضلة والمطاردات والعراك الجسدي ، والمواخير الباريسية وغوانيها ، مما أفقد الفيلم مصداقيته ، وذلك فضلاً عما يرسبه من القيم والتصورات التي تلعب على الجانب المتخلف من البشر ، ومواطن الضعف فينا[١٥] .

وبين هذين القطبين تقع غالبية أفلامنا المصرية في توظيفها للتراث الشعبي الذي لا يخلو فيلم ـ أو يكاد ـ من استخدام أحد عناصره مثل المغني الشعبي ، المولد ، عرس ، أو طقس ، شعبي في الريف أو في المدينة أو عند البدو ، أو شخصية نمطية لابن البلد أو الفلاح أو الصعيدي . وغالبا ما تستخدم هذه العناصر كديكور زخرفي أو بشكل كاريكاتيري يفقدها حقيقتها .

وما يهمنا التنويه إليه هنا ـ بالتحديد ـ الأفلام التي اتخذت من المأثور الشعبي (المواويل) موضوعها الأساسي بشكل مباشر مثل : **حسن ونعيمة** / هنري بركات ١٩٥٩ **وأدهم الشرقاوي** / حسام الدين مصطفى ١٩٦٤ ، **شفيقة ومتولي** / علي بدرخان ١٩٧٨ ، **المغنواتي** / سيد عيسى ١٩٨٣ .

وإذا كان فيلم **حسن ونعيمة** قد نجح في عرض قصته الشعبية بأسلوب بسيط وايقاع هادىء مناسب ، وأداء مقنع ، فالأمر على العكس من ذلك بالنسبة لكل من فيلمي **أدهم الشرقاوي** ، و**المغنواتي** . فالأول منهما ـ رغم تعديلاته المشروعة ، التي حول بها الخارج على القانون (الذي يمجده النص الشعبي لشجاعته في الحصول على حقه بالقوه من الحاكم الموالس) إلى زعيم وطني مناضل ضد المستعمر الانكليزي وعملائه المحليين من الاقطاعيين ورجال الادارة . إلا أنه « يتحرك على أرض ريف غريب .. ولا يظهر هذا في معالم المكان فحسب ، بل يظهر أيضاً في الملابس وتجمعات الناس والعلاقات بينهم »[١٦] . الأمر الذي ينطبق على فيلم **المغنواتي** أيضاً ، المأخوذ عن منوال حسن ونعيمة نفسه ، ويضاف إليه غرابة بعض زوايا الكاميرا وحركتها المحسوسة للمشاهد في لحظات كثيرة من الفيلم . ويحتار المشاهد في فهم مغزاها ، أو يثير انتباهه على الأقل مما يزيد من عزلته عن المادة المعروضة بزيادة غرابتها عنه ، وإذا كان الفيلم الأول يبدو متأثرا بالمدرسة الأمريكية في الحركة ، فالفيلم الثاني يحمل بصمات المدرسةالروسيةبوضوح . وليس العيب في التأثير ، ولكنه في عدم هضم هذه العناصر الوافدة مما يكشف عن غرابتها ويفقد الفيلم هويته .

أما فيلم **شفيقة ومتولي** فإنه رغم تعقيدات أحداثهوميلودراميتها إلا أنه استطاع توظيف المأثور الشعبي في الكشف عن الضغوط التي يئن تحتها ابناء هذا الشعب (الاجتماعية والاقتصادية) حتى أفقده قدرته على الرؤية الصحيحة لأوضاعه ، فيعرف من هو ومن أعداؤه . وذلك من خلال أحداث تدور في زمن تاريخي قريب العهد لا زالت آثاره ممتدة في حياتنا ، وهي فترة العهد الخديوي وطموحات حفر القناة التي عمل فيها الانسان المصري بالسخرة . ويكشف الفيلم عن مدى تسلط الطبقة الحاكمة وانحلالها بقدر ما يكشف عن مدى اهدار كرامة الانسان في هذا النظام العبودي . وتأتي النهاية المأساوية بمقتل متولي برصاص أفندينا مليئة بكثير من

---

(١٥) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

الايحاءات المعبرة ، فقد تم اغتياله وهو في طريقه إلى قتل اخته الضحية مثله للتخلص من عار سقوطها وقد أعمته التقاليد عن رؤية العدو الحقيقي لهما .

وجاء اغتياله برصاص افندينا من قبيل الخطأ حيث كان يقصد اغتيال شفيقة خوفا من افشاء سره الذي كَشَفَتْه . فكانت هذه الاصابة صفعة قاتلة ربما يستحقها الجهلة ، لكنها تظل صفعة ظالمة لانسان عاش ومات مظلوما . وإذا كان متولي قد مات دون أن يفهم السر في كل هذا الظلم ، فإن المشاهد بعد رؤية الفيلم يفهم الكثير عن طبيعة هذا المجتمع وقوانينه .

غير أن هذا الفيلم الذي استوحى موضوعه من التراث الشعبي قد يستغلق فهم الكثير من معانيه على المستوى الشعبي !!

ب ـ أفلام الشخصيات الرائدة

وهي الأفلام التي تتناول إحدى الشخصيات البارزة التي قامت بدور واضح في تطوير المجتمع المعاصر على أي مستوى من مستوياته السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الفنية . وإذا كانت أفلام التراث الشعبي تقدِّم لنا الشخصيات التي تمثل قاعدة المجتمع ، فإن هذه الأفلام تقدم لنا شخصيات الذروة التي أفرزها هذا المجتمع وتمثل النماذج الرائدة . مما يثير بقوة مشاعر الانتماء والاعتزاز .

ورغم أن الشعب العربي في مصر أفرز العديد من هذه الشخصيات الرائدة في مختلف المجالات وكان لها ـ بالضرورة ـ من الصراعات الحادة مع القوى المناهضة ما يجعل منها موضوعات مليئة بالحيوية والجاذبية الملائمة لمتطلبات الفيلم الدرامية . غير أن السينما في مصر ظلت بعيدة عن تناولها ، إلا فيما ندر من محاولات يمكن حصرها في **مصطفى كامل** / أحمد بدرخان ١٩٥٢ ، و**سيد درويش** / احمد بدرخان ١٩٦٦ ،**وقاهر الظلام** / عاطف سالم ١٩٧٩ .

وإذا كانت قصة الكفاح الوطني للزعيم مصطفى كامل في الفيلم الأول تأتي على لسان تلميذه الأستاذ مجاهد ، من خلال درس يلقيه على تلاميذه ، فإن استشهاد هذا المدرس في ثورة ١٩١٩ يربط بين الثورتين ويجعل سيرته أمانة بين يدي تلاميذه الذين لا بد أن يقتدوا به ويواصلوا طريق الكفاح . ومن هذه الناحية يحمل الفيلم طابعاً تربوياً واضحاً .

والفيلم يكشف عن صلابة الزعيم في مواقفه النضالية ضد المستعمر ، وخاصة في مواجهة الحاكم البريطاني اللورد كرومر ، وإثارة الرأي العام العالمي ضد جريمته في دنشواي ، غير أن الفيلم ظل حبيس عرضه التعليمي التقريري ، ولم يرتفع إلى مستوى العمل الدرامي المثير .

اما فيلم **سيد درويش** للمخرج نفسه فقد وقع في مزيد من السرد التقريري . ونظراً لأنه حاول استعراض حياة الفنان من بدايتها حتى نهايتها ، فازدحم الفيلم بالأحداث حتى بدت مشاهده أشبه بمشاهد « الفوتومونتاج » التي تقتصر على إعلامنا ببعض الوقائع دون معايشة المتفرج لها ، وأفقد الفيلم التركيز على المحاور الأساسية في حياة الفنان .

وبينما استغرقت علاقته بعشيقته جليلة أكثر مما يجب في الفيلم ـ وهي علاقة مبتذلة لا تستحق التركيز ـ نجده يسقط أحداثا أخرى أهم في التعرف على مصادر ثقافته وأثر احتكاكه

بكبار الفنانين والمثقفين عند انتقاله إلى القاهرة من أمثال : بديع خيري ، ونجيب الريحاني ومنيرة المهدية وبيرم التونسي وجورج أبيض ومحمد تيمور[١٧] .

وفي النهاية يبدو الفيلم مجرد تعريف ببعض الأحداث التي مرت بحياة الفنان ، دون محاولة لتحليل هذه الأحداث والكشف عن علاقتها بعبقريته مما يساعدنا على فهم وتقدير هذه العبقرية التي نبعت منا واستطاعت ان تعبر عنا وتقدم لنا احلى ما عبرنا به عن انفسنا من ألحان على المستوى العربي لا المصري وحده .. ولا زالت تحيا بيننا حتى الآن .

ولعل فيلم **قاهر الظلام** عن صاحب **الأيام** عميد الأدب العربي طه حسين، كان أكثر جاذبية نوعا . إلا أن علاقة طه حسين بالفتاة الفرنسية التي تزوجها بعد ذلك احتلت مركز الثقل بحيث بدت عبقريته وكأنها من صنع هذه الفتاة جريا وراء المفهوم الشائع: وراء كل عظيم امرأة . وبدا هذا الشعار وكأنه الهدف الأساسي الذي يريد الفيلم إثباته . وقد أثبته بالفعل . ولكن على حساب إسقاط محاور أخرى كان من الممكن تفجيرها حول صراعاته الفكرية المهمة التي أثارها ، مما له امتدادات واضحة في حياتنا المعاصرة .

ج ـ الافلام السياسية

وهي الأفلام التي جعلت من مشكلة الحرية والنظام السياسي موضوعها الأساسي . وتمثل نوعية حديثة من الأفلام على المستوى العالمي ، لعل نجاح فيلم **زد** الواسع هو الذي فتح الطريق امام اصحابها ، السياسيين منهم والتجار .

والاعلان عن الموقف السياسي يعلن بحد ذاته عن الانتماء مع من ؟ وضد من ؟ وبالتالي ، من أكون ؟ ومن هذه الناحية يبدو ارتباط كل فيلم سياسي بموضوع الهوية .

وقد ظهرت هذه النوعية في السينما المصرية في السبعينات ، وبغض النظر عن مستوياتها أو اتجاهاتها ، فهي دليل قاطع على نضج النظرة إلى السينما باعتبارها عاملا مهما من عوامل تشكيل الهوية وتحديد مواقفها إزاء ما يجري من أحداث سياسية معاصرة ، وخاصة ما يتعلق بموضوع الحرية .

كان أول هذه الأفلام وأهمها في نظري هو **زائر الفجر** / ممدوح شكري ، الذي عرض عام ١٩٧٥ ، بعد فترة من المصادرة . ويحكي قصته من خلال وكيل النيابة الذي يصر على مواصلة التحقيق في موت نادية الشريف رغم تقرير الطبيب الشرعي الذي يرجع موتها إلى هبوط في القلب . فنكتشف معه انتماءها إلى جماعة سرية تنتقد السلطة وتطالب بالتغيير الثوري ، مما يعرضها لاضطهاد ومطاردة الاجهزة البوليسية ، التي يبدو انها انتهت بالفعل إلى قتلها . وهو ما يؤكده توقف التحقيق وحفظ القضية بناء على أمر من أحد المسؤولين الذين يمثلون السلطة العليا في البلد . وخلال هذا التحقيق الذي يجريه وكيل النيابة نكتشف معه أيضاً عدداً من الجرائم التي تحميها هذه القوى الكبرى ومنها نشاط « نانا » التي تدير منزلا للدعارة .

ويربط الفيلم بذلك بين كبت الحريات والاضطهاد السياسي من ناحية ، وبين مظاهر الانحلال

---

(١٧) انظر : سمير فريد ، **العالم من عين الكاميرا** (القاهرة : دار الكاتب العربي ، [د . ت .]) ، ص ٢٤ ـ ٣١

والفساد التي تحظى بالحماية من ناحية اخرى . كما يدين بقوة نظام الدولة البوليسية . والفيلم لا يشير بوضوح إلى عهد حكم معين . وإذا أشار ـ لأسباب رقابية ـ فانه لا يعلق الادانة برقبة هذا العهد وحده . حيث لا ينتهي الفيلم بحل المشكلة أو حتى الأمل في حلها . ومن هذه الناحية يستمد الفيلم قيمته كأداة لايقاظ الوعي والاستنفار ضد نظام الدولة البوليسية عامة ، الأمر الذي فقدته الأفلام التالية التي تناولت الموضوع نفسه ، فكالت الاتهامات من هذه الناحية للعهد السابق ، ورأت في قدوم العهد التالي له حل المشكلة ، كما في فيلم **الكرنك** / علي بدرخان ١٩٧٥ ، أو رأت في هزيمة ١٩٦٧ الأمل في الانقاذ (هكذا !!) للتحرر من هذا النظام ، وهو ما طرحه فيلم **إحنا بتوع الأتوبيس** / حسين كمال ١٩٧٩ .

وإن برىء فيلم **وراء الشمس** / محمد راضي ١٩٧٨ من هذا القصور وتماثل في توجهه مع الفيلم الأول **زائر الفجر** ، فلم ينته بحل ، واكتفى بفضح هذا النشاط البوليسي المقيت بين طلبة الجامعة الذين يلقى الكثير منهم الموت تحت وطأة التعذيب . والفيلم يتخذ نقطة انطلاق أحداثه من اغتيال مدير السجن الحربي لأحد قادة حرب ١٩٦٧ لتصميمه على عقد محاكمة لمعرفة أسباب الهزيمة ، فيربط الفيلم بذلك بين الهزيمة والاضطهاد السياسي .

د ـ افلام الواقع الاجتماعي

تمثل هذه النوعية أهم ما قدمته تجربة السينما العربية في مصر من أفلام واكثرها عمقا في التعريف بالمجتمع المصري والكشف عن هوية الانسان المصري فيه . وهي الأفلام التي تقوم على أساس من تحليل الواقع الاجتماعي بخلفياته الاقتصادية . وقد ارتبط بتقديمها عدد من المخرجين ممن يمثلون أكثر المخرجين وعيا وأقدرهم على صياغة أفكارهم بلغة سينمائية تصل إلى أرفع مستوياتها العربية .

وفيما عدا رائد الواقعية كمال سليم الذي قدم **العزيمة** / ١٩٣٩ وكامل التلمساني الذي قدم **السوق السوداء** / ١٩٤٦ نجد ممن قدم اكثر من عمل في هذا الاتجاه :

صلاح ابو سيف: **الاسطى حسن** / ١٩٥١، **الوحش** / ١٩٥٤، **شباب امرأة** / ١٩٥٦ ، **الفتوة** / ١٩٥٧ ، **بداية ونهاية** / ١٩٦٠ ، **القاهرة ٣٠/١٩٦٦** .

يوسف شاهين: **صراع في الوادي**/ ١٩٥٣، **باب الحديد** / ١٩٥٨، **فجر يوم جديد** / ١٩٦٥ ، **الأرض** / ١٩٦٩ ، **العصفور** / ١٩٧٤ ، **اسكندرية ليه** ؟ ١٩٧٩ .

توفيق صالح: **درب المهابيل** / ١٩٥٥، **صراع الأبطال** / ١٩٦٢، **المتمردون** / ١٩٦٨ ، **يوميات نائب في الأرياف** / ١٩٦٩ ، **السيد البلطي** / ١٩٦٩ .

هنري بركات: **دعاء الكروان** / ١٩٥٩، **الحرم** / ١٩٦٥.

وتعتبر هذه الأفلام المذكورة قمة أعمال اصحابها ، وكل أعمال توفيق صالح . وهي تمثل ما يمكن أن نطلق عليه ـ بحق ـ المدرسة المصرية ، التي تتلمذ عليها أفضل مخرجي العرب في أقطارهم المختلفة . وهي فضلا عما توفره من زاد ثقافي لكل من يرغب في المعرفة المتعمقة لواقعنا الاجتماعي ، تعتبر اضافة حقيقية في مجال السينما على المستوى العالمي . وهو ما يمكن أن نلمسه

بالإشارة إلى ثلاثة نماذج متنوعة منها على النحو التالي :

لقد استطاع صلاح أبو سيف في **الفتوة** ان يفضح بقوة ولأول مرة على هذا المستوى من الوضوح بشاعة قانون السوق حينما يترك حراً لاستغلال الأقوياء . ويكشف عن الأسباب الحقيقية لمعاناة الجماهير . والمهم أنه استطاع أن يجسم أفكاره في تفاصيل حيوية مستمدة من الواقع وبأسلوب فني قدير وجذاب وبسيط معا .

والفيلم إذ يتابع صعود هريدي من القاع (وقد جاء القاهرة هاربا من فقر الصعيد) إلى قمة المجتمع ، حيث يصبح ملك سوق الخضار ، مارا بصراعاته المختلفة ، يأخذ بيدنا لنكتشف معه بالتدريج قوانين لعبة الاستغلال ، وعلاقة السلطة الحاكمة بالمستغلين . ولعله كان بذلك أول فيلم يكشف عن هذه العلاقة . وربما على المستوى العالمي أيضا .

ولا عجب أن نجد أن الأفلام التي ظهرت بعد ذلك مما يتناول صعود المستغلين الجدد من طالبي الثراء السريع في عهد الانفتاح لم تخرج عن الاطار العام الذي وضعه هذا الفيلم لها منذ اكثر من عشرين عاما قبلها ، مثل **أهل القمة والصعاليك** كما يلقي الفيلم بظله على معظم ما أنتج من أفلام نقدية لما أطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادي عامة .

غير أنه يبقى للفيلم ما يميزه عليها جميعا حتى الآن ، وهو نهايته المفتوحة حيث يقبل فلاح جديد إلى السوق بالطريقة نفسها التي تم بها قدوم هريدي أول الفيلم والاستقبال الخشن نفسه بصفعة على قفاه ، مما يؤكد استمرار قانون الاستغلال بغض النظر عن سقوط هريدي أو غيره ، لأن السوق (الذي هو الحياة الاقتصادية والاجتماعية عامة) يفرز ملوكه الجدد ، طالما ظل النظام العام للعمل هو نفسه .

وفي حديث لصلاح أبو سيف عن الفيلم يقول :

« التأكيد في النهاية على أن الدائرة ستدور .. يعني أن الاختيار والحل ليس في تبديل الاشخاص وانما في تبديل نظام المجتمع كله »[١٨] .

أما فيلم **الأرض** / يوسف شاهين ، فإنه يقدم لنا واحدة من أقوى اللقطات في تاريخ السينما كله ، وربما أقواها ، تعبيرا عن الانتماء للأرض . وهي اللقطة التي ينتهي بها الفيلم وتصور يد الفلاح بعد أن قيدوا قدميه بأحد الخيول وبدأوا سحله ، فتحرث أصابعه الأرض وهو يقاوم السَّحْل . ثم تثبت الصورة على اليد مغروزة في الطين تتشبث بالأرض في عصبية مستميتة . وترجع قوة هذه اللقطة إلى أنها تأتي ضمن السياق الطبيعي للأحداث . ولكن حين يركز الفنان على اليد وحدها ويفصلها عن غيرها في لقطة قريبة جداً على هذا النحو يفجر من الايحاءات الرمزية ما تعجز عنه أي امكانيات اخرى في التعبير .

وإذا كان **الفتوة** يكشف عن قوانين الصراع في المدينة داخل نظام اجتماعي معين ، **فالأرض** يكشف عنها في القرية داخل النظام نفسه القائم على الاستغلال .

ولكن الصراع هنا يأخذ اشكالا مختلفة تماما تفرضها طبيعة اختلاف الموضوع المتصارع

---

(١٨) عادل حمودة ، مترجم ، **في صحة السينما المصرية** (القاهرة : مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٨٠) ، ص ٦٧ .

عليه ، كما يختلف أقطاب الصراع هنا ، عنهم في الفتوة ، فبينما ركز الفتوة على الصراع بين المستغلين الحيتان الصغيرة والكبيرة ، تجد الصراع هنا في **الأرض** بين المستغلين وأصحاب الحق أنفسهم من الفلاحين الواقع عليهم الاستغلال .

والفيلم يجسد لنا القرية المصرية بكل أبعادها وتفاصيلها المحلية التي تمنحها قوة الصدق والقدرة على الاقناع (الشخصيات والصراعات) على مختلف مستوياتها . فهناك الفلاح صاحب الفدادين القليلة والفلاح الأجري (العامل بالأجر) والتاجر البسيط ورجل الدين ومدرس القرية... في جانب ، والعمدة والباشا الاقطاعي في جانب آخر ومعهما الحكومة التي تدافع عنهما بقوتها .

ولا يكتفي الفيلم بالكشف عن آليات الصراع بين المستغلين والمستغلين وإنما يكشف أيضا ـ وهذا هو الأهم ـ عن آلياته بين المستغلين أنفسهم نتيجة لعدم الوعي ، حيث تتناقض مصالحهم الشخصية فتتغير مواقفهم بتغيرها . وخِلال ذلك يقدم الفيلم الكثير من مفاتيح الفهم والوعي والكثير من الدروس المفيدة لاصحاب الحق . لقد أراد الفيلم على حد قول الباحثة اريكا ريتشر ـ « أن يشعر الفلاحين بإمكانياتهم وإيقاظ وعيهم الذاتي ليأخذوا حقوقهم بأيديهم دون الاعتماد على أي شخص آخر لا ينتمي اليهم »[١٩] .

ويقدم فيلم **صراع الأبطال** / توفيق صالح ، لأول مرة ـ ولم تتكرر حتى الآن ـ شخصية المثقف الايجابي الذي يتسلح بالعزم والنوايا الطيبة لشفاء مرضى القرية . لكنه يكتشف بالتدريج من خلال تعامله مع الواقع أن علاج المرض وحده لا يؤدي إلى شيء لأن المشكل الحقيقي يتمثل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تحكم القرية ، وتفرض المرض والفقر والتخلف . ويؤدي تحليله للواقع إلى فرز أعدائه الحقيقيين وعلى رأسهم الاقطاعي الذي يشتري من الجيش الانكليزي الأطعمة المحفوظة الفاسدة ويبيعها للفلاحين ، فيؤدي إلى انتشار الوباء بينهم . ويدخل الطبيب الشاب في صراع صريح مع الاقطاعي وقوى التخلف التي تتمثل في بعض أتباع الباشا كما تتمثل في بعض التقاليد والمفاهيم الخاطئة . ويستطيع في النهاية القضاء على المرض .

ورغم ما قد يؤخذ على الفيلم من ميلودرامية في الأحداث والوصول إلى الحل على يد بطل قوي بطريقة مثالية ، إلا أن الفيلم يقدم تحليلا صحيحا للواقع وإشكاليته . كما أن هذه المآخذ كانت السبيل إلى تحقيق الشعبية للفيلم حيث ترضي ذوق الجمهور . ويذكر توفيق صالح أنه لجأ إليها واعيا ، لتحقيق هذه الشعبية وهو يقول :

« ولكن بدلاً من الكلمات الخطابية الميلودرامية وضعت الكلمات السياسية التي تتحدث عن الاستعمار والجوع والفقر والاقطاع ، وبهذا الأسلوب استطعت أن أصل إلى الجمهور العريض دون أن اخون قناعاتي »[٢٠] .

وإلى جانب هذه الأفلام التي قدمها كبار المخرجين وأرسوا بها قواعد مدرستهم نجد ممن شاركوا في الاتجاه نفسه باعمال رائدة من مخرجي الجيل السابق أيضاً : عاطف سالم في **جعلوني مجرما** / ١٩٥٤ **واحنا التلامذة** / ١٩٥٩ وحسين كمال في : **البوسطجي** / ١٩٦٨ ، وكمال الشيخ في : **الرجل الذي فقد ظله** / ١٩٦٨ ، **وعلى من نطلق الرصاص؟** / ١٩٧٥ .

---

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٢٥ .

(٢٠) حسان أبو غنيمة . **قاموس السينما الجادة** (دمشق : منشورات الاتحاد الوطني لطلبة العراق ، [د. ت.])، ص ٣١.

وشادي عبد السلام في : **المومياء** / ١٩٦٩ وعرض عام ١٩٧٥ .

ومما يؤكد أصالة هذا الاتجاه السينمائي في مصر ، مواصلة الجيل الجديد من المخرجين تغذيته بأفضل أعمالهم وهو ما يعبر ـ من ناحية أخرى ـ عن مدى انشغال هذا الجيل بهموم مجتمعهم ، كما يتمثل عند كل من :

علي بدرخان في : **الحب الذي كان** / ١٩٧٣ ، **وشفيقة ومتولي** / ١٩٧٨ ، **واهل القمة** / ١٩٨١ ، وسعيد مزروق في : **المذنبون** / ١٩٧٦ ، وأشرف فهمي في : **ولا يزال التحقيق مستمراً** / ١٩٨٠ ، ومحمد عبد العزيز في : **انتبهوا أيها السادة** / ١٩٨٠ ، وعلي عبد الخالق في : **الحب وحده لا يكفي** / ١٩٨١ ، ومحمد راضي في : **أمهات في المنفى** / ١٩٨١ ، ومحمد خان في : **طائر على الطريق** / ١٩٨١ ، **والحرّيف** / ١٩٨٣ ، وهشام أبو النصر في : **قهوة الماوردي** / ١٩٨٢ ، وعاطف الطيب في : **سواق الاتوبيس** / ١٩٨٣ ، ورأفت الميهي في : **الافوكاتو** / ١٩٨٤ ، وداود عبد السيد في : **الصعاليك** / ١٩٨٥ .

والملاحظ أنه فيما عدا الأفلام الخمسة التالية من هذه الأعمال وهي : **الحب الذي كان** ، **شفيقة ومتولي** ، **طائر على الطريق** ، **الحريف** ، **الافوكاتو** ، تناول الباقي منها (٩ أفلام) ما أطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينات ، وكلها تنتقد بعنف هذه السياسة وتكشف عن آثارها في انحراف القيم الاجتماعية .

وهي وان اتفقت جميعها في الربط بين الظروف الاقتصادية وتغير القيم ، إلا أنه يؤخذ على بعضها طرح حلول يائسة تتمثل في العنف الفردي ، أو الاقتصار على طرح الحلول الاخلاقية .

خلاصة

يمكننا أن نخلص ـ مما سبق ـ إلى أن السينما في مصر استطاعت ـ من خلال اتجاهاتها المتنوعة ـ الإسهام في التعبير عن هويتها العربية سواء على المستوى القومي العام ، أو على المستوى الاقليمي الخاص بنسب مختلفة من العمق على نحو ما بينا .

ولا شك أن التجربة المصرية في هذا المجال ، بحكم اتساعها على امتداد الزمن ، وبحكم ضخامة إنتاجها نسبيا ، استطاعت ـ بالفعل ـ أن تقدم عددا لا بأس به من الافلام الجادة ، التي تعبر بقدر من العمق عن الواقع الاجتماعي ، وتكشف عن هويتها المصرية العربية . وقد أصبحت تمثل ـ بحق ـ جزءاً أصيلا من الثقافة العربية . والدليل على ذلك صدق تحليلها من ناحية ، وشعبيتها من ناحية أخرى .

اننا أمام أفلام مثل: **الفتوة**، **والأرض** ، **وبداية ونهاية** ، **ودرب المهابيل** ، **والقاهرة ٣٠** ، ، **والحرام** ... وغيرها ، لا يمكن قبول الادعاء بأن هذا الفن لم يتم هضمه بعد . ولعل فيلم **العزيمة** / ١٩٣٩ كان أول ما أعلن بوضوح عن هضم هذا الفن وتمثله جزءاً من ثقافتنا العربية .

ولا يقلل من قيمة هذا الرأي وجود العدد الأكبر من الأفلام مما لا قيمة له من هذه الناحية ، لافتقاده التعبير عن هويتنا . لأن ما يوجد منها فيه ما يكفي لاثبات صحة ما ذهبنا إليه □

مشكلة جنوب السودان وأثرها على مستقبل العلاقات العربية ـ الافريقية

د. مختار عجوبة

كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود، الرياض ـ السعودية.

تحظى مشكلة جنوب السودان باهتمام بالغ في العالمين: العربي والافريقي على وجه الخصوص، والعالم ككل على وجه العموم، كما تحظى من السودانيين باهتمام بالغ كان سبب اطاحة كثير من النّظم السياسية، ولا يمكن النظر الى مشكلة جنوب السودان إلا في ضوء منظور تاريخي اجتماعي يرجع بها الى الجذور التاريخية للعلاقة بين العرب والأفارقة في ضوء تفاعل مستمر بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية والفكرية التي عرفها السودان منذ انفتاحه على العالم الاسلامي.

دور المؤسسة الاقتصادية في مشكلة جنوب السودان

إن مشكلة الباحثين في مشكلة جنوب السودان تتمثل في عدم البحث صراحة في جذور هذه المشكلة من الناحية التاريخية، كما أنهم حتى الآن لم يتمكّنوا من الفصل بين التقاليد العربية والتقاليد الإسلامية. فالعرب ما جاءوا الى السودان أصلاً كدعاة أو مبشرين بالدين الإسلامي أو متفرغين للدعوة، كما أنهم لم يأتوه كفاتحين مجاهدين، وانما تم دخولهم اليه بالتسرب التدريجي الذي استغرق قروناً من الزمان، لذلك اصبح من المتعذّر دراسة الأثر العربي في العلاقة بين العرب والافارقة بمعزل عن الإسلام، فالعربية والإسلام متداخلان ولذلك اختلط موضوع الرقّ بالمؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية والفكرية في السودان، وأصبح من الصعب أيضاً علاج قضية جنوب السودان بمعزل عن هذه المؤسسات. فبعد أسلمة النوبة وأواسط السودان انحسرت تجارة الرقيق جنوباً، ومن هنا بدأت تلامس تدريجياً أطراف جنوب السودان منذ القرن الرابع عشر الميلادي لتبلغ ذروتها في الجنوب ـ دون بقية أجزاء السودان ـ في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

إن الدور الذي اعطي للتجار العرب في نشر الثقافة العربية الإسلامية ربما كان دوراً مبالغاً فيه سواء بالنسبة لافريقيا على وجه العموم، أو بالنسبة لجنوب السودان على وجه الخصوص. فكثير من التجار الذين ظن بعض المؤرخين انهم عرب ليسوا بعرب، وانما هنود مسلمون

كالشخصية الأسطورية «حامد محمد جمعة» المعروف «بتيوتيب»[١].

انه من الصعب أن نعزو تجارة الرقيق الى الاسلام في حد ذاته، فقد كانت تجارة الرقيق ظاهرة اقتصادية عالمية شارك فيها، المسلمون والمسيحيون واليهود والعرب والاوروبيون والافارقة أنفسهم. فهي عرفت في السودان منذ زمن لا يمكن تحديده، ولكنها كانت تجارة محدودة قبل القرن التاسع عشر وبخاصة في جنوب السودان.

وقد تضاعفت تجارة الرقيق في فترة الحكم «التركي ـ المصري» للسودان (١٨٢١ ـ ١٨٨٥)، فقد اتجه «محمد علي» بأنظاره جنوباً إلى بلاد السودان، وحتى يتحرر من الجيوش العربية والمملوكية قرر بناء جيش من العبيد المستجلبين من السودان. وهناك تقديرات بأن تجار الرقيق العرب وغير العرب قد جلبوا حوالى المليونين من السود من جنوب السودان في هذه الفترة، وذلك نتيجة لفشل «محمد علي» في الحصول على الثروات المتوهمة التي فتح السودان من أجلها. وقد اعتمد «محمد علي» على تجارة الرقيق لتحقيق الثراء بعد أن اكتشف ان مناجم الذهب قد استُنفدت، وتجارة العاج كانت محدودة للغاية ولا تحقق طموحاته. كما اشتغل بتجارة الرقيق أيضاً تجار اوروبيون ومصريون كان التجار الشماليون مجرد وكلاء لهم في جنوب السودان في بعض الأحيان[٢].

وتصاعدت الحملة ضد تجارة الرقيق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مما دفع سلطان الخلافة العثمانية لإصدار قرار بمنعها في حدود الامبراطورية العثمانية في سنة، ١٨٤٧، ولم يُطبق في مصر إلّا في سنة (١٨٦٠)، إذ بدأ حكّام السودان من الأتراك المصريين في تضييق الخناق على تجّار الرقيق الذين تحوّلوا نحو الجنوب، حيث كانت تجارة الرقيق رائجة في السودان، وقد تجاهل التجار سلطات الخديوي، وساعدهم على ذلك حصولهم على الأسلحة النارية التي مكنتهم من السيطرة على الأهالي، فقد كان لكل تاجر جيشه الخاص. وتضافر الحكّام مع التجار في تجارة الرقيق في جنوب السودان، فقد كان الحاكم العام التركي المصري نفسه يقوم بتشجيع حملات لاختطاف الجنوبيين وتجنيدهم لمساعدته في انشاء المديريات الجديدة التي تم فتحها، وقد كان الجيش المصري في السودان مكوناً من ٢٧٠٠٠ جندي، يشكل الزنوج منهم ٢٠٠٠٠ جندي كما كان جيش «سليمان بن الزبير»، احد تجار الرقيق، مكوناً من ٦٠٠٠ جندي من الأرقاء و ٩٠٠٠ من الشماليين[٣].

إنّ دور التّجار الشماليين في الجنوب لم يكن دوراً سلبياً في كل الأحوال، فقد تزاوجوا مع الجنوبيين، (تزوج «الزبير» باشا أشهر تجار الرقيق في ذلك الوقت إحدى بنات زعيم مشهور من

---

(١) انظر: عبد الرحمن أبو زيد، «تعقيب ٢،» ورقة قدمت إلى: ندوة العرب وافريقيا، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي، عمان، ٢٤ ـ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٣، شارك فيها: عبد الملك عودة،... **العرب وافريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٩١.

(٢) Edgar O'Balance, *The Secret War in the Sudan, 1955-1972* (London: Faber and Faber, 1977), p. 20.

(٣) Richard Gray, *A History of the Southern Sudan, 1839-1899* (Oxford: Greenwood Press Inc., 1975), pp. 50-60, and 85-123.

زعماء «الزاندي» الذي كان يشتغل هو نفسه بتجارة الرقيق). ليس هذا فحسب، ولكن كثيراً من المستعبدين كانوا يتحولون الى جنود في خدمة اسيادهم للقيام بغارات للحصول على مزيد من المستعبدين، وبذلك قامت مستوطنات شبه شمالية، وشبه مسلمة، في وسط مناطق الجنوب. ووجد «غردون» باشا كثيراً من القرى تتحدث العربية في جنوب السودان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما انه لم يجد تفرقة عرقية أو عنصرية بين الشماليين والجنوبيين داخل هذه القرى، أو الزرائب كما كانت تسمى. وصرّح مرة بأن اللغة العربية يجب أن تكون لغة هذه البلاد. وقد كان رؤساء القبائل الجنوبية يقلدون الشماليين في مأكلهم وملبسهم ومعاملاتهم، وأصبح للأعياد والشعائر الإسلامية مكانتها بين معتقدات الجنوبيين القديمة. وليس أدل على المؤثرات الإسلامية الشّمالية على قبائل الجنوب من أن ادعاءات بعض زعمائهم بالنبوة قد تزامنت مع الثورة المهدية: فمثلما وحّد «المهدي» الشمال في ثورته على الأتراك، فإنّ مدّعي النبوة من زعماء «الدينكا» و «النوير» قد استطاعوا توحيد قبائلهم ضد الحكم التركي[٤].

وبالفتح (الانكليزي ـ المصري) وضع حد لتجارة الرقيق في السودان التي كانت قد عادت الى بعض من نشاطها في ايام المهدية ١٨٨٥ ـ ١٨٩٨.

دور المؤسسة السياسية في مشكلة جنوب السودان

في أيام التركية والمهدية والحكم الثنائي كان «الجهادية» السود يلعبون دوراً أساسياً في تكوينات الجيوش، وقد كان «الجهادية» ينحدرون أصلاً من قبائل «الدينكا» وقبائل من «دارفور» وقبائل من جبال «النوبا» ومن المولدين من هذه القبائل. وقد كان هؤلاء يقومون بثورات مستمرة سواء في أيام الفونج أو أيام المهدية أو التركية وحتى أيام الحكم الثنائي وإلى يومنا هذا. وخوفاً من ثوراتهم أوصى خليفة المهدي قادة جيوشه بحسن معاملتهم[٥].

لقد كانت حاجة الدويلات والممالك السودانية المسلمة الى الرقيق حاجة مستمرة وذلك حتى يمكن تجنيدهم في جيوش نظامية محاربة في محيط صراعات دموية داخل بيوت الملك نفسها، وبين هذه الدويلات والقبائل التابعة لها. فقد كان هناك صراع مرير بين «الفونج» والعرب، وبين سلطنة «سنار» وسلطنة «الفور»، وبين سلطنة «الفور» وملوك «المسبعات» وبين سلطنة «تقلى» وسلطنة «المسبّعات»[٦].

وحكمت هذه الأوضاع التطورات التاريخية وما يجب أن يكون عليه وضع السودان في مستقبل أيامه، وكيفية تكوين جيوشه وتركيبها التي تخضع لهذه الاعتبارات الى وقتنا الراهن، فما حدث من انقلابات وتمردات لا يمكن تفسيره إلا في ضوء الأحداث التاريخية التي عرفها السودان

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١١٣ ـ ١٥٨.

(٥) يوسف فضل حسن، **مقدمة في تاريخ الممالك الاسلامية** (الخرطوم: الدار السودانية، ١٩٧٢)، ص ٦٤ ـ ٧٧؛ محمد النور بن ضيف الله، **الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان**، تحقيق يوسف فضل حسن (الخرطوم: دار التأليف والنشر، جامعة الخرطوم، ١٩٧١)، ونعوم شقير، **تاريخ السودان**، تحقيق محمد ابراهيم ابو سليم (بيروت: دار الجيل، ١٩٨١)، ص ٩٠٧ ـ ٩٠٨.

(٦) حسن، **مقدمة في تاريخ الممالك الاسلامية**، ص ٧٦، و ١٠٨ ـ ١١٦.

منذ مئات السنين. فالسودان الحالي لم تكن لديه وحدة سياسية تاريخية قبل القرن التاسع عشر، كما أنه لم تكن لديه حدود ثابته ومعروفة قبل هذا التاريخ. فحدود السودان الحاليّة لم يتمّ الاتّفاق عليها مع الدول الاستعمارية والدول المجاورة إلا في سنة ١٩١٣، ولم تكتمل وحدة السودان إلا في سنة ١٩١٦ بعد ضم مديرية دارفور وسقوط السلطان «علي دينار». ولم يفكر البريطانيون في إقامة سودان موحّد بصورة جادة إلا بعد الحرب العالمية الثانية[٧].

لقد كان الاداريون البريطانيون يفكرون في المديريات الجنوبية الثلاث تفكيراً مختلفاً عن الشمال، ولذلك ترددت الأقاويل بأنه من الأفضل ضمّ هذه المديريات أو إلحاقها بالبلدان الافريقية المجاورة مع إقامة حاجز من الزّنوج المسيحيين يقف ضد الشمال الإسلامي. ولذلك اتخذ قرار في سنة ١٩٠٢ بمعاملة الجنوب معاملة منفصلة عن الشمال باعتبار أنهما هويتان مختلفتان في مراحل التقدم والتطور. وفي سنة (١٩٢٢) أعلن الجنوب منطقة مغلقة، ومنع التجار الشماليون من دخول مناطق كثيرة فيه. وكانت السياسة البريطانية المعلنة في هذا الصدد هي حماية الجنوبيين من استغلال التجار الشماليين![٨]

لقد كان لهذه الإجراءات انعكاسات مباشرة في تكوين جيش السودان، فلقد تم بعد الفتح الانكليزي المصري للسودان ١٨٩٨ استيعاب الشماليين في الجيش المصري، ولكن الجنوبيين لم يتم تعيينهم في الجيش إلا في سنة ١٩١٠ حيث بدىء بتكوين حامية الاستوائية لتخدم في جنوب السودان على أن يكون جنودها من الجنوبيين الذين يدينون بالمسيحية، بهدف خلق التوازن داخل الجيش لأن غالبيته كانت من المسلمين الشماليين. وعندما اكتمل تكوين حامية الاستوائية في سنة ١٩١٧ تم سحب الجنود الشماليين من الجنوب، ومنذ ذلك التاريخ كون الجنود الجنوبيون الوحدات العسكرية في الجنوب على أسس حدود اقليمية وقد حال ذلك دون التفاعل والتمازج القومي الكامل بين وحدات الجيش السوداني والى وقتنا الراهن، كما كان هذا سبباً مباشراً في بداية التمردات العسكرية الجنوبية بقيادة جنود من حامية الاستوائية في سنة ١٩٥٥ كما سيرد ذلك مفصّلاً فيما بعد[٩].

لقد ظلت الوطنية السودانية نائمة بعد الفتح وإلى سنة ١٩٢١ حين أيقظها «علي عبد اللطيف»، وهو ضابط يتحدر من أصل «دينكاوي»، أنشأ جمعية القبائل السودانية المتحدة. وقد ناصر ثورته سنة ١٩٢٤ طلبة الكلية الحربية الذين ينحدرون في معظم الأحوال من «الجهادية» الذين يكونون غالبية طلبة المدرسة العسكرية، كما كانوا يكونون معظم جنود الحاميات المصرية في السودان. وبعد القضاء على ثورة سنة ١٩٢٤ لم يظهر تنظيم سياسي للقبائل السودانية غير العربية إلا في سنة ١٩٣٨ حيث ظهر تنظيم الكتلة السوداء، وعلى الرغم من أنه ذو طابع اجتماعي إلا ان الشق السياسي منه سرعان ما قضى عليه لطبيعته المعادية للعرب[١٠].

وقد كانت عضوية الجبهة السوداء مستمدّة من الجماعات الزنجية في الشمال، ومثل هذا

---

(٧) O'Balance, *The Secret War in the Sudan, 1955-1972*, p. 25.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٢.

الاتجاه أحياه الأب «فيليب عباس غبوش» الذي أصبح رئيساً عاماً لاتحاد جبال «النوبا» سنة ١٩٦٤ ونجح سنة ١٩٦٩ في توحيد أربع منظمات زنجية تحت قيادته والتي تدّعى بأنها تمثل أربعة ملايين من الزنوج غير المستعمرين في الشمال[١١].

أما بالنسبة للشماليين فقد تكونت أحزاب سياسية راسخة منبثقة عن مؤتمر الخريجين سنة ١٩٣٨. وقد دعا المؤتمر إلى وحدة السودان، والقضاء على قانون المناطق المغلقة، وانعقد مؤتمر جوبا سنة ١٩٤٦ وأقرّ وحدة السودان.

امّا الجنوبيون فإنهم لم يعرفوا التنظيمات والجمعيات والأحزاب إلا في منتصف الاربعينات، بينما لم ينظموا أحزاباً سياسية جنوبية إلا في أوائل الخمسينات، وقد بدأت الأحزاب السياسية الجنوبية تبحث عن جذورها القومية على مستوى افريقي أوسع ليوازنوا أوضاعهم مع اتجاهات الشمال العربية، حتى ان بعض الأحزاب الجنوبية نصّت في دساتيرها سنة ١٩٦٧ على ضرورة تذويب الفوارق القبلية في الجنوب واقامة وحدة وطنية جنوبية بمعزل عن الشمال للتحرر من الحكم العربي عن طريق العمل المسلح الذي يؤدي الى الاستقلال عن الشمال[١٢]. وتتفاوت الأحزاب الجنوبية في دعاويها بين الوحدة والاتحاد والانفصال. وفي دعواهم من أجل اقامة حكم «فيدرالي»، اتصل الجنوبيون بالبجا والفور والنوبا والفونج. وقد اعطيت بعض الوعود لهذه التكتلات الإقليمية والإثنية من أجل الكسب السياسي من قبل «إسماعيل الأزهري» و «عبدالله خليل» في سنة ١٩٥٨.

وقبل ذلك قادت حامية الاستوائية التمرد الذي بدأ سنة ١٩٥٥ في جنوب السودان، وبدلاً من أن تحل مشكلة التمرد في جو ديمقراطي فإن انقلاب **ابراهيم عبود** ١٩٥٨ قد عمق من المعارضة الجنوبية، وبدأت حوادث المتمردين في الغابات تتكرر مع الجيش الشمالي الذي تم نقله للجنوب منذ سنة ١٩٥٥ كما لجأ الجيش الشمالي إلى العنف وإحراق القرى، واتهمت الحكومة السودانية المبشرين بمساعدة المتمردين وبمعارضتهم لسياسة الوحدة الوطنية التي اتبعتها الحكومة[١٣].

أمام الاجراءات التعسفية ضد الجنوبيين سواء من الأهالي أو من قادة الأحزاب، هجر الجنوبيون أوطانهم ولجأوا الى الغابات أو الى الدول الافريقية المجاورة، وبذلك اتخذت مشكلة جنوب السودان بعداً دولياً جديداً، فقد بدأت الأحزاب الجنوبية وقياداتها في المنفى ترسل نداءات الى الأمم المتحدة والى منظمة الوحدة الافريقية والى اتحاد الكنائس العالمي، تطالب فيها بالتحقيق فيما يجرى في جنوب السودان (كما فعل حزب الاتحاد الافريقي في سنة ١٩٦٥)[١٤]. واستثمرت «اسرائيل» هذه الظروف وقدمت دعمها العسكري للمتمردين الجنوبيين وبخاصة في الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢.

لقد كانت القيادات الجنوبية السياسية تتبلور خارج البلاد بينما كانت القيادات العسكرية

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٣. اعتقل فيليب عباس غبوش عدداً من المرات وفي مختلف أنظمة الحكم التي مرت على السودان بتهمة قيادة منظمات عنصرية زنجية. أنظر: **الشرق الأوسط**، ١٩/١٢/١٩٨٥.

(١٢) Cecil Eprile, *War and Peace in the Sudan* (London: David and Charles, 1974), p. 19.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(١٤) O'Balance, *The Secret War in the Sudan 1955, 1972* , p. 130.

تتبلور بين صفوف المتمردين. وبدأت تزداد اعداد المتمردين تدريجياً: فمن ٢٠٠ جنديّ في سنة ١٩٥٥ بلغ عددهم حوالى ٣٠٠٠٠ مجند في ١٩٧٠، كما تضاعفت اعداد اللاجئين في الدول المجاورة حتى بلغ عددهم ٠٠٠ ١٧٥ لاجىء في كل من «يوغندا» و «زائير» و «اثيوبيا» و «كينيا» و «افريقيا الوسطى» في سنة ١٩٧١، أما الذين لجأوا الى الغابات فان اعدادهم تزيد قليلاً عن المليون، وقد تكون هذه التقديرات الأخيرة مبالغاً فيها.

لقد أدت الحرب الأهلية التي استمرت حوالى ١٧ عاماً من ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢ إلى تمركز غالبية الجيش السوداني في الجنوب حوالى ١٤٠٠٠ جندي بينا رابط حوالى ٦٠٠٠ من الشرطة في الجنوب. كما يقدر ضحايا المعارك من كلا الجانبين بـ ٥٠٠٠٠٠ ـ نسمة معظمهم من الجنوبيين مدنيين ومحاربين[١٥].

لقد درج القادة الجنوبيون والشماليون في عهد الديمقراطية التي مرت بها السودان الى اللجوء الى التهديد ومقاطعة المفاوضات والمؤتمرات[١٦]، كما ان الحكومات السودانية المتعاقبة لجأت الى التشدد في معالجة المشكلة فزادتها تعقيداً، ففي سنة ١٩٦٥ اتخذت حكومة «محمد أحمد محجوب» سياسة حاسمة تجاه الجنوب، حيث صرح بأن المتمردين يجب القضاء عليهم وليس التفاوض معهم. وقد قام محجوب بمحاولات لتطويق حركة القيادات السياسية الجنوبية في الخارج، وقد حصل على وعود من كل من «تنزانيا» و «كينيا» بعدم السماح للقادة السياسيين الجنوبيين بممارسة أنشطتهم بين اللاجئين في تلك البلدان[١٧].

إن استمرار الحرب الأهلية طوال الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٦٩ كان يعود الى اعتقاد كثير من الشماليين بأن الجنوبيين لا يستطيعون خوض حرب طويلة الأمد ضد الشماليين. ولذلك فان الأوضاع العسكرية في الجنوب لم تكن تحت سيطرة السياسيين في الشمال احياناً، كما أن اعمال الانتقام من قبل الجيش ضد الجنوبيين كانت تتفجر لأبسط الأسباب مما يوحي بأن القيادات الشمالية في الجنوب لم تكن قادرة على تحقيق الانضباط العسكري بين الجنود. وبالمثل كان قادة «الأنيانيا» غير قادرين على تحقيق الانضباط العسكري بين جنودهم الذين كانوا يقومون بعمليات تقتيل وتدمير ونهب تشمل الشماليين كما تشمل القبائل الجنوبية التي يشتبه في معاونتها للشماليين أو حتى حياديتها، وكانت كثير من عمليات الانتقام والأخذ بالثأر والصراعات القبلية تتفجر بين المتمردين الجنوبيين، كما كانت الحكومة تغذي هذه الصراعات وتسلح القبائل المعادية للمتمردين وتؤكد عدم اشتراك القبائل الجنوبية الكبرى في التمرد كـ «الشلك» و «الدينكا» و «النوير»[١٨].

لقد أدّت كل هذه الظروف إلى تعطيل الحياة في الجنوب، وانتشرت الأمراض والأوبئة والمجاعات، وتعطلت الخدمات الصحية والتعليمية والإنتاجية. وفي سنة ١٩٦٦ بدأ القادة

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣٧، و ١٤٧.

(١٦) Mohamed Omer Beshir, *The Southern Sudan from Conflict to Peace* (London: C. Hurst Company, 1975), p. 14.

(١٧) O'Balance, Ibid., p. 82.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

العسكريون يتبينون صعوبة الحل العسكري ويحبذون الحل السلمي، ومن بين هؤلاء برز «جعفر نميري» الذي قاد انقلاباً عسكرياً في سنة ١٩٦٩. وقد ساندته الشيوعيون، الذين كانوا يحبذون ايجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب، ويعارضون الاتجاهات التي قادتها الأحزاب الشمالية الكبرى لإجازة الدستور الإسلامي.

منذ البداية كان «نميري» يسعى إلى حل مشكلة جنوب السودان، فقد تضمن إعلان ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٩ سياسة جديدة نحو الجنوب تتمثل في العفو العام، وفي دعوة اللاجئين للعودة إلى ديارهم، وبناء اشتراكية ديمقراطية قائمة على تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجنوب، وإعطاء الجنوبيين الحق في تطوير ثقافاتهم وتقاليدهم داخل السودان الموحد، وتدريب الجنوبيين لتولي مسؤولياتهم الجديدة[١٩].

وفي سنة ١٩٧٢ وقعت اتفاقية السلام وأكدت الاتفاقية على: وحدة السودان، وعلى الهوية الواحدة، والمحافظة على العلاقات الثقافية بين الشمال والجنوب، والقبول باللغة العربية كلغة رسمية واللغة الانكليزية كلغة أساسية، والاعتراف باللغات والثقافات الأخرى، ومنح الجنوب حكماً ذاتياً. والاتفاقية على هذا النحو تمثل تنازلاً من كلا الطرفين: فقد كان الشماليون يدعون للوحدة الكاملة، بينما كان الجنوبيون يدعون للانفصال في معظم الأحوال. ورغم هذا فإن الاتفاقية لم تحقق الاستقرار إلا لبضع سنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٨٣.

لقد درجت حكومات الشمال المتعاقبة على اتّهام بعضها البعض بأنها المسؤولة عن تفاقم المشكلة. ويرى «سر الختم الخليفة» رئيس الوزراء في سنة ١٩٦٤ ان مشكلة جنوب السودان توجد في بلدان افريقية أخرى، وأن هناك اختلافات طبيعية وعرقية وثقافية بين الشمال والجنوب، ويلوم البريطانيين والإرساليات المسيحية التبشيرية ويحملهم مسؤولية تفاقم المشكلة، كما أنه يوجه اللّوم إلى عدد من السياسيين الشماليين وإلى الجنود الشماليين في الحكومة السابقة الذين اتّبعوا منهجاً خاطئاً لعلاج مشكلة الجنوب[٢٠].

وفي بداية حكم «النميري» صرح أحد قادة «مايو» بأن محاولات إجازة الدستور الإسلامي في سنوات (١٩٦٦ ـ ١٩٦٨) كدستور لكل السودان كان يمكن أن تقنّن التفرقة على أسس دينية وثقافية، ومن الغريب ان «مايو» التي يصدر منها مثل هذا التصريح هي التي طبق قائدها القوانين الإسلامية في سنة ١٩٨٣ معرضاً عن كل ما جاء في اتفاقية السلام التي شارك مجلس الكنائس العالمي والامبراطور «هيلاسلاسي» في التوصل إليها، والتي اعتبرتها بعض الجهات العربية والسودانية نهايةً مؤسفة لتوجهات السودان العربية والاسلامية[٢١].

إن ولاء السودانيين الشماليين وانتماءهم للعالمين العربي والإسلامي لا يرقى اليه الشك، وهناك مراحل حاول فيها الحكام في الشمال أسلمة السودان كلّه عن طريق القوة، وخير مثال على

---

(١٩) Beshir, *The Southern Sudan from Conflict to Peace,* pp. 72-73.

(٢٠) Eprile, *War and Peace in the Sudan,* pp. 73-79.

(٢١) Dunstan M. Wai, *The African-Arab Conflict in the Sudan* (London: African Publishing Company, 1981), p. 10.

ذلك السياسة التي اتبعتها حكومة عبّود ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤. وهناك حكومات دعت إلى التسامح والحرية الدينية كحكومة «نميري» في بداية عهده، ولكن قضية الدستور الإسلامي استمرت بين بعض القوى السياسية الشمالية التي اعتبرت أن ما منحه «نميري» للجنوبيين في اتفاقية «أديس أبابا» ليس إبداء لحسن النية بقدر ما هو تنازلات كبيرة وقد نجح «الاتّجاه الإسلامي» الذي تصالح مع «نميري» في ثنيه عن توحيد الجنوب فأعاد تقسيمه إلى ثلاثة أقاليم وتراجع عن كثير مما جاء في هذه الاتفاقية. فتأثير الدّين في المجتمع السوداني لا يمكن إنكاره، والخطأ الذي وقع فيه «نميري» هو محاولته توظيف الدّين لخدمة أغراض سياسية غير دينية.

دور المؤسسة الدينية في مشكلة جنوب السودان

الصراع بين السلطتين السياسية والدينية في السودان تم حسمه بقيام الثورة المهدية، ففي هذه الثورة توحدت السلطة السياسية واندمجت في السلطة الدينية في شمال السودان، وقبل الثورة المهدية بقرون لعبت المؤسسة الدينية دوراً رئيسياً في التخفيف من غلواء تجارة الرقيق في السودان، والحد من العصبيات العرقية على وجه العموم والعربية على وجه الخصوص.

وبالرغم من أن رجال الدين كانوا يتعاملون مع ظاهرة الرق في السّودان إلا أنهم لم يجعلوا منها تجارة، وقد كانوا يتبادلون الرقيق مع السلطة السياسية في صورة هدايا، كما أنهم كانوا لا يميّزون في تعاليمهم الدينية بين العرب وغير العرب أو بين الأحرار والأرقاء، أو بين الرجال والنساء، بل ان كثيرين منهم كان خاصتهم من الأرقاء أو المحررين والنساء، كما أن «خلاويهم» كانت مفتوحة للقبائل المحلية السودانية وللمهاجرين من طلاب العلم من غرب افريقيا[٢٢].

وليخفف رجال الدين من غلواء العصبية العربية فان كثيرين منهم كانوا ينسبون إلى أمهاتهم، وهذا ربما كان نابعاً من ثقافة محلية لنظم مجتمعية وسياسية أمومية، كما أنه قد يرجع إلى أن كثيرين منهم كانوا أبناء إماء، وان بعضهم كانوا أرقاء تم تحريرهم فتبوأوا مكانة دينية سامية، وخاصة بين المتصوفة. لقد أفرزت «الصوفية» في السودان نظام نسب عربي فضفاض سمح باستيعاب كثير من الجماعات المحلية.

لم تقف جهود رجال الدين عند تعليم من يأتيهم من طلبة العلم «الحيران» ولكن بعضهم كان يشتري الرقيق ويعتقهم ويعلمهم الإسلام ويرجعهم إلى ديارهم ليقوموا بنشر الإسلام فيها، كما كان يفعل الشيخ «حمد ود أم مريوم». من خلال هذه الأدوار استطاع رجال الدين من المتصوفة أن يصبحوا محوراً للأنشطة الاقتصادية والسياسية والتقسيمات الاجتماعية والجغرافية والأخلاقية، فهم الذين يرشدون الفقير والفاسق و «العاني» العبد. والملوك يهدون لهم الرقيق لمعاونتهم في أداء مدارس القرآن لوظائفها وكانوا هم يوفّرون الحماية للتجار ويوفر لهم التجار البضائع والسلع والنقود.

لقد كان رجال الدين من المتصوفة أصحاب حظوة عند الخاص والعام، وعند ملوك الفونج

---

(٢٢) عن علاقة رجال الدين بالرقيق، انظر: ضيف الله، **الطبقات في خصوص الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان**، ص ٦٠ ، ٦٩، ٩٠، ٩١، ١٠٨، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٨٠، ٣٢٥، ٣٣٢، و ٣٣٤ وغيرها من الصفحات.

وملوك العرب، ويمتد نفوذهم متجاوزاً التقسيمات السياسية والجغرافية والقبلية والكونية، فقد كان بعضهم تنقاد لهم ملوك الجان السبعة! كالشيخ «سوار الدهب» وبعضهم تنقاد له قبائل الشرق من «بحر أتبره» «نهر عطبرة» إلى «البحر المرّ» «البحر الأحمر» وبعضهم لـه شفاعـة عند «الضنـاقلة» «الدناقلة» و «الشايقية»[٢٣].

لقد كان رجال الدين من المتصوفة لا يقبلون العصبية العـرقية حتّى ولـو كانت صـادرة من أحـدهم. فهذا الشيـخ «حمد ود التـرابي» يلوم القـاضي «محمد دشـين» قاضي العـدالة في مملكـة الفونج، لأنه كان يفضل تزويـج بناتـه من أولاد العرب عـلى الرغم من أن طلبتـه كانـوا من أولاد «التكارير». ومن هذا الموقف ومن مـواقف غيرهـا اوردها «ود ضيف الله» في كتـابه «الطبقـات» قد نستنتج أن اقبال القبائل السودانية المحليـة واقبال المجتمعـات الافريقيـة من غرب افـريقيا عـلى مدارس تحفيظ القرآن كان أكبر من اقبال القبائل العربية وبخاصة القبائل البدوية في السودان.

لقد كان رجال الدين لا يتعصّبون للعرب دون غيرهم، وبذلك لعبوا دوراً أسـاسياً في أسلمـة كثير من الممالك السودانية ومنها سلطنة الفونج التي ـ ربما ـ كانت وثنية في بداية أمرها كما يقول «بـروس»[٢٤]. فالشيـخ «ادريس ود الأرباب» كـان يدعـو إلى طاعـة السلطان بمـا في ذلك سلطـان «الاصطنبول» ولو كان الأمر متعلقاً بتحريم التدخين. كما أن الشيخ ادريس نهى الشيـخ «عجيب» ملـك «العبدلاب» ورئيس حلف القبـائل العـربية، نهـاه عن محاربـة ملك «الفـونج» وأخبـره بأنهم سيقتلونه، وعندما لم يسمع الشيخ «عجيب» النصـح، فقد نـاصر الشيخ «ادريس» الفـونج الـذين انتصروا على الحلف العربي وقتلوا الشيخ «عجيب»[٢٥].

لقد كان رجال الدين في معظم الأحوال يحولون دون تفجر الصراعات القبلية، ولذلك كـانوا ـ يحجزون بين العرب والفونج ويعتبرون حق «الحجـز» أو الشفاعـة مكانـة لا ترقى اليهـا مكانـة في المجتمـع السوداني، فقـد رفض الشيخ «ادريس» ان يتقـاسم الملك مـع «بـادي» وطلب من ملـوك «الفونج» اعطاءه حق الشفاعة بينهم وبين الرعية وبينهم وبين القبائل. وقد قـام الشيخ «حمـد ولد الشيخ ادريس» مقام ابيه في الشفاعة بين العرب والفونج[٢٦].

ولقد أبدى بعض رجال الدين مواقف صلبة في حمـاية الـرعية من تَغَـوُّل الجنود وتسلطهم، وقد كانوا ينعتون قادة هذه الجيوش بأبشع الصفات، ومن ذلـك وصف «ود الترابي» لـ (سليمـان التمامي) أحد قادة جيوش السلطان «بادي الأحمر» بأنه عبد «كازقيل» أي العبد الذي لا سيد له. كما أن بعض رجال الدين كالشيـخ «خوجـلي» كان يقف مـوقفاً متشـدداً من السلطات السيـاسية ويرفض هدايا الملوك أو القيام لهم. كما أن بعضهم كـان يرفض هـدايا الملـوك والرعيـة إذا اشتم فيهـا أي مصدر للتحـريم أو الاعتداء عـلى حقوق الغـير، بل إن الشيـخ «ادريس» كان يعتقـد أن

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٧، ١٨٠، ٢١٧، ٢٤٠، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٩٤، و ٢٩٥ وغيرها من الصفحات.

(٢٤) عوض السيد الكرسني، «دور التجارة الخارجية في مملكة الفونج،» **الثقافة** (الخرطوم، مصلحة الثقـافة)، السنة ٥، العدد ١٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ١٩ ـ ٢٢.

(٢٥) ضيف الله، **الطبقات في خصوص الاولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان**، ص ١٥٦.

(٢٦) المصدر نفسه.

«الفونج» و «العرب» لا يملكون الحق في التصرف في أراضي السودان لأنهم اغتصبوها من النوبة[٢٧].

من خلال هذه المناهج المتشددة حيناً والمتسامحة في كثير من الأحيان استطاع المتصوفة من رجال الدين أن يرسخوا من مكانتهم بين القبائل والمجتمعات والدويلات السودانية، وبالتدريج حلّت الديانة الإسلامية محل الديانة المسيحية والديانات المحلية الأخرى في شمال السودان ووسطه وغربه وشرقه، بينما ظل جنوب السودان (الحالي) بمعزل عن كل هذه التفاعلات، وظل على دياناته المحلية ولم يعرف ديانات أخرى، ولا البعثات التبشيرية المسيحية الأوروبية إلا في القرن التاسع عشر.

فعلى الرغم من العداء الذي كان يكنّه «محمد علي باشا» للمبشرين إلا أنه ومن جاء بعده من حكام مصر في القرن التاسع عشر كانوا متسامحين مع قلة من المبشرين وسمحوا لهم بمباشرة عملهم سنة ١٨٤٥ في جنوب السودان. وقد بذل «غردون» باشا ـ عندما كان مديراً للاستوائية ـ جهداً في استجلاب المزيد من المبشّرين، إلا أن هذه الجهود قد انتهت بقيام الثورة المهدية ١٨٨٥ ـ ١٨٩٨[٢٨].

أما بعد الثورة المهدية فإن السياسة البريطانية كانت تعارض تحويل الأهالي إلى مسيحيين لأن المبشرين قد يفسدون الحياة البدائية لسكان الجنوب، كما كانت السياسة البريطانية تعارض انتشار الاسلام في الجنوب، ولكن تحت الضغوط الداخلية في بريطانيا نفسها، غيرت الحكومة من سياساتها وأطلقت للكنائس حرية العمل في الجنوب، وقد قسم الجنوب إلى مناطق يمارس فيها كل مذهب مسيحي نشاطه، كما أعطيت الكنائس حق بناء مدارس تبشيرية وكنائس في شمال السودان، وقد بدأت نشاطاً مكثفاً منذ العام ١٩٠١.

وفي سنة ١٩٠٨، أصبحت اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية في جنوب السودان، ويوم الأحد الاجازة الرسمية الاسبوعية، وقد أوكلت مهمة التعليم إلى الارساليات التبشيرية، ومن ثم فقد كان على التلاميذ ان يتنَصّروا قبل أن يبدأوا التعليم. ولم يكن أمام التلاميذ خيار غير التنصير إذا أرادوا مواصلة تعليمهم. وبذلك فإنّ الإرساليات التبشيرية كانت تلعب دوراً هاماً في الحياة في الجنوب وخاصة أثناء فترة تطبيق قانون المناطق المغلقة. وقد انعكس دور الإرساليات بصورة واضحة بعد الاستقلال وتفجّر مشكلة جنوب السودان: ففي تقرير اللجنة التي كلفت بتقّصي حقائق وظروف تمرد سنة ١٩٥٥ اتهمت اللجنة صراحة الإرساليات والمبشرين بأنهم يهدفون إلى تنصير الجنوب على حساب الإسلام، كما يهدفون إلى أن يصموا الشماليين بتجارة الرقيق، إضافة الى أن التعليم الذي قدمته الإرساليات ١٩٢٧ ـ ١٩٤٦ لم يكن تعليماً جاداً بقدر ما كان موجهاً للتنصير، ولذلك فشل في تعليم الجنوبيين وتدريبهم لتولي مناصب قيادية بعد الاستقلال[٢٩].

ويختلف الجنوبيون مع وجهة نظر اللجنة السابقة، فهم لا يتهمون الإرساليات، بل على

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦٠، ومختار عجوبة، «موت فقير بخراب امير،» **الايام** (الخرطوم)، ١٩٨٥/٧/٣٠.

(٢٨) O'Balance, *The Secret War in the Sudan, 1955-1972*, p. 22.

(٢٩) Eprile, *War and Peace in the Sudan*. p. 84.

العكس من ذلك، فإنهم يطلبون من الحكومة ألا تتدخل في جهود الإرساليات في حقل التعليم لأنه لولا الإرساليات لما كان له مصدر آخر في الجنوب قبل الاستقلال.

ومما لا شك فيه أن المبشرين قد شاركوا في تحريض المتمردين لوقف المد الاسلامي، بخاصة وان القادة الشماليين كانوا، ولا يزالون، يرون ان المد الاسلامي سيحل مشكلة الجنوب. ويختلف القادة الشماليون مع الجنوبيين في تقدير حجم المسيحيين في السودان، فبالرغم من أن هناك شبه اتفاق بأن عددهم لا يتجاوز ربع المليون إلا ان الإرساليات تصّر على أن عددهم يبلغ نصف المليون. ففي سنة ١٩٦٥ يرى «محمد أحمد محجوب» رئيس وزراء السودان بأن هناك ٥ بالمائة من السكان في الجنوب يدينون بالمسيحية و ٥ بالمائة يدينون بالاسلام و ٩٠ بالمائة يدينون بديانات محلية؛ أما «محمد عمر بشير» فإنه يقدر (حسب احصائيات سنة ١٩٥٥) أن ٤٠٠٠٠ منهم يدينون بالإسلام و ٢٣٠٠٠٠ يدينون بالمسيحية بينما بقي حوالى ٣٠٠٠٠٠٠ منهم على دياناتهم التقليدية. وقد يبالغ بعضُ القادة الشماليين ويذهبون إلى أن أعداد المسلمين في الجنوب تفوق أعداد المسيحيين فيه[٣٠]. ومن هذا المنطلق فإنّ كثيراً من القادة الشماليين كانوا يحملون الإرساليات التبشيرية مسؤولية تأجيج الاضطرابات في جنوب السودان.

ومن منطلق عسكري لم يعترف نظام عبّود بوجود مشكلة في جنوب السودان، فالمشكلة القائمة صنعها المبشّرون، ولذلك عمدت حكومة «عبود» إلى الحد من انشطتهم، وقد كانت مدفوعة بحقيقة أن المتمردين كانوا يتلقون دعم اتحاد الكنائس السودانية الذي يؤيده عدد من الجمعيات والاتحادات الكنيسية العالمية. ولذلك سارعت حكومة «عبود» في بذل محاولاتها لأسلمة الجنوب وعادت إلى تخصيص يوم «الجمعة» كإجازة اسبوعية رسمية، وفي سنة ١٩٦٢ صدر قانون تنظيم نشاط الجمعيات التبشيرية، وقد وضعت ضوابط مشددة لممارسة نشاطها وتقنين عملها[٣١].

على الرغم من هذه الإجراءات فإن حكومة «عبود» ظلت تؤكد بأنها لا تمارس تفرقة دينية في سياساتها القانونية والتشريعية في جنوب السودان، ولكن المبشرين كانوا يرون أن القانون الجديد كان يهدف إلى وقف أنشطتهم ولذلك قاوموه بشتى الطرق. ولتحقيق مزيد من السيطرة على أحداث الجنوب أصدرت الحكومة قراراً بطرد ٣٠٠ من المبشرين الأجانب من جنوب السودان، متهمة إياهم بتضليل الجنوبيين السذج. ولقد لقى طرد المبشرين تأييداً منقطع النظير في الشمال، ولم يفكر الشماليون في نتائجه المحتملة أو ما قد ينطوي عليه هذا القرار من مخاطر قد تؤدي الى تدويل مشكلة الجنوب أو صبغ الحرب الأهلية بصبغة حرب دينية بين المسيحية والإسلام، أو بين العرب المسلمين والزنوج المسيحيين. وبقدر ما طرب المسلمون في الشمال لهذا القرار بقدر ما صدم العالم المسيحي بأسره. وأنكرت الإرساليات أي إسهام لها في حركة التمرّد وبدأت تفنّد دعاوي الحكومة في الداخل والخارج[٣٢].

لقد استغلت ظاهرة تجارة الرقيق استغلالاً مخططاً بواسطة الإرساليات التبشيرية التي

---

(٣٠) قارن بين: Beshir, *The Southern Sudan from Conflict to Peace,* p. 147, and Eprile, Ibid.,p. 29.

(٣١) Eprile, Ibid., p. 72.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

كانت تحمل الشماليين مسؤوليتها، بينما ينكر الشماليون المسؤولية الكاملة عنها حيث لم يكن دورهم ـ كما يقول البعض ـ دور المساعد للتجار الاوروبيين والمصريين ولم يتعدّه، كما أن الجنوبيين أنفسهم شاركوا فيها. وقد استمرت الاتهامات من قبل الجنوبيين وما يقابلها من ردود فعل اعتذارية شمالية على المستوى الداخلي، أمّا على المستوى الخارجي فقد وجه المتمردون نداء إلى «البابا» في سنة ١٩٦٥ يطلبون منه التدخل بتوجيه نداء الى حكومة السودان يحثها فيه على ايجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب. ولكن اجابة رئيس الوزراء «محمد احمد محجوب» كانت حاسمة، إذ طالب المتمردين بالقاء أسلحتهم، ومن المفترض ان يناشد «البابا» قادة المتمردين بدء حوار سلمي. كما تلقى «البابا» رداً مماثلاً من «الصادق المهدي» رئيس حزب الأمة ورئيس مجلس الوزراء الذي أعقب «محمد أحمد محجوب». فقد طلب «الصادق المهدي» من «البابا» أن يضع في اعتباره أن الدول الافريقية دول متعددة الديانات وأنه لا بد من أفرقة الوظائف الدينية في السودان[٣٣].

من الواضح أنّ مشكلة الجنوب لم تبدأ مشكلة صراع ديني ولكنها بدأت تأخذ هذه الأبعاد بصورة تدريجية: ففي تقرير لجنة التحقيق في أحداث تمرد سنة ١٩٥٥ وجد من الثابت أنها لم تكن اضطرابات دينية، وأنها كانت سياسية في المقام الأول، ولذلك فان المسيحيين والمسلمين والوثنيين من الجنوبيين قد شاركوا بشكل أو آخر في الاضطرابات التي حدثت في «الاستوائية». ويرى «محمد عمر بشير» أنه ينبغي ألا يتبادر إلى الذهن أن التمرد كان تمرداً مسيحياً على المسلمين، كما لا يمكن تفسير الصراع على أساس أنه صراع ديني، ولكن الدين قد استخدم لتغذية الصراع[٣٤].

ويضيف «محمد عمر بشير» بأن استخدام الدين كعنصر لتغذية الصراع لم ينبثق بصورة تلقائية غير مقصودة، ولكن من المحتم أنّ هذا الصراع يرجع من الناحية التاريخية الى ما قبل سنة ١٨٩٢ والدليل على ذلك كتابات «كتشنر» الذي فتح السودان عام ١٨٩٨، وكان يطالب القوى المسيحية بوقف الزحف الاسلامي العربي إلى أواسط افريقيا، ولكنه قرن ذلك بمهمة القضاء على تجارة الرقيق وترقية المؤثرات الحضارية الأوروبية. فكان من المحتم ان يوضع في الاعتبار موضوع الديانات في أيّ حوار يدور بين الشمال الراغب في الوحدة والجنوب المتمرد. لذلك نصت اتفاقية «اديس ابابا» على الحرية الدينية وحرية أداء الشعائر، كما اعترف دستور السودان سنة ١٩٧٣ بالإسلام والمسيحية دينين للدولة، كما اعترف بالمعتقدات الرّوحية العرفية. ونص الدستور على تحريم استخدام الدين واستغلاله لأغراض سياسية، وساوى بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات دونما تمييز بسبب الجنس أو القومية أو المولد أو اللغة أو النوع أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وبتطبيق قوانين الشريعة الاسلامية سنة ١٩٨٣ طرح الجنوبيون اسئلة أساسية عن مدى جدوى ما ورد في الدستور من مساواة في الحقوق والواجبات، وبذلك بدأت حلقة جديدة من الحرب الأهلية في جنوب السودان[٣٥].

ومثلما اختلفت الحكومة حول تشخيص اسباب هذه الحروب، فإن مفكري السودان كذلك

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٣٤) Beshir, *The Southern Sudan from Conflict to Peace*, p. 149.

(٣٥) Mansour Khalid, *Nimeiri and the Revolution of Dis-May* (London: KPI, 1985), p. 47.

مختلفون على الجذور والأسباب والحلول: فبعضهم يرى أن ديناميكية الإسلام قائمة على التسامح والانتشار التدريجي والتعايش مع الثقافات الافريقية، وبعضهم يرى ان أسلمة السودان قد تمت بالفعل، وأن صراع الثقافات على أرض السودان قد حسم، والبعض يخشى على الثقافات المحلية من الاندثار أو الانفجار.

دور المؤسسة الفكرية في تصور حل لمشكلة جنوب السودان

حسب الإحصاء السكاني لسنة ١٩٥٦ فإن هناك ٧٥٢ قبيلة في كلّ السودان، وتتحدث هذه القبائل ١١٤ لغة، منها ٥٠ لغة في الجنوب. كما أنّ السكان يتوزعون إلى: ٤٠ بالمائة عرباً، ٣٠ بالمائة جنوبيين، ١٣ بالمائة من قبائل غرب السودان غير العربية، ١٢ بالمائة نوبة وبجة، ٣ بالمائة نوبيين، ٣ بالمائة اجانب مولّدين. ووفقاً لهذه التقسيمات فإن ٥٢ بالمائة من السكان يتكلمون العربية بينما هناك ٤٨ بالمائة يتكلمون لغات ولهجات محلية(٣٦).

لقد ساعدت المؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية على توحيد السودان الشمالي ـ الى حد ما ـ كما سبق وأوضحنا، بينما لم تمسّ هذه المؤسسات جنوب السّودان إلا بصورة سلبية اختلف المفكرون في تشخيصها وفقاً لانتماءاتهم العرقية حيناً والسياسية حيناً، والفكرية التي تدّعي الحياد في بعض الأحيان، ويستوي في ذلك المفكرون السودانيون الشماليون والجنوبيون على حد سواء، كما يستوي في ذلك المفكرون الآخرون من العرب والأفارقة والأوروبيين.

يرى كل من «أحمد عبد الرحمن محمد» و «الطيب زين العابدين» أن هناك حاجة ماسة لتقوية أواصر الصلة بين أقاليم السودان المختلفة وقبائله المتباينة، ويؤكدان على ضرورة فتح الباب واسعاً امام التمازج الحضاري والتلاقح الثقافي دون أن يعني ذلك اندثار ثقافة ما أو ذوبانها في الأخرى. ووفقاً لهما فإن التكوين القومي السوداني ما زال ينقصه التجانس والوحدة. وأن أبرز اختلاف في التكوين القومي للسودان اليوم هو بين الشمال المسلم والمستعرب وبين الجنوب الزنجي المتعدد اللغات والأديان. ورغم التأثير الغالب للدين الإسلامي واللغة العربية المشتركة بين أبناء الشمال، إلا أن هناك وحدات ثقافية متمايزة قبلياً وإثنياً تشمل الفصائل النوبية والقبائل البجاوية وقبائل أخرى يضعف فيها التأثير العربي في جبال النوبة والإنقسنا وجنوب الفونج وقبائل دارفور. كما أن القبائل العربية لا تزال تحتفظ بكيانات قبلية متميزة سواء في شرق السودان أو غربه أو وسطه(٣٧).

وبالرغم من أنّ الكاتبين يؤكدان على ضرورة الاحتفاظ بكل هذه الثقافات إلا أنهما يذهبان إلى أن الحل الإسلامي هو أنسب حلّ لمشكلة التعددية الثقافية. ويخالف «محمد عمر بشير» هذا الرأي ويرى أنه لا يزال هناك في الشمال من يعتقد بأن التفاعل سيتم فقط عن طريق أسلمة

---

(٣٦) انظر: Ali A. Mazrui, « The Multiple Marginality of the Sudan,» in: Yusuf Fadl Hassan, ed., *Sudan in Africa* (Khartoum: Khartoum University Press, 1968), p. 244, See also: Wai, *The African-Arab Conflict in the Sudan*, p. 23.

(٣٧) احمد عبد الرحمن محمد والطيب زين العابدين، «التماذج الحضاري في السودان،» **الثقافة**، السنة ٣، العدد ١٠ (ايار/مايو ١٩٧٩)، ص ٥٦ ـ ٦٠.

الجنوب، ويرى أن هذا الموقف قد يتيح الفرصة مرة أخرى ليصبح الدين فيها مصدراً للصراع، ويرى أن الهجرات المتبادلة ربما تساعد في التفاعل بين الإقليمين. ويتساءل «محمّد عمر بشير» لماذا تبدو القومية الافريقية والقومية العربية متعارضتين، ألا يمكن أن تتكاملا؟ ويرى أن التكامل لا يمكن أن يتأتى وتحل مشكلة الجنوب ما لم تتبع سياسة متوازنة تساعد على تطوير وحدة وطنية وبناء هوية قومية من جماعات مختلفة ثقافياً واجتماعياً[٣٨].

ويتفق هذا الرأي مع وجهة نظر «أحمد الأمين البشير» الذي يذهب إلى أنّ التركيبة السّكانية للسودان تضم عنصراً افريقياً خالصاً أغلبيته غير مسلمة وله أسبابه التاريخية والسياسية في الريبة والتخوف من العروبة والإسلام. وبغض النظر عن أسباب رفض الجنوبيين للاتجاهات العربية والإسلامية، وبغض النظر عن دور الاستعمار القديم والجديد، فإن هذا الرفض موجود وتمخضت عنه حرب أهلية استمرت بين (١٩٥٥ ـ ١٩٧٢)، وانتهت باتفاقية «أديس أبابا» التي اصبح بموجبها جنوب السودان اقليماً واحداً يتمتع بالحكم الذاتي داخل السودان الموحد، وقد نشبت الحرب مرة أخرى بعد تطبيق الشريعة الإسلامية في سنة ١٩٨٣. كما كان من أسبابها إعادة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم بغرض إضعاف قبيلة «الدينكا» ذات الوزن العددي والحضاري، التي لم تشارك في التمرّد الذي قادته قبائل الاستوائية من قبل.

ويضيف بأن مشكلة الجنوب كانت نتاج قرن كامل من سوء التفاهم والتدخل الاستعماري والتبشيري وقصر النظر السياسي الشمالي الذي اعتبر الجنوب مجرَّد منطقة أخرى من مناطق السّودان التي ستصبح مجالاً لعمليتي انتشار العروبة والإسلام الدائرة منذ قرون في سودان وادي النيل. ويرى «احمد الأمين» أنّ الحل يكمن في التمسك باتفاقية «أديس أبابا» لأنها ضمان لاستمرارية عملية الانصهار القومي على المدى الطويل، وعلى مدى الجدّية والصدق في تنفيذ هذه الاتفاقية يتوقف تدهور او ازدهار العلاقات العربية ـ الافريقية، والإسلامية ـ المسيحية، التي تتم عبر بوابة العلاقات الشمالية ـ الجنوبية في السودان، وبالفصل بين الدّين والدّولة يتواصل الانصهار القومي القائم على حرية الاختيار والمساواة في المواطنة وخدمة لتكريس التعدد والتباين الثقافي والعرقي والديني، وتلك ديناميكية الإسلام في السودان[٣٩]. ويرى «سيد حامد حريز» أن التكامل القوميّ في السودان لا يتمّ إلا بالفهم والتفاهم بين الأفراد والمجموعات المختلفة، وأن خير مدخل لفهم الجماعات واحترامها هو ثقافاتها[٤٠].

إن الكتّاب السابق ذكرهم يحاولون إعطاء وزن وقدر متساويين للثقافات السودانية، ولكن هناك مفكرين آخرين قد يُعطون وزناً للثقافات المحلية يفوق ما يعطونه من وزن للثقافة العربية والإسلامية، كما أن هناك من يعطون وزناً للثقافة العربية والإسلامية، وهناك من يميز بين الثقافة العربية والإسلامية ومن يوحِّد بينهما. ومن الذين يعطون وزناً للثقافات المحلية «علي عثمان محمد

---

(٣٨) Beshir, *The Southern Sudan from Conflict to Peace*, p. 152.

(٣٩) احمد الأمين البشير: «العلاقة بين السياسة والدين في السودان،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٧ (تموز/يوليو ١٩٨٥)، ص ١١٠ ـ ١١٧، و «شرعية النظام في السودان،» **الايام**، ١٨/١٢/١٩٨٥.

(٤٠) حوار مع ابراهيم اسحاق، «جوانب من قضايا الثقافة السودانية،» **الثقافة**، السنة ٤، العدد ٥، (١٩٨٠)، ص ٢٨.

صالح» الذي يرى أن الانسان النوبي اكتسب صفة التعايش الحضاري على مدى التاريخ الطويل الذي شهد الانسياب الحضاري تارة، والغزو الحضاري تارة أخرى، إلى بلادهم، من الشمال. ويرى أن المكونات الأساسية للثقافة السودانية الحاضرة هي الموروث الثقافي النوبي الأصيل الذي تبلور في العصر المسيحي، زائداً عناصر الحضارة الإسلامية العربية التي بدأت تدخل بلاد النوبة والسودان منذ منتصف القرن السابع ولم تجد الفرصة مواتية لبسط نفوذها الكامل على الموروث الحضاري النوبي الافريقي حتى الآن.

ويذهب «علي عثمان صالح» إلى أنه من الخطأ الحديث في الوقت الرَّاهن عن ثقافة سودانية متكاملة ذات سمات متميزة، حيث لا يزال الصراع الحضاري السلمي دائراً بين الثقافات المحلية والثقافة الإسلامية العربية[٤١].

إذا كان «علي عثمان» يرى بأن الصراع الثقافي في السودان صراع سلمي، فإنّ هناك من يخالفه الرأي ويرى أن الصراع قد يتخذ بعداً غير سلمي في بعض الأحيان، وخاصة في العلاقة بين شمال السودان وجنوبه، ومن هؤلاء «دنستون وايّ» الذي يذهب إلى أن السودان خير مثال لأمة مقسمة دينياً وعرقياً واقليمياً وتاريخياً، وأن الاختلافات الثقافية والعرقية بين الشماليين المستعربين والعرب، والأفارقة الجنوبيين لم تكن وحدها الأسباب التي قادت الى الاحباطات المتتالية، ولكن يضاف اليها العداوات التاريخية، وعدم الثقة المتبادلة والتي ترجع جذورها أيضاً الى المخاوف النفسية والحرمان الاقتصادي والاجتماعي النسبي[٤٢]. ويرى أن «الجنوبيين» قد عزلوا عن مجريات الأمور لأنهم يشكلون أقليّة تجاهلها الشماليون، وقد أدّى عدم المساواة في المعاملة وعدم إشراكهم في الحياة السياسية والفرص الاقتصادية والتعليمية والوظائف والمهن إلى مضاعفة الفوارق وتعميقها بمرور الزمن الذي لم يترك لهم خياراً سوى الكراهية والبغضاء واللجوء إلى العنف. وقد عمّقت هذه الظروف الشعور بالعزلة كما عمّقت الفجوة بين الشّمال والجنوب. إضافة إلى ان الثقافات والديانات والنظم المحلية في الجنوب كانت محتقرة من قبل العرب المسلمين الشماليين ومن الاوروبيين على حد سواء، بل إن أعضاء الجامعة العربية يرون أن للسودان وضعاً استراتيجياً هاماً في نشر ثقافتهم العربية والاسلامية لا في الجنوب فقط، ولكن في كل افريقيا السوداء[٤٣].

ويؤيد وجهة النظر الأخيرة كثير من مواقف القادة السياسيين والمفكرين الشماليين الذين لا يخفون مدى وعمق احتقارهم للثقافات الجنوبية، ومن ذلك بعض مواقف «الصادق المهدي» في الستينات، فقد كان يؤكد ضرورة نشر الإسلام والعُروبة في الجنوب كعوامل لتوحيد السودان. فالجنوبيون يجب تحويلهم إلى الاسلام ولا بد من تعريبهم، وقد كتب بهذا المعنى إلى «البابا» في «روما» مقترحاً أربع عشرة نقطة تمثل «بروتوكولاً» بين المسيحية والإسلام لتحويل الوثنيين في افريقيا إلى مؤمنين. فالوثنية يجب الاتفاق على ضرورة القضاء عليها لأهداف مشتركة

---

(٤١) علي عثمان محمد صالح، «خواطر حول اصول الثقافة السودانية،» **الثقافة**، السنة ٤، العدد ٥، (١٩٨٠)، ص ٦٧ ـ ٦٩.

(٤٢) Wai, *The African-Arab Conflict in the Sudan*, pp. 5-6.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ٣٦.

بين الإسلام والمسيحية[٤٤].

ويفسر «محمد أحمد محجوب» الحرب الأهلية في الجنوب في ضوء صدام الثقافات وتعارض التطلعات: فالشمال يتطلع الى الوطن العربي ويتطلع الجنوبيون الى افريقيا[٤٥]، أما «حسن عبدالله الترابي» فإنه يضع المشكلة بصورة أكثر صراحة، فيذهب إلى أنه «إذا لزم أن يستعين السودان باشقائه العرب والمسلمين فلا عجب، فالصراع الافريقي كله والذي يشكل السودان جزءاً خطيراً منه، هو صراع حضاري بين المدّ العربي الإسلامي وبين الدول الإمبريالية، التي تريد أن تصبغ الكيانات الافريقية بصفة أقرب للغرب لتجعلهم فريسة سهلة للاستغلال السياسي والاقتصادي سواء في ذلك المخططات الغربية أو المخططات الشيوعية، وأيّ معركة يديرها السودان ليست في حساب أمنه ولا للدفاع عن كيانه الذاتي، بل المعركة هي الدفاع عن الكيان العربي الإسلامي. فالسودان ثغر من ثغور الإسلام يتوغّل في افريقيا ويمكن أن يكون جسراً لمد الحضارة الاسلامية العربية لإخراج الناس من ظلماء الى النور ولترقية المجتمعات الافريقية»[٤٦].

ليس هذا فقط، وإنما هناك من ينكر على الافارقة دعاويهم القومية، كما ينكر على العرب ـ بقدر أقل ـ دعاويهم القومية، ويرى أن الإسلام وحده يمكن أن يكون إطاراً للوحدة. من ذلك ما يذهب إليه «مدّثر عبد الرحيم» الذي يعتب على الأفارقة لما ذكر من ميلهم إلى التقوقع والتشرذم والركون إلى دعوات عنصرية أو يشتم منها رائحة العنصرية ووقوع ذلك حتى في المجتمعات المسلمة أو الإسلامية. وهو يرفض رفضاً تاماً كل نزعة عنصرية أو تفريقية بما في ذلك دعوة «الزنّجية». ويرى أن العروبة هي السمة الأساسية لمعظم سكان السودان، فالعروبة رابطة ثقافية لغوية تربط بين عدد من الأعراق، وقد ارتبطت اللغة العربية بالقرآن وتزامن انتشارها مع انتشار الإسلام في السودان. ويعترف بوجود ثقافات متعددة في السودان يمكن أن تتلاقح سلمياً على أساس أن الإسلام دخل السودان عن طريق الهجرات والتخالط والتمازج والتراضي، ويؤكد ـ في النهاية ـ وجود ثقافة سودانيّة متميزة أساسها الإسلام كعقيدة، فما تحقق من وحدة في الشمال يرجع الى عبقرية الإسلام التي بدأت عملها في جنوب السودان لولا المعوقات التي وضعها الاستعمار البريطاني وتسببت في تفاقم مشكلة جنوب السودان وازدواجية الثقافة السودانية[٤٧].

أمّا «ابرايل» فلا يتفق على أن مشكلة جنوب السودان ترجع الى المخططات الاستعمارية فقط، ولكنه يذهب إلى أن الشبهات بين الشمال والجنوب كثيرة. وقد عمقتها ذكريات الجنوبيين بأنهم استغلوا وأسيئت معاملتهم من قبل التجار الشماليين وموظفي الحكومة وجنود الجيش. ومن أسباب الحرب الأساسية اعتقاد الجنوبيين بأن العرب الشماليين يعاملون الأفارقة الجنوبيين معاملة «العبيد»[٤٨].

لهذه الأسباب مجتمعة فإن هناك من يرى أن التمازج الثقافي بين الثقافة العربية والافريقية

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٤٥) O'Balance, *The Secret War in the Sudan, 1955-1972*, p. 150.

(٤٦) حوار مع حسن عبدالله الترابي، **السوداني**، ١٩/١١/١٩٨٥.

(٤٧) حوار مع مدثر عبد الرحيم، **الأيام**، ٦/٤/١٩٨٤. انظر أيضاً: مدثر عبد الرحيم، «المناقشات»، في: **العرب وافريقيا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي**، ص ٦٥.

(٤٨) Eprile, *War and Peace in the Sudan*, p. 15.

لم يتخذ مجراه بعد، ومن ذلك ما يذهب إليه «عبدالله علي إبراهيم» الذي يقول بأنه لا يمكن القول بوجود ثقافة سودانية تتركب من مكونين عربي وافريقي، ففي مسألة اللغة مثلاً، لا يعتقد بوجود مؤثر افريقي في اللغة العربية، وإنما هي استعارات واستفادات واستلافات في الحدود المتاحة لكل لغة. إن الثقافة العربية الإسلامية يمكن أن تفسّر مكوناتها دون الرجوع الملزم للثقافات الافريقية[٤٩].

لقد كان التيّار السائد في السودان إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية أن السودانيين عرب مسلمون، وكلمة «سوداني» كانت تعني في الأوساط الشعبية التحقير، وربما كانت كلمة يقصد بها تلطيف، أو ان تكون بديلاً لكلمة «عبد»، ومن ذلك أنه عندما ذهب «بابكر بدري» إلى أن الجعليين نوبة تعربوا، تعرض لهجوم شديد كان محوره أن الجعليين عرب عباسيون حسباً ونسباً[٥٠]، ولإعطاء الثقافات السودانية وزناً متساوياً فقد عمد بعض المفكرين الى تبني نظرية التعددية الثقافية في السودان ومن هؤلاء «نور الدين ساتي» الذي يرى أنّ التمازج الثقافي لا يتم الا بالاعتراف بثقافات الأقليات وحلّ قضاياها، وأنّ السودان صورة مصغّرة لما يتمّ في القارة الافريقية، وأنّ الحوار ـ وليس الصراع ـ بين المكوّنات الثقافية هو الطريق الوحيد لتحقيق تمازج ثقافي باق. وأنه يجب تفسير التراث الثقافي تفسيراً يتماشى مع جبريات التمازج الثقافي القومي. وان هناك صلة مباشرة بين الفقر الاجتماعي للأقليات من جهة، ووضعها الثقافي من جهة أخرى، ويجب أن يواكب الحل الاقتصادي حل ثقافي واجتماعي يهدف الى رد الاعتبار للأقليات الثقافية من أجل إحلال «السلام الثقافي» محل «التحارب الثقافي».

ويرفض «نور الدين ساتي» ضمناً وجهة نظر «مزروعي»، ويذهب إلى أن السودان ليس ذا هامشية ثقافية متعددة، بل هو ذو أصالات ثقافية متعددة تسعى بصورة أو أخرى لتفرض نفسها وتدخل في نوع من الصراع السافر أو المستتر مع ثقافة المركز «الثقافة العربية والإسلامية»، ويتفق في النهاية مع وجهة نظر «عبدالله علي إبراهيم» بأنه لا يوجد ما يسمّى بالثقافة السودانية، ويفضل أن يسمّيها الأصالات المتعددة للأمة السودانية[٥١].

إن مشكلة عدم العدالة الاجتماعية والتقليل من شأن الثقافات المحلية لا ينسحب على الجنوب فحسب، ولكنه يشمل الأقليات الثقافية التي عانت من سوء العدالة منذ قيام ممالك سنّار والمسبّعات وسلطنة دارفور والتركية والمهدية. وتشمل هذه الأقليات قبائل جبال النوبا والانقسنا وقبائل من دارفور. فعدم العدالة والاستغلال والتجاهل كانت من أسباب النظرة الدونية التي ينظر بها الشماليون الى ثقافات هذه الاقليات. وعندما تثور هذه الأقليات أو تتمرد فانها تتّهم بالعنصرية والحقد والطيش[٥٢].

---

(٤٩) عبدالله علي ابراهيم، «اصول الثقافة السودانية،» **الثقافة**: السنة ٤، العدد ١٥ (آب/اغسطس ١٩٨٠)، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٥٠) انظر: عبد الرحيم، في: **الايام**، المصدر نفسه.

(٥١) نور الدين ساتي، «الحوار بين المكونات الثقافية للأمة السودانية،» **الثقافة**، السنة ٤، العدد ١٥، (١٩٨٠)، ص ٧ ـ ١٢.

(٥٢) الأحزاب من هذه الجماعات توحدت تحت جبهة واحدة مكونة من ١٣ حزباً واتحاداً من دارفور وجبال النوبا ومنطقة الانقسنا والجنوب. انظر: **الايام**، ١٩٨٥/١٢/٢٠. درجت الحكومات السودانية خاصة في عهد نميري =

لقد ظلّت الحكومات السودانية المتوالية تنكر وتعارض الاتّهامات الموجّهة اليها بأن حرب الجنوب عبارة عن صراع عرقي يمارس فيه الجيش العربي الشمالي قهراً على الأفارقة الجنوبيين. ويؤكد بعض قادة السودان نفي هذه التهمة بالاستدلال بأن غالبية الجيش مكونة من العناصر غير العربية، إضافة الى الجنود النوباويين فإن هناك نسبة عالية من الجنود الجنوبيين[٥٢]. ولقد غابت عن هؤلاء القادة إمكانية تفجر الصراعات والتمردات داخل الجيش نفسه نتيجة لتكوينه المشابه لتكوينات الجيوش السودانية في السابق، ومثلما كان يتمّرد جنود «لولو» وجنود «كازقيل» حيناً، ويحاولون الحدّ من النفوذ العربي المتنامي حيناً آخر في أيام سلطنة «سنّار»، ومثلما كان يتمرّد «الجهادية» في أيام «التركية» و «المهدية» و «الحكم الثنائي». فإن صور التمرد تتكرر بشكل أو بآخر في الوقت الراهن. وفي ضوء هذه الحقيقة التاريخية يمكن تفسير التمرّد الذي يقوده «جون قرنق» ممثلاً للجنوب و «يعقوب إسماعيل» ممثلاً لجبال «النوبة»، كما أن الحكومات المتعاقبة ظلت تتهم الأب «فيليب عباس غبوش» بأنه خلف كل حركة تمرد تقوم بها وحدات أو أفراد من الجيش في الآونة الأخيرة[٥٤].

لهذه الأسباب مجتمعة أصبح هناك مفكرون يشكّون في أن السودان قادر على أن يقوم بدور الجسر بين الثقافة العربية والافريقية، ومن هؤلاء المفكر الافريقي «مزروعي» الذي يذهب الي تخطئة من يظنّ أن السودان يؤدي الآن دور الجسر بين افريقيا السوداء وافريقيا العربية، أو بين افريقيا المسيحية وافريقيا المسلمة، أو بين افريقيا المتحدثة بالانكليزية وافريقيا المتحدثة بالعربية، أو بين شرق افريقيا وغربها، أو بين الأمم الافريقية المتجانسة وغير المتجانسة.

ويرى «مزروعي» أن السودان لا يلعب هذا الدور المفترض فيه أن يلعبه، وإنما يلعب دوراً هامشياً في العالمين العربي والافريقي على حدّ سواء، فللسودان هوية مزدوجة أضعفت من دوره في كلا العالمين، فكثير من السودانيين زنوج تعربوا فضعفت علاقتهم بافريقيا، وهناك عرب تأفرقوا فضعفت علاقتهم بآسيا وقد حدث هذا في شمال السودان، أما جنوبه فقد ظل على افريقيته، ومن هنا انبثقت الازدواجية في داخل السودان نفسه، وقد كانت ظروف الشمال أفضل من ظروف الجنوب، فقد استطاع الشماليون أن يلتفوا حول الطرق الصوفية كأساس للانتماء السياسي، بينما لم يجد الجنوبيون مفهوماً قومياً يوحّدهم فيما بينهم أو يوحدهم مع الشمال. فالعروبة والإسلام كانا عاملين موحّدين لجماعات غير متجانسة في الشمال، ولذلك يمكن أن ينظر للسودان كدولة موحدة قومياً لو اقتصرت نظرتنا على الشمال[٥٥].

هذه الظاهرة يطلق عليها بعض المفكرين السودانيين «خصوصية السودان» في علاقته بالوطن العربي. وتكمن هذه الخصوصية كما يشخصها «حيدر ابراهيم علي» و «جمال محمد

= وبعد اسقاطه على توجيه مثل هذه التهم الى هذه الجماعات واعتقالها اعتقالاً تحفظياً او منعها من التنقل والاقامة في مناطق معينة ومراقبتها امنياً اكثر من الجماعات العربية والمستعربة. انظر: **الشرق الاوسط**، ٢٩/١٠/١٩٨٤؛ ٣١/١٠/١٩٨٤؛ ٢/١١/١٩٨٤، و ٢٥/١١/١٩٨٤.

(٥٣) Mazrui, «The Multiple Marginality of the Sudan,» pp. 240-243.

(٥٤) انظر: **الشرق الاوسط**، ١٩/١٢/١٩٨٥، والأعداد بتاريخ ٢٨، ٢٩، ٣٠/١٢/١٩٨٥، ١/١٠/١٩٨٥، و ٧/١٠/١٩٨٥.

(٥٥) Mazrui, Ibid.

أحمد» في وجود أقليات غير عربية أصلاً، إضافة الى وجود مجموعات مزدوجة ثقافياً تتحدث العربية واللهجات المحلية معاً، يضاف الى ذلك كله مشكلة جنوب السودان التي برزت كصراع مكشوف بين العروبة والزنجية. ولذلك فإن دور السودان في العلاقات العربية الافريقية يجب أن ينظر إليه في ضوء هذه الخصوصية[٥٦]، ولذلك يرى «السر سيد أحمد» ان دور السودان في الوطن العربي يجب ألا يكون دوراً تبشيرياً بالعروبة والإسلام، وان الذين يريدون وضع التمايز بين الشمال والجنوب في اطار صراع ديني وثقافي فإنهم بذلك يجنون على قضية الإسلام والعروبة أكثر مما يساعدونها[٥٧].

لقد ظل كثير من المفكرين السودانيين يؤمنون بالتلاقح الثقافي السلمي بين الثقافة العربية والاسلامية دونما اعطاء أهمية لإحداهما على حساب الأخرى، ولذلك يرفض هؤلاء مفهوم الصراع أو التعددية الثقافية أو الهامشية ويرون أن السودان يمكن أن يلعب، وقد لعب، دوراً في تمتين العلاقات الثقافية الافريقية والعربية. ولذلك يؤثر هؤلاء الكتاب والمفكرون استخدام مفهوم «التمازج الثقافي» ومنهم «فرانسيس دينق» الذي يرى أن الإسلام في السودان قد تقدم على خطى الموروث المحلي، فبدلاً من أن يزيل المؤسسات القائمة جاء ليغطيها برداء إسلامي حتى جاء الوقت الذي تعاظمت فيه القيم الإسلامية وانتشرت فوق الموروث الموجود.

ولا يقبل «فرانسيس دينق» القول بأن الجنوب كان معزولاً ثقافياً قبل القرن التاسع عشر، ويرى ان ديانات الشرق الأوسط كان لها تأثير ملحوظ على تلك المنطقة قبل وصول البعثات التبشيرية الحديثة. ففلسفة الدينكا والنوير والشلك وأساطيرها تحتفظ بعلاقات وثيقة مع روح الشرق الأوسط الدينية. وقد استوعب الدينكا فكرة «المهدية» في القرن التاسع عشر، فلإعجابهم بقوّته الدينية أصبحوا يردّدون كلمة «المهدي» كمرادف لذلك الذي ترعاه العناية الآلهية وتقود خطاه.

ويرى «فرانسيس دينق» ان السودان كان يقدم نفسه جسراً أو معبراً أو واسطة بين افريقيا والشرق الأوسط، فغالبية الذين صُنِّفوا عرباً في السودان يتمتعون بأصول غير عربية، بينما يمثل الزّنوج خليطاً غير زنجيّ بما في ذلك جنوب السودان الذي يتكوّن من قبائل سودانية، وحامية ـ نيلية، ونيلية، وعليه فإنّ السودان يجمع العروبة والافريقية بصورة مزدوجة وتكاملية. والصورة التي تم بها هذا التكامل تشير الى التسامح القومي والاعتراف بالاختلافات الثقافية والتعايش بينها. فالتحرر العرقي للعرب ومرونة الدّخول في الإسلام قد شجعا على التزاوج، والتّكامل العربي الافريقي هو في النهاية خيار طبيعي غير مفروض، والمرونة السائدة لم تشكل حاجزاً أمام من يريد دخول الإسلام أو يدعي له نسباً عربياً[٥٨].

---

(٥٦) حيدر ابراهيم علي، «السودان والوحدة العربية: خصوصية الدور والانتماء،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٤ (آب/اغسطس ١٩٨٣)، ص ٧٢ ـ ٨٢، وجمال محمد احمد، «رسالة للعقيد قرنق،» **الايام**، ١٩٨٥/٥/٩.

(٥٧) السر سيد أحمد، «الديمقراطية في السودان، ضرورة وطنية وخيار عربي،» **الشرق الأوسط**، ١٩٨٥/١١/٢.

(٥٨) فرانسيس دينق، «الوشائج العربية الافريقية،» **الثقافة**، السنة ١، العدد ٢ (شباط/فبراير ١٩٧٧).

خلاصـــة

إنّ التفاعل بين مختلف المؤسسات الاقتصادية التاريخية والدينية والسياسية والفكرية حول مشكلة جنوب السودان قد أثر في الحياة السودانية عـلى وجه العمـوم، وفيما يجب أن تكـون عليه العلاقات العربية ـ الافريقية في هذا القطر الذي يعتبر من أشد الأقطار العربية تفاعلاً وتجاوباً مع الأحداث العربية والافريقية على حد سواء. وقد كانت هذه الوضعية انعكاساً مباشراً لطبيعة البنية المجتمعية في السودان التي تمر بمراحل انصهار صادق مريـر. فحركـة «تحريـر شعب السودان» التي قادت حرب عصابات ضد حكومـة جعفر نمـيري لا تزال تحمـل السلاح في جنـوب السودان، وتطالب برفع حالة الطوارىء وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية التي فرضت على شعب السـودان، كما تطالب بـإلغاء الاتفـاقيات العسكـرية التي وقعت مـع مصر وليبيا (مؤخـراً) وترفض الحـركة التفاوض مع المجلس العسكري وتبادله الاتهام بعدم الجدّيـة أو الرغبـة في بدء أي حـوار حقيقي، وتنفي تلقّي أي مسـاعدات من جهـات معاديـة للعرب أو للسـودان، كما تتهمهـا بعض القيـادات العسكرية والسياسية، وتطالب الحركة بالمساواة بين المسلمين وغير المسلمين. ويصرح قادتها بأنهم ليسوا ضد العروبة والدين الإسلامي ولكنهم ضد التطرف الديني أياً كـان مصدره: المسيحيـة أم الاسلام، وانهم ضد استغـلال الدين لتحقيق مكـاسب سياسيـة كما فعـل «نميري». كمـا انهم لا يؤمنون بالانقلابات العسكرية ولا يتدخلون في الجيش لإثارة نعرات قبلية أو عِرقية أو عنصرية كما يتّهمون، وانهم ملتزمون بوحدة السودان، وان اهتمامهم منصب على المشكلة السودانية ككل وليس على مشكلة الجنوب وحدها، وأن حركتهم مفتوحة لكل السودانيين ويدعـون لتكوين أمـة سودانيـة من جميع القوميات بما يكفل العدالة والمساواة للجميع، فالجنوبيون لا يمكن اعتبارهم اقلية[٥٩].

وعـلى النقيض من ذلك، فـإن حركـة «الإخوان المسلمـين» بشقيها لا تثق فيمـا يردّده قـادة «حركة تحرير شعب السودان»، ويعتقدون أنهم متأخرون متحـالفون مـع الاستعمار والصهيـونية العالمية ومع الشيوعيين في الداخل والخارج، وهدفهم النهائي هـدف عنصري يهدف الى وقف المـدّ العـربي والإسلامي، ولـذلك فـإنّ «الجبهة القـومية الإسـلامية» تـرى انه لا تنـازل عن قـوانـين ايلول/سبتمبر ١٩٨٣، وتـدعو الى الاستمـرار في تطبيق قوانـين الشريعة الإسـلامية المعطلـة، مع صيانة حقوق الكيانات الدينية غير المسلمة، كما تدعو الجبهة وتعمل على بذل المـزيد من الاهتمـام بالمسلمين من أبناء الجنوب وجبال النوبة والتعاون معهم وترقية أحـوالهم لنشر الدّعـوة بين أهلهم وذويهم وإزالة جميع الفوارق الاجتماعية والحواجـز النفسية بـين المسلمين في الشمـال والجنوب، فغالبية الجنوبيين من المسلمين.

وترى الجبهة أنّ تطبيق الشريعة الإسلامية لم يكن سبباً مباشراً في إثـارة التمرّد في جنـوب السـودان، وأنّ الشعور بـالظلم هو السبب الحقيقي. فـالصراع بين الشمـال والجنـوب يعـود إلى المفارقة في مستوى المعاش، وإلى مشـاعر عـرقية وإقليميـة. ولحل مشكلـة الجنوب الحـالية، فـإن الجبهة تستحث الجيش على تصفية «حركة تحرير شعب السودان» عسكـرياً، وان المشكلـة يمكن حلها ايضاً من خلال إقامة جبهة قـومية إسـلامية تستـوعب عناصر مسلمـة من جنوب السـودان بهدف تأسيس حزب وطني قومي لا يقتصر على الشمال وحده. ولتفادي آفة الإقليمية المـوجودة في

---

(٥٩) انظر: **الشرق الأوسط**، ١٦/١٢/١٩٨٥، و **الايام**، ١٧/١٠/١٩٨٥.

الاحـزاب السودانيـة[٦٠]، وترفض الجبهـة صيغة أي تحـالف وطني يضمّ الشيوعيـين وغيرهم من اليساريين كالناصريين والبعثيين للعمل على حل مشكلة الجنوب.

أمّا حزب «الأمة» بقيادة «الصادق المهدي» فإنه يرى أن الأولوية يجب أن توجّه لحل الأزمة الاقتصادية، ويصفون قوانين الشريعة التي طبقهـا «نميري» بـأنها ليست إسـلامية، وهي قـوانين مشوّهة في محتواها ووضعية مهدرة للعدالة. ولذلك لا بد من العمل على تصحيح هذه القوانـين عبر جهد إسلامي دولي تشترك فيه جميـع المنظمات الإسـلامية. ويـركز الحـزب على ضرورة احتـرام الوضع الخاصّ للجنوب نتيجة للتعدد المذهبي والحضاري والثقـافي، وأن تكون هـذه الخصوصيـة دستورية بحيث لا يمكن تعديلها بطريقة تعسفية أو عشوائية. ويرى الحزب أن الاسلام والعـروبة لا بد من أن يُفهما فهماً سليماً على أساس انهما انتماء ثقـافي ولغوي وليس انتمـاء عرقيـاً. وعليه، فإنه يجب أن يوضح لغير المسلمين ما يكفله لهم الإسلام من حقوق، وأن الحريات الدينية مكفـولة للجميع مهما كان موقف الاغلبية في حسم القضايا الفكرية بصورة ديمقراطية[٦١].

أمّا بقية التيارات السياسية فإنّ مواقفها متفاوتة بين الاقتراب من «جون قرنق» أو الاقتراب من «الجبهة القومية الإسلامية». وحتى الآن يعتبر الحـزب «الاتحادي الـديمقراطي» مثـالاً لتمزق القيادات الروحية والسياسية وعدم وضوح رؤيتها[٦٢] وتناقضها حيث يصعب تقويم برامـج الحزب المنشق على نفسه الى عدة جماعات يزداد بعضها قرباً مترددا من «الجبهة الاسلامية»، وبعضها لا يزال ملتزماً بميثاق التجمّـع الوطني، كمـا خرجت بعض الجمـاعة عن التجمـع الوطني، وجمّـدت عضويتها فيه احتجاجاً على موقف التجمّع الناقد للسياسة المصرية، وهذا لم يرض طائفة الختمية ذات الولاء التقليدي لمصر والتي تمثل السند الروحي للاتحادي الديمقراطي.

وتقترب وجهات نظر التجمعات الجنوبية والنوباوية واليسارية من وجهة نظـر «جون قـرنق» على كل حال، حيث تطالب هذه التيارات السياسية في مجملها بإلغاء قوانين ايلول/سبتمبر ١٩٨٣، وإعطاء الحكم الذاتي لـلإقليم الجنوبي، وإعطـاء وزن لحركـة تحريـر شعب السودان، والتمسـك باتفاقيـة «أديس أبابـا»، والتركيـز التنموي عـلى المناطق الأكثـر تخلفاً، وضمـان حقوق الإنسـان الاساسية، وكفالة حرية العقيدة والتعبير، وضمان حرية الانتقال، وحق الإقامة، والفرص المتساوية لجميع السودانيين دون قيد أو شرط، والدفاع عن حقوق المناطق المظلـومة وفقـراء المدن. وتـرفض هذه التيارات توظيف الدين لتحقيق اغراض سياسيـة، وتطالب بـالفصل بـين الدين والـدولة مـع إعطاء الحكم الذاتي الإقليمي للمناطق المتخلفة كالشرق والغرب وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة والجنوب نفسه، مع الاعتراف بهويتها وتميزها الثقافي، وتوجيه ثروات كل اقليم لخدمته أولاً. ولذلك فانه يجب ألا ينظر الى السودان على أساس أنه عمق استراتيجي لأيّ بلد، ولا بد من الحفـاظ على

---

(٦٠) عـلى سبيـل المثـال، انظـر: **الشرق الاوسط**، ٢٣/١٠/١٩٨٤، ٢٤/١٠/١٩٨٤، ١٧/٤/١٩٨٥، و ٩/٥/١٩٨٥؛ **المجلـة** (الـريـاض)، (نيسـان/ابـريـل ١٩٨٥)؛ **الصحـافـة** (الخـرطـوم)، ١٣/٥/١٩٨٥، و ١٦/٥/١٩٨٥، و **الحوادث** (بيروت)، (ايار/مايو ١٩٨٥).

(٦١) انظر آراء الصادق المهدي وبقية قيادات حزب الأمة: **الشرق الاوسط**، ٩/١٠/١٩٨٥، و ١٧/٥/١٩٨٥؛ **المجلة**، (نيسان/ابريل ١٩٨٥)، **الحوادث**، (ايار/مايو ١٩٨٥) **والايام**، ٢١/٥/١٩٨٥.

(٦٢) انظـر: **الشرق الاوسط**، ١٣/٥/١٩٨٥، **الحوادث**، (ايـار/مايـو ١٩٨٥)، وبشأن تجميـد عضويتـه في التجمع الوطني، انظر: بيان «الاتحاد الديمقراطي،» **الايام**، ٢٩/١١/١٩٨٥.

التوازن في التوجهات العربية والافريقية. فالهوية السودانية هوية افريقية عربية، وترفض هذه الجماعات صيغة أي تحالف مع الجبهة الإسلامية وترى فيها امتداداً لنظام نميري[٦٣].

بهذه التيارات السياسية المتصارعة تتأثر أجهزة الدولة الانتقالية الحالية بشقيها المدني والعسكري والتي من المفترض أن تسلّم السلطة لحكومة ينتخبها الشعب في نيسان/ابريل ١٩٨٦. ونظراً لطبيعة المرحلة الانتقالية فإنّ القادة الانتقاليين يرون أنّ أمر تطبيق الشريعة الإسلامية متروك للشعب السوداني وإن أقرّ بعض القادة بأن تطبيق الشّريعة لم يكن صحيحاً لأنه هدف أولاً واخيراً إلى المزايدات السياسية، كما أن الحكومة ترى أن أهم مهمة أمامها هي وقف نزيف الدم في الجنوب، ولكن هؤلاء القادة حاروا دليلاً في فهم ما يريده «جون قرنق»، ولذلك بدأ بعضهم بمحاولة استرضائه، وضاق آخرون به ذرعاً فلجأوا الى استفزازه والتشكيك في نواياه، واتهموه - كما اتهموا «فيليب عباس غبوش» - بالعنصرية والتآمر والتحالف مع أعداء السودان. وكما يشخّص «سوار الدهب» رئيس المجلس العسكري الانتقالي مشكلة جنوب السودان، فانها اصبحت مشكلة خطيرة، وسيمتدّ خطرها إلى الشمال إذا لم يتم احتواؤها، فقد أصبحت المشكلة مصدر ابتزاز مستمر وانهاك لجميع حكومات السودان، وما أنفق على العمليات الحربية يمثل أضعاف ما أنفق على مشاريع التنمية في الجنوب والشمال على حد سواء[٦٤].

في ضوء هذه الحقائق والوقائع المتباينة هل ستستطيع قيادات السودان أن تضمّد جراحاته من خلال تعايش هويته المزدوجة؟ إن ذلك لن يتحقق - حتماً - إلا بنبذ العنف طالما أن معظم التيارات السياسية متفقة على الديمقراطية سبيلاً للوحدة الوطنية. فما يجري في جنوب السودان ما هو الا اقتتال وليس قتالاً كما صرح بذلك مرة وزير الدفاع السوداني. وهل ستتعايش هذه التيارات السياسية فتجنّب السودان مصير «لبنان» آخر، يصطرع عليه المسلمون والمسيحيون والعرب والافارقة، والعرب والصهاينة والمعسكران الشرقي والغربي؟ وتلك لعمري احدى الارهاصات بحرب كونية جديدة□

---

(٦٣) عن موقف الشيوعيين واليساريين والجنوبيين والنوباويين في التجمع الوطني، انظر: **الحوادث**، (ايار/مايو ١٩٨٥)؛ **الشرق الأوسط**، ١١/٥/١٩٨٥؛ **الايام**، ١٤/٥/١٩٨٥، و ١٧/٥/١٩٨٥، و **الصحافة**، ١٦/٥/١٩٨٥.

(٦٤) من الملاحظ ان مواقف كثير من القيادات في الحكومة الانتقالية وفي المجلس العسكري الانتقالي لا تختلف كثيراً عن مواقف «نميري» من الأقليات غير العربية. للمقارنة، قبل الانتفاضة، انظر: **الشرق الأوسط**، ٢٩/١٠/١٩٨٤؛ ٣١/١٠/١٩٨٤؛ ٢/١١/١٩٨٤؛ ٢٥/١١/١٩٨٤. وبعد الانتفاضة، انظر: **الشرق الأوسط**، ١١/٥/١٩٨٥؛ ٢٦/١١/١٩٨٥؛ ٢٧/١١/١٩٨٥؛ ٦/١٢/١٩٨٥؛ ١٨/١٠/١٩٨٥؛ ٢١/١٠/١٩٨٥؛ ٢٣/١٠/١٩٨٥؛ و ٢٦/١٠/١٩٨٥. انظر أيضاً: مختار عجوبة، «قادة السودان وآفة النسيان،» **الايام**، ٢٧/٦/١٩٨٥.

تقويم الجهد الإعلامي العربي في أمريكا الشمالية

د. ميخائيل سليمان

استاذ العلوم السياسية ـ جامعة ولاية كنساس ـ الولايات المتحدة الامريكية.

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو مراجعة الجهد الإعلامي في أمريكا الشمالية، وخصوصاً في الولايات المتحدة وتقويمه. وتشير كلمة «عربي» هنا إلى بيانات ونشاطات جامعة الدول العربية ووكالاتها ومكاتبها وجميع المنظمات أو المجموعات التي تعمل علانية مع الجامعة في الإشراف على نشاطاتها الإعلامية. ويشير «الجهد الإعلامي» لجميع المشاورات والاقتراحات أو الحملات من قبل الجامعة أو من قبل بلدان عربية معينة لعرض وجهة النظر العربية على الامريكيين بطريقة ايجابية و / أو تفنيد التهجمات على العرب عموماً أو على أعضاء معينين في الجامعة العربية.

وقد جمعتُ معظم المعلومات الأولية للدراسة من سجلات أرشيفية ومقابلات شخصية أجريت مع أعضاء هيئة الجامعة العربية المشاركين في الجهد الإعلامي. وقمتُ أيضاً بمراجعة الدراسات القليلة المتوفرة حول الموضوع وتقويمها، وكذلك «المشاريع» الشاملة المقترحة لإجراء ـ إصلاح جذري.

عندما أسست الجامعة العربية في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥، لم يتطرق الميثاق بأي شكل من الأشكال الى دائرة إعلامية أو الى نشاط ممكن في ذلك الحقل. وأحد اسباب ذلك هو أن الدول المؤسسة نفسها لم يكن لديها وزراء إعلام وكانت تعلم القليل عن الحاجة إلى الاعلام، أو عن أهميته. وربما كان هنالك أيضاً القليل من الاهتمام بتمثيل الجامعة في العالم الخارجي لأنها كانت قد أسست كأداة لتسهيل التنسيق والتخطيط والتعاون بين البلدان العربية نفسها ـ وبصورة رئيسية، في المجالات غير السياسية وغير الحساسة، إذ أن كل دولة عضو كانت تبدي غيره حذرة ضد أي انتهاك أو إخلال بسيادتها[1].

(١) غسان العطية، «دور الجامعة العربية في الاعلام،» ورقة قدمت إلى: ندوة جامعة الدول العربية: الواقع والطموح، التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية، تونس، ٢٨ نيسان/ابريل ـ ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢، شارك فيها: علي محافظة،... **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٤١١ ـ ٤٣٦.

وكان أن كلفت الدول الأعضاء الجامعة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٤٦، بعد عام من تأسيسها، بصياغة ونشر إعلام إيجابي أو دعاية للعرب على المسرح الدولي. ومنذ البداية كانت قضية فلسطين هي القضية «الإعلامية» الرئيسية التي كان على الجامعة أن تصارع من أجلها. ومن ثم، وبعد الهزائم السياسية الكثيرة التي مُنِيَ بها الطرف العربي في الأمم المتحدة، أوصت الجامعة بتأسيس دائرة للإعلام والمنشورات وأنشأتها عام ١٩٥٣[٢]. بمعنى آخر أنه في ذلك الحين فقط تبيّن للقادة العرب أن الإعلام وفن الإقناع، بعيداً عن كونهما نشاطين مخزيين أو منحطين، هما عنصران أساسيان من عناصر العملية السياسية، على المستوى الدولي، على الأقل.

لكن التحرك كان بطيئاً جداً. وبالتالي لم يتم تأسيس معظم البنية القائمة حالياً قبل عام ١٩٥٩. وبالإضافة الى دائرة الإعلام والمنشورات، تتألف هذه البنية من اللجنة الدائمة للإعلام المؤلفة من رؤساء المكاتب الإعلامية في الدول الأعضاء. وتلتقي اللجنة مرتين سنوياً لصياغة الخيارات السياسية التي ينبغي بحثها واتخاذ قرار بشأنها من قبل مجلس وزراء الإعلام العرب الذي يفترض أن يكون أعلى هيئة مخططة للسياسة[٣].

وبما أنّ اللجنة الدائمة تلتقي مرتين سنوياً فقط، فإن عملها طوال السنة يجري تنفيذه من قبل المكتب الدائم للإعلام العربي المؤلف من الملحقين الصحافيين في سفارات الدول الأعضاء المختلفة الموجودين في المدينة التي يقوم فيها مقر الجامعة العربية. ويؤمّن تمويل هذا النشاط الإعلامي من مساهمات الدول الأعضاء[٤].

وفي حين أن الجامعة العربية كانت وقت تأسيسها عام ١٩٤٥ غافلة تماماً عن دور الإعلام في السياسات الدولية[٥]، فإنه يبدو أن بعض الأعضاء فيها داروا مؤخراً دورة كاملة، وهم الآن يرون أن الإعلام هو عملياً ظاهر وباطن أي تطور ثقافي. وحسب كلمات أحد وزراء الإعلام العرب:

«ان العصر الذي نعيشه انما هو عصر اعلام واتصال. لقد أصبح النشاط الأعلامي حجر الزاوية في كل عمل حضاري، به يقاس تقدم الامم لأنّ التفاوت بينها لئن كان اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في نتائجه فإنه إعلامي في جوهره وأسبابه العميقة»[٦].

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤١٣ ـ ٤١٤.

(٣) Abdulrahman Abdulla Zamil, «The Effectiveness and Credibility of Arab Propaganda in the United States,» (Ph. D. Dissertation, University of Southern California, 1973), p. 60. (unpublished).

(٤) قد يتبرع العامة أيضاً بالمساهمات، لكن هذه الأمور لم تتحقق أبداً. لمعلومات عامة عن ذلك وعن الجامعة، انظر: Mohammad Khalil. *The Arab States and the Arab League: A Documentary Record*, 2 vols. (Beirut: Khayats, 1962).

(٥) منذر ف. عنتباوي، **اضواء على الاعلام الإسرائيلي** (بيروت: مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٦٨)، ص ١٧٩.

(٦) من خطاب لعبد الرزاق الكافي، في: **قرارات مجلس وزراء الإعلام العرب، ١٩٨٤** (تونس: الجامعة العربية، ١٩٨٤)، ص ٤١٠. ومن الآن وصاعداً، فإن الاشارة إلى قرارات مجلس الوزراء العرب ستحدد فقط القرارات والسنة التي اتخذت فيها. وتجدر الإشارة الى ان هذه التقارير كانت تنشر في القاهرة حتى عام ١٩٧٨، وفي تونس بعد ذلك. وجميع منشورات الجامعة العربية المشار اليها هنا هي بالعربية إلا إذا جرت الاشارة لغير ذلك.

وهذه النظرة عن الإعلام هي الموضوع الرئيسي الذي قدم لتبرير اقتراح تأسيس وكالة خدمات اعلامية دولية. انظر: **اللجنة الدائمة للإعلام العربي، ١١ ـ ١٣ اكتوبر، ١٩٨٤** (تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٤). على أي حال فقد اوضح الأمين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، أن الاعلام هو واحدة من الأدوات التي يستطيع العرب الاستفادة منها لتغيير صورتهم والدفاع عن مصالحهم أو وجودهم. انظر: **القرارات....، ١٩٨٤**، ص ٥٥.

السياسة الإعلامية العربية

بعد أن أنشأت آلية بث الإعلام إلى العالم، كان على البلدان العربية أن تحدد ماهيّة رسالتها. وهذا الجهد متواصل بالطبع، لكن المواضيع والمعادلات الرئيسية لم تتغير كثيراً على مرّ السنين، ولا سيّما منذ الاجتماع الأول لمجلس وزراء الإعلام العرب في القاهرة في ٧ ـ ١٠ آذار/مارس ١٩٦٤. وفي ذلك اللقاء واللقاءات اللاحقة، أشار المشاركون إلى أن الجهد الإعلامي العربي يجب أن يركز على عدالة القضية العربية، وكذلك الأمر على اهتمام العرب بالسلام الدّولي والرخاء الإنساني. وفي الوقت نفسه، يجب أن يطّلع العالم على الوطن العربي ومحاولات التنمية العديدة والنمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن الحملات الإعلامية المعادية للعرب يجب أن تواجه وتفضح وتفنّد. وبتحديد أكثر، فإن المواضيع المتكررة هي التالية:

١ ـ يسعى العرب الى التقدم الاجتماعي والسياسي ويقاومون التعصب والعدوان والتمييز العنصري. إن العداء للسامية، وهو المنبع التاريخي للصهيونية، كان ظاهرة غربية لا عربية[٧].

٢ ـ إسرائيل تشوّه عمداً الحقائق عن العرب وقد أعطت عنهم صورة سيئة حتى ان العالم، وخصوصاً الغرب، كّون انطباعات سلبية عن العرب ومجتمعهم وثقافتهم وفنهم وحتى عن دينهم[٨].

٣ ـ تعرّض العرب لكثير من الافتراءات وهم يحتاجون الى تصحيح صورتهم السيئة وتغيير الانطباع السلبي عنهم. وعليهم أيضاً أن يطلعوا الغرب على الحضارة العربية الإسلامية العظيمة[٩].

٤ ـ إسرائيل تدعي أنها تريد السلام لكنها مرائية وتصرفاتها تقود الى الحرب. إسرائيل هي دولة توسعية استغلالية تتحرك عميلة للامبريالية في الشرق الأوسط وأماكن أخرى من العالم[١٠].

٥ ـ الفلسطينيون العرب حرموا من حقوقهم في فلسطين. وجعلتهم إسرائيل أيضاً دون مأوى[١١].

إنّ الحقوق العربية والتراث العربي في فلسطين ينبغي أن يفهما بوضوح. والمقاومة الفلسطينية المسلّحة هي النتيجة الطبيعية لإنكار الحقوق الفلسطينية[١٢].

فلسطين هي محطّ اهتمام الرأي العام العربي، والعرب سيقدّمون كل التضحيات الضرورية المادية والمعنوية لقضية فلسطين[١٣].

العرب ملتزمون باستعادة حقوق فلسطين القومية بما ينسجم وقرارات منظمة التحرير

---

(٧) انظر: **القرارات**...، ١٩٦٤ ص ٣٢؛ **القرارات**...، ١٩٧٠، ص ٢ ـ ٣؛ **والقرارات**...، ١٩٧٩، ص ١١.
(٨) انظر: **القرارات**...، ١٩٦٤، ص ٩، **والقرارات**...، ١٩٨٤، ص ٥٢.
(٩) انظر: **القرارات**...، ١٩٦٤، ص ١؛ **القرارات**...، ١٩٧٩، ص ١١؛ **القرارات**...، ١٩٨٠، ص ١٠؛ **القرارات**...، ١٩٨١، ص ٢٥؛ **القرارات**...، ١٩٨٢، ص ٤٠؛ **والقرارات**...، ١٩٨٣، ص ٤٩.
(١٠) **القرارات**...، ١٩٦٤، ص ٣، ٤، و ٢٨؛ **القرارات**...، ١٩٧٠، ص ٢، **والقرارات**...، ١٩٧٩، ص ١.
(١١) **القرارات**...، ١٩٦٤، ص ٣، و ٢٧.
(١٢) **القرارات**...، ١٩٧٠، ص ٣.
(١٣) **القرارات**...، ١٩٧٩، ص ١١.

الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وهذا، بالإضافة الى الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة، سيجعل الحل السلمي ممكناً[١٤].

الاستراتيجية الإعلامية العربية

حسب رأي أعضاء الجامعة، اذن، كان الهدف الأساسي للجهد الإعلامي هو الدفاع عن العرب في وجه الهجمات الحاقدة ولا سيّما من الصهاينة في الغرب، وايصال صورة عن عالم عربي يعمل من أجل التقدم والرخاء والاستقرار، وإذا كانت تلك هي الرسالة، فمن المفروض فيه أن يعدّها، وكيف سيتم تسليمها، وإلى من، وبأية وسائل؟ ومن سيدفع من أجل ذلك؟

بما أنه لم يكن عند الجامعة مشروع عمل مفصّل ولا فلسفة محددة تنتهجها بالنسبة للإعلام العربي ونشره في العالم الخارجي، علينا أن نصل إلى هذه المعلومات بطريقة غير مباشرة عبر مراجعة التقارير السَّنوية حول نشاطات بعثات الجامعة العربية في الخارج. ومثل هذه المصادر قد تكون مختصرة أو مفصّلة بإسهاب لكنها تنظم عادة نشاطات هيئة الجامعة وفق التصنيفات التالية: خطابات، مؤتمرات، منشورات، معارض وتقارير إلى مقر الجامعة في تونس[١٥].

وكثيراً ما يكون مدير المكتب الرئيسي في أي بلد معين هو الذي يؤدي النشاطات «المرئية» المهمة في إيصال وجهة النظر العربية إلى البلد المضيف. وهذه هي الحالة حتماً في الولايات المتحدة. فمثلاً أورد تقرير عام ١٩٨٣ عن جهد الجامعة الإعلامي في الولايات المتحدة المناسبات العامة العديدة التي ظهر فيها د. كلوفيس مقصود، منها: خمسة وخمسون خطاباً ومحاضرة، اثنان وعشرون مؤتمراً صحافياً، ثلاثة وأربعون بياناً رسمياً، ومشاركة في ثلاثة عشر مؤتمراً وندوة. وذكر التقرير أن المراكز الإقليمية قدمت «الكثير» في مجال النهوض بأعباء الإعلام عندما طلب إليها ذلك وانها كانت ترد على الدعاية الكاذبة أو المشوهة للسمعة[١٦]. بالإضافة إلى ذلك، طبع المركز ووزع عدداً من الكتيبات الصغيرة ومجلة شهرية هي **آفاق عربية**. هذا، وأعدّ مركز الجامعة في أوتاوا تقريراً شهرياً عن نشاطات المجموعات المعادية، وبصورة رئيسية الصهيونية منها. وبين المواضيع المتعددة التي غطتها الدعاية المعادية: تقارير سلبية عن العرب، تقارير ايجابية عن إسرائيل، والسياسة الكندية حين يكون لها علاقة بالوضع في الشرق الأوسط[١٧].

وعلى مر السنين، كانت وجهة النظر العربية تقدم عادة، إن لم يكن كلياً، عبر الوسائل التالية: الخطابات والمحاضرات، المؤتمرات الصحافية، البيانات الرسمية والمؤتمرات، وبالتعاون مع «جمعيات الصداقة»[١٨]. ولكن كان مجلس وزراء الإعلام العرب يوصي غالباً بأشكال أخرى من

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢، **والقرارات...، ١٩٨٠**، ص ٨.

(١٥) على سبيل المثال، انظر: **تقرير عن نشاط بعثات جامعة الدول العربية من جانفي ـ سبتمبر، ١٩٨٤** (تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٤).

(١٦) **التقرير السنوي لمكاتب جامعة الدول العربية في الولايات المتحدة، ١٩٨٣** (هذا التقرير هو تقرير مختصر في ٦ صفحات ويحمل غلافه رسالة من المدير).

(١٧) انظر: التقارير الشهرية المختلفة عن الدعاية المعادية لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ التي رفعها إلى تونس مكتب الجامعة العربية في اوتاوا.

(١٨) وهذه ذكرها الأمين العام للجامعة بالوكالة اسعد الأسعد في خطاب اشتملت عليه: **القرارات...، ١٩٨٣**، =

الاتصالات نادراً ما كانت تستعمل، إما بسبب ندرة الموارد المادية، أو بسبب عدم توفر الموظفين المدربين، أو نتيجة لانعدام الحماس لمشاريع معينة. وبين المشاريع المقترحة للتطبيق في أمريكا الشمالية المقترحات التالية: معرض جوّال عن الحضارة العربية وخدماتها للإنسانية، ويشمل ذلك معارض للكتب. وإنتاج التسجيلات والأشرطة لتعليم العربية للأجانب، وتوفير دورات تعليمية قصيرة للطلاب الأجانب عن الحضارة العربية، تجري إقامتها في جامعة ما في الوطن العربي خلال الصيف؛ وتعزيز العلاقة بين الجامعة العربية والجاليات العربية في الخارج وتوسيعها، وإقامة معارض خاصة عن فلسطين والاحتفال بأسبوع فلسطين، وإنتاج أفلام سينمائية طويلة تقدم وجهة النظر العربية، وتعزيز وتوسيع الاتصالات بالشخصيات النافذة في أنحاء العالم في مجالات العلم والإعلام، وإعداد سلسلة من الكتب والأطالس والأفلام والعروض التلفزيونية وأشرطة الفيديو إلخ... حول قضايا عربية محددة، أو عن التقاليد الثقافية العربية، أو عن البلدان العربية المختلفة للتوزيع في الخارج، والاهتمام بكتب وأفلام ورسوم الأطفال، ولا سيّما في المناطق التي تكون فيها صورة العرب مشوهة؛ والتعاقد لإجراء مسح شامل للمغتربين العرب لتحديد كيفية الاستفادة الفضلى من مواهبهم[١٩].

واضح من النّماذج السابقة أن وزراء الإعلام العرب اقترحوا تقريباً جميع التكتيكات التي يمكن أن تخطر على بال، بأمل أن تكون بمثابة الرد الصحيح أو الصيغة السحرية التي ستقلب التيار لمصلحة العرب وضد الصهاينة/إسرائيل في الصراع على قلوب وعقول الأمريكيين. وقد أصبح من الواضح أيضاً لهؤلاء الوزراء ونوابهم في السنوات القليلة الماضية أنهم اصدروا التوصيات نفسها مرات ومرات.. دون أي تبدل ظاهر في الوضع. وقد بدأ التململ الناجم عن ذلك بالظهور عام ١٩٨١ عندما شجب رئيس الجمعية الدائمة يومذاك الأحوال المخزية في الحملة الإعلامية العربية، وأبدى أسفه لعدم توفر الموارد والقوة البشرية الضرورية للنجاح[٢٠]. وفي عام ١٩٨٢، أشار رئيس مجلس وزراء الإعلام العرب في ذلك العام إلى أن العرب استمروا في اللقاء ـ لما لا يقل عن خمسة عشر عاماً متتالية في حينه ـ دون أن يكونوا قادرين على التوصل إلى «استراتيجية» لكسب الحرب الإعلامية[٢١]، في حين كانت إسرائيل حرّة تقريباً في فعل ما يحلو لها، دون أن تمنعها الأمم المتحدة أو الرأي العام العالمي. وفي عام ١٩٨٤ أيضاً، ذكّر رئيس مجلس وزراء الإعلام العرب المجموعة بأن اجتماعها الأول كان قد تم قبل ١٧ عاماً في أيلول / سبتمبر ١٩٦٧، حين التقوا لصياغة استراتيجية رابحة للإعلام في الخارج، ولكن مشروعاً كهذا لم يظهر[٢٢].

= ص ٥٩٠ ـ ٥٦٢.

(١٩) رفعت هذه التوصيات في الاجتماعات السنوية لمجلس وزراء الإعلام العرب. وهي واردة هنا بالترتيب الذي ادرجت عليه في هذا البحث. **القرارات**...، ١٩٦٤، ص ١٨؛ **القرارات**...، ١٩٧٠، ص ٥؛ **القرارات**...، ١٩٧٧، ص ١٨ ـ ١٩؛ **القرارات**...، ١٩٧٩، ص ١٦، **القرارات**...، ١٩٧٧، ص ١٤ ـ ١٥؛ **القرارات**...، ١٩٧٧، ص ١٥؛ **القرارات**...، ١٩٨١، ص ٣٦؛ **القرارات**...، ١٩٧٩، ص ٣٧ **والقرارات**...، ١٩٨١، ص ١٥؛ **القرارات**...، ١٩٨٢، ص ١٥؛ **القرارات**...، ١٩٧٩، ص ١٩؛ **القرارات**...، ١٩٧٩، ص ١٩؛ **القررات**...، ١٩٨١، ص ٢٠، و **القرارات**...، ١٩٨٢، ص ١٣.

(٢٠) عيسى بن راشد آل خليفة، **القرارات**...، ١٩٨١، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٢١) ميشال إده، **القرارات**...، ١٩٨٢، ص ٤٤ ـ ٥٠.

(٢٢) محمد التازي، **القرارات**...، ١٩٨٤، ص ٤٦ ـ ٥٠.

ولم تحصل صياغة استراتيجية اعلامية شاملة حتى الآن. وبدلاً من ذلك، هناك العديد من التكتيكات المقترحة التي قدمت بطريقة عشوائية تهدف إلى اعتراض تحركات إسرائيلية أو صهيونية محددة و/أو لإحداث بعض التغييرات في صورة العرب بين الأمريكيين. وإذا كان هنالك من افتراض أساسي، فهو الانطباع الضمني بأن الغربيين، وخصوصاً الأمريكيين، يجهلون الحقائق الصحيحة عن العرب ووضع الشرق الأوسط عموماً، وأن إسرائيل والصهيونية عملتا على إبقائهم جاهلين الحقائق. ولذلك فإن الحل هو في استنباط بعض الوسائل لإيصال الحقائق إلى الجماهير. وما أن يتم ايقاظ جماهير الغرب من غفوتها أو غيبوبتها حتى تقف مع العرب وقضاياهم العادلة، وخصوصاً في فلسطين، وتدير ظهرها للصهيونية وإسرائيل بتحدٍّ.

وكانت هذه النظرة قد ظهرت في أكثر من اقتراح أو مشروع من الاقتراحات والمشاريع الرئيسية الاربعة للعمل، التي قدمت للجامعة بغية تحسين الجهد الإعلامي العربي في الولايات المتحدة. وبما أن هذه الاقتراحات هي الأكثر شمولية بين الاقتراحات التي عرضت أمام الجامعة، وبما أنها تأتي استجابة للبلبلة والخيبة الكبيرتين على المسرح الأمريكي، فمن المفيد، ومن الضروري مراجعة الاقتراحات الأربعة كلها باختصار[٢٢].

المشروع (أ) هو المشروع الأكثر تفصيلاً وشمولاً في منهجه وخطة عمله المقترحة. على أية حال، فإن افتراضاته الأساسية هي أن إحداث تغيير في السياسة الخارجية الأمريكية صعب جداً وتكاليفه عالية. أما الطريقة الأسهل والأقل كلفة فهي تنوير الرأي العام الأمريكي حول القضايا العربية. وهذا بدوره، سيحمل صانعي السياسة الأمريكيين على اعتماد نهج أكثر اعتدالاً وإنصافاً في قضايا الشرق الأوسط. وبغية تصحيح ضعف الجهد الإعلامي العربي. يقترح المشروع إعداد حملة علاقات عامة توجهها ثلاث مؤسسات، تقام خصوصاً لهذا الغرض. تقوم الأولى، التي تمولها مصادر عربية وأمريكية، بتوظيف خدمات مؤسسة علاقات عامة أمريكية لإنتاج وتصنيف ونشر إعلام دقيق عن العرب بين الأمريكيين. ويشمل ذلك الذين في القرى النائية الصغيرة. وتكون الثانية مجموعة ضغط سياسي، تنظم وتمول برمتها داخل الولايات المتحدة. ويركز عمل هذه المجموعة على مواجهة نشاطات اللوبي الإسرائيلي الذي يمتلك حالياً قدراً كبيراً من السيطرة على الكونغرس الأمريكي. وتكون المنظمة الثالثة مجموعة معفاة من الضرائب تكرّس جهودها للقيام بمشاريع طويلة الأجل في مجالي الأبحاث والنشر لتثقيف العامة عن العرب والشرق الأوسط عموماً.

ويدعو المشروع (ب) إلى إنشاء مؤسسة عربية للعلاقات العامة تعمل كوكالة اجتماعية وثقافية وإعلامية مستقلة ويكون هدفها الرئيسي والأول تنمية صداقة وتفاهم أفضل بين العرب وبقية العالم. هذه المؤسسة التي يكون مركزها في الولايات المتحدة ومعها فروع لها في أوروبا، تعمل بنكاً للمعلومات الأولية وتخزن المعلومات عن الوطن العربي وتنتجها وتنشرها على نطاق واسع. وتعمل المؤسسة أيضاً على تنظيم المجموعات المتعاطفة والصديقة المختلفة في انحاء العالم وتوجيهها وتجنيدها في محاولة لمساعدتها على بلوغ الهدف المشترك في تفاهم أكبر بين العرب وغير العرب. ويجيء تمويل هذه المؤسسة من مصادر عربية خاصة وحكومية، لكنه يقترح أن يكون

---

(٢٣) هذه المشاريع الأربعة المقترحة بحثتها لجان مختلفة في الجامعة. انظر: **دراسات وبرامج حول العمل العربي المشترك على الساحة الامريكية** (تونس: جامعة الدول العربية، ١٩٨٣).

عملها منفصلاً، ومستقلاً عن الجامعة العربية أو أية حكومة عربية، مع أن هيئتها ستعيّن من قبل حكومات عربية. وفَوْر الانتهاء من جمع رأس المال الضروري، يصار الى استثماره، ويستخدم إيراده فقط.

ويدعو المشروع (ج)، كالمشروع (ب) أعلاه، أيضاً إلى إنشاء مؤسسة مستقلة تديرها هيئة حاكمة مشكّلة من عرب ـ أمريكيين مشهورين. وينبغي أن يكون التمويل الأولي كافياً وأن يأتي من البلدان العربية. وتتعهد هذه المؤسسة جميع أنواع المشاريع الثقافية عن الوطن العربي، لكنها تتعهد أيضاً المشاريع التي تتعلق بالطاقة الشمسية والهنود الأمريكيين والأمريكيين من اصل اسباني أو من امريكا اللاتينية، والسود،... الخ. وهي، بمعنى آخر، ستشترك في جميع النشاطات القانونية التي تراها هيئتها التنفيذية فعّالة ومجدية لدفع قضية الصداقة والتفاهم بين العرب والامريكيين إلى الأمام.

ويقترح المشروع (د) تشكيل مؤسسة عربية ـ أمريكية مماثلة لصندوق مارشال الألماني. وينبغي أن يأتي التمويل هبة من الحكومات والشعوب العربية. ومن ثم تقام المؤسسة ككيان مستقّل تديره هيئة أمريكية. ولن تكون نشاطاتها محصورة في نطاق ضيق، بل ستشمل جميع أوجه النشاط التثقيفي القانوني الذي يعمل لتحرير القضية العربية من «الغيتو» الذي وضعت فيه.

وقد درست هذه المشاريع الأربعة من قبل الجامعة العربية واعتبرتها غير ملائمة في أكثر من ناحية من النواحي. ولذلك فقد أشير، على سبيل المثال، إلى أن المؤسسات التثقيفية المقترحة ربّما تعتبر سياسية... الوضع الذي يحتمل أن يخلق مشاكل قانونية ومشاكل تتعلق بالمصداقية. وهناك صعوبات أخرى محتملة ترتبط بأولويات العمل المقترح وانعدام الوحدة بين الجاليات العربية ـ الامريكية. وأخيراً وجدت سكرتارية الجامعة أنه من الممكن توقّع خلافات واضحة في الرأي بين الأطراف العرب المهتمين والهيئة الأمريكية البحتة، ازاء القضايا الحسّاسة. ولذلك، فإن البديل المقترح هو أن تستمر الجامعة العربية بوظائفها الإعلامية في الوقت الراهن على الأقل، ولكن بقدر أكبر من الكفاية والسعة، على أن يتم توفير موارد إضافية.

تقويم ونقد

يمكن اعتبار جواب الجامعة عن المشاريع الأربعة الذي جاء في شكل اقتراح بديل. بمثابة رد على الانتقاد الضمني لها بأنها لم تقم بما هو كافٍ للإشراف على حملة إعلامية عربية جيدة. وكان رد الجامعة، بالتالي، هو أن مثل هذه الحملة تحتاج إلى المزيد من المال، والموظفين، وإلى كفاية أكبر في الإدارة. هذا صحيح، ولكنه لا يستمر لوقت طويل. على أية حال، فمن الضروري بحث العيوب الرئيسية للجهد الإعلامي العربي قبل اقتراح أية تغييرات أو توصيات.

١ ـ المأخذ الأول، وربما المأخذ الأكثر خطورة على الجهد الإعلامي العربي هو أن الحكومات العربية منفردة، ومجتمعة عبر الجامعة، كانت تعمل على أساس افتراض **خاطىء** حول المعنى الكامل «للإعلام». وبالتالي فهناك عمْلياً، وفي جميع القرارات التي اتخذها مجلس وزراء الإعلام العرب وفي مختلف تكتيكات ومشاريع العمل التي دعت إليها الجامعة. هناك، افتراض ضمني ولكنه واضح بأن (١) الإعلام هو نشر الحقائق ليس غير، و/أو أن (٢) الإعلام هو الدعاية، أي

أنه شكل من الوعظ الهادف الى اجتذاب الآخرين إلى قضية العرب أو وجهة نظرهم[٢٤]. هذا، ويجب على هؤلاء المهتدين الجدد أن يتقلبوا كلياً وبالكامل حجة الجانب العربي. وإذا لم يحدث ذلك فإنه يعتقد حينها أن الجهد الإعلامي قد فشل، كما لا يوجد تفهم جيد، أو أن هناك إهمالاً واضحاً، لحقيقة أن الوظيفة الرئيسية للإعلام في القرن العشرين هي الاتصال بفعالية على مستويات عدّة ومع جماهير مختلفة بهدف محدد وهو تحقيق أهداف **سياسية** محددة بوضوح. وبالطبع، هناك فائدة تجنى من محاولة إيصال إعلام واقعي عن العرب والوطن العربي وقد تقبّل الآخرون وجهة النظر العربية. ولكن إذا كان هذا ما يتوجب التركيز عليه، فذلك يحتاج إلى استراتيجية معينة وهذه قد تطغى على الهدف الآخر الأكثر أهمية وتسبب إخفاقه. ونكرّر أن الهدف الأكبر أهمية هو إقناع صانعي القرار السياسي في الغرب بتقبل السياسات الخارجية والبرامج السياسية العربية وتأييدها.

أما المأخذ الآخر فينبع من معاملة «الإعلام» كحقل مستقل، وكأنه لا يرتبط أبداً بالوضع السياسي ـ الاجتماعي والثقافي والعسكري والسياسي الشامل[٢٥]. ولكن، وبكل بساطة، ليس من الواقعي أن ننتظر تحقيق خطى واسعة في حقل الإعلام إذا ما كانت الحقول الأخرى ضعيفة أو متخلفة أو غير فعّالة. بمعنى آخر، ليس من الممكن أن نستعيد بالإعلام ما ضاع في ساحة المعركة، أو نتيجة لاجتهاد سياسي خاطىء. كما أن أكثر حملات العلاقات العامة حداثة لن تحمل صانعي القرار الامريكيين على تغيير سياساتهم في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو اللبنانية، على سبيل المثال، إلّا إذا أعطيت العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية مكانتها.

وتكشف مراجعة المواد الاعلامية العربية وبعض قرارات وزراء الإعلام العرب عن نزعة إلى اللجوء إلى العبارات العامة، والكليشيهات والموعظة الخلقية، بدلاً من البحث الجادّ في المصلحة الذاتيّة أو المشتركة. ولكن الدول، بالرغم من مجاهرتها بحسن النيّة والإنصاف والعدل للجميع، لا تعمل على أساس القوانين الخلقية ولكن وفق نظرتها إلى المصلحة القومية. ولا يعني ذلك أنها ستهزأ عن عمد بالمبادىء الأخلاقية العامة. ولكنه يعني ان استغاثة تقوم فقط على عرض الحقائق وإظهار الظلم الذي يعانيه الفلسطينيون أو العرب عموماً ربما تحظى ببعض التعاطف، لكن لا يحتمل أن تحرك هذه الاستراتيجية بحد ذاتها دولاً اخرى للعمل لصالح الفلسطينيين أو العرب. والأرجح هو أن يتحقق هذا الهدف عندما يستخدم «الإعلام» لإيصال رسالة ملازمة اقتصادية وسياسية و/أو عسكرية.

٢ ـ وهناك مجال آخر من الفوضى والضعف يتعلق بعدم وجود سياسة واستراتيجية واضحتين بشأن فلسطين وإسرائيل. ونتيجة لذلك تعتبر إسرائيل في بعض الأحيان دولة مستقلة توسعية تعمل لأهدافها وغاياتها الخاصة بها وتستغل الصهيونية لانتزاع التأييد والتنازلات من الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة. وفي أحيان أخرى، تعد إسرائيل عميلة للإمبريالية، وخصوصاً

---

(٢٤) عن وجهات النظر المماثلة، انظر: تحسين محمد بشير، **النشاط الإعلامي العربي في الولايات المتحدة** (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطيني، ١٩٦٩)، ص ٣١ ـ ٣٣.

(٢٥) في لقائي مع مسؤولين رفيعي المستوى في الجامعة العربية في تونس (تشرين الثاني ١٩٨٤) تبين أن هناك تفهماً لضعف هذا النهج. ومع ذلك فإن مسؤولي الجامعة عاجزون عن تغيير الوضع العربي الشامل أو حتى عن تغيير اراء صانعي السياسة في الحكومات العربية المختلفة حول هذا الموضوع.

الإمبريالية الأمريكية، في الشرق الأوسط.

أما حول مسألة فلسطين، فقد كان هناك الكثير من التذبذب والتغيير إلى حين ظهور منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم الاعتراف بها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين عام ١٩٧٤. ومنذ ذلك الحين، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تقوم بصياغة السياسة المتعلقة بفلسطين، التي قبل بها أعضاء الجامعة عموماً. وإذا ما ادعت الحكومات العربية من جديد مسؤولية التحدث نيابة عن الفلسطينيين أو إذا منع الفلسطينيون من التحدث بصوت واحد، فلا شك أن الجهد الإعلامي سيعاني من جراء ذلك.

٣ ـ المجال الثالث للضعف هو أن الجامعة العربية مؤلفة من ٢١ دولة مستقلة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وبما أن الجامعة هي الناطق **الرسمي** لهذه الدول، فمن المستحيل بالنسبة لها أن تقدم شيئاً غير الرواية **الرسمية** للأحداث والحقائق والسياسات. بمعنى آخر أن طبيعة الجامعة وبنيتها تجبرانها على التعامل مع الإعلام كحقيقة و/أو كدعاية فقط. والنتيجة هي اعتبار الإعلام سلعة يجري تسليمها بخصوص مواضيع محددة يقدم العرب وجهة نظرهم فيها لا أكثر[٢٦]. وفي ظل مثل هذه الظروف من الممكن الاشتراك بجدال بين فريق مؤيد وآخر معارض مثلاً ولكن الحوار البناء والمثمر ليس ممكناً. ويلي ذلك أيضاً أن مؤتمراً برعاية الجامعة حول أية قضية معينة يتطلب مشاركة المؤيدين والأصدقاء والحلفاء. وهذا مفيد بعض الشيء في تقديم حجج إضافية مؤيدة للقضايا العربية، وكسب بعض الانتشار الإعلامي لها، وفي تقديم الدعم المعنوي للعرب وأصدقائهم. ولكن هذه النظرة للإعلام تعاني من كونها مقيدة إلى حدّ بعيد من حيث نوعية الجمهور الذي تستطيع الوصول إليه، وكثيراً ما ينتهي بها الأمر لأن تكون منبراً يعظ المرء من عليه المقتنعين لا أكثر. بمعنى آخر أنّ جدواها محدودة دون شك.

أيضاً إذا ما أظهرت مثل هذه المؤتمرات أو البرامج الأخرى العرب في أفضل مظهر ممكن، فسيعتبرها غير العرب مجرّد دعاية، حتى حينما تكون الخطابات والأوراق موضوعية ودقيقة. وفي مثل هذه الظروف، حتى البحوث الممتازة تصبح مشبوهة وتفقد بعض مصداقيتها ومفعولها.

وتقرّ السياسة داخل الجامعة بقرارات جماعية، وقد يستطيع أي بلد عضو أن يعفي نفسه من الموافقة على قرارات معيّنة. ويؤدي هذا الوضع إلى بعض النتائج السلبية. وإحدى هذه النتائج هي أنه من الصعب الاتفاق على السياسات والأهداف الهامة، وهي بسبب ذلك أما أن تهمل أو أن تبحث وتجدول. لكنه حتى حين يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، فإن واحداً أو أكثر من الأعضاء المهمين إذا ما عارضوا يستطيعون إعاقة تنفيذه عبر رفض المشاركة الكاملة أو الفعالة، وخصوصاً في دفع متوجباتهم أو مساهماتهم المالية[٢٧].

---

(٢٦) هذا أمر صارم ويطبّق بالضبط وبتدقيق شديد. ولذلك فإن مسؤولي الجامعة العربية يجب أن يكونوا حذرين للغاية من عدم عرض، أو السماح لأنفسهم بأن يبدوا وكأنهم يعرضون أية آراء أو تعليقات يمكن أن تفسر انتقاداً لأية ناحية من نواحي سياسة أو تحرك أية حكومة عربية. وإذا ما حدث ذلك، وحتى ولو كان العرض الشامل إيجابياً وفعالاً، فإن العواقب بالنسبة للفرد المتورط من المرجح أن تكون خطيرة وقد تعرض وظيفته أو وظيفتها أيضاً لخطر الضياع.

(٢٧) إن عدم دفع المتوجبات أو المساهمات المالية مشكلة مزمنة ومتكررة في الجامعة العربية. ومنذ فترة تعود =

وبهدف تجنّب حدوث خلافات أساسية وانشقاقات ممكنة، فإن السياسات والقرارات التي تلقى الموافقة هي في العادة تلك ذات الطابع العام. والبديل الذي كان يستخدم غالباً هو إصدار تعليمات محددة لإجراء مؤتمرات حول عناوين معينة أو تنفيذ حملات موجهة في الأوساط الصحافية ضد العدو. والمأخذ على هذا البديل هو أنّ الرسالة التي يتلقاها الجمهور ـ الهدف ليست واضحة ولا تعكس صورة كاملة عمّن هم العرب، أو عن كنه تطلعاتهم وطموحاتهم لوطنهم، ومنطقة الشرق الأوسط، والسلام العالمي والإقليمي، والعلاقات العربية ـ الغربية أو حتى فلسطين، وفي غياب دلائل وأهداف سياسة شاملة، وفي غياب مثل هذا الإعلام الذي يمكن أن يشكّل، وبصورة طبيعية «قاعدة» أو وتداً تعلق عليه أخبار ومعلومات أخرى أكثر تحديداً، فإن أية معلومات «جديدة» حول ضمّ إسرائيل للقدس أو لمرتفعات الجولان أو عن اضطهاد الفلسطينيين واللبنانيين، أو المشروع الإسرائيلي لحفر نفق يصل البحر المتوسط بالبحر الميت... إلخ، سيفسرها أي جمهور ـ هدف في الغرب على أنها أحداث **مستقلة** يصار الى تقييمها كلّ على حدة وبصورة مستقلة. حيث يعتبر أن إسرائيل، تملك حقوقاً مساوية ومخاوف مشروعة بالقدر نفسه. والنتيجة النهائية هي خسارة واضحة للجانب العربي.

علاوة على ذلك، فإن الانقسامات في الوطن العربي والعجز عن صياغة أهداف واضحة ومحددة في السياسة الخارجية وكذلك الأمر في الإعلام، تعني أن الأحداث لا تستبق بل تلاحق. وبالتالي تعطى إسرائيل **الحرية المطلقة** في توجيه الضربة الأولى، وإعداد الخطط الشاملة، وانتزاع المبادرة. بمعنى آخر، انّ **إسرائيل تضع جدول الأعمال للعرب**. والنتيجة هي أن دائرة الإعلام في الجامعة غالباً ما تكلّف بإعداد جهد إعلامي أو مؤتمر دولي، بعد أن يعلن العدو خطة للتحرك، «لفضح» التحرّك وإدانته. وكأن الحملة تعدّ لكي تكون رداً **كافياً** على التحرك الإسرائيلي[٢٨]. ومع أن ذلك قد يجعل العرب مرتاحين لأنّ الحق والعدل في جانبهم، إلا أنه ليس من المحتمل أن يستقطب مثل هذا الجهد الإعلامي اصدقاء جدد كثر، كما أنّه لن يبطل التحرك الإسرائيلي.

ولا يقتصر الأمر على عدم وجود استراتيجية عربية مفصلة ذات طابع إيجابي في ما يتعلق بماهية الرسالة، بل ان هناك أيضاً عدم إجماع حول كيفية إيصال تلك الرسالة وإلى من. وكذلك الأمر حول من ينبغي أن يوصلها ومن يجب أن يدفع لقاء هذا الجهد. وهناك إذن، العديد من المشاريع المقترحة لإيصال ما هو مفروض فيه أن يكون صيغة معروفة ومتفقاً عليها، أو كتلة من المعلومات التي يعتبر أيضاً أنه من الممكن إيصالها **بسهولة** فقط لو لم يعترض العرب هناك بعض

= لأوائل ١٩٦٨، كانت اللجنة الدائمة تهدد بوقف اجتماعاتها لحين حل المشكلة المالية. وكانت المسألة تثار كل عام تقريباً منذ ١٩٧٩. أنظر: عطية، «دور الجامعة العربية في الإعلام،» ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣، وعلى سبيل المثال، انظر: **القرارات...، ١٩٧٩**، ص ١٤؛ **القرارات...، ١٩٨١**، ص ٣٩، و **القرارات...، ١٩٨٤**، ص ٢٢ ـ ٢٩.

استناداً لبعض مسؤولي الجامعة العربية (المقابلات، ١٩٨٤)، فإن احد المسببات الرئيسية للمشكلة المالية التي تواجهها الجامعة اليوم، هو حجز مصر لحوالي ٣٠ مليون دولار من أموال الجامعة (بينها حوالي ٧ ملايين مخصصة للإعلام) في أعقاب تعليق عضوية مصر ونقل مقر الجامعة الرئيسي إلى تونس.

(٢٨) على سبيل المثال، بعد ضم إسرائيل الفعلي لمرتفعات الجولان، أدين التحرك وأقترحت حملة إعلامية حول القضية، وقد شملت بدورها أيضاً اقتراح عقد مؤتمر دولي في لندن تحت عنوان «الجولان وسياسة إسرائيل التوسعية». انظر: **القرارات...، ١٩٨٢**، ص ٢٦ ـ ٢٧، ويمكن الاشارة إلى أمثال أخرى عن القدس والضفة الغربية، إلخ...

الأفراد أو الجماعات البغيضة (أي الصهاينة). ويكاد يكون النقاش معدوماً بالنسبة لماهية الجماهير الغربية وخلفياتها واحتياجاتها وطموحاتها أو إمكانية تقبلها للرسائل الإعلامية العربية. أما السيكولوجية الغربية والمشاريع الاستراتيجية والمصالح القومية الغربية فتلقى القليل من الاهتمام أيضاً[٢٩].

وتعنى البلدان العربية والجامعة العربية أيضاً، بإيصال رسائلها بالطريقة التي تعكس بدقة وجهات نظرها في جميع القضايا الرئيسية. ولأنهم لا يقبلون أي انحراف عن هذا الخط، إلّا إذا كان ذلك يعزز حجتهم ويبالغ فيها، فهم يفضلون إيصال رسائلهم بأنفسهم، أو أن يعهدوا بها إلى مجموعات أو أفراد يسيطرون عليها، مثل الجامعة العربية نفسها أو مؤسسة علاقات عامة تستوفي أجرها. أو عبر اعلان مأجور[٣٠]. وقد يلقى الأفراد أو المجموعات الصديقة القبول أيضاً، ولكن فقط، أو بصورة رئيسية على الأقل، في قضايا محدّدة تكون الآراء حولها معروفة، ويصبح الاعتماد على مثل هذه المجموعات لمدة طويلة الأجل أمراً (صعباً) إذ أنه يخشى أن تبدل موقفها في وقت ما في المستقبل. ويفرض وضع كهذا قيوداً كبيرة على مرونة الجامعة ويحرم الجهد الإعلامي من بعض أفضل المواهب المتوفرة لدعم حملتها الإعلامية الشاملة. بالتالي، وحتى عندما نتحقق من أن جاليات المغتربين العرب متعاطفة عموماً مع القضايا العربية، فإنّ الجامعة حتى الآن لم تستطع الاستفادة من مواردهم الكثيرة ولا حتى استغلال دعمهم للوطن الأمّ. ولا توجد حتى الآن أي دراسة شاملة للجالية العربية في أمريكا. صحيح بالطبع أن هناك العديد من منظمات المغتربين العرب وان التعاون بينها ضعيف نوعاً ما. ولكن في حين أنها تحث دائماً على تناسي الانقسامات في مواطنها الأصلية وعلى العمل بتعاون وثيق، إلّا أن القول أسهل من الفعل، خصوصاً وأن الحكومات في البلدان الأم تصر على أن تكون هي الصلة أو القناة الوحيدة لأي نشاط يتعلق بمواطنيها السابقين[٣١].

٤ ـ هناك عائق آخر في وجه جهد إعلامي فعال وهو عدم الاتفاق بين الفرقاء العرب الرئيسيين، أي داخل الجامعة، وخارجها، عمن يجب أن يكون الجمهور ـ الهدف. ومنذ تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، جرى بحث مناهج مختلفة و/أو دعي إليها. ويعتبر أحد هذه المناهج أنّ صانعي القرار في دولة ديمقراطية كالولايات المتحدة يصوغون السّياسات وفقاً لحاجات ناخبيهم ورغباتهم المعلنة. وبناء على ذلك فإن السبيل إلى تغيير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط هو في الفوز بقلوب وعقول الشعب الأمريكي، الذي سيؤثر بدوره على قادته وصانعي سياسته. واللوبي الصهيوني قويّ جداً في هذه العملية، لكنّه يجب التغلب عليه. وما أن يتم ذلك حتى تصبح الولايات المتحدة أكثر تأييداً للعرب في سياساتها. ويدعو هذا المنهج إلى حملة إعلامية تصل إلى عامة الجمهور. وهناك منهج آخر يقول بأن القرارات التي تتعلق بشؤون السياسة الخارجية تتخذ

---

(٢٩) هذا الإهمال ليس نتيجة للجهل خاصة وأن بعض مسؤولي الجامعة العربية على الأقل على اطلاع بالكتابات عن النظام السياسي الأمريكي وكيفية تحسين جهود الاتصالات في الولايات المتحدة. مثالاً على ذلك، انظر: ميشال سليمان،« اقتراحات لتحسين الاتصالات والعلاقات العامة العربية في الغرب،» ورقة قدمت إلى: اجتماع الجامعة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.

(٣٠) يقدر محمد حسنين هيكل أن البلدان العربية تنفق سنوياً على اعلانات تعتقد خطأ انها «إعلام» قرابة ٥٠٠ مليون دولار. انظر: «المناقشات،» في: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**، ص ٤٥٠ ـ ٤٥١.

(٣١) انظر: **القرارات...**، ١٩٨١، ص ٢٠٠، و **القرارات...**، ١٩٨٢، ص ١٣.

من قبل نخبة في المستويات العليا للحكومة حتى في الدول الديمقراطية كالولايات المتحدة، وتؤيدها الأوساط الاعلامية المؤثرة ـ ـ التي تحمل فيها بعد هذه الآراء إلى عامة الشعب للتأكد من تأييده وموافقته. وبناء على ذلك، بالتالي، فإن الجمهور ـ الهدف المفضل للجهد الإعلامي العربي يجب أن يكون نخبة في السياسة الخارجية. والأمر الذي لا يبين بوضوح غالباً هو البت في ما إذا كانت الولايات المتحدة في الأساس صديقة وحليفة للعرب أو صديقة وحليفة لأعدائهم، وخصوصاً الصهيونية وإسرائيل. وإذا كان الرأي الثاني هو الأصح، كما استنتج فايز صايغ عام ١٩٧٠، فالجهد الإعلامي العربي في الولايات المتحدة هو إما بدون فائدة ويجب التوقف عنه، أو أنه يجب أن يوجه إلى أولئك الأفراد وتلك المجموعات والقوى المهتمة بتغيير السياسة الخارجية الأمريكية داخل الولايات المتحدة[٣٢].

وهنا أيضاً، بسبب الانقسامات في الوطن العربي نجد أنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، اتّباع سياسة متماسكة كاملة الحيوية. فالنهجان المشار اليهما ليس بالضرورة واحدهما ملغياً للآخر. وتشير الدلائل المتوفرة الى أن الرأي يلي القرار في الظروف العادية، أي أنّ السياسة تصنع أولاً من قبل نخبة السياسة الخارجية وفقاً لمفهومها للمصلحة القومية الأمريكية، ومن ثم تنقل الأوساط الإعلامية هذه السياسة إلى عامة الشعب للحصول على دعمه[٣٣]. ولكن، وحيث تكون هنالك أقلية مهتمة وملتزمة وفاعلة، أو مجموعة ضغط تدعم بقوة سياسة خارجية محددة، يتوجب على نخبة السياسة الخارجية أن تأخذ ذلك الرأي بعين الاعتبار[٣٤]، وبالتالي فان صانعي السياسة الأمريكية عاجزون عن تجاهل المجموعات الصهيونية في الولايات المتحدة، وهم مضطرون للتعامل معها بطريقة ما، سواء بدعمها، أو بالانحياز الى جانبها بالكامل، أو بمعارضتها من وقت لآخر. ويصبح الضغط الشديد من قبل القوى الموالية للصهيونية مصدر إزعاج لصانعي السياسة الأمريكية فقط عندما يحدث صدام بين آراء ومصالح الحكومة من جهة، وبين آراء اللوبي الصهيوني ومصالحه من جهة ثانية[٣٥].

---

(٣٢) فايز صايغ، كما اشير في: Zamil, «The Effectiveness and Credibility of Arab Propaganda in the United States,» pp. 121-123.

(٣٣) انظر: Robert Weissberg, *Public Opinion and Popular Government,* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1976), pp. 24-25; M. Abravanel and B. Hughes, « The Relationship between Public Opinion and Government Foreign Policy: A Cross-National Study,» in: J. McGowan, ed., *Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies,* vol. 4 (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1973); and Shanto Iyeugar and Michael Suleiman, «Trends in Public Support for Egypt and Israel, 1956-1978,» *American Politics Quarterly,* vol. 8, no. 1 (January, 1980), pp. 34-60.

(٣٤) لدراسة تتعلق بالشرق الأوسط، انظر: Montague Kern, *Television and Middle East Diplomacy: President Carter's Fall 1977 Peace Initiative.* (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1983). See Also: Montague Kern, Patricia W. Levering and Ralph B. Levering, *The Kennedy Crises: The Press, The Presidency and Foreign Policy* (Chapel Hill, N.C.: University of North Carolina Press, 1983).

(٣٥) عن مسألة النخب الهامة وكيفية تحديد جداول الأعمال «النظامية» و «الحكومية»، انظر: Robert Cobb and Charles Elder, *Participation in American Politics: The Dynamics of Agenda Building,* 2nd ed. (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983). في هذه القضية، وكيف تتعلق بصنع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، انظر: William B. Quandt, «Domestic Influences on U.S. Foreign Policy in the Middle East: The View from Washington,» in: Willard A. Belling, ed., *The Middle East: Quest for au American Policy* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1973), pp. 263-285, and *Un-* =

على مستوى عامة الشعب، تكون الانطباعات والتصورات (إيجابية أو سلبية) مهمة في تسهيل أو عرقلة عملية إدراج القضايا الصحيحة كبنود على جدول الأعمال ليدرسها الجمهور المهتم، وصانعو السياسة، بعين الاعتبار. من الأفضل بكثير حتماً أن تكون هناك صورة إيجابية بدلاً من أن تكون سلبية لدى السكان بصورة عامة، حيث أن ذلك سيسّهل تحقيق المصداقية والقبول ببيانات الفرد الإعلامية ـ كما يفعل الاسرائيليون ومؤيدّوهم ـ ويسهل هذا كثيراً أيضاً على الإسرائيليين استخدام «رموز تكثيفية» لإيصال صورة إيجابية عنهم أو صورة سلبية عن العرب بسرعة ـ كما يفعلون تكراراً وبفعالية ـ ولذلك تتقبل العامة الأمريكية غالباً، ودون كثير من المقاومة، تهم التطرف أو الإرهاب أو العداء للسامية عندما يقذف بها العرب أو بعض مؤيديهم. من جهة أخرى، من الصعب أن يقاوم أحد ادعاء إسرائيل بأنها «ديمقراطية»، ويجد الأمريكيون عموماً صعوبة في أن يصدقوا بأن الفلسطينيين العرب قد **حرموا** من حقوقهم الديمقراطية بطردهم من وطنهم. أيضاً، وبالرغم من التغطية الواسعة للغزو الإسرائيلي للبنان والعرض المتكرر للعنف الإسرائيلي، لا يعتبر الأمريكيون الإسرائيليين إرهابيين عموماً[٣٦].

على أية حال، فإنّ الرأي العام **لا** يصنع السياسة الخارجية، مع أنه يضع حدوداً يتجاوزها صانعو السياسة على مسؤوليتهم الخاصة[٣٧]. ومن جهة أخرى، تبحث نخبة السياسة الخارجية وتقترح وتؤثر في السياسة وتصنعها بالطبع. ودون أن نتجاهل عامة الشعب، ينبغي أن يتوضح أنّ المهمة الرئيسية للجهد الإعلامي العربي خاصة وأن الموارد قليلة في التعرف على الطرف المؤثر والتأثير عليه. ولكن لن تكون أية حملة إعلامية ناجحة إلاّ اذا وجهتها ودعمتها استراتيجية واضحة وأهداف محددة بدقة يقدمها ويدفع بها قادة سياسيون راغبون في فرض الضغط على نظرائهم في الغرب، سواء كان هؤلاء أصدقاء أو حلفاء أو مناوئين.

---

ited States Policy in the Middle East: Constraints and Choices (Santa Monica, C.A.,: The Rand Corporation, 1970). See Also: Robert Holms Trice, Jr., «Domestic Political Interests and American Policy in the Middle East: Pro-Israel, Pro-Arab and Corporate Non-Governmental Actors and the Making of American Foreign Policy, 1966-71,» (Ph. D. Dissertation, University of Wisconsin, 1974) (unpublished), and «Foreign Policy Interest Groups, Mass Public Opinion and The Arab-Israeli Dispute,» *Western Political Quarterly*, vol. 31, no. 2, (June 1978), pp. 238-252 =

(٣٦) لبحث الرموز في السياسة، انظر: Murray Edelman, *The Symbolic Uses of Politics* (Champaign, Ill.,: University of Illinois Press, 1967).

وعن الرأي العام الأمريكي حول الشرق الأوسط وقدرة إسرائيل على استغلال صورتها الإيجابية وصورة العرب السلبية، انظر:

Michael W. Suleiman, «National Stereotypes as Weapons in the Arab-Israeli Conflict,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 3, no. 3 (Spring, 1974), pp. 109-121; «American Public Support of Middle Eastern Countries: 1939-1979,» in: Michael C. Hudson and Ronald G. Wolfe, eds., *The American Media and the Arabs* (Washington D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1980), pp. 13-36, and «Stereotypes, Public Opinion and Foreign Policy: The Impact on American-Arab Relations,» *Journal of Arab Affairs*, vol. 1, no. 2 (April, 1982), pp. 147-166.

(٣٧) هناك الكثير من الأدلة لإظهار قلة تأثير رغبات عامة الشعب على السياسة الخارجية. على سبيل المثال، انظر: Bernard C. Cohen, *The Public's Impact on Foreign Policy* (Boston: Little, Brown, 1973); James Rosenau, «Foreign Policy as an Issue Area,» in: James Rosenau, ed., *Domestic Sources of Foreign Policy* (New York: Free Press, 1967), pp. 31-47; Barry B. Hughes, *The Domestic Context of American Foreign Policy* (San Francisco: W.H. Freeman, 1978); Abravanel and Hughes, «The Relationship be- =

٥ ـ وكانت الهيكلية الإدارية والوظائفية داخل الجامعة العربية تشكل أيضاً عاملاً في أداء العرب الضعيف في مجال الإعلام. وينبغي أن يكون ذلك متوقعاً، إذ أن الهيكلية الإدارية تعكس فقدان الوحدة بين الدول الأعضاء. ذلك أنّ البلدان العربية تريد أن تتحقق من عدم تنفيذ برنامج إعلامي تعترض عليه لأي سبب من الأسباب. والنتيجة هي أنّ أعضاء اللجنة الدائمة (أي نوّاب وزراء الإعلام) ومجلس وزراء الإعلام يهدرون الكثير من الوقت الثمين في مناقشة عقد مؤتمرات محددة والموافقة عليها. ولا يتجادل هؤلاء المسؤولون ذوو المناصب العالية حول العناوين الرئيسية التي تبحث في مؤتمرات كهذه وحسب، بل يتجادلون أيضاً حول زمان عقد المؤتمر ومكانه، وحتى في أمر المشاركين المحتملين في بعض الأحيان. والأمر المضيع للجهد والوقت أكثر أيضاً، هو المباحثات حول هذه المؤتمرات، سواء عقدت أم لم تعقد، والإلحاح أكثر من مرة على عقدها في الزمان والمكان المحددين[٣٨].

وبما أن البلدان الأعضاء في الجامعة لم تكن قادرة على الاتفاق على جهد إعلامي شامل، فقد عهد بهذه المهمة، إلى دائرة الإعلام في الجامعة، التي كان ينتظر منها في السنوات القليلة الماضية أن تصوغ السياسات والحملات الإعلامية لتعرضها على اللجنة الدائمة ومجلس وزراء الإعلام. ولكن الدائرة هي نفسها تعاني من عدم كفاية الموارد (سواء في عدد الموظفين الجيدين أو في خدمات المساعدات والتمويل) للتمكن من اقتراح مشاريع ضخمة، عداك عن تنفيذها. وبالرغم من هذه النواقص، عملت الدائرة بالفعل مع اللجنة الدائمة على التقدم بمشاريع عديدة تمت الموافقة عليها ايضاً من قبل مجلس وزراء الإعلام لتبقى فقط قرارات على ورق لا أكثر بسبب قلة التمويل. ولأنّ جهد الجامعة الإعلامي يموّل بواسطة مساهمات الدول الأعضاء، وحيث أن المساهمات المالية التي وفرت كانت قليلة عموماً مؤخراً، فإن الوضع حرج للغاية، والحقيقة أنه لم تتوفر أي أموال تقريباً في العامين الماضيين، لتنفيذ أي شيء ما عدا مهمات إعلامية بسيطة. ويجدر التذكير أيضاً بأنه كان هناك دائماً ضعف هيكلي واضح، وهو أن النسبة المئوية الساحقة (٧٥ ـ ٨٠ بالمائة) من موازنة الإعلام تذهب لتغطية الإيجارات والأجور[٣٩]. بالتالي، ومع الأزمة المالية الراهنة، فإن الجهد الإعلامي العربي لا يقوم إلا بالقليل بالإضافة الى دفع الأجور والإيجارات. وحتى في ظل ظروف كهذه قد تكون مكاتب الجامعة الإعلامية في أمريكا الشمالية قادرة على تسليم «الرسالة» إلى الجماهير الأمريكية، إذا كان هناك فعلاً من رسالة واضحة ومحددة، وإذا كان موظفو الجامعة هؤلاء أحراراً نسبياً في تأدية

---

tween Public Opinion and Government Foreign Policy: A Cross-National Study,» and Cobb and = Elder, *Participation in American Politics: The Dynamics of Agenda Building.*

(٣٨) النماذج عن المؤتمرات المحددة التي اقترحت في السنوات القليلة الماضية، هي: «القدس ومستقبلها،» في: **القرارات...**، ١٩٧٩، ص ١٥؛ **القرارات...**، ١٩٨٠، ص ١٠؛ **القرارات...**، ١٩٨١، ص ٢٨؛ **القرارات...**، ١٩٨٢، ص ٢٠، و **القرارات...**، ١٩٨٣، ص ٢٢ ـ ٢٣؛ «صورة العرب في وسائل الاتصال،» في: **القرارات...**، ١٩٧٩، ص ١٥، و **القرارات...**، ١٩٨٠، ص ١٠؛ «احوال العرب في الأراضي المحتلة،» في: **القرارات...**، ١٩٧٩، ص ١٥، و **القرارات...**، ١٩٨٠، ص ٨؛ «مخططات اسرائيل في جنوب لبنان،» في: **القرارات...**، ١٩٧٩، ص ١٥؛ «اتفاقيات كامب ديفيد والحقوق الفلسطينية،» في: **القرارات...**، ١٩٧٩، ص ٢؛ و **القرارات...**، ١٩٨٠، ص ٨، و **القرارات...**، ١٩٨٢، ص ٢٠؛ «التسلح النووي في الشرق الأوسط،» في: **القرارات...**، ١٩٨٢، ص ١٩؛ «مرتفعات الجولان والسياسة التوسعية الإسرائيلية،» في: **القرارات...**، ١٩٨٢، ص ٢٧، و «المستوطنات الإسرائيلية،» في: **القرارات...**، ١٩٨٣، ص ٢٣، الخ...

(٣٩) العطية، «دور الجامعة العربية في الإعلام،» ص ٤٣٤.

مهامّهم بالطريقة الفضلى التي يرونها. ولكن لسوء الحظ، أن الوضع مختلف عن ذلك: فمثلاً يبدو أن للسفراء العرب القول الفصل وسلطة الفيتو على ما يقال[٤٠]. علاوة على ذلك، فإن الموظفين يمضون الكثير من وقتهم في الردّ على جمهورهم الخاصّ من الناخبين، أي في الجامعة العربية. فالتقارير التالية مطلوبة من جميع مسؤولي الجامعة: تقرير سياسي أسبوعي عن الأنباء الوثيقة الصلة بالوطن العربي؛ برقيات تقارير عن الأحداث الطارئة أو المهمة، تقرير شهري عن نشاطات المكتب، تقرير شهري عن الجهود الإعلامية المعادية أو المناوئة، تقرير نصف سنوي عن نشاطات المكتب لتقديمه إلى اللجنة الدائمة، وتقرير سنوي شامل[٤١].

افتراضات اساسية

ترتكز التوصيات التالية على البحث والتقييم السابقين للجهد الإعلامي العربي. وهي ترتكز أيضاً على افتراضات معينة يجب أن توضح وتدقق كما سأحاول أن أفعل الآن.

١ ـ التوصيات مبنيّة على الواقع الحالي في الوطن العربي وأمريكا الشمالية. وسيجري التركيز على ما هو واقعي وملموس. وليس على الحلول النموذجية التي لا يمكن تحقيقها.

٢ ـ الإعلام ليس غاية بحد ذاته بل أداة لطرح سياسات معينة. ويكون قوياً بقدر ما تكون الرسالة المقترحة قوية (وبالتأكيد ليس أقوى منها) أو أن يكون صاحب الرسالة أو المصدر الأساسي الذي تتحدث عنه، قوياً. علاوة على ذلك، فالإعلام هو أداة واحدة أو سلاح واحد من عدة اسلحة يستطيع استعمالها صانعو السياسة. وصانعو السياسة العربية يجب أن لا ينتظروا من الحملات الإعلامية أن تكسب لهم معارك عسكرية أو اقتصادية.

٣ ـ إذا لم يكن للعرب أهداف واضحة ومحددة يعملون لتحقيقها بوضوح، فإن أفضل الجهود الإعلامية وحتى اكثرها تمويلاً، لن تنجح.

٤ ـ يتعلق ضعف الجهد الاعلامي العربي خارج الوطن العربي إلى حد بعيد بضعف ذلك الجهد داخل الوطن العربي نفسه.

٥ ـ لا تشكل الجامعة العربية أداة أو وكالة نموذجية لأغراض نشر الإعلام، والعائق الرئيسي هو أن الجامعة تجمّع لدول ذات سيادة، لكل منها نظرتها الخاصة والمحددة إلى «المصلحة القومية». وفي حين أن هناك في بعض الأحيان تلاقياً في المفاهيم ووجهات النظر لبعض الدول الأعضاء، ليست هناك **ضمانة** للاتفاق على المصلحة نفسها. يضاف إلى ذلك أنه ليست هناك آلية تنفيذية تجعل الدول الأعضاء تتبع التوجيهات، عدا عن القرارات، الصادرة عن الجامعة ككل ـ حتى عندما تكون هذه الدول الأعضاء قد وافقت على هذه التوجيهات أو القرارات ـ وبالتالي فإنه حين لا يوجد إجماع أو حتى اتفاق عام موسع على قضايا السياسة الخارجية الرئيسية... الوضع الذي كان

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٢٦ و ٤٣١.

(٤١) اللائحة ملحقة بمذكرة تحدد بالتفصيل مهام بعثات الجامعة في الخارج لعام ١٩٨٤. وكانت مذكرة ١٩٨٣ قد طلبت تقريرين فصليّين آخرين!

سائدا لمعظم الفترة التي أعقبت تأسيس الجامعة... يصبح الجهد الاعلامي مشلولاً، أو في أفضل الأحوال عديم الفعالية.

٦ ـ إن جميع الاقطار العربية، كجميع الدول ذات السيادة، تستطيع، ويجب أن تشترك في (الدعاية) لتعرض مواقفها الرسمية. ولكن الإعلام يختلف عن الدعاية وينتشر بصورة أفضل عن طريق الوكالات غير الرسمية. وبالتالي، يحتمل أن يخلق تأسيس وكالة الأنباء العربية، كما اقترحه البعض[٤٢]، إلى مشاكل مصداقية خطيرة داخل الوطن العربي وخارجه معاً، وخصوصاً في أوروبا وأمريكا الشمالية. ومن الممكن أن تواجه وكالة تنشأ لنقل «وجهة النظر العربية» أو لنشر الدِّعاية العربية، مشاكل مشابهة، مع انها ستكون أقل خطورة[٤٣].

٧ ـ بالرغم من الخلافات والانقسامات داخل الوطن العربي، فإن الاستراتيجية المشتركة ممكنة التحقيق، ومرغوبة وضرورية. وينبغي أن تركز استراتيجية كهذه على الأهداف الشاملة والتطلعات المشتركة، ويجب أن تطلع العالم، ومن ضمنه الغرب، على التراث الثقافي، ومساهمات وإنجازات العرب والإسلام.

٨ ـ لكي تكون البرامج الإعلامية العربية فعَّالة، يجب أن تعد على أساس طويل الأجل، وأن يكون تمويلها مضموناً، بهدف تجنب الانقطاع والفوضى.

٩ ـ كان الجهد الإعلامي العربي يركز بصورة رئيسية على مسألة فلسطين. وبعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، ينبغي أن يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الأولية للإعلام عن قضية فلسطين.

استنتاجات وتوصيات

بناء على الافتراضات أعلاه، يوصى بالتالي:

١ ـ أن يركز الجهد الإعلامي للجامعة العربية بصورة رئيسية على الإنجازات العربية الثقافية والعلمية والتربوية، وعلى نقل الأنباء عن مثل هذه الإنجازات الى العالم الخارجي. وفي المجالات الأخرى، وخصوصاً القضايا السياسية، ينتظر من مكاتب الجامعة أن تعرض الآراء المتفق عليها، والمقبولة من جميع الدول الأعضاء. وفي العمل على تحقيق هذا البرنامج، يجب أن تشمل جهود الجامعة:

أ ـ تأسيس مراكز ثقافية عربية على غرار المجلس البريطاني (British Council) ومعهد

---

(٤٢) انظر: **اللجنة الدائمة للإعلام العربي، ١١ ـ ١٣ اكتوبر، ١٩٨٤**، ص ٦٧ (ثلثا هذه الوثيقة تقريباً كرّسا لعرض هذا الاقتراح).

(٤٣) يوصي زامل بذلك ويوضح أن هذا الاقتراح كان قد قُدّم من قبل الجماهيرية الليبية في شباط ١٩٦٩.
Zamil, «The Effectiveness and Credibility of Arab Propaganda in the United States,» p. 263.
وهناك اقتراح مماثل ملحق بالمشروع (أ) أعلاه. انظر: **دراسات وبرامج حول العمل العربي المشترك على الساحة الأمريكية**.

غوته. ويجب أن تكون هذه المراكز مجهزة جيداً بالموظفين الأكفاء الذين يجري اختيارهم على أساس نظام استحقاق، وليس بتسمية الدول الأعضاء. ويجب أن تُزوَّد هذه المراكز بالمكتبات المناسبة المجهّزة بالكتب والصحف والدوريات التي تهتم بالوطن العربي وتركز على المجال الثقافي ـ العلمي ـ التربوي. ويجب أن تجهز بمختارات واسعة من المواد السمعية ـ البصرية أيضاً، ويشمل ذلك السلايدات (الشرائح، صور)، والملصقات والأفلام وأشرطة الفيديو... الخ. وتستخدم المراكز كمكتبات للأبحاث ومؤسسات للإعارة معاً بهدف توسيع فعاليتها والوصول الى مواقع خارج المدن الرئيسية.

ب ـ يجب أن تُدخل هذه المراكز الثقافية العربية في مشاريع موازناتها خططاً لتلبية طلبات المحاضرين والأفلام والمعارض والمؤتمرات. وينبغي أن تكون أيضاً في موقع يخوّلها المبادرة بمثل هذه النشاطات حول مواضيع خاصة مختارة سلفاً. على سبيل المثال، قد تشمل هذه النشاطات المؤتمرات «الحوارية» التي تجمع بين رجال الأدب العرب والأمريكيين المتخصصين في مجال معين، مثل «الحوار العربي ـ الغربي» أو تستطيع التركيز على جبران خليل جبران كعربي وأمريكي مثلاً.

ج ـ يجب أن تقوم المراكز بتنظيم وتسهيل تبادل الزيارات للشخصيات البارزة في الفن والأدب والصحافة والقانون... الخ، **من** الوطن العربي و **إليه**. وهذه «الزيارات» ليست لمجرد، أو بصورة رئيسية لأغراض الاستجمام، فهي لتحقيق تفهّم أفضل نوعاً ما للعرب في أمريكا الشمالية.

د ـ وبالإضافة إلى تبادل الزيارات القصيرة، يستطيع المثقفون والزملاء أن يتيحوا لبعض الأشخاص المختارين أن يمضوا فترات أطول من الزمن في إجراء أبحاث وأعمال مشتركة مع المجموعة المضيفة.

٢ ـ نظراً لكون جميع البلدان العربية تقريباً على علاقات واسعة مع القوى الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي، فمن البديهي أن تؤسس عدة مراكز أبحاث ودراسات ترتكز على تلك المناطق والبلدان. وقد يكون ممكناً إنشاء أحد هذه المراكز في الجامعة العربية أو كوكالة للجامعة العربية، ولكن في موقع آخر، خصوصاً إذا ما كانت تسهيلات الأبحاث والاتصال تقتضي ذلك. ومن الصعب حقاً أن تستطيع البلدان العربية أن تعدّ سياسة رشيدة طويلة الأجل في مواجهة هذه القوى الكبرى دون أن تتوفر لدى صانعي سياساتها الأبحاث والمعلومات المناسبة. وتقوم هذه المراكز أيضاً بتنفيذ نشاطات أبحاث واسعة في مجال السياسة الأمريكية والمجتمع الأمريكي، مع التركيز الخاص على الرئاسة، والكونغرس، والنخب السياسية، ووسائل الإعلام، والرأي العام، والجالية العربية ـ الأمريكية. ويجب أن تقيم أيضاً بنوكاً للمعلومات الأولية (Data banks) التي توفر معلومات يسهل استرجاعها لفائدة الباحثين وصانعي السياسة.

٣ ـ هناك ضرورة لتأسيس مؤسسة أبحاث عربية، على غرار مؤسسة فورد، على أن يكون التركيز الرئيسي **لجميع** نشاطاتها على الدراسات والأبحاث عن العرب، والوطن العربي والعلاقات العربية ـ الغربية[٤٤]. وينبغي أن يكون واضحاً أن هذه المؤسسة **لن** تكون اداة دعاية ولا وكالة

---

(٤٤) قُدّم اقتراح مماثل قبل حوالى ١٥ عاماً مضى. انظر: Michael W. Suleiman, «The Repatriation of =

لنشر معلومات يومية عن الوطن العربي. وتقام في أمريكا الشمالية لتعزز وتشجع وتدعم الأبحاث الثقافية والنشر من قبل الأفراد، والمجموعات والمؤسسات والجامعات، وستكون نتيجة ذلك معلومات أفضل وأكثر دقة عن الوطن العربي مما سيساعد في تبديد الانطباع السلبي والمعلومات الخاطئة المكونة حالياً في الغرب، ولا سيما في أمريكا الشمالية. وينبغي أن تقام هذه المؤسسة كهيئة مستقلة تديرها لجنة أمريكية من المدراء تتشكل من المثقفين البارزين والعلماء والكتاب المهتمين بالوطن العربي والملتزمين بكتابات أفضل وأكثر موضوعية عن العرب وتاريخهم وثقافتهم وسياساتهم.

وتستطيع مؤسسة كهذه أن تشجع أيضاً كتابات أفضل عن الوطن العربي بتقديمها جوائز عن الأعمال الممتازة وتكريمها كبار المساهمين من أجل تفاهم أفضل بين العرب والأمريكيين. وتستطيع أيضاً أن تمول و/أو تدعم إنتاج الأفلام وصنع المواد السمعية ـ البصرية عن الوطن العربي.

وبما أن المؤسسة ستهتم أيضاً بالعلاقات العربية ـ الأمريكية، فينبغي أن تشجع الدّراسات الموسعة والطويلة الأجل المتعلّقة بالرأي العام الأمريكي والمواقف الأمريكية العامة تجاه العرب كما تنعكس في الأدبيات والأفلام السينمائية والتلفزيون... إلخ.

ويتوجب أن يعمل كل من مراكز دراسات القوى الكبرى ومؤسسة الأبحاث العربية بعيداً عن الضغوط الحكومية المكشوفة أو المتطرفة لكي يؤدوا أعمالهم ويحصلوا على نتائج جيدة. ويجب أن تساهم الحكومات العربية والأفراد العرب الخيّرون في تأسيس هذه المراكز والمؤسسة كاستثمار من أجل مستقبل أفضل.

٤ ـ ما ان يفهم أن الإعلام والدعاية ليسا صنوين، حتى يصبح من الواضح أن التقارير عن العرب لا تحتاج، ولا ينبغي في الحقيقة، أن تكون جميعها ايجابيه، مع عدم ذكر أية مشاكل أو شوائب. وينبغي أن يكون التركيز على تقديم العرب في مجموع أحوالهم، أي ما هو جيد وما هو بحاجة إلى التغيير. وليس معنى هذا القول أن هناك ضرورة للإشارة إلى الأخطاء والمآخذ طيلة الوقت. إنما **يجب** القول، على أية حال، بأن التقارير الإيجابية عموماً التي تشير إلى بعض الأخطاء أو المآخذ لا يجب أن تقبل وحسب، بل يجب أن تشجع بما أنها تحمل على الأقل، قدراً أكبر بكثير من المصداقيّة، من الجهود التي تهدف إلى صبغ جميع النشاطات العربية باللون الأبيض.

أيضاً، هناك فعالية أكبر بكثير في تقديم نظرة إيجابية عن إنجازات العرب وأهدافهم. منها في الإمعان في تقديم نظرة سلبية عن العدو ونشاطاته. بمعنى آخر، **يجب أن يكون التركيز على العرب**، وليس على أعدائهم. أيضاً، تريد الجماهير أن تعرف ما على العرب أن يقدموا في هذا السياق من **حلول**، وليس مجرد ما يقولونه لتفنيد ما يفعله أو يقوله الصهاينة/الإسرائيليون. في هذا المجال، نذكر الجهود الأخيرة التي قامت بها الجامعة العربية لتحديد أهداف إيجابية، وينبغي أن تشجع وتجعل اكثر وضوحاً وإحكاماً. وينبغي أن تشكل هذه المبادىء، وقد ادرج بعضها أدناه، منطلقاً **لجميع** الجهود الإعلامية □

Arab Elites.» *Middle East Forum*, vol. 47, nos., 3 and 4 (Autumn and Winter, 1971), pp. 71-81. =

أ ـ فلسطين هي المحور الأساسي لمشكلة الشرق الأوسط، ولا يمكن تحقيق سلام شرق أوسطي دون إيجاد حل لها. ومن الضروري أن يكون هناك تقبل عام للحقوق الفلسطينية في تقرير المصير والوطن وفي أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين.

ب ـ يريد العرب السلام، لكن إسرائيل تفرض استمرار الصراع والحرب برفضها الانسحاب من الأراضي المحتلة، وحؤولها دون آمال الفلسطينيين ورغباتهم. وقد أكد العرب في الآونة الأخيرة رغبتهم في السلام، عبر مشروع فاس (قمة فاس في المغرب).

ج ـ جهود العرب للتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي جزء من مبادرة السلام العربية.

د ـ قدمت الحضارة العربية مساهمات أساسية للحضارة العالمية والإنسانية. ويحتاج هذا الأمر أن يكون معروفاً أكثر.

هـ ـ السلام يتحقق عبر الحوار البنّاء والإعلام الصادق[٤٥].

هذه المبادىء العامة يجب أن تشكل الإطار والخطوط العامة لجميع المشاريع النوعية التي تقدم أو الحملات الإعلامية التي تنفذ. وهي تشكل أيضاً النقاط الرئيسية التي ينبغي نقلها الى الجمهور أياً كان عنوان البحث. ويجب أن يركز هذا البحث على النقاط الأساسية بدلاً من التركيز على التفاصيل التي تُنسى بسهولة، أو على المشاريع أو التحركات الإسرائيلية المضادة، التي تعزّز عن غير عمد بهذه الطريقة.

٥ ـ بالنسبة للجمهور ـ الهدف، فإن الدلائل تشير حتى في الديمقراطيات كالولايات المتحدة أو كندا، إلى أن القادة هم الذين يتخذون القرارات في قضايا السياسة الخارجية، وتتبع هذه القرارات فيما بعد بموافقة العامة. لذلك، يجب أن يكون التركيز على المؤثرين سياسياً. وهؤلاء، ضمن الحكومة، هم: الرئيس وأركانه في البيت الأبيض، ووزارتا الخارجية والدفاع، والكونغرس، وخارج الحكومة، هناك وكالات الإعلام الرئيسية، أي شبكات التلفزيون الرئيسية، وخصوصاً CBS و NBC و ABC؛ والواشنطن بوست *(Washington Post)* والنيويورك تايمز *(New York Times)* وأعضاء الوحدات الصحافية في الإعلام المؤثر عموماً، وجميعها تمارس تأثيراً كبيراً في تشكيل الرأي العام.

أما بالنسبة للعامة الأمريكية نفسها، فمن المحتمل أن يكون الجهد الإعلامي مثمراً أكثر إذا ما ركز على قطاعات معينة من السكان. إذ أن غير البيض عموماً، والسود والأسبان الأمريكيين تحديداً، يحتمل أن يكونوا أكثر تجاوباً. علاوة على ذلك فإنّ المجموعات الكنيسية المؤثرة أظهرت أيضاً اهتماماً أكبر بإيجاد حلّ عادل للمسألة الفلسطينية وبإجراء تحقيق منصف لوجهة النظر العربية[٤٦]. وهناك نقابات العمال الأمريكية وكذلك تجمعات المعلمين والمحامين، وهي مؤثرة ويجب التقرب منها. وبين المجموعات الحرة، هناك نوادي العلاقات العامة والخدمات، وكذلك هناك

---

(٤٥) **اللجنة الدائمة للإعلام العربي، ١١ ـ ١٣ اكتوبر، ١٩٨٤**، ص ٣.

(٤٦) انظر: Basheer K. Nijim, ed., *American Church Politics and the Middle East* (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1982).

منظمات كغرفة التجارة، والروتاري وكيوانيس (Kiwanis)، ومجموعات مختلفة للشؤون الخارجية، وهي عنصر مهم في قولبة السياسة.

بالإضافة الى ذلك، فإن الجالية العربية ـ الأمريكية يجب أن تكون أحد الأهداف الرئيسية. ويحتاج العرب ـ الأمريكيون لإحصاء أعضائهم وتنسيق نشاطات مجموعاتهم المختلفة، وتجنيد الجالية لتحقيق مصالحها الخاصة. ويستطيعون بقيامهم بذلك أيضاً أن يشكّلوا تحالفات سياسية مع المجموعات المتفقة معهم في الرأي، وخصوصاً من بين السود والأسبان الأمريكيين. وبالطبع ستكون عمليات المسح المنتظمة والدائمة للرأي العام عاملاً مساعداً الى حد كبير في التعرف إلى الحلفاء الممكنين ومناطق المشاكل المحتملة، وكيفية التغلب عليها.

ويستطيع العرب ـ الأمريكيون وحلفاؤهم أن يلعبوا دوراً في محاولة التأثير في السياسة عبر الضغط السياسي. لكن من الضروري أن يكون هناك الكثير من التنظيم على مستوى أعلى، وجمع المعلومات الأولية والدعم المالي، بمعنى آخر، لتحقيق ذلك بفعالية يتطلب الأمر أن ينفذ الضغط بصورة متواصلة ومن قبل اختصاصيين ملتزمين فعلاً بالقضية، مثل العرب الأمريكيين أو المجموعات الصديقة.

٦ ـ وكما أشار الأمين العام للجامعة الشاذلي القليبي، فإن الإعلام هو فقط **إحدى** الوسائل التي تستخدم في دفع المصالح العربية إلى الأمام. فبالإضافة الى الإعلام، يشتمل النشاط الدبلوماسي على ضغوط سياسية واقتصادية وعسكرية. بما أن العرب مهتمون بإيجاد حل سلمّي وهم يريدون تجنب الخيار العسكري، إذا كان ذلك ممكناً. لذلك عليهم أن يستخدموا الضغوط الاقتصادية والسياسية بصورة أفضل، وهي مشروعة تماماً. وفي الحقيقة أنّ استخدامها الفعال يمكن أن يغطي الفارق بين النجاح والفشل في كل من المجالين الإعلامي والسياسي، ويمكن أن يقلل فرص الصدام العسكري.

باختصار، كان الجهد الإعلامي العربي خلال السنوات الأربعين الماضية غير مبلّغ أو مبلغاً بصورة سيئة. وكان يوجه بطريقة عشوئية بعض الشيء بسبب عدم فهم ماهية «الإعلام» أو بسبب قلة الاهتمام، أو بسبب الانقسامات السياسية في الوطن العربي، أو ببساطة بسبب فقدان الإرادة، طالما انه من السهل تحميل آخرين المسؤولية، وللأحداث المؤثرة.

ولكن برز في الآونة الأخيرة وعي حقيقي بأهمية الإعلام في تحقيق الأهداف السياسية العربية. ومع أن هذه الأهداف لا تزال غير واضحة جيداً، وأنها ليست مفهومة بالتساوي من قبل جميع أعضاء الجامعة العربية، فإنه لا يزال ممكناً تحسين الجهد الإعلامي بقدر كبير، كما بيّنا أعلاه. وللقيام بذلك، يحتاج القادة العرب إلى التركيز على ما هو مشترك وإيجابي. كما ويحتاجون أيضاً الى القيام باستثمار مالي كبير وإلى إظهار الثقة بالأفراد والمجموعات الملتزمة بالعمل من أجل مستقبل أفضل للعرب وبلادهم، مع انها لن تردّد بيانات مسؤولي الحكومات بحذافيرها. هذه الأعمال ضرورية حتى تنفذ المشاريع الطويلة الأجل بنجاح. والبديل هو استمرار وضع سيء ومتدهور، هو بالتحديد تشويه صورة العرب في الخارج، وتكوين انطباعات سلبية عنهم، وانعدام الصلة بمراكز القوى في أمريكا الشمالية، والموقف السياسي الضعيف **لجميع** البلدان العربية الناجم عن ذلك، وعجزهم عن إقرار حل عادل ومشرف لقضيتهم رقم ١: المسألة الفلسطينية□

الطاقة العربية في الاعلام الغربي(*)

د. وليد خدوري

المحـرر التنفيـدي للنشرة الاقتصـاديـة للشرق
الاوسط (ميس) التي تصـدر من نقوسيـا ـ قبـرص.

يتناول عنوان هذه المحاضرة أمـوراً متعددة ومتشعبـة ذات صلة مبـاشرة لا بشؤون الاعلام والطاقة فحسب، بل بالسياسات الدولية والمواجهة الحضارية والتحدي الاقتصادي ما بين العـرب والغرب كذلك. فالعلاقات ما بين هاتين المجموعتين من الشعوب بقيت في حالـة من عدم الاستقـرار منذ فترة القبائل العربية الأولى والفتوحات الإسلامية والحـروب الصليبية والصراع للسيطـرة على خطوط التجارة ما بين الشرق والغرب. وفي عصرنا الحالي لا تزال هذه الروابط متشنجة نتيجة تدخّل الغرب السافر والمستمر في الشؤون العربية الداخلية، سواء أكان ذلك عن طريق الاستعمار المباشر أم غير المباشر. وهناك أيضاً الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الذي ما زال يشكل تحدياً مصـيرياً للقومية العربية في العيش بكرامة واستقلال. كما أن هناك تضاربَ المصالح الاقتصادية ومحـاولات المؤسسات الغربية الدؤوبة لاستغلال المصادر الاقتصادية العربية، بشكل أو بـآخر، وذلـك حسب ظروف البلد المعيّن أو المرحلة التاريخية القائمة. هذا بالإضافـة الى الخلافـات العربيـة التي تفتح المجال على مصراعيه للقوى الأجنبية لاستغلال الفرص والاستفادة منها.

هذه العوامل جميعاً، وأخرى غيرها، تؤثر بشكـل مباشر عـلى رسم صورة العـرب في الخارج من خلال ما تبثّه وسائل الإعلام الغربية ذات النفوذ الاحتكاري الواسع النطاق. فهي تتمتّع بقـوة هائلة على الساحة الدولية نتيجة لتوفر عناصر الحركـة والمرونـة من ديمقراطيـة وحريـات عامـة في صياغة الأخبار ونقلها، ناهيك عن وفرة الموارد التقنية والمادية التي بحوزتها. لهذا، ونتيجـة النفوذ الهائل لوسائل الاعلام الغربية على شعوبها وبقية شعوب العالم، فإن الأمر هنا لم يعد يقتصر فقط على ماهية الصورة التي تنقلها هذه المؤسسات عن العرب، ولكن أيضاً، ومع مـرور الزمن، أصبـح

(*) محاضرة القيت في الدورة التدريبية للاعلاميين النفطيين العرب، في مقر منظمـة الاقطار العـربية المصـدرة للبترول (الاوابك)، الكويت، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥.

تراكم معلوماتها يشكل خطراً حقيقياً على الأمنين السياسي والاقتصادي[١]. ويمكن تلمّس ذلك بشكل جلي عند تغطية الموضوعات العربية عموماً، والقضية الفلسطينية وشؤون النفط والطاقة على وجه الخصوص.

وسوف نكتفي في هذه الدراسة بمعالجة حالات معينة فقط من تغطية وسائل الاعلام الغربية لشؤون الطاقة العربية مع التركيز على السنوات العشر الماضية. فلن نعالج هنا الأوجه المتعددة لأجهزة الاعلام الغربية ولا نفوذها الهائل على الصعيدين المحلي والدولي. كما لن نعالج دور أجهزة الاعلام هذه في تغطية شؤون عربية أخرى ذات أهمية بالغة مثل الدين والحضارة والقضية الفلسطينية.

وعند الحديث في مجالنا هذا عن وسائل الإعلام الغربي يجب التمييز بين ثلاثة أصناف من المؤسسات الاعلامية وهي: الاعلام الجماهيري، والصحافة المتزنة، والنشرات المهنية المتخصصة، فلكل منها دور مرسوم وأهداف واضحة وحقل محدد تعالجه بشكل مكثف ودقيق.

يتركز **الإعلام الجماهيري** في السينما ومحطات الاذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء والصحف اليومية التي تتولى جميعها تغطية الأخبار والموضوعات الجارية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حوالى ٨٠٠٠ محطة إذاعية وتلفزيونية تجارية و ١٠٠٠ محطة اذاعية وتلفزيونية جامعية، و ٢٠٠٠ جريدة يومية و ٧٠٠٠ مجلة اسبوعية. ونتيجة لهذا الوجود الاعلامي الضخم تكتسب هذه الأجهزة حضورها المستمر عند المواطن وبالتالي عمق تأثيرها على أوسع القطاعات من الجماهير. وتسعى المؤسسات الإعلامية بدورها إلى تحديد أقصر الطرق وأكثرها مباشرة وسهولة في الوصول إلى عقل المواطن.

ففي التغطية الإعلامية لشؤون الطاقة في العامين الحرجين ١٩٧٣/ ١٩٧٤، يذكر السيد روبرت غور الاسكي، من شركة ناشينال برودكاستينغ كوربوريشن (NBC)[٢]، أن مؤسسات التلفزة في الولايات المتحدة قررت في حينه أن معالجة أمور الطاقة بدقّة أمر صعب للغاية نظراً لتعدد المواضيع وتعقيدها مما سيجعل من الصعب على المشاهد الامريكي فهم جميع العوامل المتداخلة، ومن ثم فقد غطّت هذه الشركات الموضوع «من وجهة نظر المستهلك»، وأصدرت شركته بالفعل أوامر محدّدة لتغطية الأخبار والمواضيع ذات «العنصر الإنساني» والتي يمكن للمواطن العادي أن يستوعبها بسهولة لأنها ذات علاقة مباشرة بحياته اليومية. ولهذا تمّ التركيز في تلك الفترة على مناظر تبين طوابير أصحاب السيارات المنتظرين عند محطات البنزين، أو مقارنة الفاتورة الشهرية المنزلية للكهرباء وزيت وقود التدفئة مع فواتير السنوات السابقة وتأثير كل هذا على دخل المواطن.

---

(١) محمد حسنين هيكل، «الصورة العربية في وسائل الاعلام الغربية: كيف يمكن تحسينها؟» ورقة قدمت إلى: ندوة الصحافة الدولية، لندن، ١٩٧٩، في: **الاعلام الغربي والعرب: ابحاث ومناقشات ندوة الصحافة الدولية** (أبو ظبي: وزارة الاعلام والثقافة، [د. ت.])، ص ٢٥٩.

(٢) Nelson Smith and Leonard J. Theberge, eds., *Energy Coverage-Media Panic: An International Perspective* (New York; London: Longman, 1983), pp. 74-75.

وقد ترك هذا القرار السياسي/الاعلامي واستنتاجاته المبسطة آثاراً عميقة على المستهلك الغربي لا تزال نتائجها تؤثر علينا حتى يومنا هذا.

وقد ربطت هذه المشاهد كما هو معلوم مع صورة «العربي القبيح» بطرق ملتوية وغير دقيقة. وطبعاً لم يتم التساؤل أو البحث عن مدى حقيقة أزمة الإمدادات النفطية، ومن هو بالفعل وراء النقص، وما هو مدى ارتفاع الاسعار في الستينات. ولكن من خلال تبسيط الأمور نجحت التلفزة الأمريكية في ترسيخ صورة «العرب الجشعين» الذين يبتزون شعوب العالم بفضل نفوذهم النفطي والمالي.

وأما **اعلام النخبة (الاعلام المتزن)** فان دوره يختلف عن الاعلام الجماهيري. فرغم محدودية توزيعه وضيق دائرة انتشاره، إلا أنه يصل الى المسؤولين وصانعي القرار ومن يرسمون السياسات العليا للدولة، وبالتالي فهو موجَّه إلى هذه الفئات أو من أجل التأثير عليها.

لقد وجد هذا القطاع الإعلامي نفسه في حيرة من أمره في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، عندما استحوذت أخبار النفط والطاقة على بقية الأخبار العالمية، إذ لم يكن لدى معظم الصحف اليومية أو المجلات الأسبوعية المتَّزنة صحفيون متخصصون في شؤون النفط، ولم تغطِّ أخبار الطاقة قبل تلك الفترة إلا جزءاً بسيطاً من الأخبار الاقتصادية أو أخبار البيئة.

وكانت مقالات هذه الصحف والمجلات تعتمد في كثير من الأحيان على مصادر محدّدة من المعلومات في تغطيتها لشؤون الطاقة. فهناك أولاً: الهيئات الرسمية القطرية والاقليمية والدولية. ويصعب على الصحفي الاستغناء عن أخبار ومعلومات هذه الهيئات أو التغاضي عنها، وذلك خوفاً من فقدان مصادر مهمة من الأنباء عنه، ومن ثَمَّ فهو مضطر إلى بث الأخبار الصادرة عن هذه المؤسسات بغضّ النظر عن أهميتها الصحفية في بعض الأحيان، وذلك للإبقاء على صلات طيبة مع هذه المصادر الرسمية. وهناك ثانياً: الدراسات والأبحاث الصادرة عن الدوائر الحكومية والشركات النفطية والجامعات، وبالذات الامريكية منها. فقد اخذت هذه الدراسات حيّزاً مهمّاً من أخبار الطاقة في العقد الماضي دون تدقيق في كثير من الأحيان في الافتراضات التي تقوم عليها هذه الأبحاث أو الأسباب الداعية إلى نشرها في زمن معين. وأخيراً اعتمد العديد من الصحفيين على أسلوب متكاسل في كتابة المقالات، ألا وهو اقتباس فقرات بشكل مبتور من خبير أو خبيرين في شؤون الطاقة وتعميم آراء هؤلاء الأشخاص، والتي غالباً ما تكون متطابقة مع أفكار الكاتب، وكأنها حقائق ثابتة مقبولة من قبل معظم الاقتصاديين. وجلّ ما تؤديه هذه المقتطفات هو التأكيد على أفكار معينة يحاول الكاتب تعميمها. وقد كونت هذه المصادر، مجتمعة، حلقة متكاملة من المعلومات تزود رجال الصحافة بسيل من المعلومات التي تدعم وجهة نظر المؤسسات الغربية في سياساتها الطاقوية وتساعد في ردف التيارات والاتجاهات السائدة في حينه في الأقطار الصناعية.

أما **النشرات النفطية المتخصصة**، وهي في غالبيتها أسبوعية، وإن كانت هناك نشرات يومية أو شهرية، فهي مهتمة في المقام الأول ومنذ نشأتها قبل نصف قرن تقريباً بخدمة صناعات النفط المنتشرة في مختلف أقطار العالم وذات الاختصاصات المتعددة. ورغم أن عدد هذه النشرات محدود وتوزيعها لا يتعدَّى بضعة آلاف في أحسن الأحوال، إلا أن لها دوراً مؤثراً في أوساط رجال

الصناعة النفطية ورجال المال بشكل خاصّ، وعند المسؤولين الحكوميين والأكاديميين بشكل عام. وتبرز أهمية هذه الصحافة النفطية في محاولات توفير المعلومات الدقيقة وبلورة الأفكار والتيارات على الساحة النفطية في الوقت الذي يصعب فيه على مؤسسة واحدة تجميع هذه الأخبار وتبويبها وغربلتها بشكل جيد ومؤثر وعلى صعيد شامل وذلك للغموض والتعقيدات التي تحيط بالصناعة النفطية، ولتضارب المصالح، وللحرص المتزايد لدى رجال هذه الصناعة في المحافظة على المعلومات المتوفرة لديهم لأهميتها البالغة لمؤسساتهم الوطنية أو التجارية.

وقد طغت النشرات الوثيقة الصلة بالشركات الكبرى على هذا المجال المتخصص في العقود الماضية، ولم تكن هناك مطبوعات على صلة قوية مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط في عام ١٩٧٣ إلا مطبوعات قليلة تعدّ على أصابع اليد الواحدة. ولكن مع التغييرات التي طرأت على سوق النفط العالمي خلال العقد الماضي، والعدد المتزايد للشركات النفطية والاقطار المنتجة، هذا بالإضافة الى بروز الجماعات المهتمة بمصالح المستهلكين، فقد ارتفع عدد هذه النشرات التي يؤدي كل منها خدمة معينة ومحددة تساعد المسؤولين والخبراء، عند الاطلاع على مجموعة منها، على الإحاطة بالجوانب المتعددة للصناعة النفطية.

* * *

ونتيجة لتطور أجهزة الاتصال الالكترونية وتغير العوامل المتفاعلة في سوق النفط خلال الأعوام الماضية برز قطاع إعلامي نفطي جديد مبنيّ على تدفق أخبار الطاقة وأرقامها على شاشات الحاسب الآلي في مكاتب المؤسسات والشركات، بحيث يستطيع الموظف المختص أو التاجر النفطي الحصول على أحدث المعلومات وأشملها في خلال لحظات، وعقد صفقات بيع وشراء للنفط الخام والمنتجات النفطية من مكتبه ومن خلال الحاسب الآلي أو التلكس.

وعند معالجة شؤون الطاقة العربية، فإن الحديث لا يمكن أن يقتصر فقط على صناعة النفط العربية بمعناها المحدود، أي البحث في التغطية الصحفية أو التلفزيونية لمراحل الاستكشاف والإنتاج والصناعة اللاحقة للإنتاج. فهذه أمور فنية محضة موجودة في أرجاء مختلفة من العالم ولا تشكل بمفردها أهمية سياسية بالغة. لكن الأمر الذي يعنينا هنا هو دور النفط العربي في ردف عملية الاستقلال والتنمية العربية، ودور النفط العربي الاستراتيجي في الاقتصاد العالمي، ودور هذا المورد الحيوي في خدمة المصالح القومية العربية. وسنحاول أن نشرح هذه الأمور من وجهة نظر اعلامية بحتة وليس من خلال تحليل سياسي أو اقتصادي كما هو متبع في هذه الحالات. وهناك العشرات من الدراسات الصادرة عن منظمتي الأوابك والأوبك التي تعالج هذه المواضيع من جوانبها المختلفة الأخرى يمكن الرجوع اليها.

* * *

قرر مجلس وزراء منظمة الأقطار المصدرة للبترول «الاوبك» في اجتماعه بجنيف في ١٥ ـ ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٣، ان تجتمع مجموعة وزراء دول الخليج (السعودية والعراق والكويت وإيران وقطر والإمارات) مع ممثلي الشركات النفطية الكبرى في فيينا في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣

للبحث في موضوع رفع أسعار النفط الخام. وتم عقد الاجتماع في موعده المقرر ولكن في خضمّ حرب اكتوبر، وبعد يومين من المشاورات تبين لهؤلاء المسؤولين ان هناك فجوة بينهم وبين الشركات لا يمكن ردمها، فقرروا تعليق الاجتماع والبتّ في موضوع الأسعار داخل إطار المنظمة وبشكل مستقل عن الشركات. وكان هذا الاجتماع التاريخي المرة الأخيرة التي يلتقي فيها الطرفان بشكل مشترك لبحث موضوع الاسعار. ورغم أهمية الحدث وتأثيره على مسيرة الصناعة النفطية العالمية فلم تتم تغطيته بشكل يتناسب مع أهمية الخبر في وسائل الإعلام الدولية وذلك لقلة الاهتمام بالنفط حتى ذلك الوقت. حتى ان جريدة **الفايننشال تايمز** اللندنية، والمعروفة بشمولية تغطيتها للأخبار الاقتصادية الدولية، أشارت إليه في اليوم التالي للاجتماعات بشكل خبر صغير في الصفحة الثالثة عشرة.

وكانت هذه هي المرة الأخيرة التي تتجاهل فيها الصحافة وشبكات الإذاعة والتلفزيون اجتماعات منظمة الأوبك. وبالفعل فمنذ الاجتماع اللاحق لاجتماع فيينا والذي عقد في الكويت في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر وحتى يومنا هذا يغطي العشرات بل المئات من رجال الإعلام اجتماعات المنظمة، ناهيك عن المتابعة الدؤوبة للأخبار النفطية الأخرى في الفترات ما بين الاجتماعات. ونتج عن هذه التغطية الإعلامية الواسعة تعريف عقد السبعينات بـ «الحقبة النفطية» وعقد «أزمة الطاقة». وأصبح النفط طوال تلك الفترة الخبر الأول في النشرات الإذاعية والتلفزيونية والمنشيت «العنوان» الرئيسي في الصفحات الأولى للجرائد الجماهيرية والجرائد المتزنة. وتمكنت وسائل الاعلام من ايصال اخبار المادة الأولية هذه الى الرأي العام العالمي في مختلف بقاع المعمورة ولكن على حساب تبسيط وتهويل الحجج الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالموضوع. وتمّ على أثر هذه الحملات الإعلامية المكثّفة خلق أساطير وأوهام متعدّدة أصبحت مقرونة بشكل مباشر وتلقائي بعرب النفط.

ولكن رغم الحملات المعادية التي شنتها المؤسسات السياسية الغربية ووسائل الإعلام ضد منظمة الأوبك وأقطارها الثلاثة عشر بصورة عامة والأقطار العربية منها بصورة خاصة، فقدحاولت الأقطار المصدرة تأكيد منطلقات اساسية نابعة من مصالحها ومصالح بقية دول العالم الثالث. ومن أهم الأهداف التي ركزت عليها الأوبك في تلك المرحلة ما يلي:

- تثبيت حقوق الأقطار الأعضاء في سيادتها على مصادرها الأولية وحقها في تقرير سياسة الأسعار والانتاج بصورة مشتركة من خلال منظمة الأوبك.

- الحصول على ربح مناسب وعادل للنفط الخام وتحقيق نظام سعري مستقر لتجارة النفط الدولية.

- دعم حوار الشمال والجنوب ومحاولات إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

- تحسين كمية المساعدات الاقتصادية لدول العالم الثالث ونوعيتها.

- لفت نظر العالم الى مشاكل الطاقة ونضوبية النفط والعمل سوية مع بقية أقطار العالم

الثالث ومع الأقطار الصناعية من أجل إقامة نظام طاقوي جديد دون الولوج في أزمات جديدة.

كان ردّ فعل أجهزة الإعلام الغربية على هذه المنطلقات سريعاً وعنيفاً، فقد هاجمتها بشراسة وعملت على تشويهها وبذلت كل الجهود من أجل دحضها. وكان جزء من هذه الحملات واعياً وهادفاً ونابعاً من سياسة الدفاع عن مصالح أقطار أصحاب الحملات وشركاتهم وردّ فعل للصدمة العنيفة التي أصابت الغرب الذي لم يتمكّن من احتمال نجاح مساعي مجموعة صغيرة من دول العالم الثالث استطاعت أن تنتزع قراراً سياسياً/اقتصادياً خطيراً لصالحها. وجزء آخر من الرد كان مشوشاً ومبنياً على قلة الخبرة والمعرفة بأمور الطاقة وأساليب تجارة النفط الدولية ومعتمداً على الأسلوب الإعلامي الغربي في تضخيم الأحداث وتهويلها، وبالذّات تلك القائمة منها على أسلوب الصدمات كما حدث في الاعوام ١٩٧٣/١٩٧٤، ١٩٧٨/١٩٧٩. وبين هذا الرد وذاك استغلت الأجهزة الاعلامية الغربية فرصة ذهبية مهداة لها على طبق من ذهب تمثلت في تخبط سياسات الاقطار المنتجة وتفاقم الخلافات فيما بينها وعدم تمكنها من ايجاد قواسم مشتركة تلتزم بها في الأيام الصعبة مما اتاح المجال للهجوم عليها بشكل وقح وسافر دون تمكنها من الرد بأجوبة مقنعة تحمل طابع المصداقية.

وتركزت بعض أوجه الحملة الإعلامية الغربية حول الأمور التالية:

١ ـ ربط مباشر ما بين الأوبك والشعارات والرموز السلبية والمقوتة في المجتمعات الغربية والتي تساعد بشكل تلقائي على تأليب الرأي العام ضدها. فنجد أن أيّ ذكر لمنظمة الأوبك يكون مقروناً دائماً بتعبير «الكارتل» أو المجموعة الاحتكارية التي تحاول أن تجني بطرق غير مشروعة تجارياً أعلى نسبة ممكنة من الأرباح. والكارتلات كانت سائدة في القرن الماضي ولكن في كثير من الأقطار الغربية، وبالذات الولايات المتحدة، وهناك قوانين صارمة الآن ضد الأعمال الاحتكارية ومحاولات السيطرة على السوق والأسعار والإنتاج من قبل شركة تجارية أو أكثر. والانطباع السائد عند الرأي العام الأمريكي عن الكارتلات هو حفلات العشاء السخية التي كانت تقيمها شركات الحديد والصلب في أوائل هذا القرن من أجل تحديد سعر احتكاري. كما نجد أن الصحف الامريكية تخصص حيزاً واسعاً في الوقت الحاضر لأخبار محاكمات كبار المسؤولين في الشركات الصناعية العملاقة والشركات النفطية لتآمر مسؤوليها في فرض سعر احتكاري لسلعة ما. ومن الطبيعي أن تكرار ربط هذا التعبير بالأوبك واستمرار الإشارة إليه في وسائل الإعلام الجماهيرية أو في الصحف المتزنة، يكرس الانطباع عند الرأي العام ولدى صانعي القرار أن هذه المجموعة من الدول هدفها الابتزاز ومصادرة الأموال والموارد بأساليب ملتوية وغير شرعية. وبما أنهم قد نجحوا في خلق الانطباع بأن الأوبك مؤسسة احتكارية فقد اصبح من المقبول عندئذ، بل من الواجب، عند الرأي العام محاربتها وتفكيكها لانقاذ الشعوب من ممارساتها الاحتكارية المزعومة في السيطرة على سعر النفط وانتاجه.

ومما ساعد أجهزة الاعلام في تركيز الحملات ضد المنظمة وإطالة مدة عدائها لها هو توفر عوامل ذاتية في المجتمعات الغربية تدعو إلى ذلك منها:

أ ـ ان الاوبك مؤسسة أجنبية يسهل انتقادها وتوجيه الاتهامات اليها دون إثارة حساسيات محلية.

ب ـ أنه من الأفضل والأسهل إلقاء عبء المشاكل السياسية والاقتصادية الداخلية على شماعة أجنبية، على الأخص اذا كان الجوّ مهيأ لذلك، كما هو الحال مع كارتل الأوبك وعرب النفط.

ج ـ ان تعقيد أمور الطاقة وتشعب الاختصاصات فيها وعدم الملم الرأي العام بدقائق أمور الصناعة النفطية، يفسح المجال أمام السياسيين والإعلاميين إلى تبسيط الحجج والتلاعب في الأرقام والبراهين والضرب على الأوتار الحساسة المحلية مما يساعد في إبهام الحقائق وخلق أساطير متعدّدة تبعد الأنظار عن المشاكل الحقيقية.

د ـ إن تكثيف الحملات ضد أقطار الأوبك يساعد في تأليب الجمهور ضد استيراد النفط من هذه الأقطار، رغم موقعها التنافسي المميز في السوق العالمي، ويعطي فرصة للمسؤولين لتخطيط سياسات بديلة.

وكما هو معروف فإن منظمة الأوبك تضم ثلاث عشرة دولة عضواً يبلغ عدد سكانها حوالى ٣٦٩ مليون نسمة. وهي ليست كارتلاً بالمعنى الاقتصادي أو السياسي لهذا التعبير. فهي ليست مجموعة شركات خاصة احتكارية، كما كان الوضع في صناعات الحديد والصلب والنفط في الولايات المتحدة الامريكية في بداية هذا القرن، بل هي عبارة عن تجمع اقتصادي من دول نامية ذات سيادة. والأوبك لا تسيطر على الاحتياطي العالمي للنفط ولا على الإنتاج. فرغم ان حوالى ٦٠ بالمائة من الاحتياطي العالمي للنفط هو من اقطار الاوبك، إلا أن الشركات الغربية، والامريكية منها بالذات، لا تزال مسيطرة سيطرة تامة على تقنية صناعة النفط. وهناك محاولات دؤوبة ومستمرة لاكتشاف نفط بديل، إلا أن سبب عدم ايجاد احتياطيات نفطية كافية موازية لكمية الاستهلاك قبل عام ١٩٧٣، أو عدم ايجاد احتياطيات كافية من خارج الأوبك للتسعينات والعقود القادمة لا يعود الى مؤامرة منسقة من قبل المنظمة، بل الى أسباب فنية واقتصادية في المقام الأول، يُسأل عنها المهنيون والاختصاصيون في الصناعة النفطية وليس السياسيون. وإن الاعتماد الواسع على انتاج نفط الأوبك في العقود الماضية يعود الى رخص سعره وبخس كلفة إنتاجه مقارنة بالنفوط الأخرى أو بالطاقات البديلة. وما من سبب لإنشاء المنظمة وتعاون أعضائها في تحديد سياسات سعرية وإنتاجية إلا الحصول على ربح معقول لمادة أولية ناضبة مقارنة بأسعار البضائع الاقتصادية الأخرى، ولتحقيق سوق عالمي مستقر للنفط الخام لا يترك فيه المجال للاحتكار من قبل سبع شركات كبرى، كما كان الحال في الماضي أو لعدد من التجار والمضاربين الذين سيتاح لهم مجال، في حال تقلص دور الأوبك المستقبلي، للتلاعب بالأسعار والكميات المتداولة من النفط الخام والمنتجات النفطية مما سيخلق اضطرابات مستمرة في سوق النفط العالمي.

٢ ـ اتهام منظمة الأوبك بأنها السبب الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، وراء التضخم والكساد الاقتصاديين اللذين سادا الأقطار الصناعية الغربية بسبب رفع أسعار النفط الخام في الفترتين ١٩٧٣/١٩٧٤، ١٩٧٨/١٩٧٩. وأصبحت هذه التهمة شائعة وتلقى جزافاً دون تساؤل أو تدقيق من قبل الصحفيين المتخصصين، ناهيك عن الإعلاميين العاملين في محطات الإذاعة والتلفزيون والصحافة الجماهيرية. وكان من السهل إلقاء اللوم على منظمة الأوبك. فاتخاذ قرار سريع ومفاجيء ذي آثار ملموسة على الصعيدين العام والخاص يصلح لأن يكون مادة دسمة لرجال الإعلام، وبالأخص إذا كان لهذا القرار آثار فعلية على الحياة المعيشية واليومية للمواطن العادي.

وقد ركزت وسائل الإعلام الغربية على هذه النواحي وغضّت الطرف عن أمور أخرى مثل تجميد أسعار النفط الخام لعقدين من الزمن، بل تدنّيها وانخفاضها طوال تلك الفترة، والآثار الضئيلة لرفع أسعار النفط الخام على معدلات التضخم، ونضوبية النفط والاحتمالات المستقبلية الخطرة الناجمة عن استهلاك يتزايد بشكل مطرد. كما لم تحقق وسائل الإعلام في حينه فيما إذا كان الارتفاع المفاجيء في الطلب على النفط الخام في الاعوام ١٩٧٣/١٩٧٤، ١٩٧٨/١٩٧٩ مرّده الى الاقطار المصدرة أم الشركات الغربية التي ربما كان قد أصابها الذعر أو حاولت تحقيق صفقات تدّر عليها الربح السريع؟

ومما ساند رجال الإعلام في عملية التضليل هذه، انتهازُ السياسيين الغربيين للجوّ العام ضد الأوبك لخدمة مآربهم الخاصة. فنجد على سبيل المثال، أن مستشار الرئيس الامريكي جيمي كارتر يقدم مذكرة من ثماني نقاط الى البيت الأبيض في صيف ١٩٧٩ يقترح فيها الخطوات الواجب اتباعها لتحسين فرص نجاح الرئيس الأمريكي في الانتخابات القادمة، وذلك بعد أن بينت استطلاعات الرأي العام أن شعبيته قد وصلت الى الحضيض. وكان الاقتراح الأوّل في القائمة هو «تعبئة الرأي العام حول أزمة حقيقية مع عدو حقيقي ـ الأوبك»[٣].

ولكن رغم هذا الجو المحموم، فإذا رجعنا الى الاحصائيات الغربية نفسها نجد أنه بعد زيادة الأسعار في عامي ١٩٧٣/١٩٧٤، انخفضت الاسعار الحقيقية للنفط الخام بمعدل ٢,٩ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، وذلك مقارنة بمعدلات التضخم وانخفاض سعر الدولار الذي يتم على أساسه تسديد ثمن النفط الخام. وفي نهاية عام ١٩٧٨، انخفضت اسعار الطاقة الاستهلاكية في كل من اليابان وسويسرا واوستراليا عما كانت عليه قبيل حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. وفي الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ارتفعت هذه الأسعار بمعدل ١٥ بالمائة خلال الفترة نفسها. وتشير دراسة أجرتها مؤسسة (Data Resources) الأمريكية الخاصة، الى أن الزيادة التي طرأت على أسعار النفط الخام، ساهمت في رفع معدل التضخم في الولايات المتحدة بنسبة ٠,٧ بالمائة في عام ١٩٧٣، ١,٦ بالمائة في عام ١٩٧٤، ٢,٥ بالمائة في عام ١٩٧٥، ولا شيء في أعوام ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩. وحتى بعد مضاعفة أسعار النفط الخام في عام ١٩٧٩، لم يؤدِّ هذا الارتفاع إلا الى ٢,٢ بالمائة من مجموع معدل التضخم في الولايات المتحدة في ذلك العام والبالغ معدله ١٣,٣ بالمائة[٤].

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من حملات القذف والتشهير المستمر بمنظمة الأوبك وأقطارها لا ينبع فقط من حقد مكتوم أو حسد واضح ضد أهداف أجنبية أو من البحث عن كبش فداء أجنبي سهل يمكن إلقاء لوم الأزمات الاقتصادية المحلية عليه، بل أنه يمكن أن يعزى كذلك الى تعبئة الرأي العام الغربي لتنفيذ سياسات اقتصادية واستراتيجية مرسومة ومتمثلة في ترشيد الاستهلاك والحفاظ على الطاقة، وتقليل الاعتماد على النفط الى حين توفير البدائل الطاقوية التجارية التي ستحلّ محل نفط الأوبك. ورافق هذه العملية التعبوية التأكيد على عدم استقرار الامدادات النفطية من أقطار الأوبك، وبالذات من الأقطار العربية والتركيز على أهمية الإكتشافات

---

(٣) Charles Snow, «OPEC and the Western Press,» in: Smith and Leonard, Ibid., p. 51.

(٤) المصدر نفسه.

النفطية الجديدة من خارج أقطار المنظمة إما لأن امداداتها مضمونة أو لأنها أقرب الى مناطق الاستهلاك في الأقطار الصناعية، ومن ثم يسهل الحصول عليها، وصاحَبَ هذا الاهتمام بالدول النفطية الجديدة، والمدعوم بمساعدات مالية ضخمة من البنوك الدولية العامة والخاصة ـ الأمر الذي لم يكن قبل عام ١٩٧٣ ـ بروز حملة إعلامية «ايجابية» تبين أهمية الاكتشافات الجديدة في كونها منافساً حقيقياً لنفط الأوبك لدورها في زيادة الإنتاج وتخفيض الاسعار. وتجاهلت وسائل الإعلام الغربية كلياً الحقائق الأساسية للوضع الجديد، الا وهو أن هذه الدول تستغل بشكل مفضوح ما يناسبها من قرارات الأوبك وتطبق ما تراه مفيداً لها فقط وتهمل بقية القرارات. كما أنها ستستنفد بسرعة خطرة احتياطياتها المحدودة اذا استمرت بوتائر الانتاج الحالية، وإن امكانية عثورها على نفط جديد غير مؤكدة، وفي حال وجوده سيكون باهظ الثمن نظراً للحاجة إلى استخدام وسائل وأساليب تقنية جديدة لاكتشافه لكونه في مناطق نائية أو عميقة (براً وبحراً) ومن ثم صعوبة الوصول إليه بالامكانات الحالية المتوفرة.

٣ ـ توجيه الجمهور الغربي نحو تصديق حقائق جديدة عن الطاقة لا علاقة لها بواقع السوق أو الصناعة النفطية، وتكوين أوهام خاطئة لدى المستهلك مما أدّى إلى خلق انطباعات محددة عن النفط وأصحابه ودفع الى نشوء أنماط استهلاكية طاقوية جديدة.

ومن إبرز هذه التصورات ما رسخ في ذهن المواطن العادي في الغرب بأن الأوبك هي منظمة عربية، وأن العرب هم وحدهم الذين ينتجون النفط، وأن أي حدث ذا علاقة بالنفط له صلة مباشرة بالعرب فقط وليس بغيرهم من المنتجين، وأن أي تخفيض في استهلاك نفط الأوبك سيؤدي الى تحسن الوضع الاقتصادي العالمي. وتسابق الإعلاميون الغربيون (كتّاب قصة، مراسلون صحفيون، رجال اعلان... الخ)، في السبعينات بشكل خاص، على توطيد فكرة ربط النفط بالعرب وأزمة الطاقة بالأوبك. وقد نجحوا، للأسف، في عملهم هذا الى حد كبير ليس فقط عند المواطن الغربي بل عند الرأي العام العالمي أجمع. فعندما أرادت شركة رينو للسيارات الترويج لسيارة جديدة تستهلك وقوداً أقل، لجأت الى عناوين بارزة وفي مجلات متّزنة مثل **الايكونوميست** البريطانية قائلة: «كيف تجعل الشيوخ يرتعدون خوفاً». واستنتجوا من كلامهم المرافق للاعلان أن الشيوخ العرب لا يريدون أن يوفر المواطن الغربي أمواله، بل يرغبون أن تستمر أنماط الاستهلاك العالية للبنزين. وإذا حصل حادث اصطدام لناقلة نفط ما وتسرب الزيت الى الشاطىء وحدث تلوث للبيئة، فإن رسوم الكاريكاتور تصور المواطنين العرب تنضح منهم العنصرية ويرقصون فرحاً للحادث وكأنهم يستفيدون من مصائب غيرهم. وهذا ما حصل فعلاً عند اصطدام الناقلة أموكو كاديز بالساحل الفرنسي في أواخر السبعينات، إذ رسم فرانكلين في جريدة **صن** الانكليزية الواسعة الانتشار كاريكاتوراً بهذا المعنى، رغم أن الناقلة التي اصطدمت والنفط المحمول عليها والقبطان المسؤول عنها ليسوا عرباً ولا علاقة للعرب بالموضوع بتاتاً سوى أنهم ينتجون النفط، حالهم حال ٣٠ دولة أخرى[٥].

وكان من الممكن غضّ النظر عن الجهل المُطبِق بالطاقة في الصحافة العالمية في أوائل

---

(٥) وليد خدوري، «النفط وأجهزة الاعلام الغربية،» **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول** (منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول)، السنة ٥، (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩)، ص ١٨ ـ ٣٦.

السبعينات، ولكن نجد أنه حتى في نهاية السبعينات وفي مجلات محترمة مثل **هاربرز ماغازين** يقترح الكاتب كريج كاربل حلاً جاهزاً لمشاكل الطاقة الامريكية ويختصر كل هذا بالعنوان التالي: **لولا الاوبك لما كانت هناك مشكلة طاقة**. هذا بينما تشير دراسة لشركة تكساكو النفطية صدرت عام ١٩٨٠ أنه لولا زيادة أسعار النفط الخام في عام ١٩٧٣، لارتفعت معدلات استهلاك النفط الرخيص الى ٨٠ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٠، بدلاً من ٤٩ مليون برميل في اليوم في تلك السنة. وهنا يبرز السؤال الذي لا يرد ذكره في أجهزة الإعلام الغربية وهو: من أين كان سيحصل العالم على ٣١ مليون برميل إضافي من النفط كل يوم لولا الصدمة التي أصابته والتي جعلته يستفيق من سباته العميق الذي كان غاطّاً فيه نتيجة لسياسات وممارسات الحكومة والشركات الغربية في استغلال الدول المصدرة للنفط؟

وتكمن أهمية نفوذ الإعلام الغربي والمبني على مصداقية واسعة النطاق عند جمهور بلاده، في التأثير على الأنماط الاستهلاكية للمواطنين إضافة الى دوره السياسي والاجتماعي. وقد لعبت بعض المؤسسات الصحفية دوراً مهماً في تغيير أنماط استهلاك الطاقة في الغرب خلال السبعينات من خلال الأخبار والتعليقات التي قدمتها خلال تلك الفترة الحرجة من تاريخ الأوبك. وتشير دراسة مقارنة أجراها الأستاذان هانز كيبلينغر وهربرت روث حول دَوْر صحافة ألمانيا الاتحادية في التأثير على الإمدادات النفطية والاستهلاك خلال الفترتين ١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٨/١٩٧٩ إلى أن هناك علاقة مباشرة بين المعلومات والتحاليل التي قدمتها الصحافة وبين رد فعل الجمهور الاستهلاكي ـ رغم اختلاف الواقع النفطي عن التحليل الصحفي.

فكما هو معروف، اتخذت منظمة الأوبك والأقطار العربية المصدرة للبترول في عامي ١٩٧٣/١٩٧٤ عدة قرارات مهمة، بعضها جماعي وبعضها الآخر فردي، شملت زيادة الأسعار وتحديد الانتاج وقطع الامدادات وتأميم الشركات النفطية. وكان هناك صدى عالمي واسع النطاق لهذه الخطوات لا داعي للخوض فيها هنا. ولكن فيما يخصّ ألمانيا الاتحادية[٦]، تشير المعلومات انه رغم هذه القرارات فقد استوردت هذه الدولة خلال الأشهر الثلاثة ايلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ كميات من النفط الخام تزيد عما استوردته في الفترة نفسها من عام ١٩٧٢. الا أن وسائل الاعلام في ألمانيا الاتحادية ادعت في حينه أن هناك أزمة نفطية محلية وخطراً محدقاً بالبلاد نتيجة لنقص إمدادات المنتجات النفطية مما أحدث ردّ فعل سيئاً عند الرأي العام الألماني. وقد دفع هذا «التوجه الإعلامي» المستهلك إلى طلب نفط خلال تلك الفترة تفوق كثيراً طلبه في الأشهر الثلاثة السابقة أو في الاشهر نفسها من السنة الماضية، مما خلق عجزاً مؤقتاً قصير المدى ناتجاً عن الذعر الذي أصاب المواطن. وألقت أجهزة الاعلام باللوم في نشوب هذه «الأزمة». على الأقطار المصدرة للنفط، والعرب خصوصاً، الى جانب الشركات النفطية الغربية. ويستنتج الباحثان في دراستهما عن هذه الفترة: «إن تغطية وسائل الإعلام كانت السبب المباشر والرئيسي لما يُدعى بالأزمة النفطية لعامي ١٩٧٣/١٩٧٤، والتي كان من الممكن جداً تلافيها إذا أخذنا بالاعتبار الإمدادات النفطية المتوفرة في البلاد عندئذ».

---

(٦) Hans H. Kepplinger and Herbert Roth, «Creating a Crisis: German Mass Media and Oil Supply in 1973/74,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 43, (1979), pp. 285-296.

وقد أجرى الباحثان مسحاً لثلاث جرائد المانية متزنة تعكس آراء التيارات السياسية المختلفة في البلاد (سودتش زايتنغ، فرانكفورتر الجماينه زايتنغ، ودي ويلت).

وعالج الباحثان الموضوع نفسه خلال عامي ١٩٧٨/١٩٧٩[٧]، حين اتسم الوضع بنقص حادّ في الإمدادات النفطية العالمية وفي ألمانيا الاتحادية بالذات خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٩ نتيجة لتوقف النفط الإيراني. ولكن تمّت معالجة الأمر بسرعة بزيادة الاستيرادات النفطية من بعض الأقطار العربية. وتبين من خلال البحث أن الصحف تجاهلت في بادىء الأمر تطور الأحداث السياسية في إيران في خريف عام ١٩٧٨ وتأثير هذا على امدادات النفط الإيراني إلى ألمانيا الاتحادية، كما أنها ركزت في النصف الأول من عام ١٩٧٩ على مسألة زيادة أسعار النفط الخام على حساب النقص في الإمدادات. وكان لهذه التغطية الصحفية أثرها على المستهلك فلم تُحدث حالةً من الذعر أو الفزع عند المواطن الألماني في أوائل عام ١٩٧٩ ومن ثم لم تحدث أي زيادة ملحوظة في الاستهلاك خلال النصف الأول من عام ١٩٧٩، مقارنة بالشهور السابقة أو بالفترة نفسها من السنة الماضية. بل بالعكس، أدّى الخوف من زيادة الأسعار إلى تقليص الاستهلاك مما ساعد بعض الشيء في معالجة الأزمة المؤقتة في الإمدادات.

وكان الاستنتاج النهائي للبحث أن الصحافة المتزنة، التي تلعب دوراً مؤثراً على الرأي العام الألماني، أعطت صورة مغايرة للحقيقة في كلتا الحالتين، وان المستهلك تفاعل مع السوق النفطي المحلي من خلال «الواقع» الذي رسمته له الصحافة وليس من خلال حقيقة تطور الأحداث النفطية في بلاده.

لم تكن أحداث عام ١٩٧٩ التي أدّت إلى تغييرات كبيرة في أنماط الإنتاج والاستهلاك العالمي للنفط الخام أكثر بكثير من فترة ١٩٧٣/١٩٧٤ ناجمة عن نقص في الإمدادات النفطية. ولكن الذي حدث فعلاً هو نقص مؤقت أو محلي في بعض الأقطار وبشكل محدود التأثير. فأقطار منظمة الأوبك، والأعضاء العرب بالذات، تَلافَوْا أيّ نقص في الإمدادات نتيجة لتوقف النفط الايراني، فارتفع مجموع انتاج الأوبك خلال النصف الأول من عام ١٩٧٩ بنسبة ٤,٦ بالمائة مقارنة بالنصف الأول من عام ١٩٧٨ (وهذا رغم التوقف الكلي للصادرات الايرانية في بعض الأسابيع)[٨]. وانتجت خمسة أقطار في المنظمة بالطاقة القصوى المتاحة لها لكي تحافظ على هذا المستوى من الإنتاج. وتدل احصائيات وكالة الطاقة الدولية أن المخزون النفطي المتوفر عند الأقطار الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٧٩ بنسبة ٥,٣ بالمائة عن مستواه في الفترة نفسها من عام ١٩٧٨[٩].

إن مساهمة أقطار الأوبك في خلق جو من الاستقرار في سوق النفط العالمي رغم الاضطرابات السياسية العنيفة في بعض الأقطار الأعضاء، لم تلق ترحيباً من أجهزة الاعلام الغربية. فقد استمرت المؤسسات الإعلامية الأجنبية في اتّهام أقطار الأوبك، والعرب بالذات، في استغلال المواقف وجني الأرباح الطائلة بدلاً من توجيه أصابع الاتّهام نحو الشركات النفطية والمضاربين والسماسرة لخلقهم حالة من الذعر والخوف أدّت الى الارتفاع المفاجيء والجنوني في الأسعار، ومن ثم تحقيق أرباح خيالية.

---

(٧) H.H. Kepplinger, «German Media and Oil Supply in 1978 and 1979,» in: Smith and Leonard, *Energy Coverage-Media Panic: An International Perspective*, pp. 22-49.

(٨) *Platt's Oilgram News*, 24/8/1979.

(٩) *The Economist*, (August 1979).

٤ ـ وضع معالم الشخصية العربية في الأدبيات والمؤسسات الغربية منذ قرون في صورة مقولبة (ستيريوتيب) تشوه حضارتها وثقافتها[١٠]. ولم يغيّر النفط من واقع الأمر شيئاً سوى إعطاء فرصة أخرى للغرب للهجوم على العرب في حملة وصفها الصحفي الأمريكي نيكولاس فون هوفمان، بأنها «لم يسبق ان تعرضت أية جماعة دينية أو قومية او ثقافية لحملة شبيهة لها من تشويه السمعة والذم»[١١]. وكانت هناك حملات أقسى وأشد ضد العرب في الماضي، واستمرت الحملات المعادية لنا بعد تقلص دور منظمة الأوبك في الثمانينات. ومن اليقين أن الصور والرموز ستختلف باختلاف المراحل وتغير أوجه الصراع وأشكاله مع الغرب.

إن الأزمة الاعلامية التي يعاني منها العرب على النطاق الدولي، أو صورة العربي في الخارج، ناجمة إلى حد كبير عن الانشقاقات والفتن السائدة بيننا طوال القرون الماضية وحتى المرحلة الحالية السوداء، وعن ضعف المؤسسات العامة والخاصة في بلادنا ـ الثقافية منها والاعلامية. فالرحالة والعلماء والباحثون والصحفيون الغربيون يدرسون العرب كظاهرة موحدة رغم معرفتهم التامة بالانقسامات القائمة بيننا، بل ربما من أجل توطيد هذه الأمراض الاجتماعية والسياسية وبلورتها. ولم ننجح كدول ومؤسسات وأفراد، اللهم الا في بعض الحالات النادرة، في إيصال فحوى حضارتنا وثقافتنا وآرائنا الى الرأي العام العالمي بشكل إيجابي وفعّال حتى يومنا هذا، لاعتمادنا على المستشرقين في دراسة الدين والتاريخ، وعلى أساتذة الاجتماع الغربيين في بحث مجتمعاتنا المعاصرة وعلى الصحافة الغربية في تغطية الصناعة النفطية.

وما الصّورة العربية في الخارج التي شاهدناها في السبعينات الا نتيجة حتمية لمحاولة الغرب ابقاءنا في قالب فكري جامد بالإضافة الى الآثار التراكمية للهجوم الموجه ضدنا منذ زمن بعيد. ويبدأ هذا المشهد **من تشبيه العربي بالفقير الوسخ، او السلطان السمين، مروراً بالحريم والجواري، والشعب الكسلان، ومنتهياً باتهامات المتاجرة بالعبيد، والتعاون مع النازيين ومساندة الإرهاب الدولي**. وما رمز عرب النفط الذي ساد في العقد الماضي إلا جزء لا يتجزأ من هذا المسلسل.

وساهمت شركات التلفزيون الامريكية بشكل ملحوظ في نشر وتعميم الصورة السلبية لعرب النفط. وفي دراسة قيمة للاستاذ جاك شاهين[١٢] الذي بدأ برصد البرامج التلفزيونية الامريكية وتحليلها منذ عام ١٩٧٥، وجد أن هوية العربي في التلفزيون ،مرادفة للملياردير والإرهابي وراقصة هز البطن، وأن الأمريكان استبدلوا العدو السوفياتي والصيني الذي كان يطغى على برامجهم في الخمسينات والستينات بالعربي في السبعينات والثمانينات. ولم يجد الكاتب برنامجاً واحداً من ضمن ١٠٠ برنامج تم استعراضها يعرض بطلاً عربياً ينتصر فيه على أعدائه الأشرار. وذكر المخرج التلفزيوني أنثوني سبينر للأستاذ شاهين أنّ البطل العربي لن يظهر في برامج

---

(١٠) ادمون غريب، «الاعلام الاميركي والعرب،» في: **الاعلام الغربي والعرب: أبحاث ومناقشات ندوة الصحافة الدولية**، ص ٨٣.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) جاك شاهين، «وسائل الاعلام الامريكية والصورة النمطية للعرب،» في: المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٣٦، و Jack G. Shaheen, *The TV Arab* (Bowling Green, Ohio: Bowling Green State University Popular Press, 1984).

التلفزيون الامريكية «إلى أن تنخفض أسعار النّفط ويتوطد السلام في الشرق الأوسط... وإلى أن تتوقف هذه المنطقة عن الفساد والرشاوى والقتل». وأضاف السيد سبينر «انه من الممكن الآن عرض بطل مصري على التلفزيون الامريكي بعد صعود أسهم أنور السادات في الولايات المتحدة، ولكن هذا لم يكن ممكناً قبل سنتين (أي قبل كمب ديفيد)»[١٣]. ولكن حتى هذا التفاؤل لم يكن في محله ولم يظهر بطل مصري على الشاشة الأمريكية حتى يومنا هذا. وأشك أن تعكس وسائل الإعلام الغربية صوراً ايجابية للعرب في ظل الأوضاع السياسية الحالية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ قدم البرنامج التلفزيوني المشهور «ستون دقيقة»، والذي يشاهده مساء كل أحد حوالى ٤٠ مليون مشاهد امريكي، قدم فيلماً وثائقياً بعنوان «العرب قادمون» وهذا العنوان هو على نمط الفيلم «الروس قادون» الذي عرض في الولايات المتحدة في أوج فترة الحرب الباردة. وأجرى المسؤولون عن البرنامج مقابلات مع عدد من رجال الأعمال الانكليز الذين يتعاملون مع العرب حول الغزو العربي لبريطانيا. وخرجوا بالأجوبة التالية:

ـ تتغير رائحة البيت الانكليزي بعد أن يقوم العربي بشرائه.

ـ للعرب عادات غريبة في تأثيث المنزل.

ـ دفع أحد الملوك العرب ٧٠,٠٠٠ دولار لشراء الزهور أثناء إقامته في أحد المستشفيات. فكم يا ترى دفع للأطباء؟

ـ إن العرب يشترون تدريجياً أهم معالم الحضارة البريطانية والتاريخ البريطاني.

ـ ان الانكليز يضحكون على العرب من وراء ظهرهم وينعتونهم بأوصاف عنصرية، ولكن يقبلون أموالهم بارتياح وغبطة.

وكان العربي الوحيد الذي قابله مخرج البرنامج في لندن هو شاب يلعب القمار في الكازينو[١٤].

والى جانب التشويه المعنوي والأخلاقي لهوية العربي، هناك أيضاً العداء السياسي الذي تلعب فيه اسرائيل واصدقاؤها دوراً أساسياً في الولايات المتحدة. وتبذل الحركة الصهيونية مجهوداً ملحوظاً ودؤوباً لعرقلة تطور السياسة الامريكية في الشرق الأوسط وإمكانية تحييدها ودفعها إلى إحلال سلام عادل وشامل. وتخوفت هذه الجهات من إمكانات التغيير في العلاقات الامريكية ـ العربية نتيجة التطورات النفطية في العقد الماضي. ونشبت معارك سياسية حادّة في واشنطن على أثر ذلك كان أهمها تحدي اسرائيل والمنظمات الصهيونية السافر والعلني لقرار الرئيس الامريكي ريغان بخصوص إعارة طائرة الأواكس إلى المملكة العربية السعودية.

كما شّنت هذه الأطراف حملات سياسية وإعلامية ضخمة ضد الأقطار العربية المصدرة للنفط مؤكدة أنّ علاقات الولايات المتحدة معها محدودة الأطر ومؤقتة وذات أفق واحد ضيّق (وهو

---

(١٣) Shaheen, Ibid., pp. 52-53.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٤ ـ ٨٥.

الحاجة إلى النفط) وأنه لا يمكن الاعتماد عليها في رسم استراتيجية ثابتة وشاملة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وقد عبّر برنامج تلفزيوني امريكي في أواخر السبعينات عن أهم الصور والرموز التي حاولت الأجهزة الإعلامية الامريكية إبرازها عن عرب النفط في السنين الماضية والتي تركت انطباعات بالغة الأهمية عند الرأي العام. ففي برنامج وثائقي بعنوان «لا فيتنام بعد اليوم، ولكن...» عرضته شبكة التلفزيون ناشينال برودكاستينغ كوربريشن في ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ حول العلاقات الامريكية ـ السعودية وأشرف عليه السيدان إدوارد نيومان وغاريك اتيلي، أبرز البرنامج الأمور التالية:

ـ ان امريكا تحتاج السعودية والعرب لنفطهم فقط.

ـ ان عام ١٩٧٩ هو عام الانتظار المملّ في السيارات لملء خزانات البنزين وان العرب هم وراء العملية التي أنهكت المواطن الامريكي وأتعبته.

ـ أن امريكا مضطرة إلى الدخول في علاقة جديدة مع دول لا تربطها معها أية روابط حضارية ولا علاقات سياسية بعيدة المدى. فالقاسم المشترك الوحيد هو النفط.

ـ ان لأمريكا الحق في حماية آبار النفط والدفاع عنها لأنها هي التي قامت باكتشافها ولأنها تعتمد عليها كثيراً في تلبية حاجاتها.

ـ ان العرب أغنياء إلى درجة أنهم يستطيعون شراء أي شيء وأنهم ليسوا بحاجة إلى الأموال النفطية لبناء بلادهم وكل ما يحصلون عليه هو فوائض مالية.

ـ إن للعرب نفوذاً مالياً هائلاً يمكن أن يستخدموه للسيطرة على الاقتصاد الامريكي. فباستطاعتهم شراء شركة جنرال موتورز في ١٨ أسبوعاً وشركة اكسون في ٢٥ أسبوعاً وجميع الشركات المسجلة في بورصة نيويورك في ١٨ سنة[١٥].

٥ ـ انحسار تغطية أخبار الأوبك وتغيّر لهجة المخاطبة ونوعية التغطية الصحفية نتيجة للتغيّرات الحاصلة في سوق النفط العالمي. فبدلاً من المارد الجبار الذي كان يسيطر على موارد الغرب المالية والمادية، أصبحت أقطار الأوبك في حالة فوضى ومحنة دائمة، وهي مثقلة بالديون الضخمة ومتمزقة بين أطراف محافظة ومعتدلة وراديكالية ومجموعات «صادقة» تلتزم بقرارات المنظمة وأخرى «غشّاشة» تعمل بخلاف تلك القرارات. وبدلاً من عشرات المقالات عن فوائض الأموال وطرق هدرها من قبل العرب برزت أخبار بديلة عن الخلافات الداخلية حول كيفية زيادة الموارد المالية عن طريق رفع الإنتاج وتخفيض الأسعار[١٦]. وتهمل وسائل الإعلام الجماهيري في المرحلة الراهنة التغطية المكثفة للاوبك وأخبار النفط بينما تركّز الصحف المتزنة والنشرات المتخصصة على قرارات المنظمة التي تتحدّى السيادة الوطنية والأمن القومي كما ذكر في أوائل

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٨٧.

(١٦) «Plunge in Oil Sales is Sparking Dissent in Desert Kingdom,» *Wall Street Journal*, 19/7/1985.

هذا العام عند موافقة وزراء المنظمة على تعيين مكتب تدقيق حسابات لمراجعة أرقام الصادرات، أو على الأقطار التي ستنسحب من المنظمة لتضارب مصالحها الوطنية مع الصالح العام للمنظمة، أو على المشاكل التي لا تجد حلولاً والتي يتم بحثها بصفة مستمرة في اجتماعات عاصفة، أو على محاولات التشهير بوزراء المنظمة ومسؤوليها.

كما صاحب ظاهرة انحسار الاعتماد على نفط الأوبك بروز أنماط جديدة لتسعير النفط الخام والمنتجات النفطية وتسويقها معتمدة على أنواع مختلفة من المقايضة والسوق الفوري والسوق المستقبلي. وظهر إلى حيز الوجود عشرات التجار والسماسرة والمضاربين الذين اخذوا يتحكّمون ويتلاعبون بسوق النفط الجديد من خلال أجهزة الاتّصال السريع المتوفرة في مكاتبهم مستغلين عدم وجود هيئة رقابة مركزية أو قواعد فعالة محكمة أو سوق نفطي مستقر. وتتم كل هذه الأمور، طبعاً، على حساب الدول المنتجة للنفط، والاوبك بالذات منها. ورافق هذه الظاهرة الجديدة إنشاء وسائل إعلام نفطية جديدة تخدم هذا السوق الجديد. فبدلاً من الاعتماد على النشرات اليومية أو الأسبوعية أخذت تظهر إلى حيّز الوجود في السنوات الماضية عدة مؤسسات متخصصة بتزويد رجال الصناعة بآخر الأخبار عن الأسعار وتطوّرات السوق. وأسست أجهزة إعلامية عريقة مثل رويتر ومغروهيل وبتروليوم إنتلجنس ويكلي وبلاتس أويل غرام وارغس، مؤسسات مشتركة مع البنوك وشركات الاتصال الحديثة للولوج في هذه الصناعة الحديثة. ومن نافلة القول انه لا توجد حتّى الآن خدمات إعلامية/نفطية عربية مماثلة ولا وجود عربياً فعالاً لا من خلال المساهمة في رأس المال ولا المشاركة الصحفية في هذه المؤسسات نفسها.

وتضطلع هذه الخدمات الالكترونية الحديثة بأداء مهمتين أساسيتين: الأولى، تزويد الشركات النفطية بأحدث المعلومات وأشملها في أسرع وقت ممكن، والثانية، إتاحة المجال لاستغلال الوسائل الإلكترونية مباشرة في تنفيذ صفقات تجارية متكاملة بين التجار ومزوّدي النفط الخام والمنتجات النفطية والبنوك وأصحاب معامل التكرير، دون اللجوء إلى الوسائل التقليدية السابقة في المخاطبة والاتّصال. ونظراً لحداثة هذه الخدمات وهشاشة الأعراف والتقاليد فيها، وبناءً على أوضاع السوق الحالية التي تتيح المجال للمضاربة، فهناك مجال واسع للتلاعب والتشويش في المعلومات مما يؤثر سلبياً على أوضاع السوق واستقراره، كما هو حاصل فعلاً في أيامنا هذه[١٧].

تلعب وسائل الاعلام دوراً مهماً في الصراع السياسي والاقتصادي الدائر بين الدول الصناعية الغربية والدول النامية في العالم الثالث. فأجهزة الإعلام الجماهيري في الغرب تعكس بشكل واسع ومثير هموم الرأي العام المحلي وشجونه القصيرة المدى وطويلته، ولا تعير اهتماماً بالغاً لمشاكل المساواة والعدالة ما بين الدول والشعوب، اللّهم إلا في المناسبات كما نجد الآن في جنوب افريقيا حيث ينصب الاهتمام على مساوىء التمييز العنصري بعد عقود طويلة من التغاضي عنه. هذا بينما نجد الصّحف والمجلات المتّزنة تبدي اهتماماً كبيراً بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادها بالإضافة إلى الأخبار الدولية والتطوّرات المهمة في بقية أقطار العالم. كما أنها تكتسب أهميتها من كونها تقدم أخباراً ومعلومات وتحليلات ذات علاقة مباشرة بالحياة العامة والخاصة والمهنية والعائلية للقارىء. وهي من أجل ذلك تجنّد أعداداً ضخمة من

---

(١٧) «How to Make an Oil Fortune by Lying to Journalists,» *The Guardian*, 23/7/1985.

الصحفيين والمتخصصين لمتابعة شتى الأمور ذات العلاقة، وتحافظ على حيّز كبير من الاستقلالية والمرونة في تغطيتها للأحداث. ومن هنا يكمن دورها الحيوي في التأثير على الرأي العام والمشاركة الفعّالة في اتخاذ القرارات المصيرية لبلادها، والتأثير على التطورات السياسية في بلاد أخرى.

أما أجهزة الإعلام في دول العالم الثالث فإنها تعتمد بشكل خطير على الأخبار الواردة لها من وكالات الأنباء الغربية والمصادر الأجنبية. وهي تعاني من نقص فادح في الكوادر المدرَّبة والموارد المالية والمادية. كما تفتقر إلى الوسائل الإعلامية والفنية لإيصال أخبارها بشكل سليم وموثوق على الصعيد الدولي. كل هذه العوامل السلبية تعرقل إمكاناتها في محاكاة الآراء والأفكار الأجنبية بخصوص قضايا مشروعة وعادلة، وتجعل من الصعوبة بمكان مقارعة الخصم بشكل جدّي ومثمر في مجالات متخصصة ومعقّدة مثل النظام الاقتصادي الدولي الجديد أو الطاقة. ومما يزيد الطين بلّة أنه غير مسموح لغالبية أجهزة الإعلام في العالم الثالث بتغطية القضايا والمشاكل الحيوية لبلادها ومعالجتها بحريّة وصراحة ومسؤولية مما يفقدها المصداقية والمرونة في الحركة.

إلا أنه يجب التأكيد في الوقت نفسه على أن الإعلام الغربي لا ينطلق من فراغ. فهو جزء متمّم للمجتمع الغربي ومتكامل مع حضاراته وسياساته واقتصادياته. وعندما أخذت منظمة الأوبك زمام المبادرة عام ١٩٧٣ واجهت الدول الصناعية هذه الإجراءات بسرعة وأسست وكالة الطاقة الدولية في أوائل عام ١٩٧٤ لمجابهة المنظمة ومحاربة أهدافها. وقد تجلّت هذه الحملة ببرامج فعّالة لإضعاف المحاولات المستقبلية الرامية إلى قطع الإمدادات أو تخفيض الإنتاج. ونفذت برامج أخرى لتقليص الاستهلاك من النفط المستورد، وبالذات من الأوبك والأقطار العربية، ولتخفيض أسعار النفط الخام، وقررت عدم التفاوض أو التعاون مع المنظمة إلا بعد تحقيق تغيير جذري في هيكلية السوق النفطي[١٨]. ويمكن التأكيد الآن، وبعد تجارب السنوات الماضية، أن الإعلام الغربي عكس بوسائله الواسعة والفعّالة فحوى هذه السياسات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف السياسية والاقتصادية تمّ تعبئة الرأي العام الغربي بالحملات التي ذكرنا بعضها في هذه الورقة بحيث أصبح هناك تخوف حقيقي عند المواطن العادي من عدم ضمان الإمدادات النفطية من أقطار الأوبك ومن ابتزاز العرب له، وأصبح لديه القناعة أنه يجب العمل بصورة دؤوبة ومستمرة لتقليص الاعتماد على استهلاك النفط عموماً ونفط الأوبك خاصة. ولا تزال هذه الانطباعات راسخة في أذهان المواطنين الغربيين حتى يومنا هذا. فقد أظهرت دراسة استطلاعية أجرتها السوق الأوروبية المشتركة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ لحوالى ١٠٠٠٠ عينة أن أكثر من ٥٠ بالمائة من الأوروبيين يعتقدون «أن مشكلة الطاقة لا تزال جدية» وأنهم «على وعي تام بخطورة الاعتماد على الطاقة المستوردة». وأبرزت الإجابات الانطباع السيء الموجود عن النفط، فقد أقرت الأغلبية أن النفط هو أقل مصدر طاقوي يمكن الاعتماد عليه، واتفق ٨٠ بالمائة منهم على أن من الضروري استبدال استخدام النفط بمصادر أخرى في المحطات الكهربائية[١٩].

---

(١٨) Henry Kissinger, «Energy: The Necessity of Decision,» in: U.S. State Department, *U.S. International Energy Policy, October 1973-November 1975* (Washington, D.C.: [The Department], 1975), Selected Documents, no. 3, pp. 29-30.

(١٩) *Platt's Oilgram News*, 30/7/1985.

لا أعتقد أنه من الممكن في هذه الدراسة حصر أو تحديد مجالات التقصير الذاتية في مواجهة الحملات المضادة للأوبك والطاقة العربية نظراً لشموليـة هذه المـواضيع وتعـدّد المداخـلات فيها. فكما ذكرنا سابقاً لا يمكن فصل العداء لعرب النفط عن الصراع التـاريخي المزمن مـا بين العـرب والغـرب. كما أن النفط ليس مـادة محتكرة من قبـل العرب فقط يتصرّفـون فيها كمـا يشـاؤون في السوق الدولي، فهناك العديد من المنتجين والمصدرين من خارج المجمـوعة العـربية الـذين يصعب التعامل معهم. وفي نطاق منظمة الأوبـك هناك سبعـة أقطار عـربية من مجمـوع ثلاثـة عشر، ولها مصالح استراتيجية تختلف عن الأهداف العربية. طبعاً هذا إذا استطعنا أن نحدد بشكل عقلاني فحوى المصلحة العربية العامة هذه الأيام وذلك في ضوء حـالة التشرذم والتمـزق التي نعيشها. فمـع استمرار وتوسع رقعة الحروب والفتن والاضطرابات التي تمنع قيـام تعاون عـربي مشترك فعـال والتي غاب على أثرها الالتزام بالأمن القومي العربي، فمن غير المعقول المطالبة بإعلام نفطي عربي مسؤول أو تفادي الهجمات ضدنا. وهذا الكلام لا يعني تبرير الحملات الإعلاميـة التي تشن ضد العرب، ولا التغاضي عن الأهداف السياسية القائمة وراءها، ولكن يجب التأكيد في الوقت نفسه انه لا يمكن تجاهل دور تخبط السياسات العربية والخلافات القائمة بين أقطارنـا في فتح الأبـواب على مصراعيها أمام وسائل الإعلام الأجنبية لاستغلال الواقـع المرّ الـذي نعيشه وعكس هـذا الواقـع بجميع صوره الأليمة أمام الرأي العام العالمي.

وقد أشار الأستاذ محمد حسنين هيكل الى المأساة التي يعيشها الإعلام الخـارجي العربي، فذكر في ندوة إعلامية دولية أقيمت في لندن عام ١٩٧٩ ما يلي:

«طلبت مني جامعة الدول العربية في العام ١٩٧٥ إعداد تقرير عن وسائل الإعلام لوزراء الإعلام العـرب ليكون أساساً لحملة عربية طموحة لتقديم صورة أفضل عن العالم العربي في الغرب. وكانت نتيجـة المداولات التي أجـريتها مع عدد من وزراء الإعلام محزنة للغاية. المشكلة أنه لم يكن هناك تصـوّر واضح لمفهـوم وسائـل الإعلام. كـان هناك عجز في فهم أن الإعلام لا يستطيع خلق حقائق جـديدة إنمـا هو يعبـر عن الحقائق كمـا هي. المسألـة ليست مسألـة تجميلية، وليست مسألة تجهيزات مكتبية وموظفين، كما أنها ليست شراء مساحات إعلانية في الصحف أو على شـاشة التلفزيون ونشر صورة هذا الحـاكم أو ذاك، كما أنهـا، أخيراً، ليست مطـالبة حـادة بحقّ ولو كـان حقاً مشروعـاً. إن مشروعية الحق كما تعرفون لا تضمن بحد ذاتها قبول الآخرين بهذا الحق، وأن المطالبـة المستمرة والحـادّة قد تؤدي إلى نتائج عكسية»[٢٠]□

(٢٠) هيكل، «الصورة العربية في وسائل الاعلام الغربية: كيف يمكن تحسينها؟»، ص ٢٦٦.

محاولات الاعلام الصهيوني للتأثير في البلدان الاشتراكية وسبل مواجهة هذه البلدان له(*)

د. حميدة سميسم

استاذ مساعد في كلية الآداب ـ جامعة بغداد.

مقدمـــة

لقد خططت الحركة الصهيونية منذ نشأتها، استراتيجيتها الاعلامية على أسس تتفق في أبعادها القصوى مع أهداف الحركة ومصالحها النهائية، وضمن إطار محدد ومخصوص يُقصِدَ به السيطرة الشاملة على وسائل الإعلام في العالم التي تخضع إما مباشرة لمصالح وهواجس المنظمات الصهيونية، كالصحف والمجلات ودور النشر والإذاعات الخاصة وشبكات التلفزيون وشركات الإنتاج السينمائية، أو بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق صحفيين يهود سلكوا طرائق شتّى للنفاذ إلى بنية المؤسسات الصحفية في العالم، الأوروبية والأمريكية منها على وجه لتخصيص. وفي أحايين أخرى، سلكت طريقها الى وسائل الاعلام، عن طريق صحفيين من قوميات مختلفة استطاعت أن تجندهم لصالحها، ودفعتهم بوسيلة أو بأخرى، الى نشر ما ينسجم ويتلاءم مع مخططاتها ويخدم أهدافها.

والمعروف أن الإعلام الصهيوني قد درج منذ أطوار نشأته الأولى على تبنّي محاور عديدة، ينطلق منها الى تحقيق أهدافه المرسومة بدقة وعناية، مستثمراً من أجل الوصول الى مبتغاه **دعوى المعاداة الأبدية للسامية**، ومن ثَمّ، العمل الدؤوب على جمع **شتات اليهود المتشردين في المهجر** تحقيقاً لشعار وايزمن المعروف «**فلسطين أرض بلا شعب، واليهود شعب بلا أرض**»! ولتحقيق مآربه التي أجملناها آنفاً، عمد إلى تعديل الصورة المشوّهة لليهودي في أذهان الأمم الأخرى، بفضل السلوك الشاذ لليهود عبر تاريخهم كأقلية منغلقة على ذاتها تستبيح في التعامل مع الغير ما لا يقره عرف أو قانون، وقد اقترنت هذه الجهود بالفعل المؤثر قصد إثارة العواطف الدينية والإنسانية تجاه اليهود باعتبارهم أمة مضطهدة عبر تاريخها الطويل.

(*) بحث القي في: ندوة الاعلام الصهيوني ومتطلبات المواجهة العربية، تونس، ١٤ ـ ١٨ ايار/مايو ١٩٨٥.

وقد جهدت وسائل الاعلام الصهيونية التي استطاعت النفاذ إلى الأجهزة الإعلامية في العالم لإقامة جسور متعددة للصداقة والتفاهم، تعْبُر عليها إلى وعي جماهير مختلف الأمم والشعوب، داعية في الوقت ذاته اليهود الى تحطيم حواجز (الغيتو، GHETTO) التاريخية، والتوجه صوب أرض الميعاد لإقامة كيان قومي وديني لهم، يجمعهم في وحدة مصطنعة ويمنع عنهم خطر الاندماج والانصهار في المجتمعات التي عاشوا أزماناً غرباء على أطرافها.

وهذا البحث هو محاولة لاستقصاء برامج الصهيونية العالمية، الموجهة الى المنظومة الاشتراكية، ويهدف الى بيان مقتضب للأسس الجوهرية والإطار الفلسفي العام الذي حاولت من خلاله تحقيق أهدافها، فهي محاولة للإحاطة بالمحاور التالية:

١ ـ مقدمة فلسفية تبرز الإطار العام للدعاية الصهيونية الموجهة الى الدول الاشتراكية.

٢ ـ أساليب الدعاية الصهيونية في تحقيق فلسفتها العامة.

٣ ـ وسائل الدول الاشتراكية في احتواء الدعاية الصهيونية ومواجهة تحدياتها.

أولاً: عام

١ ـ الإطار النظري العام

كان طبيعياً أن يشتد الصراع ويحتدم النزاع العقائدي والدعائي بين منظومة الدول الاشتراكية والصهيونية العالمية بمؤسساتها وفروعها ووكالاتها المنتشرة في العالم لأسباب عديدة تتفاوت في تأثيراتها تبعاً للمصالح والظروف العالمية السائدة أو المتقلبة. ومن الممكن الإشارة إلى المفاصل الجوهرية لأسباب هذا الصراع فيما يلي:

أ ـ طبيعة التناقض والاختلاف الايديولوجي بين الماركسية اللينينية، باعتبارها الإطار الفلسفي العام للمنظومة الاشتراكية، وبين الصهيونية من حيث أنها تشكل البرنامج الديني والقومي والسياسي لليهودية العالمية. وهكذا، فإنّ بين الماركسية والصهيونية «تناقضاً في البنية الفكرية لا يمكن معه إلا أن يظهرا في صورة قطبين متعارضين، لا يمكن أن يتعايشا معاً»، لأن كلاً منهما ينفي الآخر ويطرده عن ساحته الماركسية اللينينية، باعتبارها «نزعة أممية»، و «حركة ذات طبيعة عالمية»، و «نظرة تقدمية في التاريخ». والصهيونية من حيث أنها «حركة قومية عنصرية بورجوازية»، تدعو «الى سيادة شعب يهودي متمايز في خصائصه والى وحدة أصل الشعب اليهودي»، وتعتمد في ترويج هذه المبادىء والأفكار على «آراء مسبقة زائفة عن الشعوب الأخرى»[1]. ومن هنا فقد **حاولت الصهيونية**: أن تصوّر «الشيوعية الدولية» في صورة مذهب

---

(١) انظر ف. ا. لينين «هل البروليتاريا اليهودية بحاجة الى حزب مستقل؟» في: **المؤلفات الكاملة**؛ سهيل عامر، «الاستشراق السوفياتي والصهيونية المعاصرة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٥ (نيسان/ابريل ١٩٨٢)، ص ١٠١ وما بعدها. هذه وجهة نظر الشيوعية العقائدية كما أبان عنها كتاب لا يحصرون.

ونقيضاً لهذه المقولة فإن ثمة من يعتقد بأن: «الصهيونية والشيوعية نشأتا من بيئة واحدة، وفق تخطيط مجموعة من المفكرين اليهود تعمل على خطين متوازيين.. فالصهيونية والماركسية ولدتا في جحر واحد وتغذتا من ثدي واحد، حتى اذا اشتد عودهما سارتا معاً في دروب الحياة». انظر: سامي الحكيم، **اسرائيل والدول الشيوعية** =

سياسي، يقوم على «القهر وكبت الحريات ومصادرة النوازع القومية والدينية الفطرية عند الإنسان» و «صهر القوميات في مجتمع لا طبقي موهوم»، في حين ذهبت الماركسية عموماً الى تصوير الصهيونية باعتبارها «نظرية معادية للبلشفية من كل النواحي»، فباعتبار أن اليهود يعتمدون ويرتكزون على التربة اليهودية التاريخية، فإن عليهم واجب النضال ضد البلشفية لإسقاطها.. وخلال فترة وجود البلاشفة على رأس الحكم ستعيش الصهيونية حال خمول[٢]..

ب ـ ترى دول المنظومة الاشتراكية ـ على اختلاف في الدرجات ـ بأن الترويج للمشاعر الدينية والقومية وأنماط الحياة الغربية التي تتولاها الصهيونية ووكالاتها تحت ستار مصطنع من الدعوة إلى ممارسة الحريات وحريات الضمير والاعتقاد، إنّما يراد بها تقويض المجتمعات الاشتراكية من الداخل، وأنّ الدّعوة الى السماح بهجرة اليهود من البلدان الاشتراكية إنما يقصد بها فصل العمال اليهود عن الحركة العمالية الدولية، ومن ثمّ تثبيت حكم أصحاب رؤوس الأموال والاحتكارات الإمبريالية.

وتأسيساً على هذه المقترحات، فإنّ الكيان الصهيوني في عرف الماركسيين الملتزمين بأصولها العقائدية: «حصن تنظيمي وسياسي للنشاطات الموجهة ضد الاشتراكية والحركة العمالية في العالم بأسره»[٣]. وبناء على هذا الفهم والتصور، فإن العلاقة بين الصهيونية والإمبريالية العالمية علاقة عنصرية، تترابط في نسيجها الأهداف وتتشابك. فالصهيونية والإمبريالية العالمية إنما تشكلان تياراً واحداً، عاماً وعارماً، يراد به قهر الشعوب والتسلط على مقدراتها ونهب ثرواتها ومصادر حقوق العمال لصالح الفئات البرجوازية، فالصهيونية كما أشار لينين «بناء رجعي للبرجوازية اليهودية»[٤]. أما الصهيونية، فتحاول من جانبها، الإصرار على أنّ هذه الدعاوى الموجهة ضدها لا يراد بها الّا صهر الأقليات اليهودية في المجتمعات الاشتراكية وإلغاء هوية اليهود الدينية والقومية ليس إلّا.

ج ـ إن الدعاية الموجّهة في الدول الاشتراكية تحاول أحياناً، التسوية بين الصهيونية والفاشيّة باعتبارهما توأم لا ينفصم، فالأرضية التي يرتكز عليها النازيون والصهاينة واحدة، مع اعتقادهما الراسخ **بنظريات عرقية** تقول **بالنخبة المتميزة**، وما ينتج عن ذلك كله من نزوع الى احتقار الآخرين وعدوان على من يقاوم أطماعها في معاداة الانسانية. أما الصهيونية فقد حاولت هي الأخرى **التسوية** أحياناً **بين الفاشية والسياسات العملية للشيوعية الدولية**، وذلك بالاعتماد على أن مناهضة السامية سلوك أبديّ، ومن ثم إثارة الرعب والانكسار النفسي من عقدة الشعور بالذنب عند بعض من دول المنظومة الاشتراكية التي شهدت سابقاً إبّان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، فترات من القمع ضد اليهود[٥].

= (بيروت: دار الكتاب العربي، [د. ت.])، غلاف الكتاب.

(٢) باسمينك صموئيل، **الثورة البلشفية واليهودية** (برلين: ١٩٢٢)، ص ٢٣٢.

(٣) جالينا نيكيتينا، **دولة اسرائيل: خصائص التطور الاقتصادي والاجتماعي** (موسكو: ١٩٦٨)، ص ٢٩٩، انظر ايضاً: **معاداة السوفيات، ومعاداة الشيوعية وظيفة الصهاينة**، تأليف مجموعة من المؤلفين السوفيات، (١٩٦٧).

(٤) لينين، «وضع البوند في الحزب»، في: **المؤلفات الكاملة**، المجلد ٧، ص ٧٦ ـ ٨٦.

(٥) يفيجيني يفيسييف، **الفاشية تحت النجمة الزرقاء** (موسكو: ١٩٧١)، ص ٢٠ ـ ٣٣، وفلاديمير بوتسكوف، **الصهيونية في خدمة معاداة الشيوعية** (موسكو: ١٩٧٤)، ص ٢٢٢.

٢ ـ الأسس العامة للدعاية الصهيونية الموجهة الى الدول الاشتراكية

يمكن القول بأن الأسس الثابتة التي اتخذتها الصهيونية منطلقاً لدعاياتها الموجّهة ضد المنظومة الاشتراكية هي:

أ ـ إسرائيل دولة صغيرة تنشد السلام، وتبني المستقبل، وتحترم حقوق الإنسان، وتقدس الحرية الفردية وسط محيط واسع من الكراهية والتخلف وسياسات القمع والإرهاب الفكري والعداء التاريخي.

ب ـ إذا كانت اسرائيل بحاجة إلى يهود الشتات للمحافظة على ذاتها وكيانها، فإن يهود الشتات هم بحاجة أيضاً إلى إسرائيل. ومن ثَمّ، فإنّ جمع يهود العالم في أمة واحدة وكيان مستقل يعني، إنقاذ اليهود من المخاوف الناجمة عن معاداة السامية الأبدية المتأصلة في الآخرين.

ج ـ التحرك عن قناعة كاملة، بأن ثمة تفاوتاً كبيراً بين المواقف الرسمية المعلنة لدول المنظومة الاشتراكية، وبين مشاعر مواطنيها المتضامن مع الصهيونية، والترويج المستمر الدؤوب لفكرة: ان المواقف الرسمية المعلنة انما تعبر عن متابعة دؤوبة لسياسات الاتحاد السوفياتي ومصالحها الدولية، ومن ثَمَّ لا شأن لها بمشاعر شعوب هذه المنظومة المساندة لإسرائيل. واقتناعاً بهذا الفصل والتمايز بين السياسة الرسمية المعلنة للدول الاشتراكية ومشاعر مواطنيها، فإن الصهيونية، تجهد من أجل **التعامل الانفرادي المستقل** مع دول المنظومة الاشتراكية بمعزل عن طبيعة علاقاتها العقائدية والعملية مع الاتحاد السوفياتي[٦].

د ـ مقاومة جهود المؤسسات العقائدية والحكومية في الدول الاشتراكية لصهر اليهود في المجتمع الاشتراكي الذي تختفي فيه وتزول المشاعر القومية، باعتبار أن سياسة الاندماج الطوعي في مؤسسات الدولة لا تنتهي من وجهة نظر الصهيونية الاّ بقتل اليهودية ديناً وتاريخاً ولغة وقومية.

هـ ـ الاستثمار المستمر والأمثل لشعار **أبدية معاداة السامية**، وتضخيم **عقدة الشعور بالذنب** عند بعض الدول الاشتراكية بخاصة بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، باعتبارهما كانتا مهداً لمناهضة اليهود في فترة ما بين الحربين العالميتين، ولوجود أقلية يهودية فيهما تشكل نسبة متميزة[٧]. وسنتناول في القسم الثاني من هذا البحث، بيان الوسائل العملية لتحقيق هذه الأهداف. أما المبادىء التي تتحكم في رسم الخطوط العامة **للدعاية الاشتراكية**، فيمكن إجمالها باختصار في الدعوى «بأن ثورة أكتوبر الاشتراكية وفلسفتها الماركسية ـ اللينينية قد قدّمت الحل الجذري والنهائي لمشكلة القوميات، ومن ثَمَّ فلا عبرة ولا فائدة من الارتكاز على فكرة اللاسامية واستخدامها قصد الابتزاز السياسي، لأن النظام الاشتراكي قد فتح المجال واسعاً أمام المشاركة الطوعية والاندماج في المجتمع الذي يسوده السلام الطبقي

---

(٦) صرح ناحوم غولدمان في اواخر عام ١٩٦٤ بقوله: «يجب أن نأخذ كل دولة من دول الكتلة الشرقية على حدة نظراً لأن سياساتها تجاه القضايا اليهودية مختلفة عن بعضها البعض». **جيروزاليم بوست** (اسرائيل)، ١٩٦٤/٢/٢٧.

(٧) سهيل عامر، «الدعاية الصهيونية واليهودية والسوفيات،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٩ (شباط/فبراير ١٩٨٠).

والقومي والديني»[٨]. وسنتناول في القسم الثالث الوسائط التي استخدمتها الدول الاشتراكية لتحقيق هذا الهدف.

٣ ـ الخصائص العامة للدعاية الصهيونية

من الملاحظ على هذه الأسس والقواعد المشتركة التي تشكل الإطار العام لحركة الدعاية الصهيونية ضد الدول الاشتراكية، أنها تتميز بجملة خصائص من أهمها:

أ ـ ان الدعاية الصهيونية لا تتجه إلى معاداة الماركسية في ذاتها كفلسفة خاصة لها مبادئها الكلية الثابتة بقدر ما تتجه الى التحليل الدقيق للسلوك السياسي العملي لدول المنظومة الاشتراكية، واعتماد **صيغة الانفراد**، أعني التعامل مع كل دولة باستقلال عن الشيوعية الدولية ومرتكزاتها العقائدية، وأخذ الظروف المحلية الشاملة لكل دولة من هذه الدول بنظر الاعتبار، والتعامل المستقل معها من هذه الزاوية، كما هي الحالة مع رومانيا، على وجه الخصوص. في حين يلاحظ على المواقف المعلنة للمنظومة الاشتراكية ان منطلقاتها **فلسفية خالصة** وتغلب عليها صفة النزاع العقائدي المحض، ومن هنا التأكيد على مسلمّات ماركسية صرفة كالدعوة الى **السلام العالمي** والقول **بوحدة الطبقة العاملة العالمية**، و **الربط بين الصهيونية والبرجوازية**، واعتبار الماركسية الحل الانساني الامثل والنهائي والكامل لمشكلة القوميات والدين. وإذا جاز التعبير عن الاختلاف بين هذين الموقفين بمصطلحات فلسفية دقيقة، فلنقل: إن الإطار العام للدعاية الصهيونية، **اطار إجرائي عملي**، ينظر الى الفكرة باعتبارها وسيلة لتحقيق المنفعة، بصرف النظر عن الالتزامات العقيدية، في حين يطغى على الدِّعاية الاشتراكية صفة **الحرب العقيدية** ومحاربة الصهيونية من **منطلقات مبدئية**.

ب ـ تغلب على الدعاية الصهيونية صفة **الاقتحام والعدوانية** Aggressive Self-Assertive من أجل تحقيق أكبر قدر من الابتزاز، بخاصة فيما يتعلق بالمسألة اليهودية: أي جمع شتات اليهود في إسرائيل معتمدة في ذلك على إثارة عقدة الخوف والشعور بالذنب من معاداة السامية والإفادة من نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ في: **حق الفرد في اختيار وطنه**. في حين تطغى على الدعاية الاشتراكية صفة التبرير والدفاع (Apologetic) مجاراة للرأي العام الغربي الذي تحركه المنظمات الصهيونية، كالقول بأنّ: الحياة في أسرائيل بائسة، وان سبل العمل فيها معدومة، بغية تثبيط عزم اليهود في الهجرة الى إسرائيل[٩].

ج ـ إن الدعاية الصهيونية، التي تهدف الى اختراق الوعي الجماهيري المشترك في الدول الاشتراكية، تعتمد أساساً لها: المبدأ الرسمي المعترف به من قبل الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية. أعني: حق إسرائيل الطبيعي في الوجود كدولة مستقلة، وكيان قومي مستقل في

---

(٨) لينين، «وضع البوند في الحزب»، ص ٧٦. قارن ايضاً: ق. فلاديمير، **جذوة الأزمة الخطيرة** (موسكو: ١٩٧٣)، ص ٤٢.

(٩) سلامة حجاوي، **اليهود السوفيت ـ دراسة في الواقع الاجتماعي** (بغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ١٥٠.

المنطقة، وهو ما أعلنه اجتماع القادة في وارسو في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ في الوثيقة المشتركة التي وقعت عليها الدول الاشتراكية، بل قد تطرح الصهيونية نفسها بذكاء وخبث على الجماهير في المنظومة الاشتراكية باعتبارها التوأم الشقيق للشيوعية في معاداة النازية والعنصرية متغافلة، عن قصد، عن التهم الموجهة اليها من قبل الشيوعية الدولية ومنظريها باعتبارها: حركة ذات أبعاد غارقة في الشوفينية.

٤ ـ وسائل الصهيونية العالمية في تحقيق برامجها الدعائية

من أجل تحقيق الأهداف العليا التي رسمتها الصهيونية لنفسها من دعايتها الموجهة الى المنظومة الاشتراكية، توسّلت ما يلي:

أ ـ مقاومة جهود الشيوعية الدولية في صهر الأقليات اليهودية في بلدانها، وذلك، بالعمل السّري المنظم والدؤوب من أجل بعث الديانة اليهودية واللغة العبرية والآداب الصهيونية، ومن أجل غرس المفاهيم الصهيونية في وعي الشباب والأطفال، وتعميق شعور عدم الثقة بحكوماتهم وشعوبهم، وذلك، بالتأكيد على أنّ نزعة معاداة السامية متأصلة تاريخياً في أعماق غير اليهود، لذا، فليس من خيار أمام اليهود الاّ الصهيونية العالمية ودولة اسرائيل.

ب ـ التأكيد، على أن الحرية الفردية مصادرة في الدول الاشتراكية، وتضخيم مشكلة المنشقين اليهود واستخدامها ورقة من أجل حمل السلطات الاشتراكية على مزيد من الانفتاح على اسرائيل، والسماح لأعداد اكبر من اليهود بالهجرة الى إسرائيل.

ج ـ ملاحقة تصريح كوسيغين الذي أدلى به في باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ بالهجرة الحرة الى اسرائيل. وقد حاولت الصهيونية العالمية تصوير رومانيا، التي تميزت بعلاقاتها الخاصة مع إسرائيل، كنموذج اشتراكي يمكن أن يحتذى، وذلك من خلال التأكيد على ما جرى في رومانيا من خطوات عريضة في هذا المجال، منها:

(١) الانفتاح الداخلي على الطائفة اليهودية في الداخل، والسماح بالهجرة اليهودية الحرة، مما أدّى الى ارتفاع ملحوظ في معدلات الهجرة.

(٢) الاعتراف باليهود كفئة دينية واقلية قومية معاً.

(٣) السماح لليهود في رومانيا بإقامة علاقة وثيقة مع اليهودية العالمية، إسقاطاً وتجاوزاً للعقيدة الاشتراكية الثابتة في أن ذلك يمثل ازدواجاً في الولاء والانتماء وخيانة للاشتراكية والسلم الطبقي.

(٤) كانت رومانيا أول دولة ضمن المنظومة الاشتراكية دعت الى إحلال السلام بين العرب والكيان الصهيوني بالمفاوضات والطرق السلمية والمباحثات، ومن هنا محاولات الصهيونية المستمرة في دفع دول المنظومة الاشتراكية الأخرى كي تحذو حذو رومانيا.

(٥) السماح لليهود، بعد الاعتراف بهم ككيان قومي وديني مستقل، ببث البرامج الخاصة بهم بلغة اليديش (وهي لغة يهود دول المنظومة الاشتراكية) من الإذاعة الرسمية للدولة من

بوخارست ومنذ عام ١٩٦٥[١٠].

ثانياً: أساليب الدعاية الصهيونية في تحقيق فلسفتها العامة

١ ـ السوّاح والأدلّاء والموفدون

تنشط الدعاية الصهيونية في الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية بواسطة السّواح ووفود المؤتمرات وأدلّاء السياحة والمترجمين والصحفيين ممن لهم علم بأسماء وعناوين اليهود في الاتحاد السوفياتي على وجه الخصوص، وبواسطة هؤلاء، تمكنت أجهزة الدعاية الصهيونية من تهريب الكتب ونشرات الدعاية التي تحفز اليهود السوفيات الى الهجرة، وشرح للوسائل العملية التي تمكنهم من تحقيق هذا الهدف[١١].

أن الأسلوب الرئيسي الذي اعتمدته الدعاية الصهيونية للاتصال والتأثير على اليهود السوفيات، هو السواح والأدلّاء والموفدون الى الاتحاد السوفياتي من خلال المؤتمرات أو الندوات العالمية المقامة هناك، ولهؤلاء طرقهم العديدة في التأثير، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ ـ تهريب الكتب والنشرات الى داخل الاتحاد السوفياتي

تشكل الكتب المسرّبة عن طريق التهريب أهمية قصوى في مخطط الدعاية الصهيونية، وذلك، على الرغم من الاحتياطات المفروضة من قبل السلطات السوفياتية. ومن البديهي، أن يكون الأسلوب المعتمد لتحقيق هذا الهدف، استغلال السواح والموفدين الصهاينة الى الاتحاد السوفياتي. ويعلّق اليهود السوفيات أهمية كبيرة على الكتب الواردة من اسرائيل، والتي تتناول العقيدة اليهودية وتعاليم دينها، حيث يتكالبون على قراءتها وتبادلها فيما بينهم ومناقشة ما جاء فيها «ويقول شهود عيان انه حال حصول اليهود في روسيا على كتاب ديني يختص بالديانة اليهودية يتم توزيع صفحاته على عدد من القراء اليهود ليقوموا باعطائها لأشخاص آخرين بعد قراءتها إلى ان يقرأ كل واحد الكتاب بأكمله.. وبهذه الطريقة لا تكشف المخابرات السوفيتية أمر الكتاب. وتوزيع الكتاب في صحائف متفرقة امر يقتضيه الواقع، ذلك أن تصوير كتب من هذا الصنف ممنوع في الاتحاد السوفياتي على الإطلاق»[١٢]. وتتكامل صورة الإفادة من الكتب المهداة وسيلة للتواصل والتفاهم المشترك بين يهود العالم عن طريق تسريب كتب من داخل الاتحاد السوفياتي الى اليهود خارجه. وتحاول هذه الكتب تصوير معاناة اليهود السوفيات وما يلاقون من عنت واضطهاد، ورغبتهم الشديدة في الهجرة الى اسرائيل. وعلى الرغم من فقر الإمكانات والفرص المتاحة لمثل هذا الإجراء، فإنه قد تمّ تسريب كتابين لهما أهميتهما إلى خارج الاتحاد السوفياتي، أولهما: كتاب **الشرق الأوسط واسرائيل** لمؤلفه جورجي ميتوفتش، وهو مخطوطة باليد، ويعد الأول من نوعه الذي يصل إسرائيل من يهود الاتحاد السوفياتي[١٣]. وأما

---

(١٠) شحادة موسى، «علاقات رومانيا مع اسرائيل: خلفيتها وابعادها،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠ (حزيران/يونيو ١٩٧٢).

(١١) بوريس كرافتسوف، **الهروب من الغيتو** ([موسكو]: ليبنزادات،١٩٨٤)، ص ٧٠ و ١٤٦.

(١٢) «يهود روسيا يبحثون عن جذورهم،» في: **اليقظة** (الكويت)، ترجمة بسام الفار (ايار/مايو ١٩٨٤)، نقلاً عن: **يديعوت احرونوت** (اسرائيل)، ١٣/١/١٩٨٣.

(١٣) مؤلف الكتاب مهندس من يهود موسكو وقد كشف في ما بعد عن صهيونيته، فطلب السماح له بالهجرة =

الكتاب الثاني، الموسوم بـ **انا مؤمن** لمؤلفه برومي يزوير[١٤]، وهو ايضاً مخطوط باليد، ويتناول تفاصيل العقيدة الدينية اليهودية، ويجري الآن ترجمته الى العبرية في اسرائيل، ومن الممكن أن نستقرىء من المقال الآنف الذكر، مدى الاهتمام الذي تحظى به الكتب المهداة، لاعتماد الصهيونية عليها في برمجة دعاياتها. والتأكيد، على ما يلاقيه اليهود داخل الاتحاد السوفياتي من معاناة، وما يواجهون من صعوبات من أجل نشر معتقداتهم وآرائهم، وهو ما يتفق والأسلوب الأساسي للدعاية الصهيونية، نعني استثارة عواطف الجهة المستقبلة لدعايتهم الموجهة. كما ورد في المقال المشار إليه، أن هناك كتباً عديدة لدى البروفسور برومي يقوم بتدريسها في جامعة بن غوريون وبتوزيع بعض محتوياتها على الصحف اليومية لإثارة الرأي العام الإسرائيلي ضد اضطهاد الروس لليهود[١٥].

ومما يؤكد، أنّ عملية نقل الكتب وتهريبها من وإلى الاتحاد السوفياتي، تعتمد بالدرجة الأولى على أعضاء الوفود، قول كرافتسوف: «ومن الطبيعي أن يغيب أحد أعضاء الوفود عن مؤتمر ما، وعندما ندقق في الموضوع نجده في اجتماع مع يهود سوفيات لمهام مختلفة»[١٦].

ب ـ أما الوسيلة الثانية التي تعتمدها الدعاية الصهيونية الموجهة، فهي **الرسائل والهدايا والعطايا**... الخ. لقد استهدفت هذه الوسيلة اليهودي السوفياتي نفسه، قصد تحريضه على الهجرة الى اسرائيل وتأليبه على الوضع القائم في الاتحاد السوفياتي، متكئة في ذلك، على حقيقة مموهة يتوقف عليها نجاح أية مهمة دعائية، وهي البشارة بأنّ ثمة مستقبلاً مشرقاً وطموحاً في إسرائيل ينتظر اليهوديَّ حال وصوله اليها يُمكّنه من تحقيق وجوده والعمل من «**اجل قوميته**» وعقيدته. وقد انطلقت الدعاية الصهيونية في هذا الخصوص عن قناعة مزدوجة بأن:

(١) الاستعداد النفسي الكامل عند اليهودي السوفياتي للتصديق والإيمان بما تبثّه الدعاية الصهيونية، ولهذا، فإن الكثيرين من اليهود، انضمّوا إلى خيمة الصهيونية تحت تأثير الموجة الدّينية التي تعرف أجهزة الإعلام الصهيونية كيفية تسخيرها لخدمة أهدافها مستغلّة لتحقيق ذلك، تكثيف الظروف الصعبة لليهود السوفيات، في تطبيق شعائرهم الدينية وحبهم للاطلاع على تفاصيل الديانة اليهودية وما يتعلق بها «فموجة ـ الصحوة الدينية ـ لم تشمل جميع يهود روسيا، فهي في بدايتها، ولكنها آخذة في الامتداد والاتساع في المستقبل القريب. كذلك نسبة المصلين آخذة بالتزايد فبلغت ٥ بالمائة، وهناك تفسيرات لذلك، وهي الحاجة للناحية الروحانية للشباب مهما كانت ديانته، خصوصاً في دولة مثل روسيا. والسبب المباشر للمشاكل التي يعاني منها الشاب اليهودي، هو النقص في الثقافة التعليمية ليهود روسيا عن اليهودية. إلّا انّ حركة تمجيد الشاب، التي ظهرت أخيراً في روسيا تقوم بتثقيف الشاب اليهودي لدرجة لا بأس بها»[١٧].

وهناك، في الاتحاد السوفياتي «اناس ما زالوا يتأثرون بالدعاية الصهيونية ويواظبون على الاستماع الى اذاعة اسرائيل التي تذيع لهم ويقتنعون بما تبث من برامج دعائية. كما توزع عليهم كتباً سرية مختلفة، تثير فيهم السخط ضد الاتحاد السوفياتي، وتقوم أجهزة النشاط السرية بجمع اليهود وإلقاء المحاضرات عليهم وتعليمهم اللغة

= إلى اسرائيل إلا أن السلطات السوفياتية رفضت طلبه.

(١٤) برومي يزوير هو من خبراء الفيزياء والهيدروديناميك، ويعمل الآن استاذاً في جامعة بن غوريون.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) كرافتسوف، **الهروب من الغيتو**، ص ٧٣.

(١٧) «يهود روسيا يبحثون عن جذورهم»، المصدر نفسه.

العبرية (في شبه معهد)، علاوة على إعطاء دروس في الثقافة اليهودية والكتب الدينية، التوراة والتلمود «يفريت» التي ترمي الى العزل الفكري المنظم»[١٨].

(٢) استغلال النواحي النفسية، كالشعور بالانكسار النفسي والاضطهاد عند بعض اليهود، والتغلغل منها الى بواطن شخصيته. وفي محاولة لتحقيق هذا الغرض، تعتمد الصهيونية أسلوب الرسائل ـ الشخصية ـ في الدعوات المرسلة إلى اليهودي الروسي واستغلالها للعامل الماديّ والاستحواذ على السلع الاستهلاكية المتميزة لكي يشعروا بما يميزهم عن المواطنين السوفيات، وبما يوجه اليهم من اهتمام من الجهات اليهودية المعنية، ولذلك، سيستميت اليهودي السوفياتي يوماً بعد آخر، لتنفيذ ما يطلب منه من مهام دعائية لإسرائيل في روسيا، أملاً في الوصول الى حلمه البعيد وهو الهجرة إلى ـ أرض الميعاد ـ «ويقوم كذلك بعض اليهود السّوفيات بالدِّعاية للصهيونية داخل الاتحاد السوفياتي، ويحصلون من جرائها على النقود التي تصلهم على شكل (حوالات) أو عن طريق رزم كهدايا شخصية»[١٩].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتمد أسلوب الدعوات والرسائل التي تبعث بصفة شخصية ومعنونة وموجهة إليهم من قبل اليهود في الخارج، وإسرائيل بالذات. فقد جاء على لسان أحد اليهود الذين خرجوا من إسرائيل بعد الهجرة اليها قوله: «لقد اثرت الدعاية الصهيونية علينا بواسطة الوكالة اليهودية التي ترسل الرسائل التي كانت تصلنا وكأنها رسائل من أقربائنا تحثنا على الهجرة من الاتحاد السوفياتي وتنتقد الحياة فيه بصورة لاذعة»[٢٠].

ويجري التركيز على إرسال الدعوات للهجرة إلى اسرائيل[٢١].

وغني عن البيان، بأن اليهود خارج الاتحاد السوفياتي، لا يمكنهم أن يرسلوا هذه الدعوات ما لم تكن لديهم معلومات كافية عن اليهودي المعني بالدعوة، ويتوقف هذا طبعاً، على دور الجهات التي تنقل المعلومات إلى خارج الاتحاد السوفياتي «ان عملاء الصهاينة في الاتحاد السوفياتي يفتشون عن اليهود في الاتحاد السوفياتي ويحاولون اقناعهم بملء استمارات معينة ويرسلونها الى الخارج من أجل أن تصل لهم الدعوات»[٢٢]. والمعروف والثابت أيضاً أن للسواح والوافدين الدور الأكبر في تسهيل هذه المهمة «ولطالما وجدت السلطات السوفياتية غياب أحد أعضاء الوفود عن مؤتمر ما، ثم تكشف لها أنه يجمع معلومات عن اليهود ممن لم يتمكنوا من السفر الى خارج الاتحاد السوفياتي»[٢٣]، أو ممن يرغبون في تحقيق حلمهم في الهجرة إلى اسرائيل. ومن الأمثلة التي لها دلالتها في هذا المجال، وليم فرنكيل رئيس تحرير صحيفة (الجوش كرونيكل) الذي زار الاتحاد السوفياتي في صورة سائح، ثم تأكد لدى السلطات السوفياتية، أنه كان يجتمع باليهود المعارضين في كييف، وأوديسّا، وموسكو، ولينينغراد، بغية تحريضهم على معاداة الاتحاد السوفياتي والهجرة إلى إسرائيل، وقد قدم فرنكيل بعد عودته الى

---

(١٨) كرافتسوف، المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢١) الوكالة الصهيونية العالمية ارسلت ٦٠٠ الف دعوة الى يهود الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٩ أي دعوة لكل اثنين أو ثلاثة من يهود الاتحاد السوفياتي وترسل بواسطة يهود سوفيات من معسكر فيينا لقاء ٢٠٠ ليرة لكل دعوة أو رسالة.

(٢٢) كرافتسوف، المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

انكلترا، مسلسلاً في بي بي سي، عن مشاهداته هناك، فيه بيان وتوضيح لأهداف الصهيونية وبرامجها الدعائية[٢٤].

ج ـ اللقاءات الشخصية

استهدفت الدعاية الصهيونية في الاتحاد السوفياتي عموماً تحقيق ما يلي:

(١) تعليم اللغة العبرية (يفريت).

(٢) تعميم الثقافة الدينية بين اليهود.

(٣) إقامة حلقات دينية علمية وفلسفية وثقافية.

(٤) إنشاء نوادي اللقاءات لتبادل وجهات النظر.

وهكذا، فإنّ اللقاءات الشخصية، تعتبر من عناصر الدعاية الصهيونية المهمة ومن وسائل اتصالها الأساسية. ومن خلال ما ذكرته صحيفة اليقظة نستقرىء: أن اللقاءات هي وسيلة الاتصال باليهود السوفيات ونقل المعلومات اليهم وأخذ المعلومات منهم، إضافة إلى وجود الحلقات الدينية والاجتماعية بينهم[٢٥]. وقد أحسسنا من خلال النقطتين السابقتين بأهمية اللقاءات الشخصية في تنفيذ ما جاء فيهما من مقاصد وأهداف واعتماد الصهيونية الأساسي عليها.

كما أن للّقاءات الشخصية دوراً أكبر يتجسد في تأجيج الدعوة إلى الهجرة إلى إسرائيل واتخاذها همزةوصلبين إسرائيل واليهود الروس. وأخطر ما في الأمر هو استغلال اسرائيل ليهود دول أوروبا الشرقية الاشتراكية في تنفيذ ذلك، باعتبار أن تنقلاتهم تتم بين هذه الدول والاتحاد السوفياتي في صورة تبدو عادية وطبيعية وبالأخص بالنسبة إلى رومانيا وبولونيا. ففي لقاء للدكتور يفسييف مع مجلة النهار العربي والدولي، أوضح أهمية هذه المسألة وخطورتها قائلاً: «اليوم يزور العديد من اليهود ذوي الأصل البولوني بولونيا بطرق مختلفة، وبواسطة جوازات سفر مختلفة خاصة عن طريق الحدود الأسوجية ـ البولونية المفتوحة، باذلين الأموال ومحاولين إجراء الاتصالات مع أصدقائهم القدماء من أجل العمل على قلب النظام، وليس عبثاً أن تصادف أحداث بولونيا تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة التي جميع وزرائها من أصل بولوني ما عدا وزيراً واحداً من أصل روسي»[٢٦].

٢ ـ تعليم اللغة العبرية ونشر مبادىء الديانة اليهودية

تولي أجهزة الاعلام الصهيونية أهمية كبيرة لتعلم اللغة العبرية ونشر مبادىء الديانة اليهودية وتعاليمها بين صفوف اليهود الروس ويهود المنظومة الاشتراكية لخلق جسور مشتركة

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٢٥) في موسكو تقام عشرات الحصص لتثقيف الشاب اليهودي: فمادة الجغرافية مختصة لإعطاء حصص جغرافية عن بلاد اسرائيل، ومادة الفلسفة قائمة على ماهية الديانة اليهودية وفلاسفتها، ويشترك في هذه الحصص ٤٠ ـ ٥٠ رجلاً ومعظم هذه الحصص تقام في بيوت خاصة بالشباب ليظهروا مدى اهتمامهم بدولة اسرائيل والهجرة اليها. انظر: «يهود روسيا يبحثون عن جذورهم،» المصدر نفسه.

(٢٦) مقابلة مع يفيسييف، في: **النهار العربي والدولي** (بيروت)، (٣٠ ايار/مايو ١٩٨٢).

بينهم، وتتخذ هذه المحاولات صيغاً مختلفة تتباين وتتنوع حسب ما تقتضيه الوقائع السائدة في الدول الاشتراكية، ففي الاتحاد السوفياتي، تأخذ هذه الدعاوى، صيغة السرية والعمل السري من أجل نشر الكتب الخاصة والقاء المحاضرات والندوات «يقول شهود عيان انه حال حصول اليهود في روسيا على كتاب ديني يختص بالديانة اليهودية، يتم توزيع صفحاته على عدد من القراء اليهود ليقوموا باعطائها لأشخاص آخرين بعد قراءتها الى أن يقرأ كل واحد الكتاب بأكمله.. وبهذه الطريقة لا تكشف المخابرات السوفياتية الأمر»[٢٧].

أما بالنسبة للدول الاشتراكية الأخرى، فإن هذه الدعاوى تأخذ صيغة علنية ومشروعة وتستمد مشروعيتها هذه من اتفاقات ومعاهدات رسمية بين هذه الدول واسرائيل، واستناداً الى ذلك، نرى الحاخامين يمارسون أدوارهم بمنتهى الحرية والارتياح، وتحتل الحاخامية اليهودية في بودابست مركز الصدارة، فهي المسؤولة عن الطائفة اليهودية بمفهومها الديني والسياسي، وتعطي دعماً كبيراً للطائفة اليهودية هناك، وتصدر في المجر صحيفة «**أوي ايليت**» ومعناها الحياة الجديدة التي تعنى بشؤون الطائفة.

أما في بولندا فإنّ الصهاينة يصدرون نشاطاتهم عن قطبين، أولهما: نيويورك والوكالة الدولية اليهودية برئاسة ناحوم غولدمان، وثانيهما: المنظمات والشخصيات الاسرائيلية التي زارت بولندا وقامت بدورها المرسوم لها في بث الدعاية الصهيونية واستقطاب الرأي العام هناك. وتصدر في بولونيا صحيفة «**بولونيا**» التي يحررها عضو اللّجنة المركزية لحزب العمال البولوني ميجيسوات راكوفسكي. وقد نشرت خبراً حول زيارة الوفد الصهيوني إلى بولونيا في نيسان/ابريل ١٩٧٨، ولقد افتتح المعرض الدائم (أوشفنجيم) والخاص بالمنظمة الصهيونية (بارافاشيم ـ معهد الذكرى في اسرائيل) وبالتاريخ نفسه.

ومن هذا نرى أنّ الكيان الصهيوني يسخّر جميع أنشطته الثقافية لإتمام مهامّ وسائل الإعلام الصهيوني، هذا اضافة إلى الأهداف التي ناقشتها المؤتمرات اليهودية، وآخرها كان المؤتمر اليهودي العالمي الذي أنهى أعماله في يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. وكانت المشكلة الرئيسية التي سيطرت على المؤتمر هي مشكلة اليهود السوفيات، حيث طالب المؤتمرون الاتحاد السوفياتي السماح لـ ٢,٥ مليون يهودي بالهجرة من الاتحاد السوفياتي بدعوى أنهم لا يتمتعون بالحقوق والأوضاع نفسها التي يتمتع بها السوفيات. وخلال هذا المؤتمر تلقّى رئيس المؤتمر السيد بروخمان دعوة من الاتحاد السوفياتي لزيارة موسكو، وفي نهاية شهر آذار/مارس ١٩٨٥، وعلى أثر ذلك، لبّى بروخمان هذه الدعوة، مشيراً، إلى المليون يهودي الذين انخرطوا في الجيش الأحمر لمحاربة النازية، وكذلك، مساهمة السوفيات في تحرير اليهود من معتقلات (أستيوتر) وتهجيرهم الى أوروبا[٢٨].

ولم يكن هذا المؤتمر هو الأول من نوعه، فقد عقد المؤتمر العالمي لحماية اليهود السوفيات الطارىء في مدينة القدس في آذار/مارس ١٩٨٣ «منظمة الأسر اليهودية العالمية في سبيل الدفاع عن التقدم والعلم والفن والأمن والذي دشّن أعماله بشن حملة ضارية على الدول الاشتراكية. وتعمل هذه المنظمة اليهودية من أجل اقامة الاتصالات مع العلماء والمهندسين والشخصيات الاجتماعية البارزة في الاتحاد السوفياتي والأقطار

---

(٢٧) «يهود روسيا يبحثون عن جذورهم،» المصدر نفسه.
(٢٨) **اللموند** (باريس)، ١/٢/١٩٨٥.

الاشتراكية للحصول على معلومات مفيدة عنهم»[٢٩].

أما منظمة (جوانيت) أي المنظمة اليهودية العالمية للإحسان، فهي تعمل تحت شعار تقديم المساعدات للمدارس والنوادي والجمعيات، وتقوم بإصدار صحيفة ناطقة باسمها تعرب عن مقاصدها وغاياتها[٣٠]. وقد تعزّزت هذه الخطوات بزيارة عدد من رجال الدين اليهود إلى البلدان الاشتراكية: في ٣ آذار/مارس ١٩٨٣، وصل وفد من خمسة وعشرين من رجال الدين اليهود الى مطار وارسو قادمين من إسرائيل بدعوى إقامة الصلاة على أرواح اليهود الذين قضوا نحبهم في الحرب العالمية الثانية ولتتسلم رسمياً (الكنيس) اليهودية الموجودة في شارع ترودوت في وارسو بعد أن قامت الحكومة بترميمها في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٣.

ونشرت صحيفة «**شيجي فارشافا**» في عددها الصادر يوم ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨١، تحت عنوان: تعاون جامعة وارسو مع الجمعية الامريكية للتجمع العبري «تم بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨١، توقيع اتفاقية تعاون في نيويورك بين جامعة وارسو والجمعية الامريكية للتجمع العبري في مجال الدراسات الشرقية والسامية والعبرية في بولونيا، وكذلك تاريخ اليهود مع المراعاة الخاصة لتاريخهم في بولونيا». وهذه أول اتفاقية تعقد مع جامعة في أوروبا الشرقية. وقد نصت بنود الاتفاقية على اعداد كراسات ملونة في بولونيا عن الحياة العامة ليهود بولونيا تطبع في الولايات المتحدة الامريكية، وعلى منح «زمالات» من الجانب الامريكي، وعلى تبادل الاساتذة ورجال العلم، وتنظيم مؤتمرات علمية ومعارض حول موضوع البحث يتم تمويلها من الجانب الامريكي. ومدة هذه الاتفاقية خمس سنوات، وسيقوم بتنفيذها عن الجانب البولوني معهد الشرق الأوسط القديم ومعهد الدراسات الشرقية العبرية في جامعة وارسو.

أما في هنغاريا، فثمة معهد خاص لتخريج الحاخامين ومدرسة صحفية خاصة لليهود وتسمح السلطات الهنغارية لهم بحضور المؤتمرات اليهودية الدولية، وقد أفادت الصهيونية من هذه المجالات المفتوحة، فسخرتها أداة فعالة لتعليم الشباب اللغة العبرية وتلقينهم مبادىء ديانتهم.

وتفيد المعلومات التي أوردها (برومي) بأنّ «هناك آلاف الشباب اليهود ممن تتراوح اعمارهم بين ٢٠ ـ ٣٠ سنة وممن يحملون شهادات علمية وأكاديمية، يقدّسون الوقت ويقضون أوقات فراغهم في دراسة المراجع اليهودية حول ماهية الديانة اليهودية وقصص الأنبياء، ومن أجل ذلك شكلت لجنة شباب أطلق عليها لجنة عمل الشباب اليهود»[٣١].

ويساهم اليهود المسنّون الذين يجيدون العبرية في تعليمها، وكذلك المحاضرات التي يلقيها الوافدون من اسرائيل والحاخامون بصورة رئيسية.

٣ ـ الاسلوب الثالث ويتمثل في الدعاية من خلال الأنشطة الثقافية

المشاركة في الأندية والمعارض والأفلام السينمائية والندوات. وتهدف الصهيونية من خلال

---

(٢٩) **ازفيستيا** (موسكو)، ١٩٨٣/١٢/١.
(٣٠) وكالة انباء نوفوستي، ١٩٦٨/١٠/٢١.
(٣١) «يهود روسيا يبحثون عن جذورهم،» المصدر نفسه.

هذه القنوات إلى تحقيق جملة أمور، منها: الترويج لمبدأ الهجرة إلى إسرائيل وتصوير الحياة فيها باعتبارها الخلاص الأبدي لليهودي المعذَّب عبر التاريخ، والعمل من أجل تقويم الصورة التاريخية لليهودي في أذهان الأمم الأخرى، تلك الصورة القاتمة المثقلة بألوان من الصفات والخصائص التي ما زالت آثارها المدمرة قائمة.

وتنشط هذه القنوات الدعائية على وجه الخصوص بين يهود الاتحاد السوفياتي، حيث عمدت إلى توجيه رسائل بصورة مستمرة، تدعو اليهود فيها الى افتعال الأزمات ضد الاتحاد السوفياتي والقول بأنه يقف ضد النزعات الإنسانية، ويعمل على اضطهاد اليهود، ويتغافل عن لائحة حقوق الإنسان العالمية. أما في دول المنظومة الاشتراكية خارج الاتحاد السوفياتي، فإن عمل هذه القنوات ونشاطاتها تكاد تخرج من الخفاء والسرية الى الاعلان المباشر والصريح في الدعوة الى الهجرة المستمرة الى اسرائيل، وذلك بفضل العلاقات الخاصة التي أقامتها إسرائيل مع بعض من دول المنظومة، ففي مقال لـ : زئيف كاني، استاذ الدراسات الروسية في الجامعة العبرية، دعا الكاتب فيه الى وجوب التأكيد على الهجرة المباشرة خوفاً «من تساقط المهاجرين على الطريق واندماجهم في المجتمع الغربي»[٣٢].

ومن الطبيعي، أن تحتل الاتفاقيات والأسابيع الثقافية مكان الصدارة في هذه المساهمة. ففي ١٢ أيار/مايو ١٩٨٣، تم عقد اتفاق سياحي بين رومانيا وإسرائيل اثر زيارة لوزير السياحة الإسرائيلي إلى رومانيا من ٢١ ـ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٤، كما عززت العلاقات بينهما زيارة قام بها وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي لرومانيا.

وتأخذ النوادي والأفلام السينمائية والمعارض حيزاً كبيراً في هذا المجال وتهدف ـ ضمن ما تهدف إليه ـ الى تكثيف التجمعات اليهودية وتوجيهها من خلال الطرح الثقافي سواء عن طريق المحاضرات أو الأفلام وغير ذلك من الوسائل. فقد ظهرت في المجلة الموسمية الصادرة في رومانيا في عدد تموز/يوليو ١٩٨٤ مقالة هي عبارة عن محاضرة ألقاها رئيس الطائفة اليهودية في رومانيا د. موس روون بعنوان **عدوان في صيغة أخرى** جاء فيها «أننا يهود طيبون ومسالمون.. وعلى اليهود الّا ينسوا شهداءهم وقومياتهم». وقد عرض التلفزيون البولندي فيلماً وثائقياً بتاريخ ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٤ عن انتفاضة اليهود في ليكنو ـ وارسو، وقد تخلّل الفيلم الذي استغرق عرضه نصف ساعة أغانٍ يهودية. ليس هذا فحسب، بل يبدي يهود بولونيا نشاطات أخرى متميزة من خلال وسائل الإعلام وبالأخص عن طريق مجلة **بولنيكا** اليهودية، **وكولتورا** التي هاجمت مجلة **الحقيقة**.

وقد قامت منظمة بادفاسيم في اسرائيل، بتقديم أوسمة تذكارية الى ١٩ بولونياً، قاموا أثناء الحرب بإنقاذ اليهود من الموت على أيدي النازيين. ومن الجدير بالذكر أنّ الدعاية الصهيونية الموجهة الى بولونيا، تشير دائماً الى المآسي التي عانى منها اليهود البولونيون والتي تمثل نقطة حساسة في ذاكرة البولونيين.

٤ ـ الإذاعات

تعتمد وسائل الإعلام الصهيونية على الإذاعات ضمن ما تستخدم من وسائل إعلامية

---

(٣٢) **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٣/٣/١٥.

عديدة، وتلعب الإذاعات بسبب خصوصيتها دوراً كبيراً في التأثير على قاعدة عريضة من الجماهير، إضافة إلى أن الكثير من هؤلاء ممن يتعذّر عليهم الحصول على الصّحف أو لا يستطيع حضور الندوات والمحاضرات والاجتماعات الخاصة، فهؤلاء، تعوّل عليهم الإذاعات الموجّهة دوراً كبيراً في عملية التلقين والإثارة والتحريض. ولهذا تعقد الجهات الصهيونية آمالاً كبيرة على الإذاعات بخاصة، وهي تدرك، أن هناك من هو على استعداد للاستماع اليها وتصديق مقولاتها. وتشير الدراسات المتخصصة الى أن هناك في الاتحاد السوفياتي اناساً «ما زالوا يتأثرون بالدعاية الصهيونية ويواظبون على الاستماع الى اذاعة صوت إسرائيل التي تذيع لهم برامج خاصة وهم يقنعون بها»[٣٣].

وقد جاء في مقابلة للدكتور يفسييف (دكتوراه في فلسفة العلوم التاريخية، وهو من أبرز الباحثين في مجال الصهيونية على الصعيد العالمي) أنه على الرغم من محاولات الصهيونية العالمية تشجيع الهجرة إلى إسرائيل، فقد برزت على العكس ظاهرة الهجرة المعاكسة، لذلك انصبّ اهتمام الصهيونية العالمية في الفترة الأخيرة على العمل من أجل تشجيع الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي إلى اسرائيل. «وتستخدم الصهيونية في حربها ضدنا الإذاعات عن طريق صوت اسرائيل، وصوت امريكا، وصوت اوروبا الحرة التي تبث برامج خاصة موجهة الى اليهود السوفيات» [٣٤].

كما أن ثمة إذاعات أخرى غير إسرائيلية، تشن هجوماً معادياً ضد الفكر الاشتراكي، نتيجة تحالفها مع الصهيونية أو عدائها للعرب. واذا كانت إذاعة صوت أمريكا تبث برامج موجهة إلى الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٤٥ من (٣٦) موجة قصيرة، بالإضافة الى (١٩) محطة إذاعية موجهة من أوروبا الغربية ولـ (١٢٠) ساعة أسبوعياً[٣٥]، فإن إذاعات (راديو الحرية) و (أوروبا الحرة) وكذلك (إذاعة رياس RIAS) بدأت تبث برامج مكثفة وموجهة ضد الاتّحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي بواقع (٥٦٠) ساعة أسبوعياً منذ عام ١٩٦٨[٣٦]. ومن المفيد أن نعلم، أن وكالة المخابرات المركزية، قد خصصت مبلغاً قدره عشرون مليون دولار لإذاعتي (راديو الحرية) و (أوروبا الحرة) خلال السنة المالية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، إضافة الى ١٤,٥ مليون دولار في عام ١٩٧٧، وبذلك بلغت ميزانية الاذاعتين لعام ١٩٧٩ حوالى (٩٠) تسعين مليون دولار سنوياً[٣٧].

وفيما يلي جدول يبين تفاصيل عن هذه الإذاعات وساعات بثها واللغات التي تبثّ بها:

أ ـ إذاعة صوت أمريكا

تبث إذاعة صوت أمريكا إلى شعوب الاتحاد السوفياتي وبلدان شرق أوروبا بست عشرة لغة مختلفة ما مجموعه، ٣٦,٤٥ ساعة يومياً وفقاً للجدول الآتي[٣٨]:

---

(٣٣) كرافتسوف، **الهروب من الغيتو**، ص ١٣٥.

(٣٤) مقابلة مع يفسييف، في: **النهار العربي والدولي**.

(٣٥) A. Pannfilov, *Broadcasting Pirates* (Moscow: Progress Publishers, 1981), p. 87.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣٧) Vladimir Artemov, *Information Abused* (Moscow: Progress Publishers, 1981), p. 27.

(٣٨) *World Radio T.V. Handbook*, vol. 37, (1983).

اللغة	عدد ساعات البث
الروسية	٨,٣٠
البولونية	٧
الاوكرانية	٤
الهنغارية	٢,٣٠
الجيكية	٢
الرومانية	١,٤٥
البلغارية	١,٣٠
الهندو ـ الكرواتية	١,١٥
اللانافية	١,١٥
الليتوانية	١,١٥
الارمنية	١,١٥
الأستونية	١,١٥
الجورجيّة	١,١٥
الألبانية	١
الاذربيجانية	٠,٣٠
السوفياتية	٠,٣٠

ب ـ راديو إسرائيل

يبث راديو إسرائيل ما مجموعه ست ساعات يومياً الى الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا وفقاً للجدول التالي:

اللغة	عدد ساعات البث
الروسية	٥,١٠
الرومانية	٠,٢٥
الجورجية	٠,١٥
الهنغارية	٠,١٥

ونجد من هذين الجدولين أن هاتين الاذاعتين تحاولان تغطية جميع الاحتمالات (أي توجيه البثّ بالعديد من اللغات لمخاطبة أكبر قاعدة ممكنة من المستمعين)، وبالأخص بالنسبة لإذاعة

صوت أمريكا، التي نلاحظ، أنها تبثّ بمعظم لغات شعوب الاتحاد السوفياتي الأساسية لتوجيه البث الى يهود الاتحاد السوفياتي جميعاً.

ويتفنن الصهاينة في طرق ووسائل إثارة الرأي العام العالمي ضد الدول الاشتراكية وعن طريق وسائل إعلامية متعددة سبق أن ذكرنا بعضها أيضاً:

تعليق اليافطات (منحت السلطات المختصة تأشيرة خروج الى اسرائيل لأولاد فلاديمير سيلينيك الذي علق يافطة على شرفة منزله في العام الماضي وقد كتب عليها «دعونا نذهب»)، وحكم عليه بالسجن لأجل ذلك خمسة أعوام، كما حصل هو شخصياً على تأشيرة خروج[٣٩].

ثالثاً: وسائل الدول الاشتراكية في احتواء الدعاية الصهيونية ومواجهة تحدياتها

إزاء هذا السيل الهادر والمتنوع من التحديات الصهيونية لمنظومة الدول الاشتراكية وعلى قمتها الاتحاد السوفياتي، حاولت أجهزة الإعلام في دول هذه المنظومة بدورها العمل من أجل مقاومة نشاطات الدعاية الصهيونية، وتسفيه أحلامها، وفضح أهدافها وبيان حقيقة الصهيونية كنزعة شوفينية معادية للشعوب وحركة رجعية لا تلتقي بطبيعتها مع الفلسفة الماركسية، وقد اتخذت سبل المواجهة طرائق شتّى ومتنوعة، يمكن اجمالها فيما يلي:

١ ـ التثقيف والإعلام

جاء هذا الجانب من المواجهة الاشتراكية تعبيراً عن الاطار العام الذي تنتظم في دائرته وسائل الإعلام جملة وتفصيلاً، ولهذا فهو يتوزع على محاور عديدة تتمثل في: الكتب والمجلات، وعقد المحاضرات والندوات وحلقات الدراسة وإخراج الأفلام السينمائية والمسلسلات التلفزيونية. هذا إلى جانب ما تطرحه الصحف من مقالات وأبحاث تهدف إلى بيان زيف الصهيونية وبطلانها. وتدعو إلى نصرة الحق العربي الفلسطيني ومشروعية حركة المقاومة ونشر ما من شأنه: إثارة العواطف إزاء القضية العربية قصد حشد أكبر قدر ممكن من التأييد الجماهيري لها.

وقد شهدت الساحة الإعلامية في الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة حركة فاعلة ونشطة في هذا الاتجاه، تجسَّدت في صدور عدد من المؤلفات الرّصينة التي أخذت على عاتقها فضح أباطيل الدعاية الصهيونية، التي وجدت طريقها الى الترجمة الى أكثر من لغة رسمية، وقد بلغ هذا النشاط الإعلامي والثقافي ذروته ومداه بعد حرب ١٩٦٧، وتعد دراسة السوفياتي يوري أيفانوف **حذار من الصهيونية** أول دراسة من نوعها، حاولت التصدي للصهيرنية بشكل علمي وموضوعي، وانتهت إلى تعريفها بأنها تمثل «ايديولوجية البرجوازية اليهودية الكبرى.. وأما مضمونها فهو النزعة الشوفينية التّواقة الى الحرب»[٤٠]. وفي سنة ١٩٧١، أعد لفيف من العلماء السوفيات كتاباً جامعاً بعنوان **أهداف ووسائل الصهيونية العدوانية**، حاول فيه مؤلفوه فضح الدور الخبيث للدعاية الصهيونية في

---

(٣٩) «اليهود يسيطرون على المعارضة في الاتحاد السوفياتي،» في: **دير شبيغل** (المانيا)، (ايار/مايو ١٩٧٩).

(٤٠) يوري ايفانوف، **حذار من الصهيونية** (موسكو: ١٩٧٠)، ص ٤.

تسميم الرأي العام العالمي وتخديره، وعملها المشين في تأليب الرأي العام ضد العرب وحقوقهم الوطنية والقومية في الأرض والسيادة. وفي هذا السبيل إيضاً قام الاكاديمي د. يفسييف بنشر دراسته الموسومة بـ **الفاشية في ظل النجمة الزرقاء** كتاباً عام ١٩٨١، وظهرت له ترجمة عربية. وانتهى الباحث من دراسته الى الربط بين الفاشية والصهيونية باعتبارهما وجهين لعملة واحدة من حيث انهما تستندان الى نزعة مشتركة، تتماثل فيها الوسائل والغايات، وقد أصدر يفسييف كتاباً آخر بعنوان: **الصهيونية بين النظرية والتطبيق** ابرز فيه النزعة العنصرية والتي اقامت عليها الصهيونية بنيانها المقيت. أما كتاب **معاداة السوفيات ومعاداة الشيوعية: وظيفة الصهيونية** والذي أعده وحرره مجموعة من الباحثين المتخصصين، فقد افلح في بيان مخاطر الدعاية الصهيونية وأهدافها في تفتيت البنية الداخلية والإطار الايديولوجي للمنظومة الاشتراكية وما تشكّله من حركة هدم خطيرة للشيوعية الدولية. وتأتي دراسة العالمة السوفياتية كالينا نيكيتا الموسومة بـ **دولة إسرائيل ـ خصائص التطور الاقتصادي والاجتماعي** لتضيف إلى سلسلة الدِّراسات السابقة عليها بعداً آخر، له قيمته وأهميته. فقد حاولت المؤلفة بروح تحليلية جادّة ومتقنة فضح الحروب العدوانية التي شنّتها اسرائيل على البلدان العربية، وجهدت أيضاً، من أجل تحليل واقع المجتمع الصهيوني وما يعتريه من عناصر الضعف والتجزئة والانحراف. ويأتي كتاب المعلّق السوفياتي المعروف فلاديمير يوشكون، في صحيفة البرافدا، الذي صدر عام ١٩٧٢ تحت عنوان **الصهيونية في خدمة معاداة الشيوعية** ليوضّح، وفي بيان مسهب، طبيعة العلاقة العضوية بين المخابرات الأمريكية وبين الصهيونية، وموقفهما المشترك المعادي للمنظومة الاشتراكية، ويلقي الكتاب الضوء الكاشف على الدور التخريبي للطوائف اليهودية وعملاء الصهيونية داخل دول المعسكر الاشتراكي، وتتوالى الإصدارات الموجهة الى نقض الصهيونية، فصدر عن دار التقدم بموسكو سنة ١٩٧٥ كتاب **الجوهر الرجعي للصهيونية** من تأليف مجموعة من الاقتصاديين السوفيات، وكتاب **دور الأزمة الخطيرة** لاوبكين، ثم صدر عام ١٩٧٩ الكتاب الأبيض، الذي حوى شواهد ووثائق مثيرة ووقائع تاريخية مع ذكر مجموعة من الرسائل والشهادات ومقتطفات من الصحف الإسرائيلية التي أوردت أحاديث أدلى بها المهاجرون الروس الى اسرائيل، وفي سنة ١٩٨٣، صدر عن وكالة نوفوستي كتاب **اليهود السوفيات بين الخرافة والوقائع**، وكتاب **الهروب من الغيتو** للصحفي المعروف يورس كرامنسوف ليتزدات، وفيه استعراض مسهب لتاريخ الحركة الصهيونية، ثم كتاب **أرض الميعاد** ليوري لوكسينوكوف.

وتؤدي الصحف دوراً موازياً ومكملاً للمهامّ التي تعرضت لها الكتب الآنفة الذكر. والحقّ أن عالم الصحافة الاشتراكية شهد حركة نشطة وفعّالة وبوتائر صاعدة خاصة بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر، ساهمت في تعبئة الجماهير لمساعدة المقاومة الفلسطينية والدفاع عن طموحاتها المشروعة، وجهدت من أجل تعرية أساليب سلطات الاحتلال القائمة على البطش والإرهاب، هذا إضافة الى قيام هذه الصحف بنشر سلسلة من التحقيقات الصحفية، جاءت في مجموعها وهي تعكس مساندة المنظومة الاشتراكية للحقوق الفلسطينية المشروعة والوقوف إلى جانب النضال العربي ضد مؤامرات القوى الإمبريالية التي اقتضت مصالحها تصعيد التوترات في الشرق الأوسط[٤١].

---

(٤١) **البرافدا** (أيار/مايو ١٩٦٦).

هذا، بالإضافة إلى قيام هذه الصحف بحملة استنكار واسعة ضد التصفيات الجسدية التي تعرضت لها القيادات الفلسطينية والتي أودت بحياة شخصيات قائدة أمثال غسان كنفاني، باسل الكبيسي، كمال عدوان وكمال ناصر. وشهدت سنوات ما بعد الحرب سنة ١٩٧٣، تصاعد هذا التوجه الإعلامي في الصحف والمجلات السوفياتية من ذلك على سبيل المثال، لا الحصر والتقييد، تعليق ديمتشكو آب/أغسطس ١٩٧٣ في وكالة نوفوستي المنقول عن البرافدا، والأحاديث الصحفية للمعلق الأخباري المعروف بيشفكي، هذا إلى جانب العديد من الأخبار والمقالات الصحفية التي ظهرت في المجلات السوفياتية المعروفة، مثل «**مجلة العالم في أسبوع**»، «**وآسيا وافريقيا**». **وأوْلت مجلة «ترود»** الناطقة باسم نقابات العمال السوفيات قضية العائدين من المهاجرين الى اسرائيل اهتماماً ملحوظاً، وبيّنت الدوافع والأسباب التي حملتهم على ترك إسرائيل، منها: معاناتهم من التمييز العنصري، والبطالة، وسوء الحالة الاقتصادية، وانتشار الرشوة في الاوساط الصهيونية. وحذت صحف البلدان الاشتراكية حذو الصحف السوفياتية، في التنديد بالعدوان الإسرائيلي ومساندة القضية الفلسطينية. ففي ألمانيا الديمقراطية قامت صحفها ووكالة الأنباء فيها، مثل «**برلين تسايتونغ**» و «**نويه دويتشلاند**» و «**نويه تسايت**» و «**برلين المساء**» بحملة مؤثرة وواسعة ضد سلطات الاحتلال وتعرية أساليبها القمعية ونوازعها الشوفينية، وشهدت الصحف البلغارية والبولندية نشاطاً مماثلاً في اتجاه مساندة القضية الفلسطينية والتنديد بسلطات الاحتلال الإسرائيلية.

كذلك قامت الأفلام الوثائقية والسينمائية بأداء دور بناء وإيجابي في اتجاهين متوازيين قصد بهما مواجهة تحديات الدعاية الصهيونية المكثّفة وبيان تهافت ادعاءاتها وأكاذيبها من جهة، وبيان الحقوق المشروعة للمقاومة الفلسطينية ومساندة المطاليب العربية من جهة أخرى، ومن هذه الأفلام الوثائقية مثلاً: فيلما «للفلسطيني الحق في الحياة» و «القرصنة الصهيونية»[٤٢].

٢ ـ تأسيس منطقة الحكم الذاتي في الاتحاد السوفياتي

صدر في السابع من أيار/مايو ١٩٣٤ قرار من اللجنة المركزية التنفيذية لعموم روسيا ـ وهي أعلى سلطة تنفيذية في البلاد آنئذٍ ـ تم بموجبه إنشاء منطقة يتمتع فيها اليهود بالحكم الذاتي، وهكذا قامت أول دولة يهودية معاصرة بعد الفي عام من الشتات اليهودي على يد الحاكم الروماني طيطس عام ٧٠ ق . م . وكانت منطقة الحكم الذاتي هذه تغطي مساحة ٣٦ ألف كم٢ وعدد سكانها ٢٠٠ ألف نسمة[٤٣]. ومنحت المنطقة امتيازات خاصة واستثنائية فأقيم فيها ٥٠ مشروعاً حديثاً واسعاً، و ٣٧ مزرعة أُلحق بها مصنع لمنتجات الدواجن، وكان في كل قرية مركز اجتماعي فيه مكتبة وقاعة لعرض الأفلام السينمائية، وكانت للمنطقة صحيفتان أحداهما باللغة الروسية والثانية بلغة الييديش.

وللمنطقة اذاعة خاصة تبث باللغتين الروسية والمحلية، وقد قطعت المنطقة أشواطاً ملحوظة

---

(٤٢) Sergei Drobashenko, *Palestine in Soviet Documentary Cinema*, p. 60.

(٤٣) نجدت فتحي صفوت، **بيدوبيجان: التجربة السوفياتية لانشاء وطن قومي لليهود** (بغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣).

في التقدم والبناء فكافأتها السلطات بوسام لينين ووسام الصداقة للشعوب عام ١٩٧٤[٤٤]. وعاش اليهود في منطقة الحكم الذاتي مرفّهين يمارسون حرية المعتقد، مما هيأ لهم فرصة متميزة مكّنتهم من تطوير ثقافتهم الدينية والقومية. وفي ظل هذه الأوضاع الإيجابية، ظهرت مجموعة مرموقة من الكتاب والشعراء والأدباء من بينهم؛ بي، ميلر، أم غولد شتاين، آدرابنيكوف، راس يورجينس. ومن بين الشعراء المعروفين نذكر مثلاً ال اسرمان، أي برونفمان، جي كوكفمان، ار ريانت. ونشرت أول مجموعة شعرية للشاعر الشاب كازاكيفيتش التي فازت بجائزة الدولة التقديرية. وكانت المسرحية المعروفة «الحليب والعسل» التي تحكي قصة اليهود الذين تحولوا الى زراعة الحبوب، أول مسرحية تمثل على مسرح بيدوبيجان للدراما[٤٥].

٣ ـ لجنة مناهضة الصهيونية

تشكلت لجنة الرأي العام السوفياتي المعادية للصهيونية برئاسة الجنرال دراكوفسكي، وذلك إثر النداء الذي وجهته المؤسسات الشعبية السوفياتية في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٣، وقد اثار تشكيل هذه اللجنة سيلاً عارماً من الانتقادات اللاذعة في اسرائيل والولايات المتحدة والغرب بصورة عامة، حيث سارعت الدعاية الصهيونية والغربية المناصرة لها باتّهام اللّجنة باللّاسامية ومعاداة اليهود، وذلك في استجابة حادّة وهستيرية بسبب اتهام اللجنة للصهيونية ووصمها إياها بالعنصرية والشوفينية ونشر الكراهية بين بني البشر. وعمدت هذه اللجنة الى نشر الكتب وإصدار المنشورات التي تبيّن زيف الدّعاية الصهيونية وأباطيلها. ومن بين هذه الكتب التي كان لها صداها الواسع وأثرها الكبير، نذكر من بينها على سبيل المثال: كتاب **اللاسامية في الاتحاد السوفياتي ـ من المنابع حتى يومنا هذا** وكتاب **ان تكون يهودياً في الاتحاد السوفياتي**. وأثناء انعقاد المؤتمر تليت مجموعة من الرسائل التي بعث بها يهود سوفيات من نيويورك واسرائيل والغرب عامة، تعرب عن سخطها وغضبها على الصهيونية وتتهمها بالانحياز والتعصّب ضد المنظومة الاشتراكية، وأنها ـ أي اللجنة ـ ما تشكلت الا لمساعدة اليهود وحمايتهم من تضليل الأوساط الإمبريالية وخططها الرامية الى تفتيت المجتمع الاشتراكي[٤٦].

لقد حظيت هذه اللجنة بمساندة مثيرة من القوى التقدمية، وارسلت البرقيات التي تعبر عن وجهات نظر التنظيمات الشعبية والعلماء المبرزين ورواد الحركة الثقافية والعمال والمزارعين، والتي أجمع موقعوها على ضرورة مناهضة الصهيونية ومواجهة خططها وبرامجها التحريفية. وقد أسفرت اجتماعات هذه اللجنة على تشكيل هيئة عليا للإشراف على نشاطاتها وأسفر التصويت عن انتخاب الكولونيل ديفيد دراكوفسكي رئيساً لمجلس إدارتها، كما انتخب البروفسور صموئيل سينفز، استاذ القانون وعضو أكاديمية العلوم السوفياتية نائباً للرئيس، وفاز بعضوية الهيئة الإدارية للّجنة، كل من: نائب مدير دار النشر التابعة لوكالة أنباء نوفوستي مارك كرديين ورئيس دائرة مجلة «**ليبترا ثورنا ناغازيتا**» أيفور بيلاييف، العالم الاقتصادي المعروف، والكاتب يوري

---

(٤٤) وكالة نوفوستي السوفياتية، ٢٠/٦/١٩٨٤.
(٤٥) وكالة نوفوستي السوفياتية، ٢/٦/١٩٨٤.
(٤٦) **الازمنة الحديثة**، (آب/اغسطس ١٩٨٣).

كوث نيكوف أعضاء من الهيئة العامة للجنة، وجميعهم من زعماء اليهود السوفيات المعروفين[٤٧].

وقد ادلى رئيس الهيئة العليا للّجنة بتصريح عقب انتهاء اعمالها ذكر فيه: «بأن المزاعم الباطلة التي تدعي أن تشكيل لجنة لمناهضة الصهيونية عمل عدواني موجّه ضد اليهود، لا تعدو أن تكون دعوى سخيفة تناقض المنطق والحقيقة» وقال: «بأن الكلام عن وجود مشكلة يهودية في الاتحاد السوفياتي انما تثيره الدوائر الصهيونية من أجل أن تثبت في أذهان أنصارها شعار (معاداة السامية الأبدي) الذي سخّرته الصهيونية واجهزتها الدعائية للابتزاز السياسي»، ثم استطرد قائلاً: «إن لجنتنا ستحارب، وهي تحارب فعلاً، كافة اساليب التضليل ومحاولات غرس الأفكار التي تمجّد التعصّب الأخرق في عقول البسطاء، وبهذا نكون قد ناضلنا معاً» من أجل حماية الناس من تأثيرات الصهيونية الخبيثة»[٤٨]□

(٤٧) «زعماء اليهود السوفيات يشكلون لجنة مناهضة للصهيونية،» **الوطن** (الكويت)، ١٩٨٣/٤/٢٣.

(٤٨) «الدعاية الصهيونية والغربية تغرر باليهود السوفيات بعد وصولهم إلى اسرائيل: قدم المخدعون ولات ساعة ندم،» **الدستور** (الاردن)، ١٩٨٣/٩/٢١.

أزمة الفكر العربي الوحدوي الاقتصادي

د. باسل البستاني

أستاذ الاقتصاد ـ جامعة بغداد.

أولاً: بيئة الفكر

فجوة هائلة تلك التي تفصل بين الواقع العربي كما تجسّدة تجزئته، وطموحه وتعبيره وحدّته. هذه حقيقة لا ريب فيها. ولكن هل تشكل حقيقة وجودها سبباً كافياً لخلق أزمة في الفكر العربي الوحدوي المعاصر، والاقتصادي بعض منه؟ جوهر الإجابة عن هذا التساؤل يكمن في مدى إدراك هذا الفكر للعوامل الحاكمة والمقررة لبيئته، وكذلك في قدرته على تبيان ملامح مستقبله، ثم الربط العضوي بينهما.

والواقع كوجود مادّي يمثل تدفق مسيرة تمتلك دفعها الذاتي بفعل عوامل تمنحها مقومات الاستمرارية؛ هي صفة تفترضها ديناميكية الحياة. أما الطموح فهو عملية خلق فكرية صفاتها أنها:

ـ **رؤيوية**: حيث يأتي الفكر، بالرغم من محدوديته الزمانية والمكانية بحكم قاعدة انطلاقه المرحلية الواقعية، طليعة لأمته يستلهم من ماضي تراثها ومتطلبات حاضرها هديا لبيان حال مستقبلها؛

ـ **ارتباطية**: وهذه قضية تتعلق بقدرة الفكر على الادراك العميق لبيئته القائمة وبالتالي قدرته في التعبير عن واقعه من أجل ضمان امكانية التأثير عليه باتجاه طموحها؛

ـ **التزامية**: وتتضمن هذه توضيحاً ولو لبعض الملامح الأساسية لشكل المسيرة الهادفة سعياً وراء أن لا تكون الرؤية تجريداً سابحاً في آفاقها، وتأكيداً لإمكانية الوصول اليها.

والتفاعل بين الفكر وواقعه عملية دائمية صفتها الأساسية هي التأثير المتبادل بينهما.

القضية الأساسية هنا لا تكمن في حقيقة وجود هذا التفاعل، وانما في طبيعته ومسار اتجاهاته. فحينما يحصل التفاعل لا بد للفكر من أن يسمو على واقعه لا أن يتعايش معه ليهادنه فيطوقه ويضيع فيه. الفكر يجب أن يُبقي بينه وبين واقعه مسافة ليستطيع دوماً أن يمتلك القدرة الكافية على تجاوزه، فهو طموحه. ولكن في الوقت نفسه، لا بد للفكر من أن يبقى مرتبطاً بواقعه لكي لا يتيه في محراب المثالية والتجريد. بعبارة أخرى، مهمة الفكر الأساسية هي أن يحوّل جزئيات الواقع في جميع عناصره وظواهره والتي تبدو مشتّتة وفي معظم الأحوال متناقضة، أن يحوّلها إلى كل مترابط ومتجانس عضوياً في مكوناته الذاتية نظرياً، وواضح كذلك في بيان آلياته التي تنقل واقعه اليه عملياً.

هذا التفاعل والترابط المتباين المستوى حيث يرقى الفكر فيه على واقعه يبقى مسألة في غاية الأهمية لأسباب عديدة. فالفكر يمثل معياراً لتصحيح مسار الواقع إليه ويقيه معاناة الانحراف. ثم هو ضروري لأنه يخلق العقلانية العلمية الموضوعية التي تكون قادرة على استيعاب الإحباط والتلكّؤ في المسيرة لأنه يمنع من أن يصبح مردّهما ذاتياً في مسبباته، ويؤكد على كونهما حالة طبيعية ملازمة لمهمة كهذه خطيرة في حيويتها وشموليتها، أي مهمة إحداث التغيير المطلوب. فتعمّق المعرفة ينعش اليقين ويبدد الخوف واليأس ليفرض محلهما الأمل في المستقبل، وهذه عدة لا غنى عنها لكل مجهود يستهدف إحداث التغيير الجذري.

ما هي استجابة الفكر العربي الوحدوي عموماً والاقتصادي خصوصاً لهذه العلاقة العقلانية بين الواقع وطموحه؟ يمكن التأكيد هنا، وبدون مبالغة أنه، ما خلا بعض لمسات من أصالة، فإن عصارة العطاء الفكري انصبت على محاورة الواقع للتعرف على مقوماته الدافعة إلى طموحه، ومعوقاته التي تمنع تحقّقه. من حيث المبدأ، رَفَض الفكر الوحدوي الواقع الممثل بالتجزئة فحقق بذلك خطوة مهمة على الطريق لتجاوزه؛ هي خطوة تمثّل الشرط الضروري للصيرورة. ولكنه حينما عجز عن فهم عمق الترابط بين الفكر وواقعه من جهة، وغاب عنه تلمس الطريق الحقيقي الموصل للوحدة من جهة ثانية، ألغى الشرط الكافي للتحقق، وبذلك خلق التناقض المركزي الذي يعاني منه الفكر الوحدوي الراهن بما فيه الفكر الوحدوي الاقتصادي. وبهذا فقد القدرة في التأثير على الواقع انتقالاً من حالة التناقض التي هو فيها، إلى حالة الانسجام التي يصبو إليها.

من جانب المقوّمات، يطرح الفكر قضية الوحدة الاقتصادية على مستويين مترابطين: نظري ومقارن. وفي الاثنين يأتي التأكيد فيه على الجوانب الفنية لإمكانيات تحققها حيث تبقى نقطته الجوهرية منصبّة على محاولة ايجاد السبل لتوسيع نطاق التشابك بين الاقتصاديات القطرية. فالنظرية تبحث في مفاهيم التكامل ودرجاته وعناصره ومدى انطباقها على حالة الاقتصاد العربي. والمقارنة تتمحور حول عرض تجارب التكتلات المختلفة في الاقتصاديات الصناعية والنامية ومدى قربها أو اختلافها عن تجربة الاقتصاد العربي للاستفادة منها في التطلع نحو هدف الوحدة الاقتصادية.

أما معوّقات الوحدة الاقتصادية العربية فيفيض الفكر الوحدوي في ذكرها وتكرارها، وخلاصتها تتضمن:

ـ **سياسياً**: وعلى هذا الصعيد تبدو الاعتبارات السياسية أكثر حساسية في نطاق الفكر والتعامل العربي من الاعتبارات الأخرى وخاصة الاقتصادية. جوهر المشكلة هنا يكمن في الاحباط

الذي يرافق العمل والعلاقات الاقتصادية العربية من حيث أن عدم توفر الإرادة السياسية الهادفة تنتشر سلبياته لتشمل جميع قنوات التعامل مما يؤثر على المسيرة الوحدوية كلها بما فيها جوانبها الاقتصادية.

ـ **قانونياً**: عدم الالتزام من قبل الأقطار العربية بتنفيذ الاتفاقيات التي تبرمها من أجل تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك باتجاه هدفه. فالالتزام على الصعيد الرسمي ممثلاً بالاتفاق على القرارات يجد رديفه في الممارسة بدوام التخلي عنها، الأمر الذي جعل التفاوت بينهما صفة حاكمة للعمل العربي الاقتصادي المشترك.

ـ **مؤسسياً**: محدودية مرونة الهياكل التنظيمية والأجهزة التنفيذية لمؤسسات العمل الاقتصادي القومية وازدواجيتها وعدم مواكبتها واستجابتها للتطورات الواسعة التي حصلت على مسرح العلاقات والبيئة الاقتصادية العربية. وهذا ينسحب حتى على بعض العاملين فيها والذين لما يزالوا غير قادرين على استيعاب الأبعاد الحقيقية لدورهم في العمل الاقتصادي على الصعيد القومي.

ـ **هيكلياً**: قصور مجهود التنمية العربية في إحداث التغيير الجذري والضروري في هيكل الاقتصاد العربي حيث انصبّت غالبية مجهود التنمية على إحداث تغييرات كمية وليست نوعية في الاقتصاد العربي. وقد نتج عن هذا بقاء هيكله في حالة من دوام عدم التوازن مما زاد من عمق اختلالاته وتبعيته.

ـ **تخطيطياً**: عدم تهيئة استراتيجية تخطيطية تنفيذية تجسّد الاتفاق العربي الرسمي الموجّه لتحقيق التكامل والتنمية العربية الشاملة لتنقل الاقتصاد العربي باتجاه طموحه من مستوى الأمل إلى موقع العمل أو الالتزام بها.

ـ **ديمقراطياً**: غياب الدور الحقيقي للجماهير العربية في المشاركة في توجيه المسيرة التنموية الوحدوية الاقتصادية ومتابعتها. فالمسيرة جاءت مفرغة من مساهمة من لهم المصلحة الأساسية في توجهها نحو طموحها.

وخطورة هذه المعوقات أنها في تناغمها قد أفرزت جملة من نتائج لم تؤدِّ إلى زيادة الفجوة بين الواقع وطموحه وحسب، بل أدت أيضاً إلى خلق اتجاهات سلبية واضحة على الصعيد الفكري العربي الوحدوي. فبالرغم من تعمق التحسس بحراجة المرحلة الراهنة للوضع العربي وأنه مستهدف للتطويق والتمزيق؛ ثم أنه بالرغم من ضخامة المجهود الفكري الذي توجه نحو بيان مشاكله ومعوقاته تأكيداً لوحدته، فان الحصاد الذي انتهت اليه يشير إلى أنه:

ـ **نفسياً**: أضحى حبيساً للشعور بالإحباط والعقم؛

ـ **توجهاً**: تحوّل المجهود من تأكيد لأبعاد الطموح إلى محاولة لإيقاف التراجع وما تبعه من تحجيم لآفاق الطموح؛

ـ **عملياً**: عدم بلوغ ما تمّ إنجازه حتى الآن من تجسيد مادّي ومؤسسي على طريق الوحدة الرحيب، في فاعليته وتأثيره، حتى درجته الدنيا من التشابك ليتمكّن من خلق قوة ذاتية تسير

بزخمه باتجاه هدفه بدون ارتباك أو قلق.

وتأثير تداخل هذه العناصر السلبية كان عنيفاً ولا شك على الفكر العربي الوحدوي وكذلك على بيئة العمل العربي الاقتصادي القومي بمؤسساته وأشخاصه حيث اتخذ اتجاهين أساسيين. أولهما، القبول بالواقع والاستسلام له وهي حالة اعتراف بغياب الدليل من التجربة التاريخية الوحدوية الغزيرة مما أفقده الثقة بالمستقبل وكل امكانيات التحقق للطموح. ثانيهما، الخروج الكلي عن الواقعية باتجاه العاطفية والمثالية، فانحسرت فيه بذلك الرؤية العلمية الموضوعية لقضيته. لقد تحولت رؤية الانحسار وهي حالة تحد، إلى انحسار في الرؤية وهي حالة احباط، ومنها برزت وضعية التناقض الجوهرية: فعدم التحقق الوحدوي تقع مسؤوليته الكبرى على محدودية ادراك وحدة التحقق ابتداء من ابعاده الفكرية. وما نحن بصدده في هذا المجال محاولة للتفسير، وهي في الوقت ذاته دعوة لحوار هادف.

ثانياً: الخصوصية العربية

التحديات التي تواجهها كل أمة تشكل في أغلب الاحيان معيناً لديمومتها؛ فهي الحوافز التي تخلق فيها الرغبة في الصمود والاصرار في المجابهة. ودرجة فاعلية هذه الاستجابة هي التي تقرر بدورها حيوية الأمة وقدراتها على الخلق والعطاء. أمم كهذه تواجه التحديات وهي في حالة من الانسجام المطلق بين جوهرها كأمة وبين تعبيره وهو وجودها القائم. المجابهة بالنسبة لها هي قضية مرحلية زمنياً، وان تجاوزها مسألة ممكنة اذا ما اكتملت ارادتها لفعلها. فالتقدم الذي تحققه والتخلف الذي تعانيه يصبحان رهناً بقدرتها الذاتية وأصالتها وَحسْب، فهي غير مهددة بالغاء وجودها المنسجم مع جوهره القومي، حيث كلاهما يكتسب ديمومة متلاحمة: فهما إما أن يبقيا معاً، أو ينتهيا معاً.

هذا هو وضع كل الأمم فعلياً فيما تواجه من تحديات الّا الأمة العربية؛ فهي الاستثناء الذي تقع فيه خصوصيتها. فالأمة العربية تواجه تناقضاً ذاتياً على مستويين: كياني ـ هيكلي، وانساني ـ فردي. هذا التناقض يشكل اليوم خطراً داهماً يهدد استمراريتها في البقاء ككل متميز في صفاته المشتركة كتجمع انساني مجتمعي.

على الصعيد الكياني ـ الهيكلي، يأتي التناقض بين الوجود المتجسد في القطرية والجوهر الذي يمثله الطموح القومي في وحدته. الخصوصية العربية هنا هي نقيض واقعها؛ هي حالة من محاولة لإلغاء الوجود من أجل تأكيد جوهره. ففي مقياس الطموح الوحدوي، يصبح الوجود مرحلياً وليس دائمياً ما دام هو باق في تناقضه مع جوهره. فتحقق الانسجام باتجاه الجوهر بالضرورة سيلغي الوجود لحصول التحول النوعي فيه إلى شكل مختلف عن سابق حالة كان عليها.

المسألة المركزية هنا هي التجزئة: فالتناقض القائم بين الوجود والجوهر لا بد أن يحسم لأيهما؛ فبقاء أحدهما يعني الغاء الآخر. فإذا حصل أن كتب للوجود ديمومته في بقاء التجزئة، فانه محتم أن يهدد الجوهر بالإلغاء. خطورة هذه الإمكانية الواقعية تنبعث من حقيقة أن التجزئة هي حالة غير حيادية كتحول نوعي مضاد للوحدة؛ فجذورها تستديم وتتشعب بطول بقائها. الوجود العربي وجوهره اذن يسيران في خطين متعارضين، وهي حالة تميز الأمة العربية عن غيرها من أمم العالم.

أما على الصعيد الإنساني ـ الفردي، فإن التناقض الكياني ـ الهيكلي انعكست آثاره السلبية الخطيرة على رديفه في نفسية الفرد العربي فأضحى هو الآخر كمجتمعه يعيش في حالة دائمة من عدم الانسجام. مَردّ عدم انسجامه هو أنه في ممارسته اليومية تفرض عليه التجزئة ظرفاً يشدّه تأكيداً لقطريته؛ ولكنّه في الوقت ذاته يبقى رافضاً للإذعان الكلي لها لأنّ ثمة عوامل لما تزل فاعلة في تأثيرها عليه في اتجاه تطلعه القومي. ولكن الحَرَج هو أنه بينما تكتسب القطرية دفعاً ذاتياً يزيدها انتشاراً، تتأرجح أمامها نفسية التطلع الوحدوي وتتراجع انحساراً.

فما هو موقف الفكر الوحدوي من هذا التناقض؟ معضلة هذا الفكر وبالتالي مصدر أزمته أنه تعامل مع الوجود بدون ارتباط وثيق بجوهره. فلقد تجلّت فيه صفتان متلازمتان ومنسجمتان مع بعضهما ولكنهما في تناقض مع الجوهر:

ـ **الأولى**: اعتبار الجوهر كحالة من المسلمات وتحصيل حاصل تحت اطار عبارات مفرغة من محتواها مثل «الشعور القومي»، «وحدة المصير القومي»، «أولوية الوحدة العربية» وغيرها، ولكن بدون استمرار الجهود لتعميق أبعاد هذا الجوهر وخصائصه. فكان الغموض نصيبه، مما أضعف من القدرة على ادراك خطورة وجوده وتناقضاته.

ـ **الثانية**: الانفصام عن الجوهر في معالجة مشاكل الوجود ومعوقاته، وبصورة خاصة عدم بيان الأهمية الحيوية لضرورة الربط العضوي والتأثير المتبادل بينهما.

وقد كانت النتيجة الحاسمة لتداخل هذين العاملين أنهما أحدثا تباعداً في مسيرة الوجود إلى جوهره، فكان الطلاق بين الواقع وطموحه: وهو أيضاً فراق بين الغاية ووسيلتها. وهذا التباعد أدّى بدوره إلى فقدان الديناميكية في التفاعل والحياة لتحلّ محله حالة من استمرار التناقض العميق والمراوحة في حلقة مفرغة كتلك التي يعيشها حالياً الفكر العربي الوحدوي في عموميته، واقتصادياً في خصوصيته.

ثالثاً: حيوية الوحدة الاقتصادية

يطرح الفكر الوحدوي المشاكل الاقتصادية على صعيد محاور ثلاثة مترابطة هي: **التخلف والتبعية والتجزئة**. هذه المحاور بالفعل مترابطة وتغذّي بعضها. غير أن مشكلة الفكر في هذا الصدد أنه يتعامل مع هذه المحاور على اعتبارها متشابهة في مستوياتها، بينما الحقيقة تؤكد وجود اختلاف نوعي وجذري بينها وخاصة بين التخلف والتبعية من ناحية، وبين التجزئة من ناحية ثانية. وقد أدى عدم إدراك هذا الفرق النوعي إلى عدم الوضوح في خصوصية الرؤية ومعها خلق تناقض واضح في التوجه نحو تشخيص المعالجة المطلوبة.

التخلف وضع قد يكون مطلقاً ونسبياً في آن واحد. التخلف المطلق هو حالة محكومة بالتقدم، والانتقال إليه مرهون بالقدرة عليه. مؤشرات التقدم الموضوعية القياسية واضحة على صعيدها الاقتصادي، وهي في أساسها تشمل حجم الإنتاج ومعدلات نموه، ثم المداخيل الفردية ومعدل نموها، ومعها الارتفاع في مستويات المعيشة. أما التخلف النسبي فهو حالة مقارنة تبقى قائمة في كل اقتصاد إلا إذا كان هذا الاقتصاد هو المعيار الذي يصار إليه قياساً مقارناً لدوام تقدمه وسبقه بين الاقتصاديات الأخرى في كل الأحوال والمراحل. وهذه حالة قد يصعب وجودها

عملياً حيث أنها تأتي محكومة بالمرحلية وبتناوب المواقع بين مختلف الاقتصاديات.

ـ **التبعية** من ناحية أخرى، مفهوم مرتبط بالتخلف من عدة جوانب:

ـ **أولها**: أن كليهما قد يكون مرحلياً أو دائمياً استناداً إلى القدرة على التخلص منهما وتجاوزهما؛

ـ **ثانيها**: هذا يعني أن كليهما ارادي وخاضع بالتالي للسياسة العامة والسياسة الاقتصادية خصوصاً. فحيوية هذه السياسات وفاعليتها هما اللتان تقرران درجة الاثنين معاً وحدّتهما؛

ـ **ثالثها**: ان التخلف يفرض التبعية؛ ولكن التبعية لا يشترط أن تكون مرادفة بالضرورة للتخلف. (سيكون لنا عودة إلى مفهوم التبعية).

التوجه نحو التكامل مسار تسعى إليه مختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء ولو باختلاف الهدف: المتقدمة تجد فيه مجالاً رحيباً يستهدف في غالبيته لتوسيع قاعدة التبادل التجاري بينهما. وهذا أسلوب التكامل التجاري (السوق الأوروبية المشتركة تمثل أفضل نماذجه). أما بالنسبة إلى الاقتصاديات النامية، فالتكامل في صميمه يشكل نموذجاً بديلاً لإفلاس نماذج التنمية الغربية التي مارستها هذه الاقتصاديات من بعد الحرب العالمية الثانية وأثبتت عدم جدواها في تحقيق التنمية المطلوبة دعماً لاستقلالها السياسي الذي حظيت به. بعبارة أخرى، توجّهها نحو التكامل الاقتصادي استهدف تجميع مقوّمات تنميتها المشتركة من مادية ومالية وبشرية في محاولة لتطويق كل من سلبيات التخلف والتبعية. وهذا هو أسلوب التكامل الانتاجي.

اذن هنالك قواسم مشتركة بين الاقتصاديات المختلفة في سعيها التكاملي الاقتصادي تتضمن كون التكامل:

١ ـ وسيلة لتحقيق هدف وليس هدفاً قائماً بحد ذاته:

٢ ـ هو لقاء بين «قوميات» متكاملة ومنسجمة بين وجودها وجوهره، ولكل منها خصائصه:

٣ ـ وهو أيضاً لقاء مصلحة وليس تأكيداً للذات:

٤ ـ وهذا يعني أنه مهما طالت ديمومته يبقى مرحلياً:

٥ ـ ثم إنّه يمثل تراكماً كمياً وليس تحولاً نوعياً.

أمّا بالنسبة للوطن العربي، فالوحدة الاقتصادية حالة متميزة لأنها تشكل وسيلة وغاية في الوقت ذاته. فهي وسيلة لأنها تمثل التجسيد المادي لتحقيق الانسجام بين الوجود وجوهره، أي للصيرورة القومية. وضمن هذه الوسيلة يأتي هدف التنمية، وهي حال مشتركة مع بقية الاقتصاديات النامية. ثم إن الوحدة الاقتصادية هدف لأنها تشكل الشرط الموضوعي الضروري لديمومة هذه الصيرورة. وبهذا المعنى، فهي تختلف عن غيرها من تجارب التكامل أو الوحدة الاقتصادية في أنها:

١ ـ حركة باتجاه القومية لا تجاوز لها؛

٢ ـ حالة دائمية وليست مرحلية مصلحية؛

٣ ـ لقاء لتحقيق الذات بتأكيد الانسجام بين الوجود وجوهره؛

٤ ـ وهي بالضرورة تتضمّن عملية تحوّل كم إلى كيف وليس تراكماً كمياً فحسب.

فعدم وضوح هذه الخصوصية في الوحدة الاقتصادية في الفكر الوحدوي هو العامل الذي أمعن في تعميق تناقضاته. فالتجزئة فيه لم تشكّل حالة من نقيض طموحها، بل اعتبرت أحد المعوقات القائمة لزيادة حدة التخلف والتبعية. ولهذا السبب جاءت الدعوة في الفكر إلى الوحدة الاقتصادية شبيهة بدعوة الدول النامية اليه، أي أنه ضرورة كوسيلة في «عصر التكتلات الاقتصادية» مع بيان يعزّزه عرض «مزايا التكامل الاقتصادي» في جوانبه المختلفة. بعبارة أخرى، الفكر الوحدوي الاقتصادي عالج التجزئة بنقيضها «الشكلي» وحسب، وهو التكامل بدون إدراك لعدم عقلانية هذه القفزة النوعية وتناقض منطقها، وهي قفزة من الخصوصية للوجود المتمثل بالتجزئة إلى الجوهر الممثل اقتصادياً بالوحدة. فلقد حشر الاقتصاد العربي في مجموع الدول النامية كحالة مشابهة بدون تمييز وإدراك بأن هذه النقلة النوعية الخطيرة في حقيقتها لا تقل عن كونها موقفاً من الالتزام الايديولوجي باتجاه الصيرورة القومية.

رابعاً: إمكانية تحييد العمل الوحدوي الاقتصادي

هل يمكن بالفعل تحييد العمل الاقتصادي الوحدوي؟ ان كان التحييد هدفاً مرغوباً فيه فان طبيعته تنفيه. لا بل أكثر من هذا، فان تحقيق التحييد فعلياً يعني تأكيداً للقطرية والتجزئة وليس دفعاً للمسيرة باتجاه الوحدة الاقتصادية. ومرة أخرى، تجيء أزمة الفكر الوحدوي الاقتصادي في إصراره على التأكيد على التحييد بالرغم من تناقضه مع طبيعة الوحدة بما فيها الاقتصادية في كونها وسيلة لتحقيق الجوهر وضمانة لديمومته.

الفكر الوحدوي يريد التحييد لأنه يرغب في إبعاد العامل السياسي وضعف الإرادة السياسية عن العمل الوحدوي على الصعيد الاقتصادي. ولكن هل استجاب واقع العمل العربي الوحدوي الاقتصادي لندائه؟ بالتأكيد لا؛ بل العكس هو الذي حصل. فكلما أمعن الفكر في طلب التحييد، كلّما ازداد فعلياً خضوع العمل الوحدوي الاقتصادي لحركة العامل السياسي. أين التناقض في هذا؟

مصدر التناقض هنا أن كل قرار وحدويّ اقتصاديّ هو قرار ايديولوجي على صعيد الفكر، وسياسي على صعيد الممارسة. الذي يؤكد ذلك هو خصائصه:

١ ـ تحقق الوحدة الاقتصادية يعني بالضرورة تجاوز «كيانات سياسية» باتجاه وحدة كيان. الوحدة هي التحول النوعي الذي يحتم التقويض الجذري لمرتكزات النظام الاقتصادي والاجتماعي القطري ومعه النفسية التي ترافقه، حيث لا يعقل أن يحصل اندماج اقتصادي واحد بين كيانات سياسية مستقلة متطلعة إلى التميز. بعبارة أخرى، الوحدة عملية صيرورتها تبلور نقيض واقعها مما يؤيد استحالة التعايش المشترك بينهما؛ هي عملية رفض كامل للقطرية من أجل

تحقيق الانسجام بين الجوهر ووجوده.

٢ ـ في إطار المعيار التراثي التاريخي، تشكل القطرية وجوداً هجيناً لأنها تعبّر عن حالة غربة مقطوعة عن جذور تواصلها. فإذا كانت الكيانات القطرية هي وليدة لقرار سياسي خارجي في تصميمه، فإن إلغاءها لا يكون إلا بقرار منسجم معه في طبيعته، أي بقرار سياسي أيضاً ولكنه ذاتيّ في إرادته. والوحدة هي القرار الوحيد الذي يمكن أن يحقق ذلك.

٣ ـ وحدة الهدف لا بد أن تضفي صفاتها على وحدة أداته. ولما كان الهدف قومياً في طبيعته أضحى ضرورياً أن تكون أداته مثله موحدة في توجهها وقومية في حدود ممارستها. ولكون الدولة هي هذه الاداة، فان وحدتها لا بدّ أن تأتي بقرار سياسي يحوّل السيادات الجزئية القطرية إلى سيادة واحدة كلية، أي قومية، وهي السيادة الوحيدة التي تجسد الانسجام الطبيعي بين الجوهر ووجوده.

٤ ـ هل يمكن تحقيق توجه وحدوي حقيقي بدون تخطيط مركزي في اطار استراتيجية واضحة؟ إن غياب هذا العنصر من مسرح العمل الوحدوي الاقتصادي يقدم الدليل على أن هذا التخطيط والاستراتيجية لا بد أنه يمثل «تدخلاً» في سيادة قطرية وتحدياً لها؛ وهذا بالذات موقف سياسي. وهو لهذا السبب أيضاً يقاوم من قبل المدافعين عن القطرية.

٥ ـ كل توجّه للتعاون الاقتصادي العربي على أساس التعامل مع الأجزاء القطرية يدفع إلى الانكفاء الذاتي ويعمّق وجوده. فالجزئيات القطرية من أجل أن تحقق التوازن والتساوي في التفاوض على المعايير والأسس الحاكمة لهذا التعامل لا بد لها أولاً من تأكيد خصوصيتها القطرية الذاتية لكي تستطيع من بعدها التعرف على حدود رغباتها ومصالحها، وهذا يعني حتمية تعزيز الكيانات القطرية وتبلور هياكلها المتميزة على خارطة الوجود العربي.

ينتج عن هذا أنه إذا أمكن بالفعل «تحييد» خطوة وحدوية على صعيد العمل العربي الاقتصادي فذاك دليل على أنها في أغلب الأحيان ليست خطوة وحدوية صميميّة. فالأصالة الوحدوية تتطلب وجود العامل السياسي؛ هي فعّالة بفاعليته.

على صعيد التحييد إذن، تعامل الفكر الوحدوي الاقتصادي مع واقع التجزئة القطرية وهو يدعو إلى إلغائها! لقد تعايش معها وهو غير مدرك أنه بذلك إنما يعمق التناقض في الفكر ويؤكد أزمته. فالفكر الوحدوي حينما يطلب التحييد لإلغاء القصور في الإرادة السياسية باتجاه الوحدة إنّما يطلب ملاذاً يهرب إليه من إحباطه. والرغبة القطرية في ممارستها تمعن بدورها في التأكيد على «التنسيق والتعاون العربي» وكذلك بضرورة «وحدة الصف العربي»، انما تفعل ذلك إدراكاً عميقاً منها أن عبارات هلامية جوفاء وغير محددة كهذه لا يمكن أن ترقى إلى مستوى الالتزام الوحدوي الحقيقي؛ فهي قانعة بذلك وترغب فيه وتمعن في سعيها إليه.

خامساً: متطلبات التنمية المستقلة

سجلّ التنمية في الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يشير إلى أنها قد بذلت جهداً عظيماً باتجاه التوصل إلى تنمية اقتصادية رصينة تدعم استقلالها السياسي. ولكن ذات السجل

يشير أيضاً إلى أنه بالرغم من ضخامة هذا المجهود، فإن أغلبيتها الساحقة قد فشلت في تحقيق أهدافها؛ فما جنته كان حصاداً مراً تجرعته، وما زالت. والذي يؤكد مرارة هذه التجربة أنها وضعت هذه الدول في موقع اتصف بثلاث خصائص مترابطة:

- **أولاها**: أنها أضحت تدور على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية في الأطراف، دوما خاضعة لتأثير الهيمنة التي يفرضها المركز الذي تمثله الدول الصناعية؛

- **ثانيتها**: أن فشلها الاقتصادي أضحى يهدد استقلالها السياسي بالتطويق والتفريغ وبشكل مباشر وحاسم؛

- **والثالثة**: دوام تشبّثها بمبدأ «اللحاق بالفجوة» بينها وبين الدول الصناعية قد خلق لديها نتيجة لفشلها في التنمية حالة من إحباط وتشاؤم عميقة وشاملة.

وأدبيات الفكر العربي التنموي تزخر بوصف حالة التبعية التي انتهت اليها الاقتصاديات العربية باعتبارها جزءاً من الاقتصاديات النامية. وهنا أيضاً تأتي معالجة الفكر الوحدوي الاقتصادية غير مدركة لوضع الخصوصية التي تميز التجربة العربية عن باقي تجارب الدول النامية.

ولكي نكون أكثر دقة في هذا الصدد، يجدر أن نبدأ بتعريف مختصر لمفهومين مترابطين ولكنهما في الوقت نفسه متميزين هما: التبعية والاعتماد.

أمّا التبعية، فهي مفهوم شمولي يحمل في طياته اعتبارات من عدم المرونة في التصرّف في بعدين: ذاتي وموضوعي. البعد الذاتي هو جانبه السياسي والذي يأتي تعبيره بواقع الخضوع للتأثير الخارجي في توجيه السياسة الاقتصادية في مختلف جوانبها. بعبارة أخرى، هو بعد ينتفي فيه وجود الإرادة الوطنية في القرار. أمّا البعد الموضوعي فهو الذي يتعلق بطبيعة هيكل الاقتصاد وتركيبه وخاصة فيما يتعلق بدرجة انفتاحه على الاقتصاد الخارجي. هذا البعد من زاوية مرحلة زمنية معينة يمكن اعتباره عاملاً تتحكم فيه مؤشرات خارجة عن نطاق السياسة الاقتصادية الداخلية.

ويأتي الاعتماد مفهوماً، وإن يكن أقل شمولية، ولكنه في الوقت ذاته، أكثر تقدماً من مفهوم التبعية. والسبب في ذلك أن الاعتماد يلغي البعد الذاتي بافتراض وجود ارادة وطنية في القرار. الذي يحدده هو فقط وجود البعد الموضوعي، وهذا رديف لواقع التخلف وأحد أهم أسباب استمراره.

بين التبعية والاعتماد إذن تمييز نوعي وحيوي وينصبّ في مضمونه على إمكانية حدوث التغيير وأداته ارادة القرار الوطني. ففي الوقت الذي تفتقد فيه حالة التبعية هذه القدرة، الأمر الذي يحجّم من امكانيات التغيير، تمتلكها حالة الاعتماد لأن وضع القرار الوطني القائم فيها يشكل الشرط الضروري لإحداث التغيير. إن خطورة الوضع الحالي للدول النامية بما فيها الأقطار العربية أنّ فشل معظمها في تحقيق الأهداف الاقتصادية في التنمية بات يهدد بحصول ردة خلفية تنقلها من حالة الاعتماد التي هي عليها الآن رجوعاً إلى حالة التبعية التي كانت فيها.

جميع هذه الاعتبارات تشكّل ولا شك قواسم مشتركة بين الدول النامية بما فيها الأقطار

العربية. ولكن أين هو التمايز في التجربة العربية؟ جوهر الخصوصية العربية بالمقارنة مع الاقتصاديات النامية يأتي محكوماً بمعيارين مترابطين. **الأول**: يتمثّل باتجاه حركة التوجه؛ **والثاني**: ينصبّ على إمكانيات تحقق التغيير. من حيث التوجّه، فإن الدول النامية تنظر إلى حل لمعضلة تنميتها بالرؤية المتجهة «خارجاً»، بما فيها الأقطار التي تبنّت مبدأ التكامل الاقتصادي كوسيلة لعلاج حالتها المستعصية. وعلى عكسه يجيء وضع الأقطار العربية: فتوجّه حركتها هو نحو «الداخل» أي باتجاه الذات تجاوزاً للقطرية وتأكيداً للوحدة الاقتصادية.

هذا العامل التوجهي ينسحب في تأثيره على حالة إمكانية التحقق. فالدّول النامية حينما فشلت في تحقيق هدف التنمية أضحت في حالة من واقع إحباطي يهيمن عليه التشاؤم ويغيب عنه الأمل. أما بالنسبة للاقتصاديات العربية فامكانياتها تبقى ضخمة لأنها في وضع تطلّعي باتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية، وبالتالي لمّا يزل الأمل قائماً لديها في إمكانية الوصول إلى تنمية اقتصادية رصينة.

والتداخل بين هذين العاملين يشكّل جوهر مفهوم التنمية المستقلة، أي التنمية المتوجهة نحو الذات والمتفتحة على الوحدة. فالذي لا شك فيه أنّ تعميق الاتجاه القطري في التنمية وما أدّاه من ترسيخ للتجزئة قد بات يحرج وبصورة خطيرة وضع الاعتماد الذي هو صفة الاقتصاديات العربية ويهدد بتطويق استقلالها السياسي ويحرمه من دعائم ديمومته. فسجل التنمية العربية يؤكد، وبشكل قاطع، على عدم قدرة أيّ من الأقطار العربية على تحقيق تنمية حقيقية بصورة منفردة لأن موارده البشرية والمادية والمالية مهما كبرت فانها تبقى ضئيلة أمام حتى ضمان الحدّ الأدنى من متطلبات التنمية المرضية. فالخلاص من مرحلة الاعتماد القائمة من ناحية، ومنع التراجع إلى مرحلة التبعية من ناحية ثانية، يشترطان ربطاً عضوياً بين التنمية والوحدة: فتنمية الاقتصاد العربي لا يمكن أن تكون سليمة الا في إطار وحدته؛ وان تحقق الوحدة هذه هو الضمانة الوحيدة لتنميته.

سادساً: التحديات القائمة ومستلزمات التوجه الوحدوي

وضع الأمة العربية الراهن حالة لا يمكن أن تكون قدرية؛ فعطاؤها الحضاري ينفيها، والتفاؤل بمستقبلها سيلغيها. كما أن أسباب واقع تجزئتها لا يمكن أن تكون ذاتية، إذ لو صح ذلك لامتنع وجود العلاج وهذا موجود ما دامت إمكانية تحقّق الوحدة موجودة. إن إدراك حقيقة كون العوامل المانعة غير أصيلة يعني وجود مقومات دافعة وقوية يستلزم تغذيتها وتعميقها من أجل تعزيز حركة التفاعل الديناميكي الوحدوي.

ما هي الصفات التي ينبغي أن تكون ملازمة للمسيرة الوحدوية الاقتصادية؟

هنا تمكن الاشارة إلى ثلاث منها هي بمثابة الشرط الضروري لضمان سلامتها. هذه الصفات هي:

ـ **الأولى**: بدايتها هي توفر **القناعة والعقلانية** من حيث التوجه. تلك صفة وجودها ضرورة تستدعيها متطلبات الحوافز الدافعة، والالتزام المرافق للديمومة، ثم صحة الأسس التي تساعد على توضيح ملامح الرؤية المستقبلية وتأكيدها.

ـ **الثانية**: **العلم والموضوعية** من حيث الوسيلة. هذه متطلبات لا خيار فيها إذا ما تم

ادراك أن ما نحن بصدده ليس فقط مسيرة صيرورة قومية، وإنما هو أيضاً عملية بناء وصراع حضاري عنيف مما يتطلّب بالتالي توفر أسباب نجاحها تدعمه قوة عدتها فيها.

ـ **الثالثة: الحرية والديمقراطية** من حيث الممارسة. فاتساع الحوار واختلاف وجهات النظر ظاهرة صحية، غيابها هو الحالة التي ينبغي أن تُثير القلق. انفتاح قاعدة الحوار وتوسعها هو الوسيلة الوحيدة التي تضمن في نهاية المطاف نضوج معالم المسيرة نحو الهدف ومعها عمق الالتزام في السعي اليه.

التوجه الوحدوي الاقتصادي طريق صعبة ولا ريب، وستلاقي بالضرورة مقاومة من بعض مواقع. نشير بهذا الصدد إلى حالتين منها دوافعها هي: إما أن تكون مبدئية أو مصلحية.

على الصعيد المبدئي، دافع المقاومة هو الموقف الايديولوجي لغير المؤمنين بمبدأ الوحدة أساساً، والاقتصادية بعض منها. هنا لا بدّ من بيان وجود تناقض عميق بين الموضوعية العلمية وبين الموقف الايديولوجي. موضوعياً، يصعب انكار حقيقة أن الوحدة أو التكامل الاقتصادي يشكل وسيلة قد تكون أكثر الوسائل فاعلية في تحقيق العديد من المزايا المعروفة لأطرافها المشاركة. الرفض في هذا اذن لا يمكن أن يستند إلى اعتبارات موضوعية وانما إلى معايير لا بد أن تكون خارجة عن موضوعية الوحدة أو التكامل؛ فهي اعتبارات ذاتية خارجة عنه وبالتالي هي اعتبارات ايديولوجية. وهذا هو بالفعل ما يحصل بالنسبة للاقتصاديين العرب غير المؤمنين بالوحدة الاقتصادية. هم في تناقض بين قناعاتهم بسلامة موضوعية الوحدة وبين رفضهم الاجتهادي لوجودها. وبما أنّ الموضوعية هي رديف للواقعية العقلانية، فلا مهرَب إذن من القول إن عبء حل هذا التناقض ينبغي أن تقع مسؤوليته على جانبه الايديولوجي؛ فهو الجانب المتحيّز بخلاف موضوعيته. وعدم حسمه لهذا التناقض يفترض القبول بواقع التجزئة والاعتماد، وهو موقف ترفضه العقلانية والموضوعية.

أما المعارضة المصلحية للوحدة الاقتصادية فهي في أغلب الأحوال حالة ملازمة للقطرية وتعبير عنها. والتشبث بها لا يعني فقط تأكيد بقاء التجزئة وحسب، بل هو يعني تغليب المصلحة الآنية على المنفعة الآجلة.

غير أن ركائز القطرية لو كانت مستندة إلى المصلحة الذاتية فقط لأمكن القول بوجود إمكانية سهلة نسبياً في تخطيها إلى الوحدة؛ كما أمكن معها القول أيضاً إن النزاعات العربية لا تشكّل إلا تعبيراً عن اختلافات في أنظمة حكم وما يرافقها من تباين في فلسفتها. ولكن الخطورة تكمن في أن الاستمرارية في الوجود القطري بدأت تكتسب ذاتية خاصة بها تؤثر بسلبية فعّالة على مقومات الأصالة التراثية العربية المشتركة وتدفع بها إلى التراجع لمصلحة القطرية. وقد أسهم الفكر العربي الوحدوي الاقتصادي بشكل حاسم في ذلك حين أخفق في إدراك القوى الحاكمة في توسيع الفجوة بين الوجود المتمثل بالقطرية وجوهره الذي تمثله الوحدة من حيث مصادر خلقها وتشابكها وتوجهها.

القطرية من وجهة النظر التاريخية التراثية لا يمكن أن تكتسب شرعية وجودها الحقيقي الا بالاندماج العضوي في الكل القومي. ولكن هذا يبقى حالة من تطلع وأمل دوماً معرضة للإضعاف بديمومة القطرية واستمرارها. هذا بالضرورة يعني أن لا تلقائية في المسيرة الوحدوية وأن الزمن

فيها غير حيادي ومنحاز إلى القطرية. هذه الديمـومة المهـدِّدة للتطلع الـوحدوي هي التي تستلـزم النضالية كأسلوب باتجاه الصيرورة القومية، تمارسها قوتها الحقيقية كما تمثلها الجماهير العربية. فهذه في إيمانها الدافع بالقضية تضمن تخطي كل مانع لتحقيقها؛ ففيها تكمن مصلحتهـا الذاتيـة وهي المعنية بما سيكون مستقبلها عليه لكونها الأداة الحاسمة في المسيرة اليـه. فهي وحدهـا التي ستجعل من الوحدة قدراً وأن ما امتنع حتى الآن يمكن أن يقع □

تقرير عن ندوة «التنمية المستقلة في الوطن العربي»

عمان، ٢٦ ـ ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦

د. نادر فرجاني
باحث ـ القاهرة.

انعقدت ندوة «التنمية المستقلة في الوطن العربي» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بعد تأخير زاد عن سنة، وبمشاركة أكثر من خمسين من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، ومن صناع القرار والمسؤولين التنفيذيين في المؤسسات القطرية والقومية، السابقين والحاليين، يمثلون أجيالاً عدة.

وقد سعت الندوة لدراسة التنمية كمفهوم شامل ومركب، بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مع التركيز على محور التبعية ـ الاستقلال. وانتظمت دراسات الندوة حول محاور أربعة: واحد نظري، والثاني يسعى لاستخلاص العبر من تجارب مختارة في العالم الثالث؛ ويناقش المحور الثالث خبرات التنمية العربية، بينما يحاول المحور الأخير أن يقارب المستقبل من منظور هادف.

في محور الدراسات النظرية قدم د. إسماعيل صبري عبدالله دراسة بعنوان «التنمية المستقلة؛ محاولة لتحديد مفهوم مُجْهَل»، فرق فيها بين الطيب والخبيث في التنمية، ووسم الاعتماد على النفس بالتنمية الطيبة، وعرّف التنمية المستقلة بأنها مشروع حضاري، ووفق بين التنمية المستقلة وطريق الاشتراكية. وكانت الأطروحة المركزية لمساهمة د. سمير أمين في الندوة عن «التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية»، أن «آليات النظام الرأسمالي العالمي لا تمثل عنصراً ملائماً لتبلور دول بورجوازية وطنية جديدة قادرة على مواجهة تحديات العصر. فلا مفر من اتخاذ طريق «فك الارتباط» وفتح باب مرحلة الانتقال الصعب والتناقض، نحو الاشتراكية». وقدم د. ابراهيم سعد الدين دراسة عن «آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات»، تناولت تفاصيل الآليات المتعددة والمتشابكة التي يتم من خلالها إدماج واستيعاب دول العالم الثالث في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، بما في ذلك الاستثمار المباشر، والقروض والمساعدات، والسيطرة على التكنولوجيا، والسلاح، والاعلام والترفيه.

ونوقشت تجارب التنمية في العالم الثالث عن طريق ثلاثة نماذج متباينة. فقدم د. رمزي زكي دراسة لنموذج التنمية الهندي

عرض فيه خبرة الهند «بين تناقضات النمو الرأسمالي، وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات». وقدم كاتب هذه السطور عرضاً لتجربة الصين التنموية في دراسة بعنوان «من الكتاب الأحمر إلى الكتاب الأصفر» بينما نوقشت تجربة كوريا الجنوبية من خلال دراسة د. هبه حندوسة عن «إدارة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية».

واستحوذ محور خبرات التنمية في الوطن العربي على جل وقت الندوة. فقدمت سبع أوراق قطرية: «التقدم والتراجع في التجربة المصرية ـ ملاحظات من منظور التنمية المستقلة»، أ. عادل حسين؛ و «تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي»، د. عبد اللطيف بن اشنهو؛ و «تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية»، د. محمد هشام خواجكيه؛ و «استراتيجية التنمية المستقلة في اقتصاد صغير الحجم ـ مفتوح؛ تجربة الجماهيرية»، د. مصباح العريبي؛ و «تجربة التنمية الاقتصادية في الأردن بين التبعية والاستقلال»، د. طاهر حمدي كنعان؛ و «إشكالية التنمية المستقلة في ضوء التجربة التونسية»، د. خالد المنوبي؛ «تطور فجوة الموارد وشروط التنمية المستقلة في الجمهورية العربية اليمنية»، د. عبد العزيز السقاف ود. عثمان محمد عثمان. كما قدم د. محمد محمود الامام دراسة عن «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية المستقلة».

وكانت خاتمة دراسات الندوة تلك التي قدمها د. يوسف صايغ بعنوان «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي».

رؤية لمجمل أعمال الندوة

يبدو لي أن الندوة قد اتسمت بقدر من المعاناة يفوق المعتاد في المنتديات العربية الجادة. ولا يعود هذا فقط الى الارهاق البدني، والاعتصار الفكري، اللذين بتنا نتوقع في ندوات مركز دراسات الوحدة العربية. وإنما ترجع هذه المعاناة في نظري الى عوامل ثلاثة جوهرية هي:

أولاً: الاحساس بتسارع التردي في حالة التنمية في الوطن العربي، على المستويين القطري والقومي، في السنوات الأخيرة، وسيادة توقعات باستمرار هذا التردي في المستقبل المنظور.

ثانياً: ضعف الشعور بالاتفاق على تصور واضح «للتنمية المستقلة»، بالرغم من الاتفاق العام على أن هذا البديل، الذي يغلفه الغموض، يمثل الخلاص من الواقع المتردي الراهن، والمستقبل الذي يكمن في طياته.

ثالثاً: خفوت الأمل في توفر البنى الاجتماعية ـ السياسية القادرة على أن تحمل نطفة الخلاص وأن تنميها، وتنمو بها، على درب التنمية المستقلة في الوطن العربي. ولا نقصد بالأمل هنا مجرد تهويم ذاتي، ولكن الأمل القائم على تقدير موضوعي لحركة التاريخ وستكون هذه العوامل الثلاثة محاور هذه الرؤية.

أولاً: الواقع واحتمالات تطوره

لا أحسب أن هناك مجالاً لتعداد نقائص الواقع العربي. كلنا ينخر فينا الألم منها. وأتصور أن تردي الحال العربي الراهن كان من النقاط القليلة التي قام عليها اجماع في الندوة، وان لم يعلن هذا الاجماع بصورة رسمية. ولكن يمكن الاشارة بايجاز الى النقاط التالية:

ـ ان التقويم المنصف للتطورات التنموية

في الوطن العربي منذ الحرب العالمية الثانية، لا بد أن ينتهي الى وقوع كثير من التطورات الايجابية، والى قيام عدد من تجارب التنمية المستقلة التي كان يشار اليها بالبنان، مثل مصر الناصرية والجزائر. وان هذه التجارب لم تكن هامة فقط في الاطار العربي، وانما تجاوزته ليكون لها اشعاع عالمي.

ـ ولكن خبت نيران التنمية المستقلة في المنطقة كلها في السنوات العشر الأخيرة، وإن لم يقض هذا على ما نجم من محاولات التنمية المستقلة في العقدين السابقين من بنى مجتمعية، فما زالت هذه البنى تملك امكانات للمقاومة وانغراس محاولات مستقبلة للاستقلال فيها. الا أن الجسد العربي ما برح يعاني من الحمى الخبيثة، التي سميت «الانفتاح الاقتصادي»، وترتب عليها اندماج متزايد في النظام الرأسمالي العالمي من موقع تابع ومستغل، عبر آليات متعددة يسري بعضها في أدق خلايا الكيان العربي.

ـ ومن سخرية الأقدار أن تحوّل مصدر القوة الرئيسي المحتمل في حقبة الفورة النفطية الى عامل وهن. اذ بدلاً من أن يكون استخراج النفط والعائدات المترتبة عليه دعامة للتنمية المستقلة في الوطن العربي، فان توظيف النخب السياسية الحاكمة في البلدان العربية لعائدات النفط قد أدى الى تفاقم انخراط الوطن العربي في النظام الرأسمالي العالمي.

ـ وربما كان وجه الاخفاق الأخطر في بلدان الوطن العربي كافة، هو نجاح النخب السياسية المسيطرة، عبر آليات متنوعة، وبالاستناد الى شرعيات زائفة متباينة، في كبت الحيوية السياسية للشعوب العربية وتهشيم بنيات الفعل السياسي القادر على المشاركة الفاعلة في تسيير أمور البلاد. وقد أدى هذا الى ارتباط النخب السياسية الحاكمة بمراكز النظام العالمي، بينما تركزت علاقتها بالجماهير في البلدان العربية في تنظيم القهر الاجتماعي والاستغلال بكفاءة متزايدة، وان غلفت أحياناً بواجهات شكلية منمقة. ان مثلث القهر والاستغلال والتبعية الذي يسلط مراكز النظام العالمي على الجماهير العربية عن طريق النخب السياسية الحاكمة هو أساس تدويم وتفاقم أوضاع التخلف والتجزئة والتبعية في الوطن العربي.

ـ غير ان العنصر الأكثر الحاحاً في الاحساس بعبء الواقع العربي الراهن يتصل بالتوجس مما يمكن أن يحمله المستقبل القريب. فبسبب تدهور سوق النفط العالمي، وما يترتب عليه من نقص عائدات النفط، وبالتالي تحويلات العاملين في الدول المرسلة للعمالة، إضافة الى إرث السنوات العشر الماضية من قروض وأنماط استهلاكية واعتماد على الخارج بخاصة في مجال الغذاء، بسبب هذا كله وفي حدود مثلث القهر المشار اليه، لا يتوقع أن يحمل المستقبل المنظور نقلة نوعية للأمام في مضمار التنمية المستقلة. إن أقصى ما يمكن أن يتحقق في المستقبل القريب، في تقديري، هو بدايات لتوجه تنموي مستقل اذا توفرت في الوطن العربي قوى سياسية تتبنى هذا التوجه وتستطيع أن تتقدم به، ومعه، عبر فعل اجتماعي ـ سياسي عميق. وعسى أن يشارك المثقفون العرب في خلق ودعم هذه القوى.

ثانياً: تصور التنمية المستقلة

ذكر مراراً خلال الندوة انه لم يتبلور اتفاق على تصور للتنمية المستقلة. وربما كان هذا صحيحاً في الظاهر. لكنني أرى انه قد تبلور اتفاق ضمني قوي على مجموعة من العناصر التي تكفي في تقديري لتكوين تصور مفهومي مقبول عن التنمية المستقلة في الوطن العربي.

وبداية أود الاشارة الى نقاط ثلاث:

١ ـ ان التنمية المستقلة عملية تاريخية اكثر منها حالة. ويعني هذا أن البعد الزمني حاسم في تعريف التنمية المستقلة وانها تنتمي الى منظور الأجل الطويل، وان كان يمكن تقويم حالة التنمية المستقلة في مجتمع معين عند نقطة زمنية محددة.

٢ ـ ليست التنمية المستقلة في تقديري سمة توجد أو لا توجد. وإنما يحتمل تصور وجودها بدرجات متفاوتة. وعلى هذا لا يصح في نظري، وبغض النظر عن مشكلة القياس، القول بأن مجتمعاً ما قد حقق التنمية المستقلة بينما لم يتمكن من تحقيقها مجتمع آخر. وإنما المقبول ان نحاول تحديد موقع مجتمع ما على متصل يتراوح بين الصفر والمائة مثلاً.

٣ ـ ان التنمية المستقلة هي عملية مركبة ومتعددة الأبعاد. وإن هذه الأبعاد تتشابك لتكوين كل متماسك. ولا تأخذ كل الأبعاد بالضرورة نفس الوزن. وقد تتفاوت الأوزان حسب الظروف الخاصة للمجتمع المعني. وعليه فان تقويم حالة التنمية المستقلة ينطوي على اعتبار انجاز المجتمع على كل بعد من أبعادها، ومزج تقويم الانجاز على الابعاد المختلفة، بصورة مناسبة، اذا أردنا التوصل لتقويم عام لحالة التنمية المستقلة. وأتصور ان التوصل لمقياس لحالة التنمية المستقلة في البلدان العربية، مهمة مطروحة على الباحثين العرب، وتبني مؤسسة كمركز دراسات الوحدة العربية لاعداد قياسات دورية لحالة التنمية المستقلة ونشرها أمر مفيد.

ونقدم فيما يلي حصراً موجزاً ببعض أبعاد التنمية المستقلة التي نرى انه قد تبلور حولها اتفاق. **تستهدف** التنمية المستقلة تحقيق أعلى رفاه، مادي ومعنوي، ممكن لعموم الناس، وضمان ترقيته باطراد. **ومضمونها** الاساسي هو الاعتماد على الذات في التكنولوجيا، وتكوين قدرة انتاجية ذاتية تضمن الوفاء بالحاجات الأساسية، وبخاصة الغذاء، كأولوية اولى، وتكفل الأمن العربي، في اطار خصوصية حضارية تقوم على الحضارة العربية وأفضل ما في التراث الانساني. **ووسيلتها** الاساسية هي تنمية قدرات البشر في الوطن العربي وتطوير تنظيم اجتماعي ـ سياسي يضمن مشاركتهم الفاعلة في الانتاج واتخاذ القرار، كما يضمن لهم نصيباً عادلاً من عائد النشاط الانتاجي في المجتمع؛ **والوعاء** الوحيد الكفيل بتحقيق مرتبة راقية من التنمية المستقلة هو الوطن العربي الغني بوحدته الحضارية، وتكامل موارده، واتساع سوقه.

إن هذه الأبعاد بحاجة الى تدقيق وتفصيل، ونظمها في تصور متكامل امر مطلوب. ولكنها، في تقديري بداية موفقة.

ثالثاً: إحداث التنمية المستقلة

ربما كان أسلوب احداث التنمية المستقلة في الوطن العربي أقل الأمور التي تعرضت لها الندوة بالبحث والتحليل. وقد يعود هذا لعزوف الأوراق النظرية التي قدمت للندوة عن تجذير طروحاتها في الواقع العربي، والى وهن المنظور المستقبلي والإحداثي فيها. وأشير هنا الى أن الاشتغال بالفكر لا يعفي المثقف الملتزم بقضايا التقدم في مجتمعه من اعتبار الظروف الموضوعية والقوى الاجتماعية ـ السياسية، اللازمة للتغيير المستهدف. بل إن هذا الالتزام يوجب عليه المشاركة في تبلور تلك القوى الاجتماعية ـ السياسية.

فالعامل الحاسم في تقديري في احداث تغيير اجتماعي ـ اقتصادي هيكلي من النوع المطلوب لقيام تنمية مستقلة في الوطن العربي هو نشوء قوى سياسية فاعلة تتبنى التوجه المستقل، وتستطيع ان تقدم متطلباته، وبوجه

خاص عن طريق اطلاق وتعبئة طاقات البشر. فالنضال من أجل التنمية المستقلة ينطوي على كفاح ضد النخب المسيطرة في الداخل، وضد المراكز المسيطرة في النظام العالمي، لا يمكن ان توفر له المنعة الا القوة المعنوية الهائلة التي تنتج من التحام الشعب بالنخبة السياسية العاملة من أجل الاستقلال. وليس متصوراً ان تنشأ هذه القوى فجأة، ولكن السبيل لنشأتها سيكون في تقديري حقبة طويلة من الصراع الاجتماعي العنيف.

ولما كانت التنمية المستقلة تعني في الأساس موقفاً مضاداً للتبعية لمراكز النظام العالمي، فقد قام قدر كبير من الاتفاق على أن العمل من أجل التنمية المستقلة يتطلب قدراً محسوباً من فك الارتباط مع مراكز النظام الرأسمالي العالمي التي تهيمن على الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان العربية حالياً. وكذلك تم التأكيد على أن القدرة على فك الارتباط تتصاعد كلما اتسعت قاعدة القوى السياسية المناضلة من أجل التنمية المستقلة في الوطن العربي.

فالوطن العربي الموحد المتكامل هو الوعاء الوحيد لأرقى مراتب التنمية المستقلة. ولكن يقوم جدل قوي بين الانجاز في مضمار التنمية المستقلة ومدى اتساع القاعدة السياسية التي تتبنى التوجه الاستقلالي. كما أن البدء من الواقع الراهن يحتم دعم التوجه المستقل في أي بقعة من بقاع الوطن، والعمل الدؤوب على التحام جزر الاستقلال اذا ما تعددت.

ومع ذلك فقد تبلور موقف يدعو الى الحاجة الى اصلاح جذري في الأداء الاقتصادي في البلدان العربية. فالاندماج التابع في النظام الرأسمالي العالمي لا يبرر على الاطلاق حالة انخفاض الكفاءة القائمة. والنظام الرأسمالي العالمي يضم بلداناً تابعة تقدم أمثلة هامة على كفاءة الأداء الاقتصادي. وواضح أن تطوير البنيان المؤسسي شرط ضروري، ولكنه غير كاف، للتحرك في هذا الاتجاه، اذ يلزم تعديل نسق الحوافز المجتمعي بحيث يعلي الانتماء للمجتمع ويقوي الرابطة بين العمل الكفء المنتج والعائد المادي والمعنوي له. وهذا الأمر مطلوب في حد ذاته. ولكنه أيضاً شرط مؤاتٍ لانغراس توجهات التنمية المستقلة عند توفر شروطها.

ولكي يكتب لجهود التنمية المستقلة ان تتقدم باطراد ينبغي ان تتم الاستفادة من عديد من الدروس المستقاة من الخبرات العربية والأجنبية. ويبدو أن واحداً من أهم هذه الدروس هو ضمان توازن قوى وعلاقات الانتاج. فالخبرة العربية وغيرها تبين أن دفع علاقات الانتاج لمستوى اكثر تطوراً بكثير من قوى الانتاج القائمة يؤدي الى اخفاقات، وعادة ما يترتب عليه النكوص عن التغييرات المملاة في علاقات الانتاج، ولكن بعد خسائر وتشوهات. والمثال الهام على هذا هو المغالاة في القضاء على القطاع الخاص في اطار التوجهات الاشتراكية. ويمكن مد هذا التحرز الى ضمان توافر البنى المؤسسية والاجتماعية والقدرات اللازمة لكفاءة الانساق الانتاجية المستحدثة، ويتصل هذا الأمر على وجه الخصوص بالتسرع في إنشاء صناعات أثبتت الخبرة صعوبة استمرارها على مستوى مقبول من الانتاجية والربحية، وبقصور تجارب الاصلاح الزراعي عن تحقيق أهدافها نظراً لعدم توافر البنى المؤسسية اللازمة لدعم الانتاج والتسويق الزراعي.

ورغم اصرار بعض المشاركين على ترافق التنمية المستقلة بالتحول الاشتراكي، الا ان الاتجاه الغالب في تقديري كان يرى أن ليس هناك من طريق واحد للتنمية المستقلة، وان الباب ينبغي ان يظل مفتوحاً لتبين طريق متميز للتنمية المستقلة يقوم على خصوصيات الوطن العربي□

علي محافظة

موقف فرنسا وألمانيا وايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥

(مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية (١))

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ٥٤٠ ص.

د. مسعود ضاهر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية.

تعريف بالكتاب

صدر الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية ضمن سلسلة جديدة بعنوان «مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية» فكان باكورة تلك السلسلة. وقد تضمن الموضوعات التالية:

مدخل تاريخي: حول الأطماع الاوروبية في الوطن العربي حتى الحرب العالمية الأولى، وتناول بالتفصيل الأطماع الفرنسية والايطالية مع ملامسة للأطماع الألمانية في إطار التنافس الفرنسي ـ الألماني في هذه المنطقة.

الفصل الأول: «فرنسا وايطاليا في مؤتمر الصلح ومواقفهما من المطالب الوحدوية العربية ١٩١٩ ـ ١٩٢٠». وفيه تركيز واضح على موقف فرنسا الرافض لكل أشكال الوحدة في الوطن العربي مع إشارة سريعة الى مواقف ايطاليا ضد هذه الوحدة.

الفصل الثاني: «فرنسا والوحدة العربية في المشرق العربي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥»، وفيه تركيز على السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سوريا ولبنان واستغلال الخصومات الداخلية وتقسيم المنطقة الى كيانات سياسية إدارية متعددة.

الفصل الثالث: «فرنسا والوحدة العربية في المغرب العربي ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥»، ويشكل استمراراً لسابقه مع فارق جغرافي بين مشرق العرب ومغربهم.

الفصل الرابع: «المانيا والوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥»، ويتناول في صفحات قليلة موقف المانيا من العرب خلال سنوات ١٩١٩ ـ ١٩٣٣ ليشدد بعدها على مواقف المانيا النازية من الوحدة العربية والاتحاد الفيدرالي العربي، وبشيء من التفصيل على موقفها من حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٣٩ ـ ١٩٤١ وحكومة الدفاع الوطني العراقية، وموقف ألمانيا من القوى الوحدوية العربية خلال سنوات ١٩٤١ ـ ١٩٤٥.

الفصل الخامس: «ايطاليا والوحدة

العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥»، وهو إيجاز سريع للأطماع الايطالية في الوطن العربي خلال تلك الفترة مع تركيز على العهد الفاشي في ايطاليا وموقفه من القوى الوحدوية في الوطن العربي.

الخاتمة: صفحات قليلة (٤٦٧ ـ ٤٧٣) ذات أهمية منهجية مميزة حول التطور التاريخي لنمو الوعي القومي العربي، وتحليل اجتماعي ـ سياسي للقوى العربية التي حملته ومدى مصداقيتها في التعبير عن آمال الجماهير العربية في الوحدة. وحبذا لو كانت المناقشة أكثر اتساعاً وشمولاً فهي تفتح آفاقاً منهجية جديدة لتناول مسألة تعثر الوعي القومي العربي منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن.

الموضوعات الأساسية للدراسة

تشكل سلسلة «مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية» حقلاً جديداً في الدراسات التاريخية السياسية حول الوطن العربي. وهي، بعد تكاملها، تغدو مرجعاً وثائقياً للباحثين العرب والمهتمين بتطور المجتمع العربي الحديث والمعاصر. فكان لا بد من التعريف المفصل بموضوعات الدراسة قبل الخوض في نقاش منهجي نجده ضرورياً بين المؤرخين العرب. وقد أحسن مركز دراسات الوحدة العربية صنعاً في اختيار هذا الحقل كمنطلق للدراسات التي تغتني تباعاً بأبحاث إضافية. ونرى من واجب الباحثين العرب، على اختلاف اتجاهاتهم وميولهم وأقطارهم، المساهمة الجادة، وبالنقد العلمي البنّاء، تصحيح مسار هذه السلسلة بما يؤهلها لكي تصبح أحد المصادر الأساسية لتكوين جيل عربي وحدوي يعي تاريخه بعمق ويعمل على بناء مستقبل أفضل بثقة كبيرة في النفس.

ونرى، في البداية، أن نعترف للدكتور علي محافظة بأفضلية السبق في ارتياد هذا الموضوع المعقد، ونتلمس معه الصعوبات الكبيرة التي واجهها أثناء إعداد الدراسة فانعكست سلبياً على بعض جوانبها. وهو يعترف في المقدمة، وبتواضع الباحث الجاد، ان الجانب الايطالي فيها كان ضعيفاً للغاية:

«ولسوء الحظ لم نتمكن من الاطلاع على الأرشيف الدبلوماسي الايطالي بسبب جهلنا باللغة الايطالية. ولهذا السبب جاءت الدراسة غير متوازنة، ونرجو القارىء ان يعفو عن هذا القصور» (ص ١٠).

صحيح ان الاعتراف بالخطأ فضيلة لكنه لا يسد النقص الكبير في مجال الدراسة التاريخية التي اختار في عنوانها موقف ايطاليا، الى جانب فرنسا والمانيا من الوحدة العربية، فلم يحتل هذا الجانب سوى أربعين صفحة من ٥٤٠. معنى ذلك أنه لا بد من تكليف أحد الباحثين الملمين باللغة الايطالية للقيام بدراسة مستقلة بعنوان «موقف ايطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥»، وذلك نظراً لأهمية الموضوع من جهة، وبهدف تكامل السلسلة من جهة أخرى. وفي سياق الملاحظة المنهجية نفسها يبدو تقسيم الموضوع بشكل آخر أكثر إفادة. فدراسة مواقف فرنسا من الوحدة العربية تبدو شديدة الصلة بمواقف بريطانيا أكثر منها بمواقف ألمانيا. ولعل أبحاثاً منفصلة تتناول مواقف كل دولة اوروبية على حدة تعطي نتائج علمية أفضل من حيث التوثيق والمعطيات والتحليل والاستنتاج. وقد يقوم باحث واحد بأكثر من دراسة أو يخصص الباحث بواحدة فقط.

كان لهذا الإشكال المنهجي شديد الأثر في كتاب د. محافظة. فغياب الأرشيف الإيطالي أفقد الدراسة جانباً من توازنها. وتحليل مواقف فرنسا استغرق اكثر من ثلاثمائة صفحة في حين لم يحظ الجانب الألماني إلا

بصفحات تجاوزت المائة بقليل. هكذا برز خلل منهجي آخر أضرّ بتوازن الدراسة من حيث توثيقها وتحليلها واستنتاجاتها فبدت وكأنها أعدت في الأصل لتتناول السياسة الفرنسية تجاه الأقطار العربية، في المشرق والمغرب. وهناك معطيات كثيرة في الدراسة تؤكد ذلك. فقد دخل الباحث في العمق التاريخي للأطماع الفرنسية في الوطن العربي منذ الحماية الفرنسية للكاثوليك في الدولة العثمانية، مروراً بالامتيازات الأجنبية والمصالح الاقتصادية الفرنسية الكثيرة فيها، وصولاً الى مواقف فرنسا العملية المعادية لكل أشكال الوحدة العربية، قديمها وحديثها.

ويغيب هذا البعد تماماً عند دراسة الأطماع الألمانية في الوطن العربي، اذ لا تبرز أطماع المانيا إلا من خلال التنافس مع الفرنسيين في القرن التاسع عشر. ولا تحظى المرحلة التاريخية التي سبقت وصول هتلر الى حكم المانيا عام ١٩٣٣ سوى بأربع صفحات فقط، يشدد الباحث على مواقف المانيا الهتلرية من الوحدة العربية خلال سنوات ١٩٣٣ ـ ١٩٤٥ وذلك عبر صفحات سريعة تناولت بعض الأحداث العربية البارزة خلال تلك المرحلة مع إشارات لأشكال التعاون العربي ـ الألماني، العسكرية منها والمالية.

من خلال هذا العرض المكثف يمكن القول إن الكتاب تناول، في معظمه، سياسة فرنسا وحدها في الأقطار العربية التي كانت على صلة بها. أما ألمانيا وايطاليا فلا زالت مواقفهما باعتراف الباحث نفسه، بحاجة الى دراستين مستقلتين نرجو ألا يكون عنوان الكتاب ذريعة لمنع بروزها الى حيز الوجود في سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية الجديدة حول «مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية».

منهجية التحليل لسياسة فرنسا في الوطن العربي

يبرز الجهد الكبير للدكتور محافظة في هذا الجانب بالدرجة الأولى. ومناقشتنا للكتاب تنطلق من تركيزه على سياسة فرنسا في هذه المنطقة التي احتلت الحيز الأكبر منه، توثيقاً وتحليلاً واستنتاجاً. فكيف تتبدى تلك السياسة في مجالي التخطيط والتنفيذ العملي للفرنسيين في الوطن العربي، مشرقه ومغربه، قبل احتلالهم لأراضيه وبعده، أي طيلة حقبة تاريخية تمتد من الامتيازات الأجنبية في القرن السادس عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ترتبط تلك المواقف بدوافع عسكرية واقتصادية وسياسية قامت بها القوات البرتغالية والاسبانية والهولندية والفرنسية ضد الولايات العربية منذ دخولها في حوزة الدولة العثمانية في القرن السادس عشر. وهي وثيقة الصلة بالسيطرة على الطرق التجارية، وبالاحتكار، وبالعمل على إضعاف السلطنة العثمانية التي شكلت قوة عسكرية كبيرة تهدد أوروبا في عقر دارها. وما لبثت السلطنة ان منيت بهزائم متلاحقة على الساحة الاوروبية، فبدأت رقعتها بالتقلص وتكثفت المحاولات الاستعمارية الاوروبية لتفكيكها والسيطرة على ولاياتها البعيدة أولاً، ثم وصولاً الى انزال جيوش اوروبية داخل الأراضي التركية نفسها.

وكانت حملة نابوليون على مصر، والحملات الفرنسية والانكليزية المتعاقبة على اراضي السلطنة مؤشراً على دخول الأطماع الاوروبية حيز التنفيذ العملي في القرن التاسع عشر، وفي طليعتها الأطماع الفرنسية. لأن فرنسا مهدت لسيطرة رساميلها بشبكة واسعة من العلاقات مع قوى فاعلة داخل الجهاز السياسي

العثماني وعلى صعيد الولايات. وتوسلت لذلك أساليب متنوعة أبرزها الحماية الفرنسية للكاثوليك في السلطنة العثمانية، والامتيازات الأجنبية، والدفاع عما سمي بحقوق الأقليات المسيحية داخل السلطنة، وتوظيف الرساميل الفرنسية في العاصمة الآستانة وفي مراكز الولايات والمتصرفيات، وحماية الأماكن المقدسة، وتشجيع الارساليات التبشيرية، وربط الأسواق المحلية بعجلة السوق الفرنسية، ونشاط الشركات الفرنسية في مختلف القطاعات الانتاجية في السلطنة وولاياتها.. الخ.

يعتبر الكتاب مرجعاً هاماً في هذا الجانب اذ قدم مادة غنية جداً مدعمة بوثائق أصلية مستقاة من مراكز الأرشيف الفرنسي بالدرجة الأولى. ونظراً لسعة اطلاع الباحث على محتويات الوثائق وتوظيفها بشكل جيد في الدراسة استطاع أن يرسم تفاصيل السياسة الفرنسية تجاه المشاريع الوحدوية العربية في النصف الأول من القرن العشرين مع لوحة سريعة تناولت اليقظة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد أرجع جذور تلك الوحدة الى دولة محمد علي العربية، التي كانت أول محاولة لتوحيد اقطار المشرق العربي وإخضاعها لنظام إداري حديث. لكنها انهارت بسبب تآمر الدول الأوروبية الكبرى والسلطان العثماني وتمرد الاقطاع المحلي وثوراته المتكررة. وعلى الرغم من توجيه أصابع الاتهام الى الانكليز الذين أوجسوا خيفة من الدولة المصرية الفتية، كان من المستحسن إبراز الدور الفرنسي مفصلاً لأن فرنسا ساهمت فعلاً في إسقاطها عام ١٨٤٠ ووقفت الى جانب الانكليز والعثمانيين. وهي مسألة منهجية بالغة الدلالة، فالاستناد الى قوى استعمارية خارجية بحجّة الاستفادة من صراعها فيما بينها يقود الى الانهيار. وتجربة محمد علي، المتحالف وثيقاً مع الفرنسيين، برهان ساطع على مصداقية هذه المقولة.

وبعد استعراض سريع لنمو فكرة الوحدة العربية وارتباطها وثيقاً بالاستقلال السياسي عن السلطنة العثمانية، وهي فكرة تجد تفصيلها الواسع في كتابات د. محافظة المتعددة في هذا المجال يبرز الكتاب تحولات هامة في الفكر القومي العربي من الدعوة الى اللامركزية في ظل السلطنة، الى الاستقلال الذاتي عنها، الى مملكة عربية ـ عثمانية برأسين، الى رفض الخلافة في بني عثمان وحصرها بقريش، وصولاً الى الاتجاه القطري الانفصالي في مطالع القرن العشرين، بخاصة في مصر وجبل لبنان. لكن ما يؤخذ على هذا العرض السريع أنه لا يشبع رغبة القارىء الى معرفة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذلك التحول السياسي الهام، ومدى ارتباطه بالمشاريع الخارجية، الفرنسية منها خاصة، الساعية الى تفكيك السلطنة. ويندرج تحليله لمشروع الحسين بن علي الوحدوي في إطار المقولة السابقة حول ارتباط مشروع قومي عربي توحيدي ـ يعادي بطبيعته وقواه الذاتية ومصالح القوى المستفيدة منه ـ بدول استعمارية تدّعي مساعدة الحسين وتغدق عليه الوعود، فإذا بها مقدمات لمشروع التجزئة الاستعمارية للمشرق العربي.

لقد قدم الباحث صورة تفصيلية على جانب من الدقة والموضوعية لكنها اقتصرت على المستوى السياسي بشكل خاص. فجاءت نتيجة الآمال التي علقها القوميون العرب على تحرك الشريف حسين أن اصطدم المشروع العربي بأطماع الدول الحليفة، وازدادت شكوك العرب غداة نزول القوات الفرنسية على الساحل السوري. وتمخضت الحرب عن اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور وسقوط

المشرق العربي في قبضة الفرنسيين والانكليز. هكذا يدمج بين المشروع التوحيدي العربي وبين الشريف حسين، أي محاولة ربط المشروع بفرد وليس بقوى سياسية اجتماعية. فكانت النتيجة ان استخدمه الحلفاء في معركتهم ضد الأتراك، واستغلوا مركزه الديني لإدانة جمعية الاتحاد والترقي الحاكمة بالمروق على الاسلام. «ولم يكن يتصور، بعقليته المتمسكة بالمثل العليا والالتزام بالعهود والمواثيق، أن يتخلى عنه الحلفاء ويرتدوا على ما قطعوا من عهود» (ص ٥١).

لكن موقف الشريف حسين ينطبق على سياسة معظم القوى العربية التي تعاونت مع فرنسا أو اتخذت منها موقف العداء لفترة تطول أو تقصر تبعاً لمصالحها وموقعها في إطار المشروع الفرنسي. فالقوى العربية الوحدوية سرعان ما أبدت استعدادها الكامل للدخول في مشاريع قطرية محلية شرط تأمين مناصب ثابتة لها. ونموذج الملك فيصل الأول واضح الدلالة في انتقاله من المشروع التوحيدي العربي المعادي للفرنسيين الى تسلم الملكية في العراق الخاضع للنفوذ الانكليزي.

وهناك صفحات كثيرة غنية بالوثائق تناولت دور القوى الوحدوية في المشرق العربي ما بين الحربين العالميتين وحللت مواقف بعض الأحزاب والتجمعات الوحدوية بخاصة حزب الشعب، والكتلة الوطنية، وعصبة العمل القومي، والحزب القومي العربي، وبعض السمات الأساسية لمفهوم الوحدة العربية على الصعيد الفكري، مع تركيز على إبراز الاتجاه القومي العربي في مصر، واستعراض لمواقف فرنسا من المشاريع الوحدوية في المشرق العربي في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن وصولاً الى بروتوكول الاسكندرية لعام ١٩٤٤ وميثاق جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥.

الانطباع العام، ان هذه اللمحات الخاطفة ليست كافية لأنها تقدم معطيات معروفة في بعض جوانبها. وكان لا بد من تحليل الأسباب التي جعلت الفكر القومي العربي، عندما اصطدم بأرض الواقع في التطبيق العملي، يتراجع الى أحضان الإقليمية والكيانية ويرتاح فيها، قيادة وأحزاباً وتجمعات طيلة النصف الأول من القرن العشرين. وينطبق تحليل الكاتب لمواقف فرنسا في المشرق العربي على مواقفها في المغرب أيضاً مع ابراز السياسة الاستعمارية التوسعية لها في الجزائر والادعاء بأنها أرض فرنسية.

بعض الملاحظات الختامية

بعد قراءة متأنية لهذا المرجع الهام في مجال مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية تبدو الحاجة ملحة لطرح الأسئلة الصعبة إذ تناول د. محافظة بعضها فقط، فليس بمقدور دراسة واحدة أن تجيب على جميع التساؤلات وان تقدم تحليلاً شمولياً يتناول مواقف ثلاث دول استعمارية، فرنسا والمانيا وايطاليا، من القوى والمشاريع الوحدوية العربية. لكن الصعوبات المنهجية التي تواجه طرح المسألة تحتم على الباحثين العرب المهتمين بالموضوع أن يدلوا بآراء علمية نقدية وجريئة حتّى تأتي ثمرة النقاش مفيدة للأجيال العربية القادمة. ولا يتحمل باحث بمفرده، مهما أوتي من الدقة والموضوعية وسعة الاطلاع، مسؤولية الحسم في الأسباب التي جعلت الفكر القومي العربي يتعثر في مسيرته الوحدوية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الآن. أما النتائج التي ترتبت على ذلك فليست بحاجة الى برهان لأن الاقليمية، والتجزئة، والقطرية، والكيانية،

ومخلفات القبلية والعشائرية والطائفية تعتبر من السمات الأساسية للفكر العربي السائد في مشرق العرب ومغربهم.

وحرصاً على دفع النقاش الى آفاق جديدة تنصب ملاحظاتنا على دراسة الأسباب العميقة لنمو الفكر القومي العربي في هذه المرحلة، وقد حلل كتاب د. محافظة جانباً أساسياً منها. أبرز الملاحظات، ومنها ما ورد بشكل سريع وغير معمّق في خاتمة الكتاب، ان الفكر الوحدوي العربي قد انتشر في القرن التاسع عشر بعد قيام دولة محمد علي باشا في مصر وتمددها الى بلاد الشام. فكانت محاولة أولى ذات نتائج بالغة الأهمية أعطت العرب، قادة وجماهير شعبية، أملاً بإمكانية توحيد الأراضي العربية في دولة مركزية واحدة. ولا زالت غالبية الدراسات القومية العربية الوحدوية ترى في مصر قاعدة صلبة لأي توحيد عربي مستقبلي. وان تجربة مصر وسوريا الوحدوية ستتكرر، وفي ظروف مختلفة تماماً، في أواسط القرن العشرين. لكنّ تجربة محمد علي كانت، في الجانب الأساسي فيها، ضد السلطنة العثمانية. والتقويم الايجابي لتلك التجربة ـ ونحن من أنصار هذه المقولة ـ يفترض الغوص في تحليل مصداقية القول بالوحدة العربية في ظل السلطنة العثمانية. وهل تلاقي العرب والأتراك في دين واحد قد انتج فعلاً وحدة مجتمعية جاءت القوى الاستعمارية الخارجية لتقضي عليها؟ أم ان تلك القوى وجدت مجتمعاً مفككاً فأوغلت في تفكيكه حتى النهاية واسقطته في دائرة سيطرتها المباشرة؟ وفي ضوء هذا التحليل تتحدد سمة أساسية لتاريخية المشروع الوحدوي العربي وما إذا كان يسير من التجزئة الى الوحدة على غرار معظم التجارب الوحدوية في التاريخ الحديث والمعاصر؟ أم كان موحداً أصلاً ثم تعرض للتجزئة بفعل الضغط الخارجي لكنه ما زال مجزّأً بعد قرابة نصف قرن على خروج الاستعمار المباشر؟ وتبدو الأقطار العربية الآن أبعد ما تكون عن الوحدة فيما بينها.

إن المآخذ الكثيرة حول التجارب الوحدوية السابقة تتطلب تحليل طبيعة القوى السياسية التي حملت الفكر التوحيدي العربي وحاولت تطبيقه على أرض الواقع، وإن من الأسباب العميقة للفشل ان الجماهير العربية بقيت خارج الاشتراك العملي في التطبيق. فاقتصر الفكر التوحيدي، في النظرية والممارسة، على قيادات سياسية ذات منابت وأصول ترتبط بكبار الملاكين، وأعيان المدن والأرياف، والضباط الوطنيين، وشرائح واسعة من التجار والبرجوازية على اختلاف فئاتها.. وان هذا الخليط الواسع من القوى الاجتماعية ضم فئات إقطاعية، وعشائرية، وتجار مدن، وموظفين، وضباطاً وغيرهم. وكانت كل شريحة أو قوة اجتماعية تسعى الى الوحدة بدافع الحفاظ على امتيازاتها القديمة والاستزادة منها. لذلك اشتدت الصراعات الدموية وتتالت سلسلة الانقلابات في أكثر من قطر عربي. وأصبحت بعض الزعامات العربية، رهينة ما تمليه عليها القوى الخارجية. حتى ان بعض المشاريع الوحدوية العربية في النصف الأول من القرن العشرين لم تستر بصمات الدول الاستعمارية عليها فأعرضت عنها الجماهير الشعبية وانخرطت قيادات وأحزاب قومية عربية في معركة إسقاطها في المهد. وكانت نتيجة ذلك أن تعززت مواقع القطرية والاقليمية في جميع الأقطار العربية، وخفتت الدعوة الى الوحدة، وتقلص ظل الفكر القومي التوحيدي الى حدوده الدنيا، وأصبح المفكرون الوحدويون مطاردين في أكثر من قطر عربي، وساد فكر التجزئة سنوات طويلة من القرن العشرين. ولم يكن بالامكان ان يتطور الواقع العربي الى هذه اللوحة السوداوية إلا بتوفر ركيزتين

سلبيتين:

الأولى: الولادة المقرونة بالأزمة للفكر القومي العربي الوحدوي في مراحله المتعاقبة: العثمانية، والانتدابية، والاستقلالية القطرية، فبقي فكراً نخبوياً لم يرسخ ركائز ثابتة في العمل الجماهيري.

والثانية: الضغط الاستعماري الخارجي الذي منع توحيد العرب في المشرق والمغرب، وعمل بقوة على إضعاف الأحزاب والتيارات والقوى الوحدوية العربية بحيث انتهى عملها الى انشقاقات متلاحقة قادت الى تيئيس الجماهير العربية من إمكانية تحقيق الوحدة التي طالما حلموا بها منذ القرن التاسع عشر حتى الآن.

وجاءت المرحلة الاستقلالية في الوطن العربي منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن امتداداً للمراحل السابقة من حيث الإمعان في القطرية ومعاداة الوحدة العربية. واستخدمت أساليب بوليسية قمعية متطورة، وسجنت جماهير كل قطر في حدوده الاقليمية الضيقة التي رسمها لها الاستعمار الخارجي وشدَّت عليها الزعامات القطرية بالنواجذ.

يبقى في الختام ان نعيد التذكير بالمقولة التي ترى في طرح المسألة علمياً محاولة جادة في حلها. فلا خلاف حول الدور السلبي الكبير الذي لعبته القوى الاستعمارية ضد حركة التوحيد القومي العربي لأنه جزء لا يتجزأ من سياستها الاستعمارية. وقد حلل د. محافظة بدقة معظم مواقف فرنسا من الوحدة العربية، إلى جانب إشارات سريعة حول مواقف المانيا وايطاليا. لكن ذلك التحليل لا يستقيم علمياً إلا بالدخول في عمق التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية للقوى العربية التي حملت مشاريع الوحدة منذ القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين ورؤية الأسباب التي دفعتها الى رفع شعارات وحدوية كبيرة ثم سارعت الى القبول بواقع القطرية أو الكيانية. ومع استلامها للسلطة في تلك الكيانات السياسية المستقلة دفعت بالفكر القطري الى حدوده القصوى حتى باتت الوحدة العربية في عصر الاستقلال السياسي للأقطار العربية تبدو أصعب منالاً من مرحلة السيطرة الاستعمارية.

لا ريب أن المسألة في غاية التعقيد وتستثير الكثير من النقاش. وبعد تكامل هذه السلسلة من منشورات «مركز دراسات الوحدة العربية» يكون المركز قد خطا خطوات هامة على طريق دوره النظري في صياغة فكر توحيدي عربي يساهم في تعميق التحولات الجارية في الوطن العربي باتجاه حركة وحدوية قومية عربية فاعلة. أما كتاب د. علي محافظة، باكورة هذه السلسلة، فيستحق أكثر من تنويه، ويستثير نقاشاً هادئاً في بعض جوانبه وحاداً في جوانب أخرى. ولا غرابة في ذلك طالما أن أكثر الكتب علميةً هي تلك التي تطرح الكثير من الاسئلة وتحض الأقلام على النقاش، وتستفز البلادة الذهنية القاتلة التي تحياها الساحة الفكرية العربية في مرحلة هي الأشد صعوبة في تاريخها المعاصر□

الموسوعة الفلسطينية: طريق شاق لا بديل منه

(دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤)، ٤ ج.

فكتور سحّاب

كاتب وإذاعي مجاز في التاريخ من لبنان.

عندما كان النقاش لا يزال يتناول مسألة تحرير فلسطين، كان بعض المتعجّلين يطرحون ويقترحون الوسائل التحريرية التي بدت لهم أقصر طريق إلى التحرير. وكان البعض الآخر ممن اتّسم تفكيرهم بالنضج والحكمة، يقترحون في المقابل العمل الوحدوي العربي الدؤوب الذي يجمع الطاقات ويمرّسها في النضال على نار هادئة، ويعبّئها شيئاً فشيئاً انتظاراً لزمن مؤاتٍ. وكان الأوّلون يتهمون الآخِرين في أفضل حال بأنهم يسلكون الطريق الطويل الآجل، ولا يعبأون بما يعتمل في النفوس من مشاعر متأججة تقتضي سلوك «الطريق القريبة». فلما مضت السنون، تبين أنّ الطريق الطويل هو الطريق الأقرب إلى فلسطين وتحريرها، بل تبيّن أن سلوك الطريق القريب واعتماد سياسة النفس القصير إنما أجّل سلوك الطريق الطويل، الطريق الوحيد إلى الديار السليبة.

و «الموسوعة الفلسطينية» التي صدرت طبعتها الأولى سنة ١٩٨٤، في أربعة أجزاء من الحجم الموسوعي الكبير، عن هيئة الموسوعة الفلسطينية في دمشق، هي من هذا النوع من الأعمال التي لا نصل إلى إتمامها «بسرعة» إلا إذا سلكنا «الطريق الطويل»، طريق الجَلَدِ والتخطيط والدَأَب والتنظيم وشَبَث الغرض المنشود، دون تعجُّل واستسهال وتحرّق هدّام.

ليست الأولى ولكن..

ولقد درجنا، كلما قام أحدنا بعمل، على صفته بأنه «أول عمل من نوعه»، وأن أحداً لم يسبق إلى إتيان مثله من قبل. الموسوعة الفلسطينية ليست أول موسوعة عربية. قبلها صدرت «موسوعة المورد»، و «الموسوعة العسكرية»، و «الموسوعة السياسية»، وعلى الصعيد الفلسطيني صدرت «موسوعة الفولكلور الفلسطيني» لنمر سرحان، و «موسوعة التراث الفِلَسطيني»، لعبد الرحمن المزيّن، وغيرهما.

لكننا لا نملك، ونحن نقارن «الموسوعة الفلسطينية» بجميع ما نعرف من «موسوعات» عربية إلا أن نلاحظ أنها أول عمل عربي موسوعي حقيقي، إذا شئنا التزام

مواصفات العمل الموسوعي والمعايير المعتمدة في العالم لمثل هذا العمل. «فالموسوعة الفلسطينية» هي العربية الأولى في نوعها، لا لأننا نجهل ما قبلها من «موسوعات» عربية، بل لأننا، على العكس، نعرفها.

فالعمل الموسوعي (يدل على ذلك اللفظ الذي اختير اسماً له) يجب أن يتسع لمضمون شامل من المعارف لم يكن يحصره تخصص في البدء. إلا أن اتساع مضامين العلوم وأبواب المعرفة، جعل التخصص حاجة فرضت نفسها على تاريخ تطور الموسوعات. فظهرت موسوعات مثل «الموسوعة الإسلامية» التي نشرها في لايدن (هولندا) الناشر هوتسما، والموسوعة التي نحن بصددها «الموسوعة الفلسطينية» وغيرهما. إلا أن التخصص في الموسوعات لم يبلغ ذلك الحد الذي يتيح لنا أن نطلق على كل كتاب متخصص أو معجم فني اسم الموسوعة. ولذا فإن في تسمية بعض «الموسوعات» العربية تجاوزاً لتعريف الموسوعة، يكاد يجعل من «الموسوعة الفلسطينية»، الموسوعة العربية الوحيدة الجديرة بهذا التعريف.

كذلك ثمة مواصفات أخرى للعمل الموسوعي تجعل «الموسوعة الفلسطينية» فريدة في وطننا العربي. فالعمل الموسوعي جماعي: جماعي في تقاليده الماضية منذ انكباب ديديرو ودالمبير على تأليف موسوعتهما الشهيرة في القرن الثامن عشر، وجماعي بالضرورة بعدما حال اتساع العلوم وتعمقها في أرض المعرفة دون إحاطة الفرد الأحد بصنوف العلم، أو حتى بشتّى حقول العلم الواحد. فترى المؤرخ العلامة المتخصص في الإمبراطورية الرومانية، أو في الاسلام، يعجز عن كتابة سطرين في تاريخ أمريكا اللاتينية. أو ترى الخبير العسكري الملم بسباق التسلح الجوّي، جاهلاً تمام الجهل تاريخ ظهور الجياد في جزيرة العرب.

عمل جماعي أول

«الموسوعة الفلسطينية» عمل جماعي نموذجي، لم يسبقه في هذا أي عمل «موسوعي» عربي. وقد اعتمد فيها المنهج الجماعي على مختلف المستويات: في التخطيط، وفي كتابة المواد، وفي مراجعتها.

ففي مرحلة التخطيط أُنشىء الجهاز الفني في مقر هيئة الموسوعة في دمشق، وحشد له جمع من المحررين المتفرغين المختصين الذين توزعت عليهم المهام والقطاعات (الأرض والشعب، والحضارة، والقضية، والإعلام). ووضعت خطة لإصدار الموسوعة في أربعة أقسام:

ـ **القسم الأول**، قسم عام أبجدي يتضمن المواد اسماً اسماً. وهو القسم الذي صدر تاماً في أربعة مجلدات تضم ١٩٣٣ مادة، ومئات الإحالات.

ـ **القسم الثاني**، وهو قسم خاص سيضم في أربعة مجلدات أيضاً الدراسات الأساسية التي تستحق موضوعاتها التوسع، مثل: الحروب العربية الإسرائيلية، أو الموسيقى الفلسطينية، أو ما شابه ذلك من دراسات شاملة.

ـ **القسم الثالث**، وهو قسم فني سيضم في خمسة مجلدات المراجع والأطالس والإحصاءات والصور والوثائق. وهو يكاد يكون مكتبة في ذاته، يعين الكتّاب والباحثين في أي مجال يتعلق بفلسطين.

ـ **القسم الرابع**، قسم سيضم في أربعة مجلدات: الجغرافيا في مجلد، والتاريخ في مجلد ثان والحضارة في مجلد ثالث والقضية في مجلد رابع، وفي كل مجلد ما يقرب من

عشرة مواضيع.

كما درست في هذه المرحلة ملامح التنفيذ والكتابة، فاختيرت المواد الرئيسية التي ارتؤي أنها تستحق أن تُكتَبَ في ثلاثة آلاف كلمة تقريباً، ثم المواد الفرعية التي ارتؤي أن تكتب في نحو من ألف كلمة، فالمواد الإضافية التي جُعلت فيما يقرب من مائتي كلمة. ووضعت نماذج لرسائل ترسل إلى الباحث لتكليفه كتابة مادة يُعهَدُ فيه أنها في مجال اختصاصه. وروعي في الرسالة إطلاع الباحث على أغراض الموسوعة وخطتها العلمية وأسلوب عمل الآخرين فيها، ضماناً لتجانس العمل الجماعي وانسجام موادّه، بعضها مع البعض.

وفي مرحلة الكتابة، التي بدأت فيها الموادّ تظهر تباعاً، أُحيط الباحثون علماً بعضهم بأعمال البعض، لينسقوا مسار أبحاثهم ومضمونها، وليوحّدوا المصطلح ويتجنبوا التكرار والتناقض وازدواج العمل، وما إلى ذلك. فمثلاً اتصل كاتبُ مادة «الجيش الاسرائيلي» بكاتب مادة «الحروب العربية الاسرائيلية»، فوضعا منهجاً مشتركاً للعمل، ورسما خطاً فاصلاً بين ميدانيهما، ووحّدا المصطلح وفقاً لخطة الموسوعة.

كلّ هذه الملامح الجماعية للعمل، جديدة في العمل «الموسوعي» العربي. ولا مفر من القول إنها آتت ثمارها في القسم الأول الذي وُضع بين يدي الباحث العربي في المجلدات الأربعة. فماذا عن المجلدات الأربعة الأخرى في القسم الثاني الخاص بالدراسات؟ وماذا عن الطبعات التالية، ومشروعات المقبل من السنوات؟

الأقسام الأخرى والتنقيح

يقول مقرر مجلس إدارة هيئة الموسوعة الفلسطينية، دون أن يلتزم، إن القسم الثاني من الموسوعة، يُنتظر أن يصدر أواخر سنة ١٩٨٦، إذا التزم الممولون (الأقطار العربية جميعاً، مع إسهام سعودي كبير)، وإذا التزم البحاثة المواعيد التي قُطعت لهيئة تحرير الموسوعة. وسيتكوّن القسم الثاني مما يقرب من خمسين دراسة، كل منها مثابة كتاب متخصص.

ولا يتضمن القسم الثاني دراسات متخصصة في أربعة مجلّدات فقط، بل إن تجربة القسم الأول سيُستفاد منها لتحسين إخراج القسم الثاني ومضمونه في مجالات عديدة. فالدراسات ستُكتب على نحو ما تكتب الأبحاث الأكاديمية تماماً، فلا يُكتفَى بوضع بعض المراجع في آخر البحث على نحو ما اعتُمد في القسم الأول، بل تُذكر المراجع في الهوامش وفقاً للأساليب الأكاديمية المعهودة تسهيلاً للباحثين الراغبين في الاستدلال. وسيُعنى بتوحيد المصطلح عناية أكبر، عملاً بكتاب وزعته هيئة الموسوعة على الباحثين، من أجل توحيد كتابة الهمزة، واللفظ الأجنبي والتاريخ الميلادي والهجري، والأشهر السريانية والأوروبية، وما إلى ذلك.

وفيما جُمعت مواد القسم الثاني تباعاً بدأت هيئة الموسوعة تعمل في الوقت نفسه من أجل تجميع مواد القسم الثالث أيضاً، وتدعو الباحثين إلى تسجيل كل المراجع والخرائط والصور والوثائق التي يعثرون عليها في أبحاثهم، تمهيداً لتصنيفها وتبويبها لأغراض القسم الثالث، الذي يُنتظَرُ أن يدرك ذروة العمل التوثيقي حالما يوضع في مجلداته الخمسة بين أيدي الدارسين العرب.

أما الدارسون الأجانب فستكون لهم موسوعتهم، مترجمةً إلى لغات لعلها الإنكليزية والفرنسية والإسبانية. وذلك جزء آخر من المشروع، لم تظهر منه ملامح، سوى الفكرة، لأنه مؤجل إلى ما بعد ظهور الطبعة الثانية المنقحة من القسم الأول.

ملاحظات نقدية

والطبعة الثانية ستظهر في بضع السنوات المقبلة، استناداً إلى الملاحظات النقدية التي أُبديت على الطبعة الأولى من القسم العام.

لقد عمل زهاء مائتين وثلاثين باحثاً، وثلاث مؤسسات طوال سنوات عشر، ومنهم مائة وعشرون من أصحاب حَمَلة الدكتوراه وعشرون من أصحاب الماجستير، وعدد كبير من المتخصصين في مختلف الشؤون التاريخية والعسكرية. لكن التجربة الأولى تبقى تجربة أولى أيا كان الحرص والجهد والدأب، ولذا يعمل الجهاز الفني في الموسوعة على مراجعة مجلدات القسم العام في طبعته الأولى، ليستدرك ما فات، ويراجع الفقرات والمواد ويضيف عدداً آخر من الموادّ من أجل طبعه ثانية مزيدة ومنقحة تخرج بمضمون أوفى وأتم. وثمة جهد خارجي يكمّل مجهود جهاز الموسوعة، إذ ترد على الجهاز الملاحظات النقدية عفواً من باحثين لاحظوا وارتأوا التصويب أو الإكمال. وثمة أيضاً من كلفتهم الموسوعة تكليفاً، أن يضعوا ملاحظات نقدية، بعد تدقيق المواد كلّها. وجميع الملاحظات تجمع الآن وتصنّف من أجل تقويمها واستدراكها في الطبعة الثانية.

نواقص تستدرك

ولا بد من تسجيل نواقص يمكن أن تُدرج في بيانات الاستدراك فيما يلي من طبعات الموسوعة الفلسطينية وأقسامها، منها: ـ ان إدارة تحرير المؤسسة في معرض توحيدها المصطلح عممت على الباحثين أن يكتبوا أسماء البلاد، بألف في آخرها كمثل: أوغندا، أو المانيا، بدلاً من أوغندة أو المانية. وفضلت إدارة الموسوعة الألف على التاء، لأنها قالت إن كتابة اسم البلد بريطانية، بدلاً من بريطانيا، يمكن أن تُغمِض الأمر على القارىء، فيخلط كلمة بريطانية (اسم البلد) وبريطانية (الصفة، بالياء المشدّدة). لكن الهروب من احتمال الالتباس لا يحل الإشكال، لأن كلمة بريطانيا تحتمل الالتباس ذاته، فتكون بريطانيا اسماً للبلد، وتكون بريطانيا صفة مذكرة منصوبة (مع تشديد الياء). وما دامت الكتابتان متساويتين في احتمال الالتباس، فإن المكوث على الكتابة العربية الأصيلة، بالتاء المربوطة يجب أن يرجح، ويمكن تجنّب الالتباس باستخدام الشدة حيثما تلزم.

ـ ان بعض التفسيرات مبالغ فيها، وتنمّ عن تشوّهات فكرية ناجمة من عادات فكرية نمطية لا يجوز أن ترد على موسوعة في مثل هذه الرصانة. ففي مادة: «العادات والتقاليد الشعبية (المجلد ٣، ص ١٤٥) نقرأ ما يلي: «يُعدّ الحمل والولادة في الوسط الشعبي الفلسطيني من أهداف الزواج الرئيسة [لا اعتراض إلى هنا] ومردّ ذلك إلى أسباب اقتصادية إنتاجية. فالأرض تكاد تكون مصدر الرزق الوحيد». إن هذا التفسير الاقتصادي المبتسر لا مكان له في موسوعة رصينة. ذلك أن حوافز الإنجاب ليست اقتصادية وحسب. وثمة في فلسطين من ينجب دون أن يملك أرضاً يفلحها. فلو قيل بدلاً من ذلك مثلاً: «إن الإكثار من النسل في المناطق الفلاحية قد يكون من حوافزه الحاجة إلى كثرة العاملين في الأرض» لكان النصّ أدقّ وأفضل.

ـ ان بعض المراجع أُخذت على علاتها، ولم يُسقطها المراجعون من المادة. ففي مادة «الإسلام» مثلاً (المجلد ١، ص ٢٤٦) استخدم كاتب المادة كتاب الواقدي: **فتوح الشام**. والمعروف أن الواقدي مؤلف «المغازي» الشهيرة، وضع كتاباً عنوانه «**فتوح الشام**»، فاخذ عنه الطبري وإخباريون آخرون. لكن الكتاب فُقد. والكتاب

الذي بين يدينا، ويحمل هذا العنوان نُحِلَ في الفترة الصليبية استنهاضاً للجهاد، ونُسب إلى الواقدي، استناداً إلى الشذرات الباقيات منه في بطون الكتب الأخرى. ولا يصح اتخاذه مصدراً أو مرجعاً في دراسة لموسوعة.

- ان بعض الأسماء الأجنبية كُتبت بالعربية دون أخذ لفظها الأصلي في الحسبان فالعالم Zahn (المجلد ٢، ص ٥٠٢)، ذُكر اسمه بالعربية زان، أي أي مثلما يُقرأ باللغتين الفرنسية والإنكليزية. وهو في الواقع يُقرأ بالألمانية: «تْسَان». ولا بد في الأسماء حين تُعرَّبُ كتابة الاسم، من أن تؤدي اللفظ الأقرب إلى لفظهِ الأصلي في لغتِه، لا في اللغة التي اتخذها الباحث لثقافته الأجنبية.

- انه لا بد من تنسيق التحرير مع الإخراج في مسألة الخرائط. ففي صفحتين متقابلتين يمكنك أن ترى خريطتين أو ثلاثاً أو أربعاً لفلسطين المحتلة، لتبيان موقع قرية أو قريتين أو ثلاث أو أربع، ولو نُسّق الأمر لما طبع في الصفحتين المتقابلتين سوى خريطة وحيدة تضم مواقع جميع القرى التي عُرّف بها في هاتين الصفحتين. وإذا ارتؤي أن مثل هذا التنسيق يحتاج إلى وسائل متعذّرة، ففي الإمكان اعتماد أسلوب «قاموس لاروس الموسوعي الكبير»، إذ يترك على يمين الصفحة اليمنى وعلى يسار الصفحة اليسرى هامشاً لصور الأعلام والخرائط الصغيرة، فلا يدخل أمر احتساب مساحتها في حساب مساحة النص.

- ان المخرج والمحرر أغفلا أمراً لا يمكن إغفاله في الموسوعات والمعاجم والقواميس وهو إثبات الترتيب الأبجدي في أعلى الصفحات على نحو يُظهر الموقع الذي وصل إليه الباحث في تفتيشه عن الكلمة المطلوبة. ولما كان الكثير من مواد الموسوعة يحتل ما يزيد على الصفحتين، فإن كثيراً من الصفحات يخلو من أي عنوان يدلُّ على الموقع الأبجدي المدرج في الصفحتين. ولا شك في أن هذا نقص أدركه المسؤولون في الموسوعة باكراً، لبداهته وفداحته في آن.

وتدرج جميع الموسوعات والمؤلفات الجديّة على إلحاق ثبت بكل مجلد يبيّن الأخطاء الطباعية التي لا مفر من أن يحتويها أي عمل هذا حجمه، ثبت فيه المواد التالية مثلاً:

- المجلد الثاني، ص ٥٠٤، العمود الثاني، السطر الثامن، الخطأ: فلسطن، الصح: فلسطين. وثمة نقص يحتاج تداركه إلى دماغ الكتروني، على ما يبدو، لضخامة ما يقتضيه من عمل. ففي مادة «دير البنات» مثلاً (المجلد ٢، ص ٤٢٥) نقرأ ما يلي: «ويسمى خربة إقبالا، وهو دير خرب تابع لقضاء القدس يقع إلى الجنوب من قرية أُرطاس». فتفتح أرطاس، فلا تجدها في الموسوعة، على رغم أنها أصبحت مهمة بعدما وضعت كاتبة دنمركية كتباً أنثروبولوجية مهمة جداً، في عادات أهلها تُعد من الكتب العلمية القليلة التي تناولت عادات قرية فلاحية فلسطينية قبل النكبة، وقبل زوال الكثير من هذه العادات. فلو افترضنا أن القرية ليست مما يجب إثباته في موسوعة، فإن الاستدلال بها لتعيين مواقع القرى أو البلدات الأخرى يصبح أمراً لا معنى له. فلا بدّ إذن من إحصاء جميع الأسماء التي ترد على الموسوعة، والتيقّن من عدم الوقوع في تناقضات كهذه، إما بإدراج ما أُغفل رغم استحقاقه الذكر، أو بإغفال ما لا يستحق الذكر في موقعه الأبجدي وفي غير موقعه. وهذا التحقيق ضروري كذلك لتنسيق مضمون القسم الأول والأقسام اللاحقة، فلا تورد الدراسات ذكر بلدة لا تعيّن الأطالس مثلاً موقعاً لها.

إن العمل الموسوعي، إذن، طويل وشاق، لا تقوى عليه إلا الهمم الجُلْد، لكنه ذلك الطريق الطويل الذي لا بديل منه □